رحمه الله

الإمام الخميني

والدولة الاسلامية

العلامة الشيخ محمد جواد مغنية

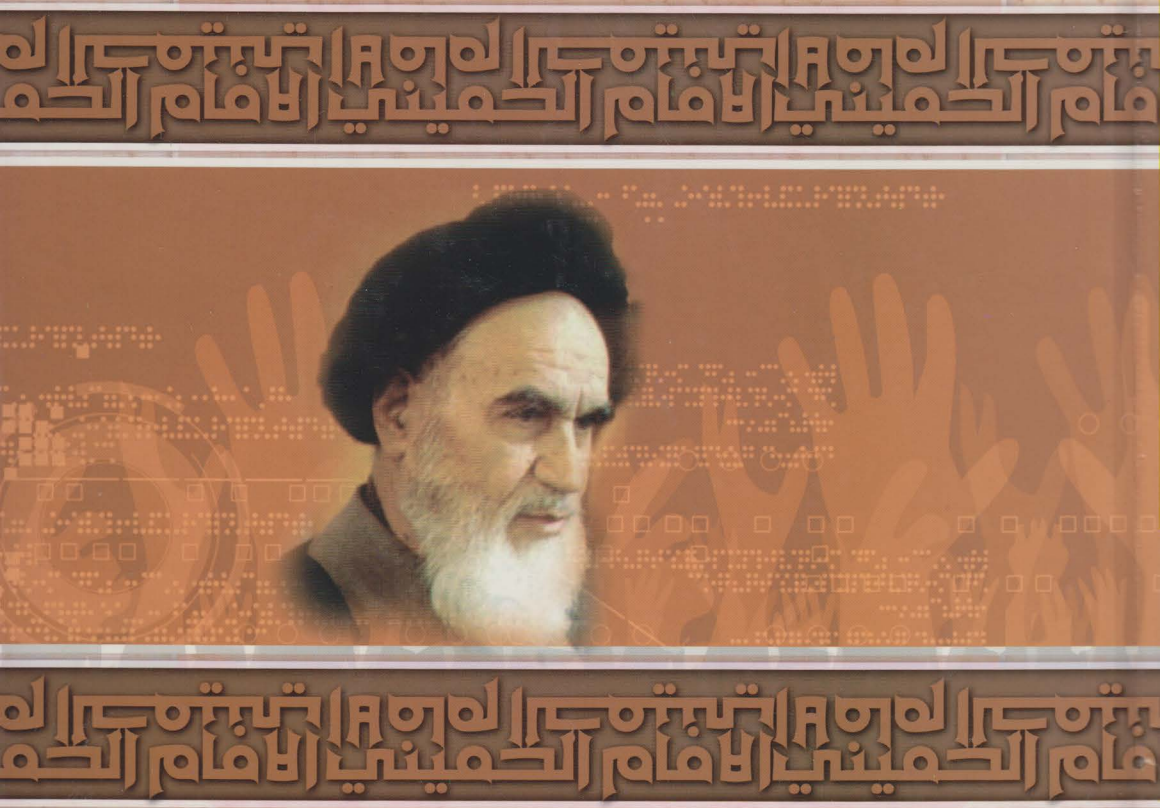

مؤسسة دار الكتاب الإسلامي

مكتبة
مؤمن قريش

الإمام الخميني

والدولة الإسلامية

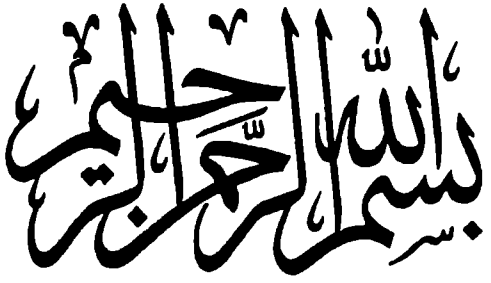
بسم الله الرحمن الرحيم

الإمام الخميني
والدولة الإسلامية

تأليف

العلامة الشيخ محمد جواد مغنية

مؤسسة
دار الكتاب الإسلامي

جميع حقوق الطبع محفوظة و مسجلة للناشر

الكتاب: ..... الامام الخميني والدولة الاسلامية

المؤلف ..... العلامه محمد جواد مغنيه رحمه الله

الناشر..... مؤسسة دارالكتاب الاسلامي

الطبعة ..... الاولى ١٤٢٧ هـ. ق / ٢٠٠٦ م

المطبعة ..... مطبعة ستار

عدد المطبوع ..... (٣٠٠٠) نسخه

الترقيم الدولي: ١ - ١٨٧ - ٤٦٥ - ٩٦٤

ISBN: 964 - 465 - 187 - 1

فَهْرِس المَوضُوعَات

مُقَدَّمَة ١١

الدَّوْلَة فِي ٱلْقُرْءَان ١٢

هَذَا الكِتَاب ١٢

الْإِسْلَامُ دِيْنٌ وَدَوْلَة ١٥

المَعْنَى ١٥

الدَّوْلَة وَفِقْه المَذَاهِب ١٧

دَوْلَة الشُّيُوخ ٢٢

أَبُو الكَلَام ٢٣

فَجْرُ الدَّوْلَة الْإِسْلَامِيَّة ٢٥

لاَ دَوْلَة فِي مَكَّة ٢٥

دَوْلَة المَدِينَة ٢٦

المُخَطَّط ٢٧

الدَّوْلَة الْإِسْلَامِيَّة لكُلِّ النَّاس ٣٣

أَيْنَ القَدَر الجَامع ؟ ٣٣

حَرْكَة القَوْمِيَّة العَرَبِيَّة ٣٥

الدَّوْلَة المَسِيحِيَّة ٣٥

التَّعْرِيف بدَوْلَة الرَّسُول ﷺ ٣٦
هَذِهِ النُّبُوءَة ٣٧
الإسْلاَم أَقْدَر عَلَىٰ التَّحدّيَات وَإِصْلاَح الفَسَاد ٣٩
الْفَقِيه وَرِيَاسَة الدَّوْلَة ٧٣
لاَ عَدْل بلاَ قُوَّة ٧٣
وِلاَيَة المَعْصُوم ٧٥
وِلاَيَة الْفَقِيه ٧٥
مِن أَقوَال العُلَمَاء ٧٧
السِّيَادَة فِي الدَّوْلَة الإسْلاَمِيَّة ٨١
إنْتخَاب الرَّئِيْس ٨٢
الفُقَهَاء وَالسَّيِّد الخُمَيْنِيّ ﷺ ٨٣
الدِّيْن وَدُنْيَا الحَلاَل شَيء وَاحد ٨٥
الكَافِر العَادِل ٨٧
شَخْصِيَة الرَّئِيْس ٨٨
السَّيِّد شَرِيعَتْمَدَاري وَالجُمهُورِيَّة الإسْلاَمِيَّة ٨٩
الإسْلاَم والدَّوْلَة العَصْرِيَّة ٩١
مَجَلَّة الفِكْر المُعَاصِر ٩١
مَعْنَىٰ الدَّوْلَة العَصْرِيَّة ٩٢
سِيَادَة القَانُون ٩٧
الإسْتقلاَل السِّيَاسِي ٩٩

الْإِسْتقلاَل الْإِقْتصَادِي ١٠١
الْإِسْتقلاَل الصِّنَاعي ١٠٣
مِن إِجْتهَادَات الْإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ ١٠٥
مِن صِفَات المُجْتَهد ١٠٥
الْأَدْعِيَاء اللُّصقَاء ١٠٦
آرَاءُ الخُمَيْنِيّ ﷺ وَالثَّوْرَة ١٠٧
مَصْرَف الخُمْس ١٠٧
دِفَاع عَن رَأي الخُمَيْنِيّ ﷺ ١٠٩
وَاجِب العُلَمَاء ١١٠
أَكْلُ السُّحْت ١١١
الْأَمْر بالمَعْرُوف ١١٢
إِيْرَان وَالجُمهُورِيَّة الْإِسْلاَمِيَّة ١١٥
السَّيِّد الطَّالقَاني ﷺ مُسْلِم قُرْءانِي ١١٦
نَافِذَة عَلَى العَالَم الْإِسْلاَمِيّ ١١٩
عَدَد المُسْلِمِين ١١٩
الدُّوَل الْإِسْلاَمِيَّة ١٢٠
عَرَب اليَوم لَيْسُوا بأُمَّة ١٢١
أَعْدَاد الْإِسْلاَم وَالمُسْلِمِين ١٢٢
أَمَّا العِلاَج فَهُو كَالْآتِي ١٢٣
الْإِسْلاَم ١٢٥

هَذَا الفَصْل ١٢٥
الإِيْمَان عَمَل كُلّه ١٢٥
الدِّين وَالعِلْم ١٢٩
الإِسْلاَم عَقْل وَعِلْم ١٣٠
الإِسْلاَم وَالصَّحَافَة الصُّهيُونِيَّة ١٣٢
حِوَار بَيْنَ هَيْكِل وَالإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ ١٣٤
العَاشُورَاء وَالتَّاسُوعَاء ١٣٥
رَايَة فَاطِمَة بِنْت مُحَمَّد ﷺ ١٣٦
مَدْرَسَة أَهْل البَيْت ١٣٩
تَلاَمِيذ الإِمَام الصَّادق عليه السلام ١٣٩
أَهْدَاف المَدْرَسَة الجَعْفَرِيَّة ١٤٠
العِلْم وَالعَمَل وَالتَّعلِيم ١٤٢
نُكْرَان الذَّات ١٤٣
المَعْصُوم وَالإِعْتِرَاف بالذَّنْب ١٤٥
تَقْلِيد الأَعْلَم ١٤٦
الجِهَاد ١٤٩
مَعْنَى الجِهَاد ١٤٩
لاَ حُرِّيَّة بلاَ جِهَاد ١٥٠
مَيَادِيْن الجِهَاد ١٥١
التَّعْبئَة العَامَّة لرَدْع العُدْوَان ١٥١

الإِهْتمَام بأُمُور المُسْلِمِين ١٥٣
الجِهَاد باللِّسَان وَالقَلَم ١٥٤
الجِهَاد بالمُقَاطَعَة ١٥٦
جِهَاد النَّفس ١٥٧
العَقَّاد وحُكُومَة الإِمَام عَليّ عليه السلام ١٥٩
فَهْرَس الآيَات ١٦٩
فَهْرَس الأَحَادِيث ١٧٩
فَهْرَس المَصَادر ١٨٥

المُقَدِّمَة

الحَمْد لله رَبّ العَالَمِين، وَالصَّلاَة وَالسَّلاَم عَلَىٰ مُحَمَّد وَآله الطَّاهِرِيْن

وَبَعْد:

فَقَد ٱبْتَدَأْتُ بِهَذِه الصَّفْحَات فُجْأَة وَمِن بَاب الصِّدفَة، وذَلِكَ بأَنّي حِينَ ٱنْتَهيتُ مِن كِتَاب «فِي ظِلاَلِ الصَّحِيفَة السَّجادِيَّة» بَاشَرتُ بالكتَابَة «عَنْ كُنُوز أَهْل البَيْت وَآثَارهم». عَلَيهِم أَفْضَل الصَّلوَات، وَقَبل الفرَاغ مِن هَذَا المَوضُوع وَقَع فِي يَدي كِتَاب «الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة» للإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ، فَتَركتُ القَلَم، وَأَقْبَلتُ عَلَيه بكُلّي، فَٱسْتَثَار رَغْبَتي فِي المُضي حَتَّىٰ السَّطر الأَخِير.

وَكُلّ إِنْسَان يَقرَأهُ بهَذِه الرَّغبَة، لأَنَّه ٱبن السَّاعَة، يَهْتَم بالإِنْسَان أَيَّاً كَان، وَيَعْكس أَمَاني المُسْتَضْعَفِين مِن كُلّ أَرْض وَدِين، وَمَا ٱنْتَهيتُ مِن قرَاءَته حَتَّىٰ أَحْسَستُ بمَيل ـ لاَ مَنَاص مِنْهُ ـ إِلَىٰ الكِتَابَة فِي نَفْس المَوضُوع. وهَكَذَا شَاء القَدَر أَنْ أَتَحوّل مِن كَنْز إِلَىٰ كَنْز وَالكُلّ مِن جَوهَر وَاحد، وَقَد أَضَفتُ إِلَىٰ كتَابي هَذَا «الخُمَيْنِيّ ﷺ وَالدَّوْلَة الإِسْلاَمِيَّة» ثَلاَثَة فُصُول «مِن كُنُوز أَهْل البَيْت عليهم السلام» «الإِسْلاَم»، «مَدرَسَة أَهْل البَيْت عليهم السلام»، وَ«الجِهَاد».

الدَّوْلَة فِي ٱلْقُرْءَان :

تَسَاءَل الكَثير مِن النَّاس : هَل الإِسْلاَم دِيْن فَحَسب ، أَو دِيْن ودَوْلَة ؟ .

وَأَجَاب ٱلْقُرْءَان الكَرِيم عَن هَذَا السُّؤال بآيَات الجِهَاد وَالقِتَال :

مِنْهَا : قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[١] .

وَمِنْهَا : قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿قَـٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾[٢] .

وَمِنْهَا : قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[٣] .

وَمِنْهَا : قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَـٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٤] .

وَمِنْهَا : قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[٥] .

وَكَان الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ بَعْد هِجْرَته إِلَىٰ المَدِينَة رَئِيساً لدَوْلَة جَمْعَت كُلّ الشُّرُوط وَالأَرْكَان ، هَذَا مَا يُؤكّدهُ السَّيِّد الخُمَيْنِيّ ﷺ المُعَلّم فِي كِتَاب « الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة » ، وَيُكَرّره بأَسَالِيب شَتّىٰ فِي العَدِيد مِن الصَّفْحَات .

هَذَا الكِتَاب :

وَيَهْدفُ هَذَا الكِتَاب إِلَىٰ نَفْس الغَرَض الَّذي رَمىٰ إِلَيهِ السَّيِّد الإِمَام ، وَيَرىٰ

---

(١) ٱلْبَقَرَة : ١٩٣ .

(٢) ٱلتَّوْبَة : ١٤ .

(٣) ٱلْبَقَرَة : ١٧٩ .

(٤) ٱلْمَائِدَة : ٣٣ .

(٥) ٱلتَّوْبَة : ١٠٣ .

السِّيَاسَة عَصَب الحَيَاة، وَمَن عَزَل الْإِسْلاَم عَنْهَا فَقَد فَصَلهُ عَن طَبِيعَته، وَأَبْعَدهُ عَن دَعوَته الَّتي أَشَار سُبْحَانَهُ إِلَيْهَا بقَوْله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾[1]؛ وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[2].

وَكُلّ مَا فِي هَذَا الكِتَاب حُبّ وَتَقدِير للسَّيِّد المُعَلّم وَإِيمَان عَن بَحْث وَعِلْم بأَفْكَارَه، وَآرَائه، وَدفَاع عَنْهَا إِلاَّ فِي مَوقفَين:

الْأَوَّل فِي وِلاَيَة الْفَقِيه: هَل هِي عَامَّة كَوِلاَيَة المَعْصُوم أَو هِي أَخَصّ وَأَضيَق؟ وَالسَّيِّد يُسَاوي بَيْنَ الوِلاَيَتَين فِي الحُكْم وَالسُّلْطَة. وَشُعُوري يَأبىٰ هَذِهِ المُسَاوَاة، وَعَرَضتُ دَلِيل الْإِثْبَات والنَّفي عَلَىٰ القَاريء فِي فَصْل «الْفَقِيه وَرئَاسَة الدَّوْلَة».

المَوقف الثَّانِي فِي الضَّرَائِب المَالِيَة: هَل شَرّعهَا الْإِسْلاَم لنَفقَات الدَّوْلَة أَو للفُقَرَاء وَالمَسَاكِين؟ ذَهَب السَّيِّد إِلَىٰ الْأَوَّل، وَذَهَبتُ إِلَىٰ الثَّانِي. وَسَجّلتُ القَولَين مَعَ المَدْرَك فِي فَصْل «مِن إِجْتِهَادَات الْإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ».

وَعَلمَ بهَذَا النِّقَاش مُثَقف غَيُور، فَٱسْتَحلَفني أَنْ أَتنَاسَاه فِي الظَّرف الرَّاهن، الَّذي يَعلُو فِيهِ عوَاء الْأَعدَاء وَالْأَذنَاب مِن ضَربَة المُعَلّم وَهَولهَا.

قُلتُ: وَهَل مِن صَدَىٰ لهَذَا العوَاء إِلاَّ عَلَىٰ صَاحبهِ؟ وَإِنّي عَلَىٰ عِلْم اليَقِين أَنَّ السَّيِّد يُرَحّب بهَذَا النِّقَاش الَّذي يَسْتَخرج النَّتَائِج مِن مُقَدّمَاتهَا، كَيْف وَقَد تَخَرّج عَلَيهِ العَدِيد مِن المُجْتَهِدِين؟.

وَالْآن وَأَنَا أَكْتُب هَذِهِ الكَلمَات تَذَكرتُ أَنَّ الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه كَتَب مِن القَاهرَة

---

(١) ٱلْأَنْفَال: ٢٤.

(٢) إِبْرَاهِيم: ١.

إِلَىٰ أُستَاذه السَّيِّد الأَفْغَاني بـالآسْتَانَة أَنْ يَأخـذ بـالحِيطَة فِـي أَحَـادِيثَه لكَـثرَة المُتَربصِين بهِ، وَالمُنَافسِين لهُ. فَجَاءهُ الرَّد عَنِيفاً مِن مُفَجّر الثَّوْرَات ضِدّ المُـلُوك العُتَاة، وَالجَبَابرَة الطُّغَاة، وَفِيهِ يَقُول: «تَكْتُب إِليّ مُحذّراً مِن أَعْدَائـي! وَمَـا الكَـلاَب كَثُرَت أَو قَلّت؟... فَكُن فَيْلسُوفاً يَرىٰ الدُّنْيَا أُلعُوبَة، وَلاَ تَكُن صَبِيّاً هَلُوعاً»[1].

وَالإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ صُنو الثَّائِر الأَفْغَاني فِي شَرَف النَّسَب الحُسَيني وَالشَّخصيَّة الَّتي لهَا خَطرهَا وَأَثرهَا فِي تَأرِيخ الإِنْسَـانيَّة جَـمْعَاء. وَالحَـمْد لله الَّـذي نَـجّىٰ الإِيرَانيِّين مِن القَوْم الظَّالمِين، وَعَسىٰ أَنْ يُرِيح الله مِنْهُم أَهْل الأَرْض أَجْـمَعِين. وَالصَّلاَة عَلَىٰ مُحَمَّد وَآلهِ الطَّاهرِيْن.

٦/٤/١٩٧٩م

مُحَمَّد جَوَاد مُغَنيَّة

(١) أُنظر، كِتَاب مُحَمَّد عَبْده للعَقَّاد: ١٤٢. (مِنْهُ ﷺ).

الْإِسْلاَمُ دِيْنٌ وَدَوْلَة

المَعْنَىٰ:

وَمَعْنَىٰ الْإِسْلاَم دِيْن ودَوْلَة أَنَّ الله يُشَرِّع، وَالنَّبيّ ﷺ يُبلغ وَيُنَفذ، وعَلَىٰ الدَّوْلَة الْإِسْلاَمِيَّة مِن بَعْدَه أَنْ تَخْضَع لدِين الْإِسْلاَم خضُوعاً تَامّاً، وَلاَ أَحَد يَخْضَع لهَا إِلاَّ فِي حدُود طَاعَة الله حَيْث نَزَع سُبْحَانَهُ السُّلطَان مِن الْإِنْسَان عَلَىٰ أَخِيه الْإِنْسَان أَيّاً كَان وَيَكُون إِلاَّ فِي حُدُود أَمْره تَعَالَىٰ وَنَهيه، وَلَو سَاغ لْأَحَد أَنْ يُلزِم آخر مِن تِلقَائِهِ لسَاغ لهَذَا الْآخر أَنْ يَفْرض عَلَىٰ المُوجب مِثْل الَّذي فَرَض عَلَيهِ. وَفِي نَهْج البَلاَغَة: «وَ لَوْ كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْرِيَ لَهُ وَ لَا يَجْرِيَ عَلَيْهِ، لَكَانَ ذَلِكَ خَالِصاً لله سُبْحَانَهُ دُونَ خَلْقِهِ، لِقُدْرَتِهِ عَلَىٰ عِبَادِهِ، وَ لِعَدْلِهِ فِي كُلِّ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ صُرُوفُ قَضَائِهِ، وَ لَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ جَعَلَ حَقَّهُ عَلَىٰ الْعِبَادِ أَنْ يُطِيعُوهُ، وَ جَعَلَ جَزَاءَهُمْ عَلَيْهِ مُضَاعَفَةَ الثَّوَابِ تَفَضُّلًا مِنْهُ، وَ تَوَسُّعاً بِمَا هُوَ مِنَ الْمَزِيدِ أَهْلُهُ»[1].

وَقَالَ قَائِل: إِنَّ الْإِسْلاَم دِيْن فَحَسَب. أَي إِيْمَان بالغَيْب وَعبَادَة رُوحيَة وَكَفَىٰ، وَلاَ يَمتُّ بأَيَّة عِلاَقَة إِلَىٰ السِّيَاسَة أَو شَيء مِن أَشْيَاء الدُّنْيَا، وَاْستَدلَ بقَوْله تَعَالَىٰ:

---

(١) اُنظر، نَهْج البَلاَغَة: الخُطْبَة «٢١٦»، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١١/ ٨٨ح ٢٠٩، الكَافِي: ٨/ ٣٥٣ح ٥٥٠.

﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾[١].

الجَوَاب:

١ ـ إِنَّ هَذِهِ الآيَة نَزَلَت فِي مَكَّة المُكَرَمَة حَيْث لاَ دَوْلَة وَقوَّة رَادعَة للإِسْلاَم والمُسْلِمِين، بَل لاَ شَيء عَلَىٰ الإِطْلاَق إِلاَّ الخَوف وَالكَبْت وَالإِضْطهَاد.

٢ ـ المُرَاد هُنَا نَفي السَّيطَرَة عن الَّذِين رَفضُوا الإِسْلاَم، أَمَّا الَّذِين أَسْلمُوا بنَفْس رَاضيَة تَمَام الرِّضَا فَعَليهِم أَنْ يُلقُوا بالطَّاعَة لأَمر النَّبيّ ﷺ وَنَهْيه.

قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعالَىٰ: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[٢]؛ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعالَىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[٣]؛ وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعالَىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[٤]. لأَنَّ طَاعَة النَّبيّ هِي طَاعَة الله، وَلَيْسَت للنَّبيّ، بَل هُو أَدَاة للتَّعبير عَن أَمْرَه تَعَالَىٰ وَنَهيه، إِضَافَة إِلَىٰ آيَات الجِهَاد، وَالقِتَال، وَآيَات الحُدُود، وَالقَصَاص، وَآيَات الضَّرَائِب المَاليَة وَغَيرهَا.

٣ ـ إِنَّ الشَّرِيعَة الإِسْلاَمِيَّة لَيْسَت عِبَادَة وَكَفَىٰ، بَل عَقِيدَة وعِبَادَة وَقوَانِين لشَتَّىٰ جَوَانب الحَيَاة، قَالَ الإِمَام الصَّادِق ﷺ: «مَا مِن شَيء إِلاَّ وَفِيهِ كِتَاب أَو سُنَّة»[٥]. بالنَّص الخَاصّ أَو العَامّ.

٤ ـ أَجْمَعَت المَذَاهِب الإِسْلاَمِيَّة عَلَىٰ أَنَّ الخِلاَفَة رِئَاسَة عَامَّة فِي أُمُور الدُّنْيَا

---

(١) ٱلْغَاشِيَة: ٢١ ـ ٢٢.

(٢) ٱلأَحْزَاب: ٦.

(٣) ٱلنِّسَاء: ٨٠.

(٤) ٱلنِّسَاء: ٦٥.

(٥) أُنظر، الكَافِي: ١/ ٥٩ ح ٤، أَوَائِل المَقَالاَت للشَّيْخ المُفِيد: ٤٠٨.

وَالدِّين نيَابَة عَن الرَّسُول. وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّه لاَ فَجوَة بَيْنَ الدُّنْيَا وَالدِّين فِـي عَـقِيدَة المُسْلِمِين، وَأَنَّ النَّبيّ وَالحَاكِم رَجُل وَاحد.

الدَّوْلَة وَفِقْه المَذَاهِب:

وَقَالَ آخر: إِنَّ فِقْه المَذَاهِب غَيْر وَافٍ وَكَافٍ بشُؤون الدَّوْلَـة العَـصْرِيَة، لأَنَّ العَصْر يَخْتَلف مِن فَتْرَة إِلَىٰ فَتْرَة تَبعَاً لسَيْر الحَيَاة وَاتِّجَاهِهَا.

الجَوَاب:

١ ـ إِنَّ شَرِيعَة الله لاَ تَنْحَصر بفِقْه المَذَاهِب وَلاَ بمَا جَاء فِي كُتُب الفِقْه مُجْتَمعَة. وَمَا هَذِهِ الكُتُب إِلاَّ غَيْض مِن فَيْض، هَذَا إِلَىٰ أَنَّ كَثِيرَاً مِن أَحْكَام المَذَاهِب لَيْسَت مِن الإِسْلاَم فِي شَيء كحِيَل أَبي حَنِيفَة[1]، وَمِنْهَا ـ عَلَىٰ سَبِيل المِثَال ـ أَنْ يَدّعي السَّارق أَنَّ الشَّيء المَسرُوق مِلك لهُ، وَصَاحب اليَد غَاصِب وَسَالِب فَيَسقُط الحَدّ لأَنَّ «الحُدُود تُدْرَأ بَالشُّبهَات»[2]! وَأَسوَأ مِن ذَلِكَ تَسَرّع الخَـوَارج فِـي إِرَاقَـة

---

(١) أُنظر، كِتَاب حِيَل أَبي حَنِيفَة كَمَا جَاء فِي تَأْرِيخ الخَطِيب البَغدَادي: ١٣ / ٤٠٤ رَقم «٥١».

(٢) أُنظر، سُنن التِّرمِذي: ٢ / ٤٣٩ ح ١٧٤٧ و: ٤ / ٢٥ ح ١٤٢٤، السُّنن الْكُبْرَىٰ: ٧ / ٣٦٠ و: ٨ / ٢٣٨ و: ١٠ / ٢٥٠، المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٤ / ٣٨٤، كَنز الْعُمَّال: ٥ / ٣٠٥ ح ١٢٩٧١، الَمجْمُوع: ٢٠ / ٦٩، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ١٠ / ٢٩٥، شَرح الزَّرقَاني: ٤ / ٢٣٦ ح ١٥، المُصَنَّف لِابْن أَبِي شَيبَة: ٥ / ٥١١ ح ٢٨٤٩٣، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَارِيّ، لأَحمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٢ / ٢٦٢، عَوْن المَعْبُود شَرْح سُنَن أَبي دَاود: ١٢ / ٦٥، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي المُتوفَّىٰ سَنَة «١٣٥٣هـ»: ٤ / ٥٧٣ و ٥٧٤، فَيض القَدِير: ١ / ٢٢٧ و: ٦ / ٤٥٣، حلية الأَولِيَاء: ٩ / ١٠، سِيَر أَعْـلاَم النُّـبلاَء: ٨ / ٤٠، تَلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر العَسقلاَني: ٤ / ٥٦ ح ١٧٥٥، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإِلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلَىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَـجلُوني: ١ / ٧٣ ح ١٦٦، الدِّرَايـة فِـي

↔

الدِّمَاء وَتحفظهُم فِي أَتْفَه الْأَشْيَاء ـ مَثَلاً ـ قَتَلُوا عَبْدالله بن خَبّاب التَّقي الوَرع، وَبَقرُوا بَطْن زَوّجَته الحُبْلىٰ لاَ لشَيء إلاَّ لأَنَّهُما لَمْ يَتبَرءَا مِن الإسْلاَم[1]. وَأَبَوا أَنْ

⇔ تَخرِيج أحَادِيث الْهِدَايَة: ٢ / ٩٤ ح ٦٤٠ و ٦٦٥، التَحْقِيق: فِي أحَادِيث الخِلاَف: ٢ / ٣٠٩، نَصب الرَّاية: ٣ / ٣٣٣ ح ١، سُبل السَّلاَم: ٤ / ١٥، الْمحلّىٰ: ٨ / ٢٥٣ و: ٩ / ٤٢٨ و: ١١ / ١١٨ و ١٥٣، كتَاب الأُمّ: ٦ / ٢٥٢، المُدونَة الْكُبْرىٰ: ١٦ / ٢٣٦، بدَاية الْمجْتَهد: ٢ / ٢٩٧ و ٣٢٤، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٧ / ٢٦٨، الإحْكَام لِابْن حَزم: ٧ / ٤٥٤، تَفْسِير القُرطُبي: ١٣ / ٢٩٨، تَيسِير الوصُول: ٢ / ٢٠، جَامع مسَانِيد أبِي حَنيفَة: ٢ / ٢١٤، شَرح مُسْنَد أبِي حَنِيفة: ١٨٦، الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي: ١ / ٥٢ ح ٣١٣، مشكَاة الْمَصَابِيح: ٣٠٣، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ٦٥ / ١٩٤، فِقْه السُّنَّة: ٢ / ٣٦٠، سُنن الدَّار قُطني: ٣ / ٦٨، المَبْسُوط للسَّرخسي: ٧ / ٩٨، مَسَالِك الأَفْهَام: ١٤ / ٣٩١، الخِلاَف: ٢ / ١٤٦، الْفَقِيه: ٤ / ٧٤، سُنن آبن مَاجَه: ٢ / ٨٥٠ ح ٢٥٤٥.

(١) عَبدالله بن خَبَّاب: هُو الَّذي قَتَله الْخَوَارِج فَسَال دَمهُ، كَأَنَّه شِرَال نَعل مَا آمذ قَرّ ـ أي سَال دَمه فِي النَّهر ولَم يَتفَرّق فِي الْمَاء وَلاَ آخْتَلَط ـ.

أُنظر، تَأرِيخ الطَّبري: ٤ / ٦٠، المَعَارف لِابْن قُتَيْبَة: ٣١٧، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٣ / ١٥٠، والإصَابَة: ٢ / ٢٩٤، شَرح النَّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ٢ / ٢٦٩ و ٣٨١ و ٣٨٢ تَحقِيق مُحَمّد أبُو الْفَضْل نَقلاً عن آبن دِيزيل (إبْرَاهِيم بن الحُسَيْن بن عليّ بن مِهْرَان بن ديزيل الكمائي الهَمَذانيّ) أَحد كبَّار الحفّاظ ومتَكَلّمِيهم، ذَكَرهُ آبن حَجَر فِي لِسَان المِيزَان: ١ / ٤٩ وَقَالَ: مَات سَنَة (٢٨١ هـ)، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٣ / ٢١٢، والْفُتُوح لِابْن أَعْثَمْ: ٢ / ١٩٨ و ٢٥٣ و ٢٦٠، الطَّبقَات الْكُبْرىٰ لِابْن سَعْد: ٥ / ١٨٢، شَرح النَّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ٢ / ٢٨٢، الكَامِل للمُبرّد: ٥٦٠، الإمَامَة وَالسِّيَاسَة: ١ / ١٦٧، الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٣ / ٣٤١.

أُنظر، الْمُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣ / ٢٨٥، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٩ / ٣٠٥، الْمُصَنَّف لعَبدالرَّزاق الصَّنعَاني: ١١ / ٢٤٢ ح ٢٠٤٣٢، الْمُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٣ / ٢٤١، الْمُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٨ / ٢٩ و: ٢٤ / ٤٣٥، تَأرِيخ المَدِينَة: ٢ / ٤٧٩، تَقرِيب التَّهذِيب: ٢ / ٥٨٧، الإصَابَة: ٣ / ٣٦٥، أُسْد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٣ / ٣١، سِيَر أَعْلاَم النُّبلاَء: ١ / ٣٤٩ و: ٨ / ٥٣٠، مِيزَان الإعتدال: ١ / ٣٣٦، الكَامِل فِي ⇔

يَقْبلُوا مِن النَّصْرَاني تَمرَات إلاَّ بثَمَن[١] !.

٢ ـ إنَّ الشَّرِيعَة الإِسْلاَمِيَّة خَاتمَة الشَّرَائِع، لأَنَّ أُصُولهَا وَمَبادئهَا إِنْسَانِيَّة تَعمّ وَتَشمل أَشْيَاء الحَيَاة فِي كُلّ العُصُور وَالبِيئَات، وَتُبَارك كُلّ عَمَل صَالِح وكُلّ فِكْرَة نَافعَة بغَضّ النَّظَر عَن صَاحبهَا وَقَائِلهَا. فَفِي الحَدِيْث الشَّرِيف: «الحِكْمَة ضَالَّة المُؤْمِن، أَيَّنمَا وَجَدَهَا فَهُو أَحَقُ بهَا»[٢]. وَفِي الآيَة: ﴿كِتَبٌ أَنزَلْنَهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ

↔ التَّأْرِيخ: ٢/ ٧٥ و: ٧/ ١٦٧، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ١٠/ ٤٤٨ و: ٢٤/ ٢٢٠، كَنْزُ العُمَّال: ١١/ ٤٠٨ ح ٣١٩٠٩ و ٣٣١٣٣ و ٣٣٦٧٦، مُسْنَد الشَّامِيِّين: ٢/ ١١، الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي: ١/ ٤١٣ ح ٢٦٩٥ و: ٢/ ٦٦ ح ٤٧٩٣.

(١) وَلَقيهُم العَبد الصَّالح عَبدالله بن خَبَّاب صَاحِب رَسُول الله، ومَعَه امرأته، وهِي حَامل، وكَان فِي عُنُقه مُصْحَف، فَقَالوا لَهُ: مَا تَقول فِي عَليّ ؟.

قَالَ: أَنَّ عَلِيّاً أَعْلَم بالله مِنْكُم، وَأَشد تَوقيّاً عَلىٰ دِيْنه، وَأَنْفَذ بَصيرَة.

قَالوا: إِنَّك عَلىٰ غَير هُدىً، ثُمَّ أَضجعُوه وَذَبحُوه.

وَأَقبلُوا إِلَىٰ امرأته فَقَالَت: أَنَا امرأة، فَاتَّقُوا الله، فَبقرُوا بَطْنهَا، وَقَتلُوا ثَلاَث نُسوة مِنْ طَيء.

وَبَعد أَنْ فَعلوا هَذَا ذَهَبوا إِلَىٰ نَصرَاني يَملك بُستَانَاً بِالقُرب مِنْهُم، وَطَلَبوا مِنْهُ أَنْ يَبِيعهُم تَمرَات نَخلَة، فَقَالَ: هِي لكُم بدُون ثَمن، فَقَالوا:

مَا كُنَّا نَأخذ إلاَّ بالثَّمن ؟.

فَقَالَ: وَاعَجبَاه ! أَتقتلُون مِثل عَبدالله بن خَبَّاب، وَلاَ تَقبلُون جَني نَخلَة إلاَّ بِثَمن !... وَمِنْ غرَائِبهِم أَنَّهم أَنكرُوا عَلىٰ رَجُل مِنْهُم قَتل خِنزِيراً، وَقَالوا لَهُ: إِنَّك تَسْعىٰ فِي الأَرْض الفَسَاد، هَذَا بَعد أَنْ ذَبحُوا صَاحِب رَسُول الله، وَبَعد أَنْ مَثّلوا بِزَوْجَته الحَامِل، وَبَعد أَنْ قَتلُوا ثَلاَث نُسوة مِنْ المُسلمَات البَرِيئَات. أُنظر، المَصَادِر السَّابقَة.

(٢) أُنظر، سُنَن التِّرمِذي: ٥/ ٥١ ح ٢٦٨٧، سُنن ابن مَاجَه: ٢/ ١٣٩٥ ح ٤١٦٩، المُصَنَّف لِابْن أَبِي شَيبَة: ٧/ ٢٤٠ ح ٣٥٦٨١، مُسْنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ١/ ٦٥ ح ٥٢ و ص: ١١٦ ح ١٤٦، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ٢/ ١٥٢ ح ٢٧٧٠، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين ↔

ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[١]، وهَذِهِ الآيَة الكَرِيمَة ثَورَة عَارمَة عَلَىٰ كُلّ مَا يَعُوق الحَيَاة عَن النُّمو وَالتَّقَدُم. وَأَيْضاً قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[٢]، أَي لحَيَاة أَفْضَل وَأَكمَل، وَفِي الآيَة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾[٣]. وهَذِهِ دَعوَة عَامَّة إِلَىٰ بنَاء الحَيَاة عَلَىٰ أَسَاس العَدْل، وَالقُوّة وَالرَّفَاهيَة، إِلَىٰ آيَات المُسَارعَة إِلَىٰ الخَيرَات وَالأَعْمَال الصَّالحَات، وَقَالَ الإِمَام الصَّادِق ﷺ: «إِنَّمَا عَلَينَا أَنْ نُلقي إِلَيكُم الأُصُول، وَعَلَيكُم أَنْ تُفْرعُوا»[٤]. وَتُؤثرُوا الإِهْتمَام بمَا يَنْفَع النَّاس وَلاَ يَضرّ أَحَداً بدَلِيل قَوْلَه فِي رُوَايَة ثَانِيَة ذَكَرها صَاحِب الوَسَائِل، وَفِيهَا: «كُلّ شَيء يَكُون فِيهِ صَلاَح النَّاس بِجِهَة مِن الجِهَات فَهَذا كُلّه حَلاَل، وَكُلّ أَمر فِيهِ وَجْه مِن الفَسَاد فَهَذَا كُلّه حَرَام»[٥].

⇐ السُّيوطِي: ٢/ ٥٤٥، لِسَان المِيزَان: ٤/ ١٣٥، تَهذيب التّهذِيب: ١/ ١٣١ ح ٢٧٠، التّدوِين في أَخْبَار قَزْوِين: ٤/ ٩٥ ح ٢٢، تَأْرِيخ بَغداد: ٨/ ٢٥١، صَفوَة الصّفوَة: ١/ ٣٨، المَدخل إِلىٰ السُّنن الْكُبْرىٰ: ١/ ٤٤٧ ح ٨٤٤، تَفْسِير ٱبن كَثِير: ٣/ ٢٧٩، أَبْجَد العُلُوم العَرشي المَرقُوم فِي بَيَان أَحوَال العُلُوم لصّديق بن حَسَن القنُوجي: ١/ ٣٣٤، نَشْر دَار الكُتب العِلميّة بَيرُوت سَنَة ١٩٧٨م، تَحقِيق: عَبدالجَبّار زَكّار، كَنْزُ العُمّال: ١٦/ ١١٢ ح ٤٤٠٨٩، الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي: ٢/ ٣٠٢ ح ٦٤٦٢، العِلَل المُتنَاهية فِي الأَحَادِيث الوَاهيَة لِٱبن الجَوزي: ١/ ٩٥ ح ١١٤، الكَافِي: ٨/ ١٦٧ ح ١٨٦، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ١/ ٣٤٩، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشْق لِٱبن عسَاكر: ٢١/ ١٦٩ و: ٥٥/ ١٩٢ ح ١١٦٨ و ١١٦٩.

(١) إِبْرَاهِيم: ١.

(٢) ٱلإِسْرَاء: ٩.

(٣) ٱلأَنْفَال: ٢٤.

(٤) أُنظر، مُسْتَطرفَات السَّرَائِر: ٥٧ ح ٢٠، وَسَائِل الشِّيْعَة إِلىٰ تَحصِيل مَسَائل الشَّرِيعَة، مُحَمَّد بن الحَسَن الحرّ العَاملي: ١٨/ ٤٠ ح ٥١، بحَار الأَنْوَار: ٢/ ٢٤٥ ح ٥٤ و ١٠٥ ح ٩١.

(٥) أُنظر، تُحَف العُقُول: ٣٣٣، وَسَائِل الشِّيْعَة (آل البَيْت): ١٧/ ٨٤ ح ٢٢٠٤٧.

وَللفُقَهَاء حَول هَذِهِ الرِّوَايَة كَلاَم طَوِيل وَلَكن مِن غَير طَائِل!... وَمِن دَأبي أَنْ لاَ أَهْتَم بالسَّنَد إِطْلاَقَاً مَا دَام المَتْن مُوَافقاً لبَدِيهَة العَقْل أَو لكتَاب الله، مِثْل: «لاَ ضَرَر وَلاَ ضِرَار»[1]. وحَدِيث: «رُفع عَنْ أُمّتي تِسعَة أَشيَاء: الخَطَأ، وَالنِّسيَان، وَمَا أَسْتكرهُوا عَلَيه، وَمَا لاَ يَعْلمُون، وَمَا لاَ يُطِيقُون، وَمَا اضطُروا إِلَيهِ، وَالطِّيرَة، وَالحَسَد، وَالوَسوَسَة فِي الخَلق»[2]. «وَلاَ تِجَارة إِلَّا عَن تَرَاض، ومِثْل: أَوفُوا بالعُقُود، وَمَا عَلىٰ المُحْسنِين مِن سَبِيل، وَعَلىٰ اليَد مَا أَخَذَت، وَالخرَاج بالضّمَان، وَالأَهَم مُقَدَّم عَلىٰ المُهِم، وَمَا يُضْمن بصَحِيحه يُضمَن بفَاسدَه، وَغَير ذَلكَ»[3]. حَيْث لاَ يسُوغ للشَّارع أَنْ يَضع الضَّرر فبالأُولىٰ أَنْ لاَ يَرفَعهُ، وعَلَيهِ تَكُون هَذِهِ الرِّوَايَة وَأَمثَالهَا لمُجَرّد الإِرْشَاد وَالتَّقرِير. وَبَيَّنتُ ذَلِكَ مُفَصلاً فِي كِتَاب «قِيَم أَخْلاَقِيَّة فِي فِقْه الإِمَام الصَّادق عليه السلام»[4].

---

(١) أُنظر، تَفْسِير القُرطُبي: ٥/٤٨، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٢/٦٦ ح ٢٣٤٥، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٤/١١٠، مُسْنَد الشَّافعي: ١/٢٢٤.

(٢) أُنظر، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ٣/١٠٢، نَصب الرَّاية: ٣/٢٢٣، شَرْح سُنن ابن مَاجه: ١/٦٥ ح ٩٠٨، سُبل السَّلاَم: ٤/٨٢، المُحلىٰ: ٥/١٩٣ ح ٦٣١، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٢/٣٦١.

(٣) أُنظر، مُوطَأ الإِمَام مَالِك: ٢/٧٤٥ ح ١٤٢٩ و ص: ٨٠٤، مُخْتَلَف الشِّيعَة: ٧/٣٦٨، كتَاب الأُمّ للإِمَام الشَّافِعي: ٣/٢٤٩، السَّرَائِر لابْن إِدْرِيس: ٢/٢٨٩، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٥/٣٢٦ ح ٢٢٨٣٠، المُهَذّب البَارع: ٢/٥٧٣، سُنَن ابن مَاجَه: ٢/٧٨٤ ح ٢٣٤٠ و ٢٣٤١، الخِلاَف للشَّيخ الطُّوسي: ٣/٤٢، سُنن البَيْهَقي الكُبْرىٰ: ٦/٦٩ ح ١١١٦٠ و ١١٦٥٧، مَن لاَ يَحْضَره الْفَقِيه: ٣/٤٥ ح ٢، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٤/١١٠، المُقْنع للشَّيخ الصَّدُوق: ٥٣٧، تَفْسِير القُرطُبي: ٥/٤٨، رَسَائِل المُرتَضىٰ: ١/١٧٨.

(٤) أُنظر، مَفَاهِيم إِنْسَانيَّة فِي كَلِمَات الإِمَام جَعْفَر الصَّادِق عليه السلام، ضِمن كِتَاب عَقْلِيَّات إِسْلاَمِيَّة للعَلاَّمَة الشَّيْخ مُحَمَّد جَوَاد مُغنيَّة: ١/٢٣٣، بتَحقِيقنَا.

دَوْلَة الشُيُوخ :

قَد يُظَنّ أَنَّ الدَّوْلَة الإسْلاَمِيَّة تَعْني حُكْم الشُّيُوخ وَالفُقْهَاء !... وَهَذِي هِي قِمَّة التَّخَلف وَالرّجُوع إِلَىٰ الوَرَاء... فَبالأَمس القَرِيب خَلَع العذَار شَيْخ مِـن لُـبنَان، وَأَعْلَن بكُلّ صَلاَفَة وَوقَاحَة أَنَّ الشَّاة نِعْمَة كُبْرىٰ خَصّ بهَا شِيعَة القَرن العِشرِين ـ نَحنُ الْآن فِي السَّبعِينَات ـ وَبَعثَ إِلَىٰ المَرَاجع الكِبَار بإِيْرَان رَسَائِل يَنْعَتهُم فِـيهَا بالعُقُوق وَالجُحُود لهَذِه النِّعمَة الجَسِيمَة !... وَأَيْضاً أَعْلَن عُلْمَاء الْأَزهَر تَأْيِيدهُم المُطلَق للشَّاه المَخْلُوع ضِدّ الإمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ وَالمَظْلُومِين المَهضُومِين الَّذِين أَذَاقهُم الطَّاغيَة السَّفَّاح أَلوَانَاً مِن العُسْف وَالخَسْف. وَمِن قَبْل كَفّرُوا الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه !.

وَفِي مَجَلَّة الكَاتِب المَصْرِيَّة : « أَنَّ عُلْمَاء الْأَزْهَر عَرضُوا عَلَىٰ المَلك فُؤَاد أَنْ يُبَايعُوه بالخِلاَفَة »[١]. وَفِي مَجَلَّة رَوز اليُوسُف : « فِي سَنَة (١٩٢٧ م) قَامَت في المَملكَة العَرَبِيَّة السُّعودِيَّة ضَجّة بَيْنَ عُلْمَاء الدِّين عَلَىٰ تَـعْلِيم الرَّسـم وَاللُّـغَات وَالجُغرَافيَا الَّتي تَقُول بدَورَان الْأَرْض وَكُرويتهَا »[٢]. وَفِي سَنَة (١٩٧٨ م) أَفْتَىٰ رَئِيس العُلْمَاء بهَدْم المَرَاحِيض الصّحيَّة الَّتي بُـنِيَت بـمِنىٰ بَـعْدَ أَنْ أُنْـفق عَـلَيهَا عَشرَات المَلاَيِّين، إِلَىٰ أَلف شَاهد عَلَىٰ عَصَا الشَّيخ مُحَمَّد عَلْيَش »[٣].

الجَوَاب :

١ ـ لَيْسَ كُلّ الشُّيُوخ عُلَيشَاً، إِنَّ فِيهِم خَصْمهُ الشَّيخ عَبْدَه، وَالسَّيِّد الْأَفغَاني

---

(١) أُنظر، مَجَلَّة الكَاتِب المَصْرِيَّة العَدَد (١١٥): ١٥٦ وَمَا بَعْدهَا. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، مَجَلَّة رُوز اليُوسُف العَدَد (٢٢٩٨): ٥٢ وَمَا بَعْدهَا. (مِنْهُ ﷺ).

(٣) قَالَ العَقَّاد فِي كِتَاب مُحَمَّد عَبْدَه : « إِنَّ الشَّيخ مُحَمَّد عَلْيَش حَمَل عَصَاه قَاصداً الشَّيخ مُحَمَّد عَـبْدَه لأَنَّه يَقرَأ كُتُب عِلْم الكَلاَم، فَأَضْطَر الشَّيخ عَبْدَه أَنْ يَصْطَحب عَصَا كُلّمَا ذَهَب إِلَـىٰ حَـلقَة الدَّرس رَدّاً لعَادِيَة الشَّيخ الوَقُور !. (مِنْهُ ﷺ).

وَآيَة الله الخُمَيْنِيّ ﷺ.

٢ ـ إِنَّ الدَّوْلَة الإِسْلاَمِيَّة لاَ تَعْني سَيطَرَة الشُّيُوخ عَلَىٰ الحُكْم وَاحْتكَارهِم لسُلطَان السِّيَاسَة، وَإِنَّمَا تَعْني أَنَّ الشَّرِيعَة الإِسْلاَمِيَّة هِي الإِطَار وَالمِعيَار لقَوَانِين الدَّوْلَة وَتَصرفَاتهَا، فَكُلّ مِنّا يَتّفق وهَذِهِ الشَّرِيعَة يَجْب تَنْفِيذَه، وَلاَ يسُوغ الطَّعن فِيهِ، وَمَا ثَبَت تَعَارضهُ مَعْهَا يُحْكَم بِبُطلاَنه وَإِلغَاء آثَارَه.

وَالخُلاَصَة: أَنَّ الشَّرْط الأَسَاسي فِي الدَّوْلَة الإِسْلاَمِيَّة هُو الإِخْلاَص، وَالكَفَاءَة، وَالعَدْل، وَالأَمَانَة، أَمَّا هَدَفهَا وَمَثلهَا الأَعْلَىٰ فهُو إِحقَاق الحَقّ وَإِزْهَاق البَاطِل، هُو أَنْ يَأمَنْهَا وَيَثق بهَا كُلّ مُحقّ وَبَري، وَيَهَابهَا كُلّ مُجرِم وَمُبْطِل، سَوَاء أَكَانَت الفِئَة الحَاكِمَة مِن الشُّيُوخ وَأَهْل العَمَائِم أَم مِن الشَّبَاب المُهْتَدي وَالطَّامِح، فَدَولَة أَمرِيكَا عَصْرِيَة وَالأُولىٰ فِي سِلاَحهَا وَإِقْتصَادهَا، وَلَكنّها أَعْدَىٰ أَعدَاء العَدْل، والحُرِّيَّة، وَالحَقّ، والإِنْسَانِيَّة. وَالشَّاهد قُنْبلَه (هيروشِيما) وَتَدمِير (فِيتنَام) وَعُدوَان (تَل أَبِيب) وَطُغيَان شَاه إِيْرَان.. إِلَىٰ مُخطَطَات العُنف وَالدَّمَار لكُلِّ شَعْب لاَ يَرضَخ للقَهْر وَالغَصْب، وأَيْضاً حُكْم (هِتْلَر أَلمَانيَا العَصْرِيَّة) وَ(مُوسُولِيني إِيطَاليَا الغَنَيَّة)، فَكَانَت النَّتيجَة الحَرْب العَالمِيَّة الثَّانِيَة، وَحُكْم (ستَالِين) بِاسم الثَّوْرَة ضِدّ الإِرهَاب فَمَلأ رُوسيَا خَوفاً وَرُعبَاً، أَبعدَ هَذَا وَمِثلَه كَثِير يُقَال: الفِئَة الدِّيْنِيَّة رَجْعِيَّة وَالدُّول العَصْرِيَّة تَقَدُّمِيَّة ؟.

أَبُو الكَلاَم:

وَأَخِيراً مَا قَالَهُ العَالِم الكَبِير وَالمُصْلِح الشَّهِير أَبُو الكَلاَم آزَاد: «نَحْنُ لَمْ نَتْعَلَّم السِّيَاسَة إِلاَّ بالدِّين، فَالدِّين هُو الَّذي خَلَق السَّاسَة، فَكَيف نُفَرّق بَيْنَهُ وبَيْنَهَا ؟...» لاَ شَيء أَدّىٰ للخِزي وَالمَهَانَة مِن أَنْ يَنْحَني المُسْلمُون أَمَام أَفْكَار غَيرهُم

السِّيَاسيَّة، فَالإسْلاَم لاَ يَسْمَح لهُم أَنْ يَكُونُوا ذيُولاً فِي أَفْكَارهِم، بَل عَـلَيهِم أَنْ يَدعُوا غَيْرهم إِلَىٰ مِشَاركتهِم فِيمَا يُؤمنُون وَيُفَكرُون، وَلَو أَنَّهُم خَفضُوا رُؤوسهُم لله وَحْدَه لخَفْضَ العَالَم رَأسَه أَمَامهُم، لَقَد أَوضَـح الإسْـلاَم للـمُسْلِمِين طَـرِيق الخَلاَص، فَلمَاذَا يَسْتَعِيرُون الطَّرِيق مِن غَيرهِم»[1].

(١) أُنظر، كِتَاب أَبي الكَلاَم «فِي سَبِيل الحَقّ» كَمَا جَاء فِي مَجَلَّة العَرَبي الكُـوَيتيَّة العَـدَد (١٧٥): ٣٩. (مِنْهُ ﷺ).

فَجْرُ الدَّوْلَة الإِسْلاَمِيَّة

مَا مِن شَكّ أَنَّ رَسُول الله ﷺ هُو المُؤسّس الأَوَّل للدَّولَة الإِسْلاَمِيَّة ، وَلَكن أَينَ نَشأَت هَذِهِ الدَّوْلَة ، فِي مَكَّة أَو المَدِينَة ؟ وَيَتّضح الجَوَاب عَن هَذَا السُّـؤال مِـن البَيَان التَّالي :

لاَ دَوْلَة فِي مَكّة :

نَزَلَ الوَحي عَلَىٰ الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ فِي مَكَّة المُكَرمَة ، وَأَقَام فِيْهَا بَعْدَ البِعْثَة ثَلاَثَة عَشَر عَامَاً[1] يَدعُو المُشْرِكِين إِلَىٰ نَبْذ الأَصْنَام وَالإِيْمَان بالله وَحدَه ، وَباليَوْم الآخر ، وَحِسَابه وَثَوَابه ، فَاسْتَجَابَت لهُ ثُلّة مِن المُسْتَضْعَفِين وَقِلّة مِن الآخرِين ، وَسخرَت الكَثْرَة الكَاثِرَة مِنْهُ وَمِن دَعوَته ، وَتَصدىٰ لهُ السُّفهَاء[2] ، وَتَألَّب عَـلَيهِ

---

(١) أُنظر ، الإِرْشَاد للشَّيخ المُفِيد : ١/ ٦، البدَاية وَالنّهاية لِابْن كَثِير : ٩/ ٣٨٦، كَشْف الغُمّة لأَبي الْـفَتْح الأَربِلي : ١/ ٦٢.

(٢) أُنظر ، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بـن حَـجر العَسـقلاَني : ١٢/ ٢٥٠، تَأْوِيل مُخْتَلف الحَـدِيث : ١٥٠، تَـفْسِير مَـجْمَع الْـبَيَان : ٢/ ٣٨٦، تَـفْسِير ابـن كَـثِير : ٢/ ٥٧٥، الدُّر المنثُور : ٢/ ٢٩٨، تَفْسِير الثّعالبي : ٢/ ١٠٤، فَتح القَـدِير : ٢/ ٦١، تَأْرِيـخ مَـدِينَة دِمَشق لِابْن عَسَاكر : ٦٢/ ٢٤٧، تَأْرِيخ الطَّبَرِيّ : ١/ ١٨٢، عِصْمَة الأَنْبِيَاء للفَخر الرّازي : ٧٨، عُيُون الأَثر لِابْن سيّد النّاس : ٢/ ٤٢١، الشّفا بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفى : ١/ ١٠٥.

العُتَاة وَالجَبَابرَة، وَأَخذُوا يُؤذُونه فِي نَفْسه وَفِيمَن اتَّبعهُ حَتَّىٰ فَرَّ العَدِيد مِنْهُم إِلَىٰ الحَبْشَة وَفِي كُلّ وَجْه[1]. وَلَكنَّهُ مَضىٰ وَلَم يَنْثَنِ، وَهُو أَعْزَل مِن كُلّ قُوّة وَسِلاَح إِلاَّ مِن الإِيْمَان وَالصَّبر وَالمُثَابَرَة.

وَمِن المَعلُوم بالبَدِيهَة أَنَّه لاَ دَوْلَة وَسُلطَان فِي مِثْل هَذِهِ الحَال حَيْث لاَ شَعْب وَلاَ قُوّة، وَلذَا أَمَر سُبْحَانَهُ نَبيّه الكَرِيم بالصَّبر عَلَىٰ الأَذىٰ وَالإِعْرَاض عَن الجَاهِلِين فِي العَدِيد مِن الآيَات، لأَنَّ بُرُوز الأَعْزَل لشَاكّي السَّلاح عَمَليَة انْتحَارِيَّة.

دَوْلَة المَدِينَة:

وَحِينَ اسْتجَابَت المَدِينَة المُنَورَة لدَعوَة الإِسْلاَم وَجدَ النَّبيّ ﷺ الشَّعَب الإِسْلاَميّ يَسْتَقر عَلَيهِ آمناً، فَهَاجَر إِلَىٰ المَدِينَة هُو وَالصَّحَابَة، وَأَنْشَأ أَوَّل دَوْلَة إِسْلاَمِيَّة.

وَتَسْأَل: هَل كَانَت رِئَاسَة النَّبيّ ﷺ لهَذِه الدَّوْلَة بإِنْتخَاب المُسْلِمِين؟.

الجَوَاب:

إِنَّ هَذَا السُّؤال يَحْمل فِي صُلْبه الجَوَاب عَنْهُ، لأَنَّ كَلْمَة «نَبيّ» هِي بذَاتهَا وَتَكوِينهَا تَدل عَلَىٰ الرِّئَاسَة الحَتْمِيَّة وَالوِلاَيَة القَهْرِيَّة، هَذَا إِلَىٰ أَنَّ مَن آمَن بنُبُوّة إِنْسَان عَن نَفْس رَاضيَة فَقَد انْتَخبهُ وَاخْتَارَه رَئِيساً عَلَيهِ، وَقَطع عَهْداً عَلَىٰ نَفْسه بالطَّاعَة لهُ وَالوَلاَء.

---

(١) أُنظر، المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٢/ ٦٢٣، سِيرَة ابن إِسْحٰق: ٦٩، دَلاَئِل النُّبوَّة: ٢/ ٢٢، تَارِيخ اليَعقُوبيّ: ٢/ ١٣، أَنْسَاب العَرب لِابْن حَزْم: ١٥٤، طَبقَات ابن سَعد: ٧/ق ٢/ ١٨٨، المعَارف لِابْن قُتَيبَة: ٢٨٥، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٤/ ٤٢٠، الكَامل فِي التَّارِيخ: ٢/ ٢٣٢، البدَايَة وَالنِّهايَة: ٤/ ٢٧٥، شَرْح النَّهج لِابْن أَبي الحَدِيد: ١/ ٢٠ و ٨/ ٥٣، مقَاتِل الطَّالبيِّين: ٤٤.

المُخَطَّط :

وَبمُجَرّد قِيَام هَذِهِ الدَّوْلَة وَقَبل أَنْ تمتد وَتَتَّسع أَرجَاؤهَا ، وَضَع النَّبيّ ﷺ مُخَطَّطاً يُبَيِّن أَهدَافهَا وَالغَايَة مِنْهَا ، وَقَد جَاء فِيهِ :

١ ـ « المُسْلمُون أُمّة وَاحدَة » ، وَفِي الآيَة : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[١] ، فَالرَّابط الأَسَاسي بَيْنَ المُسْلِمين هُو الدِّين ، ولَيْسَ اللُّغَة أَو الأَرْض أَو الجِنْس أَو أَي شَيء آخر ، وَفِي الحَدِيْث : « الدِّين النَّصِيحَة لله وَرَسُوله ، وَأَئِمَّة المُسْلِمين وَعامّتهم »[٢] . « الْمُؤْمِن لِلمُؤْمِن كَالبُنيَان يَشد بَعْضَه بَعضاً »[٣] ... « مَثَل المُؤْمِنُونَ

---

(١) ٱلْحُجُرَات : ١٠ .

(٢) أُنظر ، كتَاب الأُمّ للإِمَام الشَّافِعي : ٥١ / ١٧٢ ، المُحَلَّى لِابْن حَزْم : ٨ / ٤٥٦ و : ٩ / ٤٤ و ١٥٤ ، كِتَاب المُسْنَد للإِمَام الشَّافعي : ٢٣٣ ، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ : ١ / ٢٠ ، الاِسْتذكَار لِابْن عَبْد البَرّ : ٦ / ١٧٠ ، الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي : ١ / ٦٧٠ ح ٤٣٦٢ ، كَنْز العُمَّال : ٣ / ٤١٢ ح ٧١٩٧ ، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عَسَاكر : ٢٧ / ٢٣٥ ح ٥٧٨٩ ، لِسَان الْعَرَب لِابْن منَظُور : ٢ / ٦١٦ ، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإِلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني : ١ / ٢٢٧ ح ٦٩٩ ، تَفْسِير الثَّعلَبي : ٩ / ٢٩٣ ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٤ / ١٠٢ ، سُنَن الدَّرامي : ٢ / ٣١١ ، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم : ١ / ٥٣ ، سُنن أَبن دَاود : ٢ / ٤٦٥ ح ٤٩٤٤ ، سُنَن التِّرمذي : ٣ / ٢١٧ ح ١٩٩٠ ، سُنن النَّسَائي : ٧ / ١٥٦ ، السُّنن الكُبْرىٰ للبَيْهَقي : ٨ / ١٦٣ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ١ / ٨٧ ، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني : ١ / ٣٢١ ، الدِّيبَاج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم للسُّيوطي : ١ / ٧٢ ح ٩٥ ، السُّنن الكُبْرىٰ للنَّسَائي : ٤ / ٤٣٢ ح ٧٨٢٠ و ٧٨٢١ و ٧٨٢٢ ، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ : ١٣ / ١٠٠ ح ٧١٦٤ ، مُسْنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ : ١ / ٤٤ ح ١٧ و ١٨ .

(٣) أُنظر ، صَحِيح الإِمَام البُخَاريّ : ١ / ١٢٣ و : ٣ / ٩٨ و : ٧ / ٨٠ ، مُسْنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ : ١ / ١١٢ ، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ : ١٣ / ٢٧٩ ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٤ / ٤٤٠ ، مُنْتَخب مُسنَد عَبد بن حُمَيد : ١٩٦ ، المَجَازَات النَّبوِيَّة

↔

فِي تَبارِّهِمْ، وَتَراحُمِهِمْ، وَتَعاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الجَسَدِ إذا اشْتَكَىٰ تَداعَىٰ لَهُ سائِرُهُ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّىٰ»[1].

↔ للشَّريف الرَّضي: ٢٨٢، بتَحقِيق وَشَرح الدّكتُور طه مُحَمَّد الزَّيني، مَنْشُورَات مَكْتَبة بَصِيرَتي، قُم المُقَدّسَة، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٢/ ٣٨١ و: ٦/ ٧٧، حَاشِيَة رَدّ المحتار عَلىٰ الدُّر المُخْتَار لِابْن عَابدِين: ١/ ٢٩٢، المَبْسُوط للسَّرخسي: ١٠/ ٢٠ و ٧٥، السِّير الْكَبِير للشَّيباني: ١/ ٢٠، فَيْض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي: ٤/ ٣٧٨ و: ٦/ ٣٢٨، كَنْزُ العُمَّال: ١/ ١٤١ ح ٦٧، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلىٰ ألسنَة النَّاس للمُفَسّر إسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ٢/ ٢٩٣، الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي: ٢/ ٦٦٠، سُنن النَّسَائي: ٥/ ٧٩، السُّنن الكُبْرىٰ للبَيْهَقي: ٦/ ٩٤، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإمَام مُسْلِم: ١٦/ ١٣٩ و ١٤٨، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشّافِعي: ٨/ ٨٧، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإمَام البُخَاريّ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني: ١٠/ ٣٧٦، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي المُتوفّىٰ سَنَة «١٣٥٣ هـ»: ٢/ ٣٢٩، عَوْن المَعْبُود شَرْح سُنَن أَبي دَاود: ٢/ ١٨٩، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالسِي: ٦٨، مُسْنَد الحَمِيدي: ٢/ ٣٤٠، المُصنّف لِابْن أَبي شَيبَة الكُوفي: ٧/ ٢١٦ و: ٨/ ١٤١، صَحِيح التّرمذي: ٣/ ٢١٨، صَحِيح الإمَام مُسْلِم: ٨/ ٢٠، رِيَاض الصّالحِين للنَّووي: ١٦٦، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٦/ ٣٦، صَحِيح ابن حِبّان: ١/ ٤٦٨.

(١) أُنظر، ذِكر أَخْبَار إصبهَان، لأَبي نَعِيم أَحْمَد بن عَبد الله الإصبهَاني: ٢/ ٧٣، طَبْعَة بريل لِيدن بإخْتلاَف يَسِير فِي المَتن وَالسَّند. وأُنظر، صَحِيحُ الإمَام البُخَاريّ: ٥/ ٢٢٣٨ ح ٥٦٦٥، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد: ٤/ ٢٧٠، كِتَاب الحَافظ أَبي خُثَيمَة زُهَير بن حَرْب النَّسَائي: ١/ ٧٤، مُسْنَد الشَّاميِّين: ١/ ٢٩٤ ح ٥١٢، مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبدالمَجِيد السَّلَفيّ: ٢/ ٢٨٣ ح ١٣٦٦ و ١٣٦٨، كتَاب الأَرْبعُون لِلبَيهَقي: ١٥٠، كتَاب أَمثَال الحَدِيث: ١/ ٨٢ ح ٤١، كَنْزُ العُمَّال: ١/ ١٥٣ ح ٧٥٨، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ٢٢/ ١٦٨، النّهَاية فِي غَرِيب الحَدِيث: ٢/ ١٢١، أَحْكَام القُرْءان لِلجَصَّاص: ٣/ ٣٩٨، تَفْسِير ابن كَثِير: ٢/ ٣٨٣ و: ٤/ ٢١٨، طَبقَات المُحدّثِين بِأصبهَان: ٤/ ٢٢٨ ح ٢٩، صَحِيح الإمَام مُسْلِم: ٤/ ١٩٩٩ ح ٢٥٨٦، سُنن البيهقي الكُبرىٰ: ٣/ ٣٥٣ ح ٦٢٢٣، المُعْجَم الصَّغِير: ١/ ٢٣٥ ح ٣٨٢، الإيمَان لِابن مُنده: ١/ ٤٥٥ ح ↔

وَعَلَيهِ فَلاَ يسُوغ لأَيَّة دَوْلَة أَو هَيئَة أَو جَمَاعَة مُسْلِمَة أَنْ تَغْفَل وَتَتجَاهل آلاَم شَعْب آخر مِن شعُوب المُسْلِمين، وَهي قَادرَة أَنْ تَمد لهُ يَد المُسَاعدَة وَالمَعُونَة. وَمِن هُنَا اتّفَقَت المَذَاهِب الإِسْلاَمِيَّة عَلَىٰ أَنَّ الجِهَاد فَرض عَيْن عَلَىٰ كُلّ مُسْلِم، إِنْ إِحْتِيج إِلَيهِ بالخصُوص فِي الدّفَاع عَن أَي بَلَد مِن بَلاَد الإِسْلاَم غَلَب العَدُوّ عَلَيهِ.

وَيُحَدثنَا التَّأرِيخ القَدِيم أَنَّ الرَّابطَة الدِّينِيَّة هِي الأَسَاس الَّذي قَامَت عَلَيهِ الأُمَّة الإِسْلاَمِيَّة فِي كُلّ بُقعَة مِن الأَرْض بعَكْس مَا هُم عَلَيهِ الآن.

٢ ـ بَعْدَ أَنْ أَشَار النَّبيّ إِلَىٰ التَّعَاون بَيْنَ الجَمَاعَة الإِسْلاَمِيَّة بالكَمَال، أَشَار إِلَىٰ المُسَاعدَة الثُّنَائِيَّة المُتبَادلَة بَيْنَ الأَفْرَاد بقَوْلَه: «إِنَّ المُؤْمِنين لاَ يَترُكُون مُغرمَاً بَيْنَهُم أَنْ يُعْطُوه بالمَعْرُوف فِي فِدَاء أَو عَقْل»[1].

وَالمُغْرَم: المُثْقَل بالدَّيْن ـ بفَتْح الدَّال ـ وَالمُرَاد بالعَقْل هُنَا دِيَّة القَتِيل الَّتي تُعطَىٰ إِلَىٰ وَلّي المَقْتُول[2]. وَفِي الحَدِيْث: «للمُسْلِم عَلَىٰ أَخِيه المُسْلِم أَنْ يَغْفر زَلّتهُ، وَيَرحَم عَبْرَتهُ، وَيَقْبَل مَعْذَرَتهُ، وَيَرد غَيْبَتهُ، وَلاَ يُسْلمَهُ وَلاَ يَخْذِلهُ، وَيُحبّ لهُ مِن الخَير مَا يُحبّ لنَفْسه، وَيَكرَه لهُ مِن الشَّر مَا يَكْرَه لنَفْسه»[3]. وقَالَ الإِمَام أَمِير

↔ ٣١٩، شُعَب الإِيمَان لِابن مُنْدَه: ٦/ ٤٨١ ح ٨٩٨٥، الإِحكَام لِابن حَزم: ٥/ ٣٤، بحَار الأَنْوَار: ٧٤/ ٢٧٤ ح ١٩، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي كِتَاب المُؤْمِن بخَطّ الجبَاعي.

(١) أُنظر، سُنَن البَيْهَقي الكُبرىٰ: ٨/ ١٠٦، البدَاية وَالنّهَايَة لِابن كَثِير: ٣/ ٢٧٤ ح ١١، السِّيرَة النَّبوِيَّة لِابن هِشَام: ٣/ ٣٣، السِّيرَة النَّبوِيَّة لِابن كَثِير: ٢/ ٣٢١، عُيُون الأَثر لِابن سيّد النّاس: ١/ ٢٦٠.

(٢) أُنظر، مُختَار الصّحاح: ١/ ١٨٧ و ١٩٨، النّهَايَة فِي غَرِيب الحَدِيث: ٣/ ٣٦٣، لِسَان العَرَب لِابن منظُور: ١٢/ ٤٣٦.

(٣) أُنظر، الكَافي: ٢/ ١٦٩، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٢/ ٢١٢ ح ٢٤، كَنْز الفَوَائِد لمُحَمَّد بن عَليّ الكَراجكي مِن شيُوخ الإِمَامِيَّة: ١٤١، بحَار الأَنْوَار: ٦٤/ ٣٠٩ ح ٤١، الوَافي: ٥/ ٥٥٧، فَيض القَدِير شَرْح ↔

المُؤْمِنِين عليه السلام : « أَبْذل لأَخِيكَ دَمَكَ وَمَالَكَ ، وَلعَدُوّك إِنْصَافكَ وَعَدْلَكَ ، وَللعَامَّة بِشْرك وَإِحْسَانك »[1] . وَسَأل الإِمَام الكَاظِم عليه السلام رَجُلاً مِن شِيعَة أَهْل البَيْت عليهم السلام : « يَجيء أَحَدكُم إِلَىٰ كِيْس أَخِيه ، فَيَأخذ مِنْهُ حَاجَتهُ ؟ .

قَالَ : لاَ .

قَالَ الإِمَام عليه السلام : « فَهُم بدِمَائِهِم أَبْخَل ! .

ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ النَّاس فِي هُدنَة تَنَاكحهُم وَتَوَارثهُم ، وَيُقِيم عَلَيهِم الحُدُود وَتُودّىٰ أَمَانَاتهُم حَتَّىٰ إِذَا قَامَ القَائِم جَاءَت المُزَايلَة ، وَيَأتِي الرَّجُل إِلَىٰ كِيْس أَخِيه فَيَأخُذ حَاجَتهُ وَلاَ يَمْنَعهُ »[2] .

٣ ـ « إِنَّ أَيْدي المُؤْمِنِين جَمِيعاً عَلَىٰ مَن بَغَىٰ . وَلَو كَان وَلد أَحدهُم »[3] . أَبَدَاً ، لاَ هَوَادَة مَعَ ظَالِم كَائِناً مَن كَان ، وَعَلَىٰ كُلّ مُسْلِم أَنْ يَقف لهُ بالمِرصَاد ، وَيُنْكر عَلَيهِ تَبعَاً لطَاقَته وَلَو بالهَجْر وَالإِعْرَاض .

قَالَ الرَّسُول الأَعْظَم صلى الله عليه وآله : « مَن رَأىٰ مِنْكُم مُنْكَرَاً فَليُغَيرهُ بِيَدَه ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطع

⇐ الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي : ٣ / ٥١٧ ح ٣٧٣٦ ، أَعْلاَم الدِّين فِي صِفَات المُؤْمِنِين لأَبي الحَسَن الدَّيلَمي : ٣٢١ .

(١) أُنظر ، تُحف العُقُول : ٢١٢ ، بحَار الأَنوَار : ٧٥ / ٥٠ ح ٧٦ ، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي : ٢ / ٣٩٧ .

(٢) أُنظر ، وَسَائِل الشِّيْعَة : ٥ / ١٢١ ح ٣ و : ١٧ / ٢٢ ح ٥٧ ، الإِخْتصَاص للشَّيخ المُفِيد : ٢٤ ، بحَار الأَنوَار : ٢٥ / ٣٦ ح ٥٧ وَ : ٥٢ / ٣٧٤ ح ١٦٤ ، وَقَرِيب مِنْهُ فِي الإِخوَان لِابن أَبِي الدُّنيَا : ٢٢٣ ح ١٩٢ ، كَشْف الغُمّة لأَبي ٱلْفَتْح الأَرِبلي : ٢ / ٣٣٣ .

(٣) أُنظر ، البدَاية وَالنِّهاية لِابن كَثِير : ٣ / ٣٧٤ ح ١٣ ، السِّيرَة النَّبوِيَّة لِابن هِشَام : ٢ / ٣٤٩ ، السِّيرَة النَّبوِيَّة لِابن كَثِير : ٢ / ٣٢١ ، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ : ٥٣ هَامِش صَفْحَة : ٣٨٢ ، عُيُون الأَثر لِابن سيّد النّاس : ١ / ٣٦٠ .

فَبلسَانَه، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطع فَبقَلْبَه، وذَلِكَ أَضْعَف الإِيْمَان»[١]. وَالمُرَاد بإِنْكَار القَلْب أَنْ تُقَاطع الظَّالم، وَتَعَاملهُ كَأَنَّه رِجْس وَوبَاء.

وَبإِخْتصَار، فَإِنَّ الدَّوْلَة الإِسْلاَمِيَّة فِي المَدِينَة المُنَورَة قَامَت بتَنْظِيم الدِّفَاع، وَحمَايَة الأَمْن، وَنَشر العِلْم وَالعَدْل، وَعَقد المُعَاهدَات وَفَصل الخُصُومَات، أَمَّا الحُرِّيَّة فَهي مَكفُولَة لكُلِّ النَّاس، بخَاصَّة حُرِّيَّة الأَدْيَان، وَلاَ شَيء أَدَل عَلَىٰ ذَلِكَ مِن قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ لنَبِيّه الكَرِيم: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُورَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾[٢]. لَقَد حَارَب الإِسْلاَم العَصْبيَات، وَعَاد إِلَىٰ التَّعَاون العَالَمي. فَكَيْف يَضْغَط عَلَىٰ الحُرِّيَّات؟.

---

(١) أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٣/ ١٠ و ٤٩ و ٥٤، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ١/ ٥٠، سُنن أَبن مَاجَه: ٢/ ١٣٣٠ ح ٤٠١٣، السُّنَن الكُبْرىٰ البَيْهَقي: ٦/ ٩٥ و: ١٠/ ٩٠، شَرْح النَّووي عَلَىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٢/ ٢٢، الدِّيبَاج عَلَىٰ مُسْلِم للسُّيوطي: ١/ ٦٣ ح ٧٨، مُسْنَد أَبي دَاود الطَّيَالسِي: ٢٩٢، المُصنَّف لعَبدالرَّزاق الصَّنْعَاني: ٣/ ٢٨٥ ح ٥٦٤٩، صَحِيح أَبن حِبَّان: ١/ ٥٤٢، التَّمهِيد لِابْن عَبد البَرّ: ١٠/ ٢٦٠، كَنْز العُمَّال: ٣/ ٦٦ ح ٥٥٢٤ و ٧٣ ح ٥٥٥٦، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإِلبَاس عَمَّا أَشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلَىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ٢/ ٢٥٠ ح ٢٤٨٥، تَفْسِير القُرطُبي: ٤/ ٤٩ ح ٥، تَفْسِير البَيضَاوي: ٢/ ٣٧٤، تَفْسِير البَحْر المُحِيط: ٣/ ٢٣، تَفْسِير أَبن كَثِير: ١/ ٣٩٨ و: ٢/ ٨٦، تَفْسِير الثَّعالبي: ٢/ ٨٩، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي: ٢/ ٣٠١، تَفْسِير أَبي السُّعُود: ٣/ ٨٨، تَهْذِيب الكَمَال، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي: ٩/ ١٥٨ ح ١٨٩١، تَأْرِيخ أَبْن خُلدُون: ١/ ١٥٩، المُسمىٰ التَّأْرِيخ أَو العِبر ودِيوَان المُبتَدأ أو الخَبر. عَبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد المَشهُور بأَبن خُلدُون (ت ٨٠٨ هـ)، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربيّ بَيْرُوت ١٩٧١ هـ، تَذْكرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة الحِلِّيّ: ١/ ١٥٩، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلاَّمَة الحِلّيّ: ١/ ٣٤٥، المَبْسُوط للسَّرخسي: ٢/ ٣٧، المُغني لِابْن قُدَامَة: ٢/ ٢٤٤، الشَّرح الكَبِير لِابْن قُدَامَة: ٢/ ٢٣٧، المُحَلَّىٰ لِابْن حَزْم: ١/ ٢٧ ح ٤٨ و: ٨/ ١٧٢ ح ١٢٧٦ و ٣٣٠ ح ١٤٠٤ و: ٩/ ٣٦١ ح ١٧٧٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٦/ ١٣٥ ح ٢١١٧٣.

(٢) الأَنْعَام: ١٤٧.

الدَّوْلَة الإِسْلاَمِيَّة لكُلِّ النَّاس

أَيْنَ القَدَر الجَامع ؟ :

جَاءَ فِي مَجَلَّة المُسْتَقبَل مَا حَرفِيته : « إِنَّ دَعوَة الخُمَيْنِيّ ﷺ إِلَىٰ دَوْلَة إِسْلاَمِيَّة لاَ تَتنَاقَض فَقَط مَعَ نظَام الشَّاه ، بَل تَتجَاوز ذَلِكَ لتَتنَاقض تَنَاقُضاً أَسَاسيًّا مَعَ حَركَة القُـومِيَّة العَـرَبِيَّة ... وَتَـبْرُز قِـيَام دَوْلَـة عُـنْصُرِيَّة يَـهُودِيَّة فِـي فَـلسْطِين المُحْتَلَة ... وَإِعطَاء مُبَرّر لبَعْض مَسِيحي الشَّرق بالمُطَالبَة بإِقَامَة دَوْلَة مَسـيحِيَّة ذَات صِفَات مُمَيَّزَة »[1] .

وَيَعْنِي هَذَا المَنْطق بفَحوَاه أَنَّ لَو سَاغ للرَّاشد المُرشِد أَنْ يَأمُر بالمَعْرُوف وَيَنهىٰ عَن المُنْكَر لسَاغ أَيْضاً للضّال المُضّل أَنْ يَنْهىٰ عَن المَعرُوف وَيَأمُر بـالمُنْكَر ! .. وَأَيْضاً يَعْنِي هَذَا المَنْطق لَو سَاغ للمُصْلح أَنْ يَبْني وَيَعْدل لسَاغ للمُجْرِم أَنْ يُفْسِد وَيَهدِم ! ... كُلّ الأَفْرَاد وَالفِئَات وَالشُّعُوب المُسْتَضعفَة فِي الأَرْض شَرقاً وَغَربَاً ، هَتَفت بآسم الإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ ، وَرَفعَت أَصوَاتهَا بالدَّعوَات لهُ وَالصَّلوَات ، وَأَطلَق مَن أَطْلَق عَلَىٰ مُولُودَه الجَدِيد ، أَو شَارع بَلدَهُ الكَبِير آسم الخُمَيْنِيّ ﷺ ، فَهَل مِـن أَحَد يَلْتَزم الصِّدق يَذْكُر (بَيغن وَديّان) وَالمُطَالبِين بتَقسِيم لُبنَان إِلاَّ بمَا يُوصفُون

---

(١) أُنظر ، مَجَلَّة المُسْتَقبَل الصَّادِرَة فِي (١٧ / ٢ / ١٩٧٩ م) (مِنْهُ ﷺ) .

وَيَسْتَأهلُون ؟ .

وَنَترُك النَّاس وَمَا يُسمّون وَيَهتفُون ، وَنُشِير إِلَىٰ بَعْض مَا قَالَت تَـورَاة اليَـهُود لليَهُود فِي مُعَامَلَة الآخَرِين ، وَمَا قَالَهُ ٱلْقُرْءَان للمُسْلِمِين مِن التَّرَاحم وَالتَّعَاون مَعَ النَّاس أَجْمَعِين .

لَقَد أَمَرت التَّورَاة آل إِسْرَائِـيل بـالقَسْوَة ، وَالغِـلْظَة ، وَالبَـغي ، والعُـدْوَان مَـا ٱسْتطَاعوا إِلَيهِ سَبِيلاً ، وَمِن ذَلِكَ : « ٱقْتلُوا للهَلاَك ، وَلاَ تَعفُوا الشَّـيخ ، وَالشَّـاب ، وَالعَذْرَاء ، وَالطِّفل ، وَالنِّسَاء »[1] . وَقَد فَعَلت إِسْرَائِيل هَذَا وَزِيَادَة فِـي فَـلسْطِين حَيْث بقَرَت بطُون الحُبَالىٰ فِي (دَير يَاسِين) حَتَّىٰ كَان اليَهُودي يُرَاهن زَمِيلهُ عَمَّا إِذَا كَان فِي بطُون الأُمّهَات إِنَاث أَو ذُكُور ! ...

وقَالَ ٱلْقُرْءَان للمُسْلِمِين : ﴿لَّا يَنْهَـٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّـهَ يُـحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾[2] . وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ خَيْر الإِسْلاَم ودَوْلَة الإِسْلاَم لكُلِّ النَّاس ، ولَيْسَ وَقفَاً عَلَىٰ أَتْبَاعَه ، بَل يَمتَد إِلَىٰ الَّذِين لاَ يُؤمنُون بِهِ مَادَامُوا لاَ يَشْهرُون عَلَيهِ سِلاَحَاً ، وَلاَ يُـوجهُون ضِدّه عُدوَانَاً ، وَلاَ يَنَالُون المُسْلِمِين بأَذَىٰ .

أَبَعد هَذَا يُقَال : وجُود دَوْلَة قُرْءانِيَّة إِنْسَانِيَّة يَبْرُز قِيَام دَوْلَـة عُـدوَانـيَة تُـهَدّد السَّلاَم العَالَمي وَالأَمْن البَشَري فِي مَشَارق الأَرْض وَمغَاربهَا ! فَأَينَ القَدَر الجَامع وَالقَاسم المُشْتَرك بَيْنَ النَّعِيم وَالجَحِيم ؟ .

---

(١) أُنظر ، سِفْر حزقيَال الإِصْحَاح (٩) فَقرَة ٦ ؛ (مِنْهُ ﷺ) .

(٢) ٱلْمُمْتَحِنَة : ٨ .

حَرْكَة القَوْمِيَّة العَرَبِيَّة :

وَلاَ أَدْري مَاذَا يَعْنِي الكَاتِب المُحَرّر « بحَرْكَة القَوْمِيَّة العَرَبِيَّة » ؟ هَل يُـرِيد تَـنَاحُر القَبَائِل فِي الجَاهِلِيَّة ، أَو الحَرْب القَائِمَة الآن ـ سَنَة ١٩٧٩ م ـ بَيْن شَطْرَي اليَمَن ، أَو الحُدُود وَالسّدُود بَيْنَ الأَقْطَار العَرَبِيَّة ، أَو المَذَلّة وَالإِسْتسلاَم للصُّهيُونِيَّة وَالإِسْتعمَار ؟ .

أَلَسنَا نَحنُ العَرَب عُنوَان العَار البَشَري فِي القَرن العِشرِين ؟ وَأي فَرق بَيْنَ أَنْ تَطَأ إِسْرَائِيل عَلَىٰ أُنُوفنَا أَو عَلَىٰ شِبْر مِن أَرْضنَا مُرغَمِين ؟ . وَأَخِيراً هَل مِن أَحَد يَشكّ أَنَّ العَرَب لَولاَ مُحَمَّد والإِسْلاَم مَا كَان لهُم ذَاكَ الكَيَان وَالتَّأرِيخ ؟ .

الدّوْلَة المَسِيحِيَّة :

ويَعْنِي بهَا الكَاتِب المُحَرّر مَا يُنَادي بِهِ دُعَاة الشّقَاق وَالتَّفرقَة فِي لُبنَان ، وَكُلّنَا يَعْلَم أَنَّ دَعوَتهُم هَذِهِ سَبقَت دَعوَة الخُمَيْنِيّ ﷺ بسَنَوَات ، وَبالضَّبط مُنْذُ قَامَت دَوْلَة إِسْرَائِيل ، وَالكَاتِب عَلَىٰ عِلْم اليَقِين بـذَلِك ، وَلَكـنَّهُ يُـمُوّه وَيُـغَالط تَـبعَاً للـخَطّ المَرسُوم . وَالمُهِم أَنَّ الإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ قَد انْـتَصَر ، وَلله الحَـمْد ، وَالشَّـاهِد هَـذَا الإِفْتِرَاء وَالبُهتَان . وَالصَّلاَة وَالسَّلاَم عَلَىٰ مَن قَالَ : « مَن كَان يُؤمِن بـالله وَاليَـوم الآخر فَليَقُل خَيْرَاً أَو ليَسْكُت »[1] .

---

(١) أُنظر ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٢ / ٤٣٣ و ٤٦٣ و : ٥ / ٤١٢ ، سُنن الدَّارِمِـي : ٢ / ٩٨ ، صَـحِيحُ الإِمَـام البُخَارِيّ : ٧ / ١٨٤ ، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم : ١ / ٥٠ ، سُـنن ابـن مَـاجَه : ٢ / ١٢١١ ح ٣٦٧٢ ، سُـنن التِّرمِذي : ٣ / ٢٣٣ ح ٢٠٣٣ ، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين : ٤ / ٢٨٧ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِـد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ٨ / ٧٦ و ١٦٧ ، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَارِيّ لِلعَيْنِي : ٢٣ / ٧١ ح ٩١٠٦ ، الدِّيبَاج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم للسُّيوطي : ١ / ٦١ ح ٢ ، صِحَيح ابن حِبّان : ٢ / ٢٥٩ ح ٥٠٥ ، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّـبرَانـي الْـمُعْجَم الكَـبِير : ٥ / ٢٣٣ و : ١٠ / ١٩٦ ح

↔

التَّعْرِيف بدَوْلَة الرَّسُول ﷺ :

لَقَد حَدَّد سُبْحَانَهُ رِسَالَة مُحَمَّد ﷺ وَدَوْلَته بـقَوْلَه : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾[1] ؛ وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ : ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾[2] ، وَصَدع النَّبيّ ﷺ بأَمْرِه تَعَالَىٰ ، وَأَسَّس دَوْلَة السَّلاَم ، وَالمَحبَّة ، وَالرَّحمَة ، وَالإِنْسَانِيَّة ، وَٱنْتَشَلت مَلاَيِّين المُعَذَّبين فِي الأَرْض مِن رَعَايَا الإِمْبرَاطُورِيَّة الرُّومَانِيَّه المَسِيحيَّة ، وَالإِمْبرَاطُورِيَّة الفَارسِيَّة المَجُوسِيَّة ، وَرَحبَّ الكَثِيرُون مِنْهُم بالإِسْلاَم وَالمُسْلِمين ، ليَتَحرّرُوا مِن ظُلم القَادَة وَطُغيَانهُم ، وَيَنعمُوا فِي ظِل العَدْل وَالرَّحمَة .

وَهَذي هِي بالذَات الدَّوْلَة الَّتي يَدعُو إِلَيْهَا الخُمَيْنِيّ ﷺ ، دَوْلَة تُؤمِن بالله الوَاحد ، وَتَعْمَل لخِدمَة الإِنْسَانِيَّة ، وَلاَ تَعْتَرف بالعُنصرِيَّة وَلاَ بشَيء مِن الفَوَارق البَشرِيَّة ، وَرسَالتهَا العَدْل وَالرَّحمَة للعَالَمِين . وَمِن أَجْل هَذَا وَحدَه قَامَت قِيَامَة صُهيُون وَأَحزَاب الشَّيطَان وَلَم تَقْعُد ... وَلَكن الإِيْمَان الحَقّ الَّذي لَيْسَ بسِلْعَة « تُبَاع وَتُشْتَرىٰ وَتُعَار » أَقوىٰ مِن كُلّ سِلاَح ، وَالشَّاهد تَاج الشَّاه المَخْلُوع الَّذي تَحَطَّم عَلَىٰ صَخْرَة دِيْن الخُمَيْنِيّ ﷺ وَإِيمَانه وَعَزْم أَنْصَارَه وَأَعوَانه فِي سُرعَة كَأَنَّهَا لُغْزٍ

↔ ١٠٤٤٢ و ٣٣٩ ح ١٠٨٤٣ و : ٢٢ / ١٨٣ ، أُسد الغَابَة لِابن الأَثِير : ٥ / ٣٦٢ ، التَّمهِيد لِابن عَبد البَرّ : ٢١ / ٣٥٣ ح ٦٩٠٠ و : ٩ / ٥٣ ح ٢٤٩٠٧ و : ١٥ / ٨٧٧ ح ٤٣٤٨٥ ، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإِلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلىٰ ألسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني : ٢ / ٢٧٣ ح ٢٥٨٠ ، الكَامِل فِي التَّأرِيخ : ٦ / ١٣٧ و ٤٥٧ و ٤٦٦ ، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابن عَسَاكر : ٦١ / ٣٩٨ ، الكَافِي : ٢ / ٦٦٧ ح ٦ ، وَسَائِل الشِّيْعَة : ١٢ / ١٢٦ ح ١٥٨٣٩ ، مَكَارِم الأَخْلاَق للشَّيخ الطَّبرسي : ١٣٥ ، بحَار الأَنوَار : ٤٣ / ٦٢ ،

(١) الأَنْبِيَاء : ١٠٧ .

(٢) إِبْرَاهِيم : ١ .

مِن أَلْغَاز القَرن العِشْرِين.

هَذِهِ النُّبُوءَة:

وَأَخِيراً هَذِهِ النُّبُوءَة الَّتي فِي سَفِينَة البحَار، نَقْلاً عَن مَصَادر مَضَىٰ عَلَيهَا العَدِيد مِن القُرُون، وَهَذَا نَصّها: «رُوي عَن الإِمَام الكَاظِمﷺ: «يَخْرُج رَجُل مِن قُم يَدعُو النَّاس إِلَىٰ الحَقّ، يَجْتَمع مَعَهُ قَوم كَزُبر الحَدِيد، لاَ تَزِلّهُم العَوَاصف، وَلاَ يَملُّون، وَلاَ يَجْبنُون، وعَلَىٰ الله يَتوكلُون، وَالعَاقبَة للمُتَّقِين»[1].

وَهَذَا الوَصف أَصْدَق وَأَلصَق بالإِمَام الخُمَيْنِيّﷺ وَقَومَه «لَو كَان الإِيمَان مَنُوطاً بالثُّرَيَا لتَنَاوَله رِجَال مِن فَارس»[2]. حَيْث أَمضَىٰ هَذَا القَائِم معْظَم حَيَاتهُ فِي مَدِينَة قُمّ دَرْساً وَتَدرِيساً، وفِيْهَا أَعْلَن الثَّوْرَة عَلَىٰ الشَّاه. وَمِنْهَا نُفي إِلَىٰ الخَارج، أَمَّا دَعوَته فَهي دَعوَة الحَقّ والعَدْل الَّتي يَسْتَجِيب لهَا كُلّ مُحقّ وَمُخْلِص، وَيَرهبهَا كُلّ مُبْطِل وَآثم. وَالله مَعَ المُتّقِين.

---

(١) أُنظر، سَفِينَة البحَار: ٢/ ٤٤٦ طَبْعَة سَنَة (١٩٣٦م). (مِنْهُﷺ)، بحَار الأَنوَار: ٥٧/ ٢١٧ ح ٣٧، نَقلاً عَن كِتَاب تَأْرِيخ قُم عَن أَيُوب بن يَحْيىٰ الجَنْدَل.

(٢) أُنظر، جَامع البَيَان لِابْن جَرِير الطَّبري: ٢٦/ ٨٦، تَفْسِير آبن أَبي حَاتِم: ١٠/ ٣٢٩٩، مَعَانِي ٱلقُرْءَان للنَّحاس: ٦/ ٤٨٨، تَفْسِير السَّمرقَندي لأَبي اللَّيث: ٣/ ٢٩٢، تَفْسِير الثَّعلَبي: ٤/ ٧٩، كَنْزُ العُمَّال: ١٢/ ٣٤١٢٩ و ٣٤١٣٠ و ٣٤١٣٢ و ٤٣١٣٤، مَوَارد الظَّمآن: ٧/ ٢٩٩ ح ٢٣٠٩، تَخْرِيج الأَحَادِيث وَالآثَار للزَّيلَعي: ١/ ٤١١ و: ٣/ ٣٠١، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١٠/ ٢٠٤ ح ١٠٤٧٠ و: ١٨/ ٣٥٣، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٨/ ٣٤٩، صِحَيح آبن حِبّان: ١٦/ ٢٩٨، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٣/ ٣٣ ح ١٤٣٣، بُغيَة البَاحث عَن زَوَائِد مُسْنَد الحَارث: ٣١١ ح ١٠٤٤، مُسْنَد إِسحَاق بن رَاهوَيه: ١/ ٤١٥ ح ٤٦٨، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيبَة: ٧/ ٥٦٣ ح ٢ و ٣.

الْإِسْلاَم أَقْدَر عَلَىٰ التَّحدّيَات وَإِصْلاَح الفَسَاد

فِي سَنَة (١٩٦٣ م) أَصْدَر الشَّاه أَمرَاً بسِجْن الْإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ، فَأَبرَقتُ للطَّاغِيَة مُحْتَجّاً عَلَىٰ جُرأَتِه هَذِهِ الَّتي تَجَاوَز بهَا كُلّ حَدّ. وَنَشْرَتُ مَقَالاً عَنْهُ فِي جَرِيدَة الشَّعب اللُّبنَانِيَّة، وَأَعْطَيتَهُ عَن مَا أَعْطَاه شَعْبه مِن النُّعُوت الَّتي أَودَت بِعَرْشَه... ثُمَّ اجْتَمَعتُ بآيَة الله الخُمَيْنِيّ ﷺ فِي مَنْفَاه مَرّتَين: الْأُولىٰ: فِي كَرْبُلاَء المُقَدَّسَة. وَالثَّانِيَة: فِي النَّجَف الْأَشْرَف. وَبَعدَ عَودَته إِلَىٰ إِيْرَان أَبرَقتُ لهُ مُهَنئَاً.

وَالْآن مَا مِن أَحَد إِلاَّ وَقَد سَمع بِاسم الخُمَيْنِيّ ﷺ الَّذي أَثبَت عَمْلِيَّاً أَنَّ سِجَادَة الصَّلاَة مَعَ التَّقوىٰ وَالجِهَاد هِي أَقوىٰ مِن الصَّوَارِيخ وَالدَّبَابَات... وهَذَا هُو الذَّنب الْأَوَّل وَالْأَخِير للْإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ عِندَ حُمَاة الشَّاه الَّذِين طَارَ صَوَابهُم، وَانْهَارَت أَعْصَابهُم مِن هَول الصَّاعقَة العَاصِفَة القَاصِفَة، فَلاَذُوا بالتَّهوِيش وَالتَّشوِيش.

وَبَعد مَجَلَّة المُسْتَقبَل اللُّبنَانِيَّة ـ انظر، فَصْل الدَّوْلَة الْإِسْلاَمِيَّة لكُلِّ النَّاس ـ جَاء دَور مَجَلَّة المُصَوّر المَصْرِيَّة، فَقَد حَملَت صَفحَاتهَا الحَاقدَة «خِطَاب مَفْتُوح إِلَىٰ آيَة الله الخُمَيْنِيّ ﷺ» وَفِيهِ أَنَّ شَاه إِيْرَان أَذكَىٰ وَأَرحَم مِن الخُمَيْنِيّ ﷺ، لْأَنَّ الْأَوَّل كَان يَعفُو فِي بَعْض الحَالاَت عَن بَعْض أُولَئكَ الَّذِين نَاصَبُوه العَدَاء، أَمَّا الخُمَيْنِيّ ﷺ فَقَد تَجَاوَز حُدُود الشَّرع وَالْقُرْءَان حَيْث عَاقَب مَن لاَ يَستَحق العِقَاب أَو بأَكْثَر مِمَّا يَسْتَحق، وَضَرب صَفْحَاً عَن قَوْلِه تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ

مَا عُوقِبْتُم بِهِ ﴾[١].

وَبَعدَ كِتَابَة الفَصْل السَّابق حَول مَا جَاء فِي مَجَلَّة المُسْتَقبَل، وَقرَاءَة الخِطَاب المَفضُوح فِي المُصَوّر، قَرَأتُ مَقَالاً مُطَوَّلاً فِي مَجَلَّة أُكتُوبَر المَصرِيَّة. وَفِيهِ يَنْتَقل الكَاتِب مِن الحَدِيْث عَن الخُمَيْنِيّ ﷺ إِلَىٰ قَضَايَا وَاتّجَاهَات شَتّىٰ، وَالأَهَم عِندنَا حَدِيثَهُ عَن الإِسْلاَم وَالشِّيْعَة وَالإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ، وَهُو أَقوىٰ دِفَاع عَن الحَقّ، وَأَوضَح بَيَان للحَقِيقَة، وَأَبلَغ رَدّ عَلَىٰ المُزَيفِين المُحَرفِين الَّذِين لاَ يَألُون جُهدَاً فِي التَّصدي وَالتَّحدي لكُلِّ خَير وَصَلاَح، وَالتَّأيِّيد وَالتَّسدِيد لكُلّ شَرّ وَفَسَاد.

قَالَ الكَاتِب مِن جُملَة مَا قَالَ: «فَضَحَتنَا ثَورَة إِيْرَان: فَقَد ظَنّ النَّاس أَنَّ الشَّاه يُرِيد أَنْ يَجرُ شَعْبَه إِلَىٰ القَرن العِشرِين، وَأَنَّ الإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ يُرِيد أَنْ يَجرُ إِيْرَان إِلَىٰ القَرن الأَوَّل للهِجْرَة. كَأَنَّ الإِسْلاَم دِيْن مُتَخلّف، وَلَكن هَذِهِ الثَّورَة نَبّهَت المُسْلِمِين وَغَيرهِم أَنَّ الدِّين الإِسلاَميّ مَا يَزَال حَيَّاً شَابّاً، فَأَرْبَعَة عَشَر قَرنَاً مِن عُمرَه لَمْ تَجْعلَهُ كَهْلاً»[٢]، أَي أَنَّ الثَّورَة الإِيْرَانِيَّة انْتَصرَت عَلَىٰ البَاطِل بِالجِهَاد

---

(١) اَلنَّحل: ١٢٦.

أُنظر، مَجَلَّة المُصَوّر المَصرِيَّة، تَأرِيخ (٢/٣/١٩٧٩م).

أَدْرَكَ الإِسْتعمَار أَنَّه لاَ سِترَ وَتَغطِيَة عَلَىٰ ءَاثَامِهِ وَجَرَائِمِه، فَبَرزهَا بِهَذِه الخَدِيعَة وَالأُكذُوبَة، وَهي أَنَّه مِن المُحَال أَنْ يَشْهَد النَّاس العَدْل المُطْلَق مِن وَالٍ أَو نظَام، وَغَايَة مَا فِي الأَمْر أَنَّه جَور أَخَف مِن جَور، وَنظَام أَقَل سُوءاً مِن نِظَام، وَعَلَىٰ هَذَا المَنْطق وَالأَسَاس قَالَ رَئِيس تَحرِير المُصَوّر: نِظَام الشَّاه عَلَىٰ بِشَاعَتِهِ أَعْدَل مِن الدَّوْلَة الإِسْلاَمِيَّة، هِي أَفْعَي وَهُو عَقْرَب!. وَبالمُنَاسَبَة سَأَلني مُسْرِف مُرتَاب: مَا رَأيُكَ بالخُمِيْني ﷺ؟.

فَقُلتُ: لاَ يُبْغضَهُ مُؤمِن، وَلاَ يُحبّه مُنَافِق؛ (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، مَجَلَّة أُكتُوبَر المَصرِيَّة تَأرِيخ (٤/٣/١٩٧٩م) بِعُنوَان «أَيُّها الإِمَام الخُمَيْنِيّ مَا الَّذي فَعَلتهُ بالشَّرق الأَوسَط». (مِنْهُ ﷺ).

وَالإِخْلاَص لدِين الله الَّذي قَالَ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]. وهَذَا الحَقّ وَالنَّصر لاَ يَخْتَص بمَكَان أَو زَمَان أَو أَي إِنْسَان، فَمَن عَمَل بدِين الله وَجَاهَد فِي سَبِيل الله يَنْتَصر لاَ مَحَالَة فِي كُلّ مُعْتَرك وَقتَال ضِدّ قِوىٰ الشَّر وَالضّلاَل. وَكَان المُسْلمُون وَغَير المُسْلِمين فِي غَفْلَة عَن هَذِهِ الحَقِيقَة حَتَّىٰ ذَكّرَتهُم بهَا، وَأَرشَدَتهُم إِلَيْهَا الثَّوْرَة الخُمَينِيَّة الإِيْرَانِيَّة.

ثُمَّ قَالَ الكَاتِب: «وَبِقَدر مَا كَان الغَرب يَجْهَل عَن الإِسْلاَم كُنَّا نَحنُ نَجْهَل عَن المَذهَب الشِّيعي، وَكُنَّا نَنظُر إِلَىٰ المَذْهَب الشِّيعي عَلَىٰ أَنَّه مَذْهَب مَليء بالخُرَافَات، وأَنَّه أَبْعَد مَا يَكُون عَن الإِسْلاَم، وَبذَلِكَ نُضِيف إِلَىٰ الجَهْل، بمَذهَب إِسْلاَمي جَهْلُنَا أَيْضاً بالإِسْلاَم نَفْسه... هُنَاكَ مَسَافَة بَيْنَ مَا قَالهُ الرَّسُول ﷺ فِي غَدِير خُمّ[2]، وبَيْنَ مَا قَالَهُ الخُمَيْنِيّ ﷺ... أَرْبَعَة عَشَر قَرْناً هِي عُمْر الإِسْلاَم وَعُمْر

---

(١) ٱلرُّوم: ٤٧.

(٢) مَوضع بَيْنَ مَكَّة وَالمَدِينَة.

الْغَدِير عَهدٌ إِلٰهي

أَجْمَع المؤرّخون وأَهْل السِّير أَنّ رَسُول الله ﷺ خَرج فِي السَّنَة العَاشرَة مِن الْهِجْرَةِ للحَجّ، ودَعَا ٱلْمُسْلِمِين عمُوماً إِلىٰ ذَلِكَ فَٱستجَاب لدَعوته ٱلْمُسْلِمُون، وَقَد اختُلف فِي عَدَدهم، فَمِنْهُم مَن قَالَ: (٩٠) أَلفاً، ومِنْهُم مَن قَالَ: (١١٤) أَلفاً، ومِنْهُم مَن قَالَ: (١٢٠) أَلفاً، ومِنْهُم مَن قَالَ: (١٢٤) أَلفاً، وَقِيل: أَكْثَر مِن ذَلِكَ. وَهِي الحَجّة الَّتي يُطلَق عَلَيْهَا حَجّة الوَدَاع لأَنَّها الحَجّة الوَحِيدَة الَّتي حَجّها رَسُول الله ﷺ، وكَذَلِكَ تُسمّىٰ بحَجّة البَلاَغ نِسبَة إِلىٰ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾، وَتُسمّىٰ أَيضاً بحَجّة التَّمام وَالكَمَال طِبقاً لقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾.

خَرَج مِن الْمَدِينَة يَوْم السّبت لخَمس لَيالٍ أَو ستّ بقينَ مِن ذِي القَعدَة، وَقَد خَرَج مَعَهُ نسَاؤه جَمِيعاً فِي هوَادج، وَسَار مَعَهُ أَهْل بَيْتِه: وَأَغلَب الْمُهَاجِرِين والأَنْصَار، بالإِضَافة إِلىٰ الّذين جَاؤوا مِن الْيَمَن مَع

↔

↔ الإمام عَليّ ﷺ، وَأبي مُوسَىٰ الأشْعَرِيّ، وَأثنَاء خُرُوجه مِن المَدِينَة أُصيب النَّاس بوَبَاء الجُدري أَو الحَصْبَة مِمَّا تَسبب فِي مَنْع الكَثِير مِن الذّهاب إِلىٰ الْحَجّ مَعَهُ ﷺ وَرَغم ذَلِكَ فَقَد حَجّ مَعَهُ ﷺ ذَلِكَ العَدَد المُشار إِلَيْهِ سَابقاً.

أَصْبَحَ ﷺ يَوْم الأَحد بيَلَملَم، ثُمّ رَاح فَتعشّىٰ بشَرف السّيالة، وَصلّىٰ المَغرب والْعِشَاء، ثُمّ صَلّىٰ الظُّهر بعِرق الظّبيَة، ثُمّ نَزل الرّوحَاء، ثُمّ سَار فَصلّىٰ العَصر بالمُنصرف، وَصلّىٰ المَغرب وَالْعِشَاء بالمتعشّىٰ، وَصلّىٰ الصّبح بالأبْوَاء، وأَصْبَحَ يَوْم الثّلاثَاء بالعَرج، وَاحْتجم بلَحىٰ جَمل ـ عَقَبَة الجُحْفَة ـ وَنَزلَ السّقيا يَوْم الأَرْبعَاء، وأَصْبَحَ بالأَبْوَاء وَصلّىٰ هُنَاك، ثُمّ رَاح وَنَزل يَوْم الْجُمُعَة بِالجُحْفَة، ومِنْهَا إِلىٰ قَدِيد وَسبتّ فِيهِ، وكَانَ يَوْم الأَحد بعُسفَان.

ثمّ سَار فَلمّا كَانَ بالغَمِيم اعْترض المُشَاة فَصفّوا صفُوفاً فشَكَوْا إِلَيْهِ المَشي، فَقَالَ: اسْتَعينُوا بالنَّسلان ـ وهُو المَشي السّريع دُونَ الْعَدوّ ـ فَفَعلُوا فَوجدُوا لذَلك رَاحَة، وكَانَ يَوْم الاثْنَيْن بَمرّ الظّهران فَلَم يَبرح حَتَّىٰ أَمسىٰ وَغربُت لهُ الشَّمْس بسَرف فَلَم يُصلّ المَغرب حَتَّىٰ دَخل مَكَّة، ولمّا انْتهىٰ إِلىٰ الاثْنَيْن بَات بَيْنَهما فدَخل مَكَّة نهَار الثّلاثَاء.

أُنظر، المصَادر التّالية: تَذكرَة الخواصّ لسِبط ابْن الجَوزي: ٣٠، السِّيرَة الحَلْبيّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ: ٣/ ٢٥٧، السِّيرَة النَّبَويَّة لزَين دَحلاَن بهَامِش السِّيرَة الحَلْبيّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ: ٣/ ٣، الْغَدِير للعلاّمة الأَمِيني: ١/ ٩، الطَّبَقَات الْكُبْرَىٰ لِابْن سَعد: ٣/ ٢٢٥، إِمتَاع الأَسمَاع للمَقرِيزي: ٥١٠، إِرشَاد السّاري: ٦/ ٤٢٩، تَأْرِيخ الخُلَفَاء لِابْن الجَوزي: ٤/ ١٨، دَائرَة المعَارف لفَرِيد وَجدي: ٣/ ٥٤٢، مَجْمَع الزّوائد: ٩/ ١٥٦، ثمَار الْقُلُوب: ٥١١، أَسبَاب النّزول للوَاحدي: ١٣٥، الدُّرّ المَنثُور: ٢/ ٢٩٨، فَتح القَدِير: ٢/ ٥٧، تَفْسِير النّيسابوري: ٦/ ١٩٤.

وَلمّا صَدَر رَسُول الله ﷺ مِن حَجّة الوَدَاع (أُنظر، مَجْمَع الزّوَائد: ٩/ ١٠٥ و ١٦٣ ـ ١٦٥ وأُنظر، أَيضاً المصَادر السّابقَة) نَزَلت عَلَيْهِ فِي الْيَوْم الثّامن عَشر مِن ذِي الحَجة (أُنظر، الْحَاكِم الحَسكَاني فِي شوَاهد التّنزيل: ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣) آيَة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ فَنَزل بغَدِير خُمّ مِن الجُحْفَة (رَاجع مَجْمَع الزّوَائد: ٩/ ١٦٣ ـ ١٦٥ البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٢٠٩ ـ ٢١٣) (وَخُمّ: وَادٍ بَيْنَ مَكَّة والْمَدِينَة عِند الجُحفَة). عِندَه خَطَب رَسُول الله ﷺ وَهَذَا الوَادي مَوصُوف بكَثرَة الوخَامَة (أُنظر، رَبِيع الأَبرَار للزَّمخشَري: ١/ ٨٤ طَبْعَة بَغدَاد). وَقِيل خُمّ مَوضع تَصبّ فِيهِ عَين. وَقِيل هُو بِئر مِن المِيشَب، حفَرها مُرّة بن كَعب وهُو عَلَىٰ بُعد (٣) أَميَال مِن الجُحفَة وَقِيل عَلَىٰ بُعد مِيل، وَهِي الَّتي ↔

⇔ عنَاهَا الشّاعر :

وَقَالت بِـالْغَدِير غَـدِير خُـمٍّ أُخَيَّ إِلىٰ مَتىٰ هَـذَا الرّكُـوب

(أُنظر ، مرَاصد الإِطِّلاع : ١ / ٤٨٢ ، كَانَ يتشعّب مِنْهَا طَرِيق الْمَدِينَة ، ومَصْر ، والشّام (أُنظر ، مُعْجم البُلدان : مَادَّة الجُحفَة) وَوَقف هُناك حَتَّىٰ لَحقه مِن بَعده وَرَدّ مَن كَانَ تَقَدَّم (أُنظر ، البدَاية والنِّهَايَة لِابْن كَثِير : ٢١٣) وَنَهىٰ أَصْحَابِه عَن سَمرَات مُتفرّقات بالبَطحَاء أَنْ يَنزلُوا تَحتهنّ ، ثُمّ بَعث إليهنّ فَقُمَّ مَـا تَحتهنّ مِن الشّوك (مَجْمَع الزّوائد : ٩ / ١٠٥ ومَعْنَىٰ السّمر : نَوْع مِن الشّجر ، وَقُمّ ـ مِن بَاب مدّ أَي كَنسَه وَنظّفه . وأُنظر ، المصَادر السّابقَة ، والبدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير : ٢٠٩) وَنَادىٰ الصَّلاَة جَـامعَة (أُنـظر ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٤ / ٢٨١ ، سُنن ٱبْن مَاجه بَاب فَضَائِل عَليّ ، تَأْرِيخ ٱبْـن كَـثِير : ٢٠٩ و ٢١٠) ، وَعَمد إليهنّ (مَجْمَع الزّوائد : ٩ / ١٦٣ و ١٦٥) وَظلّل لرَسُول الله ﷺ بثَوب عَلَىٰ شَجرَة سُـمرَة مِـن ٱلشَّمْس (مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٤ / ٣٧٢ ، البدَاية والنِّهَايَة لِابْن كَثِير : ٥ / ٢١٢) ، فَصلّىٰ الظُّهْر بـهَجِير (مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٤ / ٢٨١ وأُنظر ، المصَادر السّابقَة) .

ثُمّ قَام خَطِيباً ، فَحَمد الله وأَثنىٰ عَلَيْهِ ، وَذكر وَوَعظ وَقَالَ مَا شَاء الله أَنْ يَقُول ، ثُمّ قَالَ : إِنّي أُوشك أَنْ أُدعىٰ فأُجيب ، وإِنّي مَسْئُول وأَنْتُمْ مَسْئُولُون ، فمَاذَا أَنْتُمْ قَائِلُون ؟ قَالُوا : نَشهَد أَنك بَـلّغت وَنَـصحتَ فَجزَاك الله خَيراً ، قَالَ : أَلَيْسَ تشهدُون أَنْ لاَ إِلٰه إِلاّ الله وَأَنّ مُحَمَّداً عَبْدَه ورَسُوله ، وَأَنّ ٱلْجَنَّة حَقّ ، وَأَنّ ٱلنَّار حَقّ ؟ قَالُوا : بَلىٰ نَشهَد ذَلِكَ . قَالَ : ٱللَّهُمَّ ٱشهَد . ثُمّ قَالَ : أَلاَ تَسمعُون ؟ قَالُوا : نَعم ، قَالَ :

يَا أَيّها النَّاس إِنّي فَرط وأَنْتُمْ وَارِدُونَ عَليَّ الحَوْض وإِنَّ عَرضهُ مَا بَيْنَ بُصرىٰ إِلىٰ صَنعَاء (كَانَتْ بُصرىٰ ٱسماً لقَرية بالقُرب مِن دِمَشْق ، وأُخرىٰ بالقُرب مِن بَغدَاد) فِيهِ عَدَد النّجوم قَدحَان مِن فضّة ، وَإِنّي سَائلكُم عَن الثَّقَلَين ، فَانظروا كَيْفَ تُخلفُوني فِيهِمَا . فنَادىٰ مُنَادٍ : وَمَا الثَّقَلاَن يَا رَسُول الله ؟ قَالَ : كتَاب الله ، طَرف بيَد الله وَطَرف بأَيديكُم ، فاسْتَمسكوا بِهِ ، لاَ تَضلّوا وَلاَ تُبدّلوا ، وعِتْرَتِي أَهْل بَيْتِي وَقَد نَبّأني اللّطيف الخَبِير أَنّهما لَنْ يَفْترقَا حَتَّىٰ يَردَا عليَّ الحَوْض ، سَأَلتُ ذَلِكَ لهُما ربّي ، فَلا تَـقدّموهُما فَتَهلكُوا وَلاَ تُقصروا عَنْهُما فَتَهلكُوا ، وَلاَ تُعلّموهُما فَهُم أَعْلم مِنْكُم . (مَجْمَع الزّوائد : ٩ / ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٥ ، الْحَاكِم فِي المُسْتَدرَك : ٣ / ١٠٩ ، ٱبْن كَثِير فِي البدَاية والنِّهَايَة : ٥ / ٢٠٩) .

ثُمّ قَالَ : أَلَستُم تَعلمُون أَنّي أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِين مِن أَنْفسهِم ؟ قَالُوا : بَلىٰ يَا رَسُول الله (مُسْـنَد الإِمَـام أَحْمَد : ١ / ١١٨ و ١١٩ ، و : ٤ / ٢٨١ ، سُنن ٱبْن مَاجه : ١ / ٤٣ / ١١٦ ، ٱبْن كَثِير فِي البدَايَة والنِّهَايَة : ٥ / ٢٠٩) . قَالَ : « أَلستُم تَعلمُون ـ أَو تَشهدُون ـ أَنّي أَوْلَىٰ بكلّ مُؤْمِن مِـن نَـفْسِه ؟ قَـالُوا : بَـلىٰ يَـا

⇔

↔ رَسُول الله (رَاجع المصَادر السَّابقة، ومُسْنَد الإمَام أَحْمَد: ٤ / ٢٨١ و ٣٦٨ و ٣٧٠ و ٣٧٢، البدَاية والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥ / ٢١٢).

ثُمّ أَخَذ بيَد عَلِيّ بن أَبي طَالب بضبْعَيه فَرفعهَا، حَتَّىٰ نَظَر النَّاس إِلىٰ بيَاض إِبطَيهما (أُنظر، الْحَاكِم الحَسَكاني: ١ / ١٩٠ وفِيهِ: فَرَفع يَدَيه حَتَّىٰ يُرىٰ بيَاض إِبطَيه، وفِي ١٩٣: حَتَّىٰ بَان بياض إِبْطَيهما. وَجَاء فِي لِسَان الْعَرَب مَادَّة «ضبْع» بسكُون البَاء: وَسَط العَضد بلَحمه). ثُمّ قَالَ: أَيّها النَّاس، الله مَولاَي وَأَنَا مَولاَكُم (تَقَدَّمَت تَخريجَاته ورَاجع الْحَاكِم فِي شوَاهد التّنزِيل: ١٥ / ١٩١، البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥ / ٢٠٩ وَورد فِيهَا «وَأَنَا مَوْلَىٰ كُلّ مُؤْمِن»، فَمن كُنتُ مَوْلاَه فَهذَا عَلِيٌّ مَوْلاَه، أَللَّهُمَّ وَالِ مَن وَالاَه، وَعَادِ مَن عَادَاه (تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته) وأنْصُر مَن نَصَره وأخذُل مَن خَذَلَه.

أُنظر، المصَادر التّالية: تَأْرِيخ ٱبْن عَسَاكِر: ٢ / ١٣ / ٥٠٨ و ٥١٣ ـ ٥١٦ و ٥٢٣ و ٥٤٤ و ٥٦٢ و ٥٦٩ الطّبعة الأُولَىٰ بيرُوت، يَنَابِيع المَوَدَّة: ٢٤٩ طَبْعَة إِسلاَمبُول: ٢٩٧ طَبْعَة الحَيدريَة، كِفَايَة الطَّالب: ٦٣ طَبْعَة الحَيدَرِيَة: ١٧ طَبْعَة الغَري، المنَاقب للخوَارزمي: ٨٠ و ٩٤ و ١٣٠، نُظْم دُرَر السِّمْطَين فِي فَضَائِل المُصْطَفىٰ وَالمُرْتَضىٰ وَالبَتُول وَالسِّبْطَين: ١١٢، كَنْزُ العُمَّال: ٦ / ٤٠٣ الطّبعة الأُولَىٰ، و: ١٥ / ١١٥ / ٣٣٢ و ٤٠٢ الطّبعة الثَّانِيَة، أَنْسَاب الأَشْرَاف للبَلاَذُري: ٢ / ١١٢، شوَاهد التّنزِيل: ١ / ١٥٧ / ٢١١ و ١٩٢ / ٢٥٠.

وأُنظر، أيضاً مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١٠٥، مُنْتَخَب كَنْزُ العُمَّال بهَامِش مُسْنَد الإمَام أَحْمَد: ٥ / ٣٢، شَرْح النَّهْج لِابْن أبي ٱلْحَدِيد: ١ / ٢٠٩ و ٢٨٩ الطّبعَة الأُولَىٰ بمَصْر، و: ٢ / ٢٨٩، و: ٣ / ٢٠٨ طَبْعَة مَصْر تَحْقيق مُحَمَّد أَبُو الْفَضْل، إِسعَاف الرّاغبين المَطبُوع بهَامِش نُور الأَبْصَار: ١٥١ طَبْعَة السّعيديَة: ١٣٧ طَبْعَة العُثْمَانِيَة، خصَائص أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين للنّسائي: ٩٦ طَبْعَة الحَيدريَة: ٢٦ و ٢٧ طَبْعَة مَصْر، المِلل والنّحل للشّهرستَاني: ١ / ١٦٣، بيرُوت) وَأحبّ مَن أَحبّه، وَأَبغض مَن أَبْغَضه (تَقَدَّمَت تَخريجَاته) ورَاجع أيضاً مُسْنَد الإمَام أَحْمَد: ١ / ١١٨ و ١١٩، و: ٤ / ٢٨١ و ٣٧٠ و ٣٧٢ و ٣٧٣، و: ٥ / ٣٤٧ و ٣٧٠، مُسْتَدرَك الْحَاكِم: ٣ / ١٠٩، سُنن ٱبْن مَاجه بَاب فَضَائِل عَلِيّ.

ورَاجع شوَاهد التّنزِيل: ١ / ١٩٠ و ١٩١، البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥ / ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٣ وَفِيهِ «قُلت لزَيد: هَل سَمعتهُ مِن رَسُول الله ﷺ؟ فَقَالَ: مَا كَانَ فِي الدّوحَات أَحد إِلاّ رَآه بعَينه وَسَمعهُ بأُذُنه. ثُمّ قَالَ ٱبْن كَثِير: قَالَ شَيخنَا أَبُو عبدالله الذَّهَبي: وَهَذَا حَدِيث صَحِيح». ثُمّ قَالَ: أَللَّهُمَّ ٱشْهَد (رَاجع المَصَادر السَّابقَة)، ثُمّ لَم يَتفرّقا ـ رَسُول الله وَعليّ ـ حَتَّىٰ نَزَلت هَذِه الآيَة: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

↔

↔ دِينكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾: ٱلْمَـائِدَة: ٣.

وأنظر، المصادر التّالية الّتي تُحدّد زَمَن نزُول هَذِه الآيَة فِي (١٨) مِن ذِي الحَجّة فِي مكَان يُقَال لهُ غَدِير خُمّ: تَأْرِيخ دِمَشْق لِابْن عسَاكر تَرجمَة الإِمَام عَليّ عليه السلام: ٢/ ٧٥/ ٥٧٥ ـ ٥٧٧ و ٥٨٥ الطّبعَة الأُولَىٰ بيرُوت، البدَاية والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥/ ٢١٣، و: ٧/ ٣٤٩ طَبْعَة القَاهرَة، تَفْسِير رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ٦/ ٥٥، و: ٢/ ٢٤٩ طَبْعَة المُنيريّة، شوَاهد التّنزِيل: ١/ ١٥٧/ ٢١١ ـ ٢١٥ و ٢٥٠ الطّبعَة الأُولَىٰ بيرُوت، مَنَاقب الإِمَام عَليّ عليه السلام لِابْن المغَازلي: ١٩/ ٢٤ الطّبعة الأُولَىٰ طهرَان، تَأْرِيخ اليَعقوبي: ٢/ ٣٥، الْغَدِير للعلّامة الأَمِيني: ١/ ٢٣٠، تَفْسِير ٱبْن كَثِير: ٢/ ١٤ الطّبعة الأُولَىٰ بمَصْر، و: ٣/ ٢٨١ طَبْعَة بُولاَق.

ورَاجع أيضاً مَقْتل الحُسَين للخوَارزمي: ١/ ٤٧ طَبْعَة مَطبعَة الزّهرَاء، تَأْرِيخ بَغدَاد: ٨/ ٢٩٠ طَبْعَة السّعَادة بمَصْر، الدُّرّ المَنثُور: ٢/ ٢٥٩ الطّبعة الأُولَىٰ بمَصْر، الإِتقَان للسُّيوطي: ١/ ٣١، و: ١/ ٥٢ طَبْعَة المَشهد الحُسَيني بمَصْر، المنَاقب للخوَارزمي: ٨٠ طَبْعَة الحَيدريّة، تَذكرَة الخوَاصّ: ٣٠ وص ١٨ طَبْعَة آخر، يَنَابِيع المَوَدَّة: ١١٥، و: ١/ ٣٤٧، و: ٣/ ٣٦٥ طَبْعَة أُسوة، تَحقيق السَّيِّد عَليّ جَمَال أَشرف، فرَائد السِّمْطَين: ١/ ٧٢ و ٧٤ و ٣١٥ الطّبعة الأُولَىٰ بيرُوت، كَشْف الغُمّة لأَبي ٱلْفَتْح الأَربلي: ٩٥، العُمدَة: ٥٢.

وأنظر، كَذَلِكَ الخَصَائص العَلويّة لأَبي ٱلْفَتْح النّطنزي عَن أَبي سَعِيد الخُدْرِيّ، وجَابر الأَنْصَاري وَعَن الإِمَامَين البَاقر والصّادق عليهما السلام، الطَّبَريّ صَاحب التَّفْسِير المَشهور رَوىٰ بإِسنَاده عَن زَيد فِي كتَابه الْوِلاَيَة، الحَافظ أَبُو نَعِيم فِي كتَابه مَا نَزل مِن ٱلْقُرْآن فِي عَليّ، تَوضِيح الدّلائل عَلَىٰ تَرجِيح الفَضَائِل كمَا وَرَد فِي الْغَدِير: ١/ ٢٣٥، مَجْمَع الْبَيَان: ٢/ ٢٠٠ طَبْعَة مُؤسّسة التَّأْرِيخ العَرَبيّ بيرُوت، المنَاقب لِابْن شَهرآشُوب: ٣/ ٢٣ طَبْعَة دَار الأَضوَاء.

فَقَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله: الله أَكْبَر عَلَىٰ إِكمَال الدّين، وَإِتمَام النِّعْمَة، وَرضَا الرّبّ برسَالتي، والْوِلاَيَة لعَليّ، روَاه الْحَاكِم الحَسكَاني عَن أَبي سَعِيد الخُدْرِيّ: ١/ ١٥٧ و ١٥٨/ ٢١١ و ٢١٢. وعَن أَبي هُرَيرَة: ١٥٨/ ٢١٣، والبدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥/ ٢١٤).

ولَسْنَا بصَدد بَيَان حَقِيقَة حَدِيث الْغَدِير؛ لأَنّه مِن أَوضَح الوَاضحَات، وَلَكن نُشِير بشَكلٍ إِجمَالي كمَا أَشرنَا سَابقاً إِلىٰ سَنَده، وَتَوَاتره، وَصحّته.

فطُرق حَدِيث الْغَدِير مُتعدّدة، فمَا رَوَاه أَحْمَد بن حَنبَل مِن (٤٠) طَرِيقاً، وٱبْن جَرِير الطَّبَريّ مِن ↔

(٧٢) طَرِيقاً، وَالجَزري مِن (٨٠) طَرِيقاً، وَابْن عُقدَة مِن (١٠٥) طُرق، وأبُو سَعِيد السّجستَاني مِن (١٢٠) طَرِيقاً، وأبُو بَكْر الجعَابي مِن (١٢٥) طَرِيقاً، ومُحَمَّد الْيمَني مِن (١٥٠) طَرِيقاً، وأبُو الْعَلاء العطّار الهَمَذانيّ مِن (٢٥٠) طَرِيقاً، وَمسعُود السّجستاني يَروي الْحَدِيث بـ(١٣٠٠) إسنَاد وَقَالَ عَبدالله الشّافعي فِي كتَابه المنَاقب. إنَّ هَذَا الْخَبَر ـ حَدِيث الْغَدِير ـ قَد تجَاوز حَدّ التّوَاتر فلاَ يُوجد خَبَر قطّ نَقل مِن طُرق كَهَذِه الطّرق. (أُنظر، الْغَدِير: ١/ ١٤ و ١٥٨، إحقَاق الْحَقّ: ٦/ ٢٩٠، المُرَاجعَات تَحْقيق حُسِين الرّاضي: ٣١٩).

وَاعْتَرف بتوَاترة كُلّ مِن جلاَل الدّين السّيوطي الشّافعي فِي الفوَائد المُتكَاثرَة فِي الأَخْبَار المُتوَاترَة، وفِي الأَزْهَار المُتنَاثرَة فِي الأَخْبَار المُتوَاترَة، ونَقل كَلاَم السّيوطي العلاّمة المَنَّاوي فِي التّيسِير فِي شَرْح الجَامِع الْصَّغِير: ٢/ ٤٤٢، والعلاّمة العَزيزي فِي شَرْح الجَامِع الْصَّغِير: ٢/ ٣٦٠، والمُلاّ عَليّ القَاري فِي المُرقَاة شَرْح المِشكَاة: ٥/ ٥٦٨، وَجمَال الدّين الشّيرازي فِي كتَابه الأَرْبَعين، وَصَاحب عَبقَات الأَنْوَار: ٦/ ١٢٣، والمَنَّاوي فِي التّيسِير فِي شَرْح الجَامِع الْصَّغِير: ٢/ ٤٤٢، والمِيرزَا مَخدُوم فِي النّوَاقض عَلَىٰ الرّوافض كمَا جَاء فِي العَبقَات: ٦/ ١٢١، ومُحَمَّد بن إسْمَاعِيل اليَمَاني فِي كتَابه الرّوضة النّدية كمَا جَاء فِي إحقَاق الْحَقّ: ٦/ ٢٩٤، وَخُلاَصَة العَبقَات: ٦/ ١٢١ ومُحَمَّد صَدر عَالم فِي كتَاب معَارج العُلىٰ فِي مَنَاقب المُرتضىٰ كمَا جَاء فِي عَبقَات الأَنْوَار: ٦/ ١٢٧.

وَقَالَ بتوَاتره أَيضاً عَبدالله الشّافعي فِي كتَابه الأَرْبَعين، والشّيخ ضِيَاء الدّين المُقبلي فِي كتَاب الأَبحَاث المُسدّدة فِي الفنُون المُتعدّدة كمَا جَاء فِي خُلاَصَة عَبقَات الأَنْوَار: ٦/ ١٢٥، وَابْن كَثِير فِي البدَاية والنّهَايَة: ٥/ ٢١٣، وَالحَافظ ابْن الجَزري فِي أَسنىٰ المطَالب: ٤٨.

وَمَن أَرَاد المَزِيد فليُراجع إحقَاق الْحَقّ: ٢/ ٤٢٣، وَعبقَات الأَنْوَار لمِير حَامد حُسِين النّيشَابوري الهِندي، مُجلّدات حَدِيث الْغَدِير، والْغَدِير للعلاّمة الأَمِيني، والتّرمِذي فِي صَحيحهِ: ٢/ ٢٩٨ قَالَ: حَديثٌ حَسَن صَحِيح، والطّحَاوي فِي مِشكل الآثَار: ٢/ ٣٠٨ قَالَ: صَحِيح الإسْنَاد وَلاَ طَعن لأَحدٍ فِي روَاته، وابْن عَبدالبرّ فِي الاسْتِيعَاب: ٢/ ٢٧٣، والْحَاكِم النّيسابُوري فِي المُسْتَدرَك عَلَىٰ الصّحِيحَين: ٣/ ١٠٩، وابْن حَجر العَسقلاني فِي فَتح البَاري: ٧/ ٦١، وابْن حَجر المَكي فِي الصّوَاعِق: ٢٥ قَالَ: إنّه حَدِيث صَحِيح لاَ مَريّة فِيهِ.

أَمَّا روَاة الحَدِيث مِن الصَّحَابَة فَهُم كالتَّالِي حَسَب الحرُوف الأَبجَدِية:

أَبُو هُرَيرَة الدّوسي (ت ٥٧ / ٥٨ / ٥٩ هـ) وهُو آبْن ثَمان وَسبعِين عَامَاً، أَبُو لَيلىٰ الأَنْصَاري يُقَال: إنّه قُتل بصِفّين سَنَة (٣٧ هـ)، أَبُو زَينَب بن عَوف الأَنْصَاري، أَبُو فَضَالَة الأَنْصَاري مِن أَهْل بَدْر قُتل بصِفّين مَع الإمَام عَليّ عليه السلام، أَبُو قُدَامَة الأَنْصَاري أَحد المُستَنشدِين يَوْم الرّحبَة، أَبُو عَمرة بن عَمْرُو بن محصِن الأَنْصَاري، أَبُو الهَيْثَم بن التّيهان قُتل بصِفّين سَنَة (٣٧ هـ)، أَبُو رَافع القُبطي مَوْلَىٰ رَسُول الله ﷺ، أَبُو ذُويب خُوَيْلد (أَو خَالد) بن خَالد بن مَحرث الهزلي الشّاعر الْجَاهِلِي الإِسْلاَمي المُتوفّىٰ فِي خلاَفَة عُثْمان، أَبُو بَكْر بن أَبي قُحَافة التّمِيمي المُتوفّىٰ (١٣ هـ)، أُسامَة بن زَيد بن حَارثَة الكَلبي (ت ٥٤ هـ) وهُو آبْن (٧٥) عَامَاً، أُبيّ بن كَعب الأَنْصَاري الخَزْرَجِي سيّد القُرّاء المُتوفّىٰ سَنَة (٣٠ / ٣٢ هـ)، أَسعَد بن زُرَارة الأَنْصَاري.

أَسْمَاء بنْت عُمَيْس الخَثعميَة، أُمّ سَلمَة زَوج الرَّسُول ﷺ، أُمّ هَاني بنْت أَبي طَالب، أَبُو حَمْزَة أَنَس بن مَالك الأَنْصَاري الخَزْرَجِي خَادم النَّبيّ ﷺ (ت ٩٣ هـ)، البَرّاء بن عَازب الأَنْصَاري الأَوسي نَزِيل الْكُوفَة (ت ٧٢ هـ)، بُرَيدة بن الحصِيب أَبُو سَهل الأَسلَمي (ت ٦٣ هـ)، أَبُو سَعِيد ثَابت بن وَدِيعَة الأَنْصَاري المَدني، جَابر بن سَمُرَة بن جُنَادة، أَبُو سُليمَان السّوائي نَزِيل الْكُوفَة (ت بعد ٧٠ و قِيل ٧٤هـ)، جَابر بن عَبدالله الأَنْصَاري (ت بالمَدِينَة ٧٣ / ٧٤ / ٧٨ هـ) وهُو آبْن ٩٤ عَامَاً، جبلّة بن عَمْرُو الأَنْصَاري، جُبَير بن مُطْعِم بن عَدِيّ القُرَشيّ النَّوْفَلي (ت ٥٧ / ٥٨ / ٥٩ هـ)، جَرِير بن عَبدالله بن جَابر البَجَليّ (ت ٥١ / ٥٤هـ)، أَبُو ذرّ جُنْدُب بن جُنَادة الغفَاري (ت ٣١ هـ)، أَبُو جُنَيدة جُنْدُب بن عَمْرُو بن مَازن الأَنْصَاري.

حَبّة بن جُوين أَبُو قُدَامَة العُرَنيّ البَجَليّ (ت ٧٦ / ٧٩ هـ)، حَبَشِي بن جُنَادة السّلولي نَزِيل الْكُوفَة، حَبِيب بن بُدَيل بن وَرقَاء الخُزاعي، حُذَيْفَة بن أَسِيد أَبُو سُريحَة الغفَاري مِن أَصْحَاب الشَّجَرَة (ت ٤٠ / ٤٢هـ)، حُذَيْفَة بن اليمَان اليمَاني (ت ٣٦ هـ)، حَسَّان بن ثَابت أَحد شُعَرَاء الْغَدِير، الإِمَام الْحَسَن بن عليّ عليه السلام، الإِمَام الحُسَين بن عَليّ عليه السلام، أَبُو أَيوب خَالد بن زَيد الأَنْصَاري اسْتُشْهِدَ غَازيَاً الرُّوم سَنَة (٥٠ / ٥١ / ٥٢ هـ)، أَبُو سُليمَان خَالد بن الوَلِيد بن المُغِيرَه المَخزُومِيّ (ت ٢١ / ٢٢ هـ)، خُزَيْمَة بن ثَابت الأَنْصَاري ذُو الشّهادَتَين الْمَقْتُول بصِفّين مَع عَليّ عليه السلام سَنَة ٣٧ هـ، أَبُو شُرَيْح خُوَيْلد بن عَمْرُو الخُزاعي نَزِيل الْمَدِينَة (ت ٦٨ هـ)، رِفَاعَة بن عَبد الْمُنْذِر الأَنْصَاري، زُبَير بن العوّام القُرَشيّ الْمَقْتُول سَنَة (٣٦ هـ)، زَيد بن أَرْقَم الأَنْصَاري الخَزْرَجِي (ت ٦٦ / ٦٨ هـ).

أَبُو سَعِيد زَيد بن ثَابت (ت ٤٥ / ٤٨ وَقِيل بعَد ٥٠ هـ)، وزَيد (يَزِيد) بن شَراحبِيل الأَنْصَاري،

↔ زَيد بن عَبدالله الأَنْصَاري، أَبُو إِسْحَاقَ سَعد بن أَبي وَقَّاص (ت ٥٤ / ٥٥ / ٥٦ / ٥٨ هـ)، سَعد بن جُنَادَة العَوفِي وَالدّ عَطِيَّة العَوفِي، سَعد بن عبَادة الأَنْصَاري الخَزْرَجِي (ت ١٤ / ١٥ أَحد النّقبَاء الإثني عَشر)، أَبُو سَعِيد سَعد بن مَالك الأَنْصَاري الخُدْرِيّ (ت ٦٣ / ٧٥ / ٧٤ هـ)، سَعِيد بن زَيد القُرَشيّ العَدوي (ت ٥٠ / ٥١ هـ) سَعِيد بن سَعد بن عبَادة الأَنْصَاري، أَبُو عَبدالله سَلْمَان الْفَارِسْي (ت ٣٦ / ٣٧ هـ).

أَبُو مُسْلِم سَلمَة بن عَمْرُو بن الأَكوَع الأَسلمي (ت ٧٤ هـ)، أَبُو سُليمَان سَمُرَة بن جُنْدُب الفزَاري (ت بالْبَصْرَةِ ٥٨ / ٥٩ / ٦٠ هـ)، سَهل بن حُنَيْف الأَنْصَاري الأَوسي (ت ٣٨ هـ)، أَبُو الْعَبَّاس سَهل بن سَعد الأَنْصَاري الخَزْرَجِي السّاعدي (ت ٩١ هـ) عَن ١٠٠ سَنَة، أَبُو أُمَامَة الصّدي بن عجْلان البَاهِلِيّ نَزِيل الشّام (ت ٨٦ هـ)، ضُمَيرَة الأَسَدي، طَلْحَة بن عُبَيْدالله التّيمي الْمَقْتُول يَوْم الْجَمَل سَنَة (٣٦ هـ) وهُو آبْن ٦٣ سَنَة، عَامر بن عُمَير النّمري، عَامر بن لَيلىٰ بن حَمْزَة، عَامر بن لَيلىٰ الغفَاري، أَبُو الطّفيل عَامر بن وَاثلَة اللّيثي (ت ١٠٠ / ١٠٢ / ١٠٨ / ١١٠ هـ).

عَائِشَةَ بنْت أَبي بَكْر بن أَبي قُحَافة زوْج الرَّسُول ﷺ، عَبَّاس بن عَبدالمُطّلب بن هَاشِم عمّ النَّبِيّ ﷺ (ت ٣٢ هـ)، عَبدآلرَّحْمَان بن عَبد ربّ الأَنْصَاري، أَبُو مُحَمَّد عَبدآلرَّحْمَان بن عَوف القُرَشيّ الزّهري (ت ٣١ / ٣٢ هـ)، عَبدآلرَّحْمَان بن يَعمُر الدّيلمي نَزِيل الْكُوفَة، عَبدالله بن أَبي عَبدالأَسَدي الَمخْزُومِيّ، عَبدالله بن بُدَيل بن ورقَاءَة سَيّد خُزَاعة الْمَقْتُول بِصِفِّين مَع عَليّ ﷺ.

عَبدالله بن بشْر (بُسْر) المَازني، عَبدالله بن ثَابت الأَنْصَاري، عَبدالله بن جَعْفر بن أَبي طَالب الهَاشمي (ت ٨٠) عَبدالله بن حَنطب القُرَشيّ الَمخْزُومِيّ، عَبدالله بن رَبِيعَة، عَبدالله بن عَبَّاس (ت ٦٨ هـ)، عَبدالله بن أَبي أَوفىٰ عَلقمَة الأَسلمي (ت ٨٦ / ٨٧ هـ)، أَبُو عَبدآلرَّحْمَان عَبدالله بن عُمَرَ بن الخَطَّاب العَدوي (ت ٧٢ / ٧٣ هـ)، أَبُو عَبدآلرَّحْمَان عَبدالله بن مَسعُود (ت ٣٢ / ٣٣ هـ)، عَبدالله بن بامِيل (يامِين) عُثْمان بن عَفَّان (ت ٣٥ هـ)، عُبَيْد بن عَازب الأَنْصَاري أَخُو البَرّاء بن عَازب، أَبُو طَرِيف عَدِيّ بن حَاتِم (ت ٦٨ هـ) وهُو آبْن ١٠٠ سَنَة، عَطِيَّة بن بُسْر المَازني، عُقْبَة بن عَامر الجُهني ولّي أمر مَصْر لمُعَاوِيَة ثَلاَث سنِين مَات فِي قُرب السِّتِّين.

أَمِير آلْمُؤْمِنِين عَليّ بن أَبي طَالب ﷺ آسْتُشْهِدَ سَنَة (٤٠ هـ)، أَبُو اليَقظَان عَمَّار بن يَاسر العَنسي الشّهيد بصِفِّين (٣٧ هـ)، عُمَرَ بن أَبي سَلمة بن عَبد الأَسَد المَخْزُومِيّ رَبِيب النَّبِيّ ﷺ أُمّه أُمّ سَلمَة زوْج النَّبِيّ ﷺ (ت ٨٣ هـ)، عُمَرَ بن الخَطَّاب الْمَقْتُول سَنَة (٢٣ هـ)، عُمَارَة الخَزْرَجِي الأَنْصَاري الْمَقْتُول يَوْم اليَمَامَة، أَبُو نُجَيد عِمْرَانَ بن حُصين الخُزَاعي (ت ٥٢ هـ) بالْبَصْرَةِ، عَمْرُو بن الْحَمْق الخُزاعي ↔

↔ المسْتَشْهِد (٥٠ هـ)، عَمْرُو بن شرَاحبيل، عَمْرُو بن العَاص، عَمْرُو بن مُرّة الجُهني أَبُو طَلْحَة أَو أَبُو مَرْيَمَ، الصِّدِّيقة فَاطِمَة بنْت النَّبِيّ ﷺ، فَاطِمَة بنْت حَمْزَة بن عَبدالمطّلب، قَيْس بن ثَابت شمّاس الأَنْصَاري، قَيْس بن سَعد بن عبَادة الأَنْصَاري الخَزْرَجي، أَبُو مُحَمَّد كَعب بن عَجزة الأَنْصَاري المَدني (ت ٥١ هـ)، أَبُو سُليمَان مَالك بن الحُويرث اللَّيثي (ت ٧٤ هـ)، المقدَام بن عَمْرُو الكِندي الزّهري (ت ٣٣ هـ) وهُو آبن ٧٠ سَنَة.

نَاجيَة بن عَمْرُو الخُزَاعي، أَبُو بُرزة فضلَة بن عُبْبَة الأَسلمي (ت بخرَاسان سَنَة ٦٥ هـ)، نُعمَان بن عَجلاَن الأَنْصَاري، هَاشِم المرقَالَ بن عُتْبَة بن أَبي وَقَّاص المَدني المَقْتُول بصِفِّين مَع أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين ﷺ (٣٧ هـ)، أَبُو وَسمة وَحْشيّ بن حَرْب الحَبَشِي الحِمْصي، وَهَب بن حَمْزَة، أَبُو جُحَيفة وَهَب بن عَبدالله السّوائي، وَهَب الْخَيْر (ت ٧٤ هـ)، أَبُو مرَازم يَعلىٰ بن مُرّة بن وَهب الثَّقَفِيّ. أُنظر، روَايَاتهم وحيَاتهم فِي كتَاب الْغَدِير: ١ / ١٤ ـ ٦٠ طَبْعَة دَار الكُتب الإِسْلاَميّة.

وَذكر آبن طَاووس فِي كتَاب الطّرَائف عَن آبْن عُقدة فِي كتَاب الْوِلاَيَة زِيَادَة عَلَىٰ ذَلِكَ عُثْمَان بن حُنَيْف الأَنْصَاري، رِفَاعَة بن رَافع الأَنْصَاري، أَبُو الحَمْرَاء خَادم النَّبِيّ ﷺ، جُنْدُب بن سُفْيَانَ العَقْليّ البَجَليّ، أُمَامَة بن زَيد بن حَارثَة الكَلبي، عَبدالرَّحْمَان بن مُدلج. وَإِذَا أَردْت المَزِيد فَانظر المنَاقب لِآبن شَهرآشوب: ٣ / ٢٥ و ٢٦ طَبْعَة قُم.

أَمَّا روَاة حَدِيث الْغَدِير فَهُم:

أَبُو رَاشد الحَبْراني الشّامي، أَبُو سَلمَة عَبدالله (إِسْمَاعِيل) بن عَبدالرَّحْمَان بن عَوف الزّهري المَدني (ت ٩٤ هـ)، أَبُو سُليمَان المُؤذن، أَبُو صَالح السَّمّان ذَكوَان (ت ١٠١ هـ)، أَبُو عنفوَانه المَازني، أَبُو عَبدالرّحيم الكِندي، الأَصبغ بن نُباتة التّميمي الكُوفِي، أَبُو لَيلىٰ الكِندي، أَيَاس بن نَذِير، جَمِيل بن عُمَارَة، حَارثة بن نَصر، حَبِيب بن أَبي ثَابت الأَسَدي الكُوفِي، الحَارث بن مَالك، الحُسَين بن مَالك الحُويرث، الحَكم بن عُتَيْبَة الكُوفِي الكِندي (ت ١١٤ ـ ١١٥ هـ)، حُمَيد بن عُمَارَة الخَزْرَجي الأَنْصَاري، حُمَيد الطّويل أَبُو عُبَيْدَة بن أَبي حُمَيد البَصري (ت ١٤٣ هـ)، خُيثمَة بن عَبدالرَّحْمَان الجُعفي مَات بَعد سَنَة (٨٠ هـ)، رَبِيعَة الجَرشي الْمَقْتُول سَنَة (٦٠ ـ ٦١ ـ ٧٤ هـ)، أَبُو المُثَنَّىٰ رِيَاح بن الحَارث النَّخَعِيّ الكُوفِي، أَبُو عَمْرُو أَذَان الكِندي البزّاز، البزّار (ت ٨٢ هـ)، أَبُو مَرْيَمَ زَرين بن حُبَيْش الأَسَدي (ت ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ هـ)، زِيَاد بن أَبي زِيَاد.

↔

زَيد بن يَثيع الهَمَذانيّ الكُوفِي، سَالم بن عَبدالله بن عُمَرَ بن الخَطَّاب القُرَشيّ العَدوي المَدني (ت ١٠٦ هـ)، سَعِيد بن جُبَير الأَسَدي الكُوفي قُتل بَيْنَ يَدي الحَجَّاج سَنَة (٩٥ هـ)، سَعِيد بن أَبي حدّان ويُقَال ذِي حُدّان، سَعِيد بن المسيّب القُرَشيّ المَخْزُومِيّ صِهْر أَبي هُرَيرة (ت ٩٤ هـ)، سَعِيد بن وَهب الهَمَذانيّ الكُوفِي (ت ٧٦هـ)، أَبُو يَحيىٰ سَلمَة بن كهيل الحَضرمي الكُوفِي (ت ١٢١ هـ)، أَبُو صَادق سُلَيم بن قَيْس الهلاَلي (ت ٩٠ هـ)، أَبُو مُحَمَّد سُليمَان بن مِهْرَان الأَعمَش (ت ١٤٧ ـ ١٤٨ هـ)، سَهم بن الحُصَين الأَسَدي، شَهر بن حَوْشَب، الضَّحَّاك بن مزَاحم الهلاَلي (ت ١٠٥ هـ)، طَاووس بن كَيسَان اليمَاني الْجُنْدي (ت ١٠٦ هـ)، طَلْحَة بن المُنصرف الأَيَّامي (اليمَامي) الكُوفي (ت ١١٢ هـ)، عَامر بن سَعد بن أَبي وَقَّاص المَدني (ت ١٠٤ هـ).

عَائِشَةَ بنْت سَعد بن أَبي وَقَّاص (ت ١١٧ هـ)، عَبدالحُمَيد بن الْمُنْذِر بن الْجَارُود العَبدي، أَبُو عُمَارَة عَبد خَير بن يَزِيد الهَمَذانيّ الكُوفِي، عَبدالرَّحْمَان بن أَبي لَيلىٰ (ت ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٦ هـ)، عَبدالرَّحْمَان سَابط ويُقَال: ابْن عَبدالله بن سَابط الجُمَحِيّ المَكّي (ت ١١٨ هـ)، عَبدالله بن أَسعَد بن زُرَارة، أَبُو مَرْيَمَ عَبدالله بن زيَاد الأَسَدي الكُوفِي، عَبدالله بن شَرِيك العَامري الكُوفِي أَبُو مُحَمَّد عَبدالله بن مُحَمَّد بن عَقِيل الهَاشمي المَدني (ت ١٤٠ هـ)، عَبدالله بن يَعلىٰ بن مُرّة، عَدِيّ بن ثَابت الأَنْصَاري الكُوفِي الخَطمي (ت ١١٦ هـ)، أَبُو الْحَسَن عَطِيَّة بن سَعد بن جُنَادة العَوفِي الكُوفِي (ت ١١١ هـ)، عَليّ بن زَيد بن جَدعَان البَصري (ت ١٢٩ ـ ١٣١ هـ)، أَبُو هَارون عَمَّار بن جُوين العَبدي (ت ١٣٤ هـ)، عُمَرَ بن عَبدالعَزِيز الأُموي (ت ١٠١هـ)، عُمَرَ بن عَبدالغفّار.

عُمَرَ بن عليّ أَمِير الْمُؤْمِنِين ﷺ، عَمْرُو بن جَعْدَة بن هُبَيْرَة، عَمْرُو بن مُرّة، أَبُو عَبدالله الكُوفِي الهَمَذانيّ (ت ١١٦ هـ)، عَمْرُو بن عَبدالله أَبُو إِسْحَاقَ السّبيعي الهَمَذانيّ (ت ١٢٧ هـ)، عَمْرُو بن مَيمُون الأَودي (ت ٧٤هـ)، عُميرَة بنْت سَعد بن مَالك أُخت سَهل أُمّ رِفَاعَة بن مُبشر، عُميرَة بن سَعد الهَمَذانيّ، عَيس بن طَلْحَة بن عُبَيْدالله التّميمي، أَبُو مُحَمَّد المَدني مَات فِي خلاَفَة عُمَر بن عَبدالعَزيز، أَبُو بَكْر قَطر بن خَلِيفَة المَخْزُومِيّ مَوْلاَهُم الحنّاط (ت ١٥٠ ـ ١٥٣ هـ)، قبيصَة بن ذُؤيب (ت ٨٦ هـ)، أَبُو مَرْيَمَ قَيْس الثَّقَفِيّ المدَايني، مُحَمَّد بن عُمَر بن عَليّ بن أَبي طَالب ﷺ (ت ١٠٠ هـ)، أَبُو الضّحىٰ مُسْلِم بن صَبِيح الهَمَذانيّ الكُوفِي العطّار، مُسْلِم الملاَئي، أَبُو زرَارَة مُصْعَب بن سَعد بن أَبي وَقَّاص الزّهري المَدني (ت ١٠٣ هـ).

مُطلّب بن عبدالله القُرَشيّ المَخْزُومِيّ المَدني، مَطر الورّاق، مَعرُوف بن خَرَبُوذ، مَنصُور بن رِبْعِيّ،

↔ مهَاجِر بن مسمَار الزّهري المَدني، مُوسَىٰ بن أَكتل بن عُمَير النّميري، أَبُو عَبدالله مَيمُون البَصري مَوْلَىٰ عَبدالرَّحْمَان بن سَمُرَة، نَذِير الضّبي الكُوفِي، هَاني بن هَاني الهَمَذانيّ الكُوفي، أَبُو بَلج يَحيىٰ بن سُلَيم الفزَاري الوَاسطي، يَحيىٰ بن جَعْدَة بن هُبَيْرَة المَخْزُومِيّ، يَزِيد بن أَبي زيَاد الكُوفِي (ت ١٣٦ هـ) ولهُ ٩٠ سَنَة، يَزِيد بن حيّان التّميمي الكُوفِي، أَبُو دَاود يَزِيد بن عَبدالرَّحْمَان بن الأُودي الكُوفِي، أَبُو نَجِيح يسَار الثَّقَفِيّ (ت ١٠٩هـ). أُنظر، حيَاتهم وروَاياتهم فِي الْغَدِير: ١/ ٦٢ ـ ٧٢ طَبْعَة بيرُوت.

أَمَّا أَهَم المُؤلفِين فِي حَدِيث الْغَدِير فَهُم:

أَبُو جَعفر مُحَمَّد بن جَرِير بن يَزِيد بن خَالد الطَّبَرِيّ (ت ٣١٠ هـ)، أَبُو الْعَبَّاس أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَعِيد الهَمَذانيّ الْمَعْرُوف بِابْن عُقدة (ت ٣٣٣ هـ)، أَبُو بَكْر مُحَمَّد بن عُمَرَ بن مُحَمَّد بن سَالم التّميمي البغدَادي الْمَعْرُوف بالجعَابي (ت ٣٥٥ هـ)، أَبُو طَالب عُبَيْدالله بن أَحْمَد بن زَيد الأَنْبَاري الوَاسطي (ت ٣٥٦ هـ)، أَبُو غَالب أَحْمَد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الزّراري (ت ٣٦٨ هـ)، أَبُو الْفَضْل مُحَمَّد بن عَبدالله بن عَبدالمطّلب الشّيباني (ت ٣٧٢ هـ)، الحَافظ عَليّ بن عُمَرَ الدّار قُطني البَغدَادي (ت ٣٨٥ هـ)، الشّيخ مُحسن بن الحُسَين بن أَحْمَد النّيسَابوري الخُزَاعي، عَليّ بن عبدالرَّحْمَان بن عِيسَىٰ بن عُرْوَة الجَرَّاح القنَاتي (ت ٤١٣ هـ)، أَبُو عَبدالله الحُسَين بن عُبَيْدالله بن إِبْرَاهِيم الغضَائري (ت ٤١١ هـ)، الحَافظ أَبُو سَعِيد مَسعُود بن نَاصر بن أَبي زَيد السّجستَاني (ت ٤٧٧ هـ)، أَبُو الْفَتْح مُحَمَّد بن عَليّ بن عُثْمَان الكرَاجكي (ت ٤٤٩ هـ)، عَليّ بن بلاَل بن مُعَاوِيَة بن أَحْمَد الْمُهَلَّبِي، الشّيخ مَنصُور اللاّزي الرّازي، الشّيخ عَليّ بن الْحَسَن الطّاطري الكُوفِي، أَبُو القَاسم عُبَيْدالله الحَسكَاني، شَمس الدّين مُحَمَّد بن أَحْمَد الذَّهَبي (ت ٧٤٨ هـ)، شَمس الدّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد الجَزري الدِّمَشْقِي المُقري الشّافعي (ت ٨٣٣ هـ)، المَوْلَىٰ عَبدالله بن شَاه مَنصُور القَزويني الطّوسي، السَّيِّد سِبط الْحَسَن الجَايسيّ الهِندي اللّكهنوي، السَّيِّد مِير حَامد حُسِين السَّيِّد مُحَمَّد قُلي المُوسوي الهِندي اللّكهنوي (ت ١٣٠٦ هـ)، السَّيِّد مَهدي بن السَّيِّد عَليّ الغُريفي البَحراني النّجفي (ت ١٣٤٣ هـ)، السَّيِّد مُرتضىٰ حُسِين الخَطيب الفتحبُوري الهِندي، الشّيخ مُحَمَّد رضَا ٱبْن الشّيخ طَاهر آل فَرج الله النّجفي، الحَاج السَّيِّد مُرتضى الخسروشَاهِي التّبريزي. وأُنظر، الْغَدِير: ١/ ١٥٢.

أَمَّا المُنَاشدة والإِحْتِجَاج بِحَدِيث الْغَدِير فَهِي كَالتَّالِي:

↔

مُنَاشدة الإمام عَليّ بن أبي طَالب ﷺ يَوْم الشُّورَىٰ سَنَة (٢٣ هـ)، وَمُنَاشدَته ﷺ أيَّام عُثْمان بن عَفَّان، ويَوْم الرّحبة سَنَة (٣٥ هـ) فِي الْكُوفَة، ويَوْم الْجَمَل سَنَة (٣٦ هـ) عَلَىٰ طَلْحَة، وَحَدِيث الرّكبَان فِي الْكُوفَة سَنَة (٣٦ ـ ٣٧ هـ)، ويَوْم صِفِّين سَنَة (٣٧ هـ) وَإحتجَاج الصِّدِّيقَة فَاطِمَة الزّهراء ﷺ بنْت رَسُول الله ﷺ، وَإحتجَاج الإمام الْحَسَن ﷺ سَنَة (٤١ هـ)، وَمُنَاشدَة الإمام الحُسَين ﷺ سَنَة (٥٨ ـ ٥٩ هـ)، إحتجَاج عَبدالله بن جَعْفر عَلَىٰ مُعَاوِيَة بَعد اسْتِشْهَاد الإمام عَليّ ﷺ، إحتجَاج يَرد عَلَىٰ عَمْرُو بن العَاص، إحتجَاج عَمْرُو بن العَاص عَلَىٰ مُعَاوِيَة، إحتجَاج عَمَّار بن ياسر يَوْم صِفِّين عَلَىٰ عَمْرُو بن العَاص سَنَة (٣٧ هـ). إحتجَاج الأَصبَغ بن نُباتة عَلَىٰ مُعَاوِيَة سَنَة (٣٧ هـ)، مُنَاشدَة شَابّ أبَا هُرَيرَة بمَسجد الْكُوفَة. مُنَاشدَة رَجُل زَيد بن أَرْقَم، مُنَاشدَة رجُل عرَاقي جَابر الأَنْصَاري، إحتجَاج قَيْس بن سَعد عَلَىٰ مُعَاوِيَة سَنَة (٥٠ ـ ٥٦هـ)، وَإحتجَاج دَارميَة الحجُونية عَلَىٰ مُعَاوِيَة (٥٠ ـ ٥٦ هـ)، إحتجَاج عَمْرُو الأَودي عَلَىٰ مُنَاوئي أَمِير الْمُؤْمِنِين ﷺ، إحْتجَاج عُمَرَبن عَبدالعَزِيز الْخَلِيفَة الأُموي، إحتجَاج المَأمُون عَلَىٰ الْفُقَهَاء. (أنظر، الْغَدِير للأَميني: ١ / ١٥٩ ـ ٢١٢، تَذكرَة الخواصّ لسِبط ابْن الجَوزي: ٣٥، المنَاقب للخوَارزمي: ٢٢٢، أَسْنىٰ المطَالب للجَزري: ٥٠، يَنَابِيع المَوَدَّة: ٤٨٢، البدَايَة والنِّهَايَة لِابْن كَثِير: ٥ / ٢١١، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد: ٤ / ٣٧٠، و: ١ / ١١٨ و ٩٦١، و: ٥ / ٣٧، مَجْمَع الزّوائد: ٩ / ١٠٥).

وَقْفَة وَتَأمل فِي الإيرَادَات الوَاهِية مِن قِبل البَعْض عَلَىٰ الحَدِيث:

لَم نَجد غَمزاً وَلاَ وَقيعةً فِي صحّة وَأَسَانِيد وَروَاة حَدِيث الْغَدِير مِن قِبل أَهْل السُّنَّة وَالشِّيْعَة مَاعدَا مَا يُنقل عَن ابْن حَزم الأُندلسي، وابْن تَيميَّة فِي مِنْهَاج السُّنَّة: ٤ / ١٣، وابْن الأَثِير فِي النِّهَايَة: ٥ / ٢٢٧، وَصَاحب السِّيرَة الحَلْبيّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ: ٣ / ٢٧٥، وابْن خُلدون، وَأَحْمَد أَمِين، وَغَيْرهم.

ولَسْنَا بصَدد بَيَان حَيَاة هَؤُلاَء الرِّجَال بل نُعطي نَموذجاً وَاحداً مِن حَيَاة وَاحدٍ مِنْهُم وهُو أَحْمَد بن عَبد الحَلِيم بن عَبدالسَّلاَم بن عَبدالله بن الخُضر نَقيّ الدّين، أَبُو الْعَبَّاس ابْن تَيميَّة الحرّاني الدِّمَشْقِي الحَنْبلي (٦٦١ ـ ٧٢٨ هـ) فَقَد قَالَ الشّوكاني فِي البَدْر الطّالع: ٢ / ٢٦٠: صرّح مُحَمَّد البُخَاريّ الحَنفي بتَبدِيعهِ ـ صَاحب بِدْعَة ـ ثُمّ تكفِيرَه ثُمّ صَار يُصرّح فِي مَجلسه: أنّ مَن أَطلَق القَوْل عَلَىٰ ابْن تَيميَّة بأنّه شَيخ الإسْلاَم فَهُوَ بِهَذَا الإطلاَق كَافر. وانظر، هَامِش الْغَدِير: ١ / ٢٤٧، وابْن تَيميَّة حَيَاته عَقَائِده مَوقفه مِن الشِّيْعَة وأَهْل الْبَيْت لصَائب عَبدالحَمِيد، مَنشورَات مَركَز الْغَدِير للدّرَاسَات الإسْلاَميّة ـ قُم،

↔ ولِسَان المِيزان: ٤ / ٢٠٠، وتَفْسِير رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ٢١ / ٧٦، ٱبْن خِلّكان فِي تَأْرِيخه: ١ / ٣٧٠ وغَيْر هَذِه المصَادر لدرَاسَة حَيَاة هَؤُلآء ٱلرِّجَال، هَذَا أَوّلاً.

وَثَانِياً، لَسْنَا بصَدد بَيَان كُلّ مَا أورَده هَؤُلآء مِن التّمحّلات والتّخرّصات وٱلأَوْهَام بَل نَذكر نَمُوذجاً أَو نَموذجَين مِنْهَا وَبشكلٍ يَسِير جدّاً بَل إِشَارة فَقط وَعَلَىٰ اللّبيب مرَاجعَة ذَلِكَ فِي مظَان الْبَحْث. فَقَد قَالَ بَعْض هَؤُلآء إِنَّ حَادثَة الْغَدِير وَقعَت فِي الْمَدِينَة وَبالتَالي أَنّ الرّواية وَرَدت هَكَذا أَنّه ﷺ قَالَ: «مَن كُنتُ مَوْلاَه فَعليٌّ مَوْلاَه» أَمَّا الزِّيَادَة «ٱللَّهُمَّ وَالِ مَن وَالاَه، وعَادِ مَن عَادَاه» لاَ رَيب أَنّه كَذَب!

وَالجَوَاب: أنّ الوَاقع يَرفض ذَلِكَ بأدِلَّة كَثِيرَة وَلَكن نَخْتَصر الكَلاَم كمَا ذَكرنَا سَابقاً لأَنّ القَائِل بِذَلِكَ هُو ٱبْن تَيميَّة. فَقَد رَوىٰ البُخَاريّ فِي صَحِيحِهِ: ١ / ١٨١ و ١٧٥، ومُسْلِم فِي صَحِيحه: ١ / ٣٨٢ عَن عَبدالله بن عُمَرَ: أنّ رَسُول الله ﷺ أنَاخ بالبَطحَاء بذي الحُليفَة فَصلّىٰ بهَا، وَأتىٰ مَعرَّسة بذِي الحُليفَة فقِيل لهُ: إنّك ببَطحَاء مُبَاركَة، وَكَانَ ﷺ يَنْزِل بذِي الحُليفَة حِينَ يَعْتَمر. فَيُفهم مِن هَذَا أَنّ حَادثَة الْغَدِير قَد وَقعَت فِي غَدِير خُمّ ٱلْمَعْرُوف. (فَانظر، مصَابِيح البَغَويّ: ١ / ٨٣، وفَاء الوفَا للسّمهودي: ١ / ٢١٢، مُعْجَم البُلدان: ٢ / ٢١٣، لِسَان الْعَرَب لِابْن منَظُور: ٣ / ٢٣٦، تَاج العَروس للزّبيدي: ٢ / ١٢٤ فِي مَادَّة (بَطح)، الْغَدِير للعلاّمة الأَمِيني: ١ / ٢٤٧). هَذَا أَوّلاً.

وَثَانياً: أَنّ الزِّيَادَة الَّتي أَنْكَرُوها هِي مَوجُودَة فِي مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ١ / ١١٩ بطَرِيقَين، و: ٤ / ٢٨١، ٣٧٠، ٣٧٢، سُنن ٱبْن مَاجه: ١ / ٤٣ ح ١١٦، المُسْتَدرَك: ٣ / ١٠٩، خصَائِص النَّسَائِي: ٢١ ـ ٢٧، البدَاية والنِّهَايَة: ٥ / ١٨٣. ورَاجع المصَادر السّابقَة الَّتي ذكرناهَا فِي تَخرِيج الْحَدِيث «ٱللَّهُمَّ وَالِ مَن وَالاَه، وَعَادِ مَن عَادَاه».

وَقَالَ البَعض الآخر: أنّ سُورَة ٱلْمَعَارِج مَكّية، وَنزُولها قَبل وَاقعَة الْغَدِير بأَكْثَر مِن عَشر سنِين.

وَالجَوَاب: صَحِيح أنّ الإِجْمَاع عُقد عَلَىٰ أنّ مَجمُوع السُّورَة مَكّية وَلَكن هَذَا لاَ يُنافِي أنّ آيَة مِنْهَا أَو آيَتَين قَد نَزلت فِي الْمَدِينَة كمَا فِي كَثِير مِن السّوَر مِن أمثَال سُورَة الْعَنْكَبُوتِ فَإِنَّهَا مَكّية إلاّ العَشر الأَوَّل مِنْهَا فَهِيَ مَدنيَة كمَا ذَكَر ذَلِكَ الطَّبَرِيّ فِي تَفْسِيره: ٢٠ / ٨٦، والقُرطُبي فِي تَفْسِيره: ١٣ / ٣٢٣. (رَاجع الْغَدِير: ١ / ٢٥٦). كمَا أنّ غَيْر أَحْد مِن السّوَر المَدنيَة فِيهَا آيَات مَكّية كمَا فِي سُورَة ٱلْمجَادِلَة كَأَنَّهَا مَدنيَة إلاّ العَشر الأُوَل كمَا جَاء فِي تَفْسِير أَبي السّعُود المُسمّىٰ (إرشَاد العَقل السَّلِيم إلىٰ مَزَايَا القُرْءَان الكَرِيم لمُحَمَّد بن مُحَمَّد العِمَادي المُتوفّىٰ سَنَة (٩٥١ هـ) طَبع دَار إحيَاء التُّراث العَربي بَيرُوت لُبنَان فِي هَامِش ج ٨ مِن تَفْسِير الرّازي: ١٤٨، والسِّرَاج المُنِير: ٤ / ٢١٠. (أنظر، الْغَدِير: ١ / ٢٥٧).

↔

وَهُنَاك وجُوه وَاعتِرَاضَات أُخرىٰ ذكرهَا صَاحب الْغَدِير وأجَاب عَنْهَا رَحمه الله تَعَالَىٰ بأنّ الآيَة نَزَلت يَوْم بَدْر قبل يَوْم الْغَدِير بسنِين ؛ أَو أَنَّهَا نَزلت بسَبب مَا قَالهُ المُشركُون بمَكَّة وَلَم يَنْزِل عَلَيْهِم العذَاب ، أَو كآيَة أَصْحَاب الفِيل ، أَو أنّ الحَارث كَانَ مُسلماً ، أَو أنّه غَيْر مَعرُوف ، أَعرضنَا عَنْهَا للإخْتِصَار ، فرَاجع الْغَدِير : ١ / ٢٥٨ ـ ٢٦٦ بالإضَافة إلىٰ ابْن كَثِير فِي البدَاية والنِّهَايَة : ١ / ٢٧٦ طَبْعَة دَار الإحيَاء بيرُوت ، وتَفْسِير الثّعلبي ، وَتذكرَة الخواصّ : ٣٠ طَبْعَة طَهرَان ، تَفْسِير أَبي السّعُود المُسمّىٰ (إرشَاد العَقل السَّلِيم إلىٰ مَزَايَا القُرْءَان الكَرِيم لمُحَمَّد بن مُحَمَّد العِمَادي المُتوفّىٰ سَنَة (٩٥١ هـ) طَبع دَار إحيَاء التُّراث العَربي بيرُوت لُبنَان : ٩ / ٢٩ طَبْعَة دَار الإحيَاء ، وتَفْسِير السِّرَاج المُنِير : ٤ / ٣٦٤ ، ومَجْمَع الْبَيَان للطَّبرسي : ٥ / ٤٤٦ ، وَالمُسْتَدرَك : ٢ / ٥٠٢ ، والقُرطُبي فِي تَفْسِيره لسُورَة الْمَعَارِج ، وتَأرِيخ ابْن خِلّكان : ٤ / ٦٠ رَقم « ٣٥٤ » طَبْعَة دَار الثّقافة بيرُوت ، وتَفْسِير غَرِيب الْقُرْآن للهَروي .

وَقَالَ البَعض الآخر : أَنّ أُسامَة بن زَيد قَالَ لعَليّ عليه السلام : لَست مَولاي إنّما مَولاي ـ أَي مُعْتِقي ـ رَسُول الله صلى الله عليه وآله ، فَقَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله : مَن كُنت مَوْلاَه ـ أَي مُعْتقه ـ فَعليٌّ مَوْلاَه ـ أَي مُعتقه . فالْحَدِيث وَرَد فِي عِتق أُسامَة بن زَيد لاَ أنّ عَلِيّاً مَوْلَىٰ للمُؤْمِنِين ، أَورَد هَذَا الإشكَال ابْن الأَثِير فِي النِّهَايَة : ٥ / ٢٢٧ .

وَالجَوَاب : يَعْرفهُ أَدنىٰ مَن دَرَس العُلوم الإسْلاَميّة وهُو إذَا كَانَ أُسامَة قَد أُعتق مِن قِبل النَّبِيّ صلى الله عليه وآله فَلاَ مَعْنَىٰ لعِتْقه مرّة ثَانِيَة مِن قِبل الإمَام عَليّ عليه السلام . وكَيْفَ يَكُون ذَلِكَ والإمَام عَليّ عليه السلام بإعْتِرَاف الصَّحَابَة هُو أَقضَاهم كمَا ذَكرنَا سَابقاً المصَادر الَّتي أشَارَت إلىٰ قَول عُمَر بن الخَطَّاب (أقضَانا عَليّ) فرَاجع .

أَمَّا صَاحب السِّيرَة الحَلَبِيَّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ فَقد أَشكَل فِي : ٣ / ٢٧٥ بإشكَال وَاهٍ جدّاً وَلَم يُورد دَلِيلاً وَاحداً عَلَىٰ نَقض حَدِيث الْغَدِير بل اكتَفىٰ بنَقل الحَادثة الَّتي وَقعت لبُرَيدَة وَغزوَته مَع الإمَام عَليّ عليه السلام لليَمن وكَيْفَ لَقي بُرَيدَة جَفوَة مِن الإمَام عَليّ عليه السلام وَشكَاية بُرَيدَة للنَّبي صلى الله عليه وآله مِن عَليّ عليه السلام وَاعتِرَاف بُرَيدَة بأنّه قَالَ : ذَكرتُ عَلِيّاً فَتنقّصته ، فرَأَيْت وَجه رَسُول الله صلى الله عليه وآله ، فَقَالَ : يَا بُرَيدَة ، أَلستُ أَوْلَىٰ بالْمُؤْمِنِين مِن أَنْفسهِم ؟ قُلتُ : بَلىٰ يَا رَسُول الله ، قَالَ : مَن كُنت مَوْلاَه فعَليٌّ مَوْلاَه . وَزَعم صَاحب السِّيرَة أَنّ الرَّسُول صلى الله عليه وآله قَالَ ذَلِكَ لبُرَيدَة وَحدَه عِندمَا كَانَ فِي مَكَّة ثُمّ بَعد ذَلِكَ عَمّمه عَلَىٰ الصَّحَابَة فقَام خَطِيباً وَبرّأ سَاحَة الإمَام عَليّ عليه السلام مِن ذَلِكَ الكَلاَم الَّذي تُكلّمُوه ضِدّه .

وَالجَوَاب : أنّ شكَاية النَّاس وَبُرَيدَة كَانَتْ بمَكَّة أَيَّام الْحَجّ ، والرَّسُول صلى الله عليه وآله بَيّن لَهُمْ أنّ الشّكَاية فِي غَيْر مَحلّها لأنّ الَّذي اسْتَخلفه الإمَام عَليّ عليه السلام عَلَىٰ جُنده بَعد مَا تَعجّل عليه السلام مِن اليَمن فِي القدُوم إلىٰ رَسُول الله صلى الله عليه وآله بمَكَّة حَتَّىٰ يَلتَحق بِهِ للحَجّ ، فَعمد ذَلِكَ الرَّجُل وكسَا كُلّ وَاحد مِن جُنده حُلَّة مِن البزّ

↔ الَّذي كَانَ مَعهُ مِن أَهْل نَجْرَان، فَعندمَا دنَا جَيْشَه وَخَرج الإِمَام عَليّ عليه السلام ليَلقَاهم شَاهد عَلَيْهِمْ الحُلَل فَقَالَ لهُ: وَيلَك مَا هَذَا؟ قَالَ: كَسوت القَوْم لتَجملُوا بِهِ.... فَقَالَ عليه السلام: وَيلك أنزَع قَبل أَنْ يَنْتهي بِه إِلىٰ رَسُول الله صلى الله عليه وآله فانْتَزع الحُلَل مِن النَّاس وَرَدّها فِي البزّ، فشكَا النَّاس عَلِيّاً عليه السلام وَلذَا قَالَ صلى الله عليه وآله: لاَ تَشْكُوا عَلِيّاً، فوَالله إِنّه لأَخشن فِي ذَات الله مِن أَنْ يُشكىٰ.

وَرَوىٰ هَذِه القِصَّة البُخَاريّ فِي صَحِيحه: ٢/ ٢٩٧ بإختلافٍ يَسِير فِي الأَلْفَاظ، وَقَالَ فِيهَا رَسُول الله صلى الله عليه وآله: مَا تُريدُون مِن عَليّ؟ مَا تُريدُون مِن عليّ؟ مَا تُريدُون مِن عَليّ؟ إِنَّ عَلِيّاً منِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُو وَليّ كلّ مُؤْمِن بَعدي. وَروَاه أَحْمَد فِي مُسْنَده: ٤/ ٤٣٧، ٥/ ٣٥٦، والطَّيَالسِي فِي مُسْنَده: ٣/ ١١١، و: ١١/ ٣٦٠، حليَة الأَوْلِيَاء: ٦/ ٢٩٤، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقبِ العَشْرَة: ٢/ ١٧١، ٢٠٣، كَنْزُ العُمَّال: ٦/ ١٥٤ و١٥٩ و٣٩٦ و٤٠١، المُصَنَّف لِابْن أَبي شَيْبَة: ١٥٥ و ٣٩٩، خصَائص النَّسَائِي ٢٤، مَجْمَع الزّوائد: ٩/ ١٠٩ و ١١٩ و١٢٧ و١٢٨، كنُوز الحقَايق: ١٨٦، تَأْرِيخ بغدَاد: ٤/ ٣٣٩، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٩٤، فَيض القَدِير فِي الشّرح: ٣٥٧.

وَلَو كَانَ كمَا يَدّعيه ابْن كَثِير لمَا جَمع النَّاس فِي الْيَوْم الثَّامن عَشر مِن ذِي الحجّة بَعد إِنْقضَاء الْحَجّ ورجُوعه إِلىٰ الْمَدِينَة وقَام خَطيباً عَلَىٰ عمُوم النَّاس، وَمجرّد التّحامل لاَ يَستَدعي هَذَا الوقُوف أيضاً، بَل يَسْتَدعي بَيَان الْفَضْل والرّدّ عَلَىٰ المُتحَاملِين كمَا قَالَ صلى الله عليه وآله: هَذَا ابْن عَمّي، وَصِهْري، وَأَبُو ولدِي، وَسيّد أَهْل بَيْتِي فَلاَ تُؤذوني فِيهِ. وَلَو كَانَ كمَا يدّعيه ابْن كَثِير فَلِمَاذَا نَزَلت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ وَلَو سَلّمنا جَدلاً فَانّ ٱلْوَاقِعَة الأُولَىٰ لاَ دَخل لهَا فِي ٱلْوَاقِعَة الثَّانِيَة وَإِنّما جَاء الخَلط نَتيجَة التَّعَصُّب الأَعْمَىٰ، وَنسيَان كَلاَمه صلى الله عليه وآله أنّه جَاء بَعد الأَمْر بالتّمسّك بِٱلْكِتَاب، والعِتْرَة، وبَيَان أَنّهُما لَم يَفْترقَا حَتَّىٰ يَردَا عَلَيْهِ الحَوْض.

وَلَسْنَا بصَدَد بَيَان وَبَحث حَدِيث الثَّقَلَين، بَل نقُول لِمَاذَا منع الأُلُوف عَن المَسِير؟ وَإِرجَاع مَن تَقَدَّم مِنْهُم وإِلحَاق مَن تأخّر؟ ولِمَ أَنزلهُم فِي العَرَاء لاَ كَلأ وَلاَ مَاء؟ وَلِمَاذَا قَالَ صلى الله عليه وآله: ليُبلّغ الشَّاهد مِنْهُم الغَائب؟ وَلِمَاذَا يَنْعىٰ نَفْسه لَهُمْ؟ وَلِمَاذَا يَسألهُم عَن الشّهادَتين؟ وَلِمَاذَا يُحذّرهُم مِن ٱلنَّار وٱلْمَوْت وَالسّاعَة وَالبَعث مَن فِي القُبُور؟ وَهل مِن المَعقُول أَنْ يَجْمعهُم عَلَىٰ أَمرٍ هُو مِن أَوضَح الوَاضحَات بحُكم الوجدَان وَالعيَان وهُو صلى الله عليه وآله المُنَزَّه فِي أَفعَاله وأَقْوَاله بحُكم ٱلْحِكْمَة وٱلْعَقْل والْعِصْمَة؟ هَـٰذِه أَسئلَة نَطرحهَا عَلَىٰ ابْن كَثِير ومَن سَار عَلَىٰ نَهْجِه.

إِنَّ لَفظَة «منِّي» فِي حَدِيث الْمَنْزِلَة «أَنْتَ منِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُون من مُوسَىٰ إِلاّ أَنّه لَيْسَ نَبيّ بَعدِي» كمَا ↔

↔ ذكر ذَلِكَ البُخَارِيّ فِي صَحِيحه: ٢/ ٢٠٠، وصَحِيح مُسْلِم: ٧/ ١٢٠، والتِّرمِذي: ١٣/ ١٧١، والطَّيَالسِي: ١/ ٢٨/ ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢١٣، وابن مَاجَه: ح ١١٥، وأَحمَد فِي مُسْنَده: ١/ ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٢ و ١٨٤و ١٨٥ و ٣٣٠، و: ٣/ ٣٢ و ٣٣٨، و: ٦/ ٣٦٩ و ٤٣٨، ومُسْتَدرَك الْحَاكِم: ٢/ ٣٣٧، وطَبقَات ابن سَعد: ٣/ ١ و ١٤ و ١٥، ومَجْمَع الزّوائد: ٩/ ١٠٩ وفِي لفظٍ آخر لمُسلم «إلّا أنّه لاَ نَبيّ بَعدِي» فلَفظة «منِّي» تُوضّح الْمُرَاد مِن الْمَعْنَى، وذَلِكَ أنّ هَارُون لمّا كَانَ شَريكاً لمُوسَى فِي النُّبُوَّة، وَوزِيرَه فِي التّبليغ، وكَان عَليّ عليه السلام مِن خَاتم الأَنْبِيَاء ﷺ كَذَلِكَ بِاسْتثنَاء النُّبُوَّة، فَتَبقى لِعَلي عليه السلام الوزَارَة فِي التّبلِيغ، وكَذَلِكَ لأوْلاَده: فِي حَمل أَعبَاء التّبلِيغ إلى المُكلّفين مُبَاشرة، ولذَا فَهُم: مِنْهُ ﷺ وهُو مِنْهُم، يَشتركُون فِي التّبلِيغ ويَختَلفُون فِي أَنّه ﷺ يَأخذ الأَحْكَام الَّتي يُبلّغها مِن الله عَن طَرِيق الوَحي، وهُم يَأخذونَها عَن طرِيق رَسُول الله ﷺ فهُم مُبلّغون عَن رَسُول الله إلى الأُمّة. وَقد أَعدّهم الله ورَسُوله لحَمل أَعبَاء التّبلِيغ، وذَلِكَ بِمَا عَصمهُم مِن الرّجس وَطَهّرهُم تَطهيراً كمَا وَرَد فِي الآيَة الْكَرِيمَة.

وَلهَذا فإنّ الرَّسُول الأَكرَم ﷺ كَان مُدركاً أَنّ قَوْمه حَديثو عَهد بِالْجَاهِلِيَّة، وَأَنّهم طَالمَا عَارضُوا أَحْكَامه وقَرَاراته عِدّة مَرّات كمَا حَدث فِي صُلح الحُدَيْبِيَّة، وأُحد وحُنَيْن وأثنَاء مَرَضه ﷺ فِي الْكِتَاب والدّواة وسَرِيَّة أُسامة وصَلاَة الْجُمُعَة أثنَاء إقبَال العِير الْمحمّلة بالبضَاعة. ولذَا نَجد أنّ عَملِية التّبلِيغ الَّتي نَفّذها النَّبِيّ ﷺ قد جَرت أَمَام عشرَات الآلاف من الْمُسْلِمِين، وأنّ اسْتثنَاء النُّبُوَّة جَاء لئلّا يَتوهم مُتوهم أنّ الله تَعَالَى قَد جَعل لعَليّ الشّركة فِي النُّبُوَّة. وإننَا نَعلم أنّ الإمَامَة مَوقُوفة عَلَى تَنصِيص الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَى كما أنّ النُّبُوَّة موقُوفة عَلَى تَنصِيص البَاري عزّ وجلّ.

كما أنّ الأَمْر بالتّبلِيغ جَاء فيه تَهدِيد ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ وإعْلاَمه ﷺ وإعْلاَم غَيْره مَا لهَذا الْحُكْم من الأَهمّية بِحيث إذَا لَم يَصل الْحُكْم، وحَاشا للنَّبيّ ﷺ أنْ لا يُبلّغ مَا أَمَرَه الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَى، أَمّا قَوْله تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ لفظ النَّاس اعتبَاراً بسوَاد الأَفرَاد الَّذي فِيهِ الْمُؤْمِن والْمُنَافِق والَّذي فِي قَلْبه مَرض، فالْعِصْمَة هُنا بِمَعْنَى الحِفظ والوقَاية من شرّ هَؤُلاَء.

وبالتّالي فالْمَعْنَى يَكُون: مَن كنتُ مُتقلّداً لأَمرِه وقَائِماً بِهِ فعَليٌّ مُتقلّد أمْرَه والقَائم بِه، وَهَذَا صَرِيح فِي زعَامة الأُمّة وإمَامتها وولاَيتها. وثَبت لعَليّ مَا ثَبت لرَسُول ﷺ مِن الْوِلاَيَة الْعَامَّة والزّعَامة والتّصدّي لشَأنٍ مِن شُؤُون الغَير، وَهِي فِي قبَال العدَاوة وَهِي التّجاوز والتّعدّي عَلَى الغَير والتّصرّف فِي شُؤُون الغَير مُطلقاً، ويَدلّ عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ ↔

الشِّيْعَة . فَهُنَاك حَدِيث نَبَوّي شَرِيف وَصَحِيح دَعَا فِيهِ الرَّسُول ﷺ إِلَىٰ التَّشَيّع لعَلِيّ بن أَبي طَالِب عليه السلام : أَوَّل وَآخر مَن وُلدَ فِي الكَعْبَة[1] ، وأَوَّل مَن آمَن بالرَّسُول

↔ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ ٱلتَّوْبَة : ٧١ ، وقَوْله تَعَالَىٰ : ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ ٱلْبَقَرَة : ٢٥٧ .

وتَبقىٰ شَنْشَنة ٱبن تَيمِيَّة وأَصْحَابِه بأَنّه دُعَاء ، ودُعَاء النَّبِيّ ﷺ مُستجَاب ، وَهَـٰذَا الدّعَـاء لَـيْسَ بِمُستجَاب ، فالنَّتِيجة أَنّه لَيْسَ دُعَاء مِن قِبل النَّبِيّ ﷺ .

وَالجَوَاب أَيضاً مِن أَوضَح الوَاضحَات ؛ لأَنّ الأُمّة مُجمعَة عَلَىٰ أنّ أَمِير ٱلْمُؤْمِنِين عليه السلام بَـعد قَـتل عُثْمان لَم تَحصل لهُ الإِمَامَة بِنصٍّ مِن رَسُول الله ﷺ يَتناول تِلك الفَتْرَة الزّمنيَة والاِخْتصَاص بِها دُونَ مَا تُقدّمها مِن الزّمن ، بَل إِنَّ الوِلاَيَة كَانَتْ لهُ قَبل ذَلِكَ ، فولاَيَته عَامّة كمَا كَانَتْ وِلاَيَة النَّبِيّ ﷺ عَامّة ويَدلّ عَلَىٰ ذَلِكَ كَلِمَة « مِن » المَوْصُولة ، وَلذَا نَجد ٱبن خُلدُون يَقفز وَلم يُشر إِلَيْهَا عَلَىٰ الرّغم مِن أَنّه ذَكر كُلّ مَا حَدَث فِي حَجّة الوَدَاع ، وَلَكن قَفزَه هَذَا دَلِيل عَلَىٰ نَظريته حوَل الإِمَامَة والتَّأْرِيخ ، فإِذَا أَورَد الْحَدِيث فإِنّ ذَلِكَ يُناقض نَظريته حوَل الإِمَامَة الَّتي يَرىٰ فِيهَا أمراً دُنيوِياً يَقُوم عَلَىٰ مصَالح النَّاس وَلاَ مَدخَلِيَة للنّصّ فِيهَا . وأَدّعىٰ بأَنّ الْحَدِيث لَم يَنْقله البُخَاريّ ، ومُسْلِم ، والوَاقدي وَلكـن ٱبـن تَـيمِيَّة وَأَمـثَاله يَعرفُون حَقّ ٱلْمَعْرِفَة أَنّ عَدم النّقل لاَ يَدلّ عَلَىٰ القَدح فِي الْحَدِيث .

(١) وُلِدَ عَلِيٌّ عليه السلام ، وَكرّم الله وَجْهَه عَن السُّجود لأَصْنَامهَا فكَأَنّما مِيلاده ثَمّة إِيذَاناً بِعَهدٍ جَدِيدٍ لِـلكَعْبَة وِللعبَادة فِيها . (أُنظر ، عَبْقَرِية الإِمَام عَلِيّ لِلعَقّاد) : ٤٣ . وَقَـالَ الدَّهـلَوي الشَّـهير بشَـاه وَلِيّ الله وَالد عَبدالعَزِيز الدَّهلوي مُصَنّف « التُحفَة الإِثْنَا عَشرِيَّة فِي الرَّدّ عَلَىٰ الشِّيْعَة » قَالَ فِي كتَابِهِ إِزَالَة الخَـفَاء : تَوَاتَرت الأَخْبَار أَنّ فَاطِمَة بِنْت أَسَد وُلدَت أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام عَلِيّاً فِي جَوف الكَعْبَة ، فإِنّه وُلدَ فِي يَوْم ٱلْجُمُعَة ثَالث عَشَر مِنْ شَهر رَجب بَعْد عَام الفِيل بثَلاَثِين سَنة فِي الكَعْبَة ، وَلَم يُولَد فِيهَا أَحد سوَاه قَبْلَه وَلاَ بَعدَه . (أُنظر ، الغَدِير : ٦ / ٢٢) .

أُنظر ، الفِرْدَوْس بِمَأْثُور الخِطَاب : ٣ / ٣٣٢ طَبْعَة دَار الكـتَاب العَـرَبيّ ، كـنُوز الدَّقَـائِق : ١٨٨ ، والشَّيخ جَلال الدِّين السُّيوطي فِي الجَامِع الْصَّغِير ، والسَّيِّد عَلِيّ شِهاب الهَمدَاني فِي مَـوَدَّة القُـرْبىٰ ، يَنابِيع المَوَدَّة : ٢ / ٦٧ ، تَحْقيق السَّيِّد عَلِيّ جمَال ، غَايَة المَرام : ١٢ بَاب ٣ المَقصد الأَوّل ح ١ ، ٱبـن المَغَازلي فِي المنَاقب : ٦ ح ٣ .

مِن الشَّبَاب[1]، وَٱبن عَمّه، وَزَوّج ٱبْنَته، وَالشَّهِيد أَبُو الشُّهدَاء... وَقد أَلّف أَحَد

↔ وأُنظر، مُسْتَدرَك الصَّحِيحَين: ٣/ ٤٨٣، أُسد الغَابَة لِابن الأَثِير: ٤/ ٣١، كِفَايَة الطَّالب: ٢٦٠، الإِسْتِيعَاب لِابن عَبدالبرّ: ٢/ ٥٠١، مَوَدَّة القُرْبىٰ: ٢٥ السِّيرَة النَّبَوِيَّة بِهَامش السِّيرَة الحَلْبِيَّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ: ١/ ١٧٦.

والخُلاَصَة: ٱخْتَلف الْعُلَمَاء فِي تَسمِيَته بِعَليّ ﷺ فقَال بَعْضُهم: هُو ٱسْم سَمّته بِهِ أُمّه عِند ولاَدَته. وَقَالَ قِسم آخر: إِنّمَا سَمّته أُمّه حَيْدَرَة بِدَلِيل قَوله ﷺ يَوْم خَيْبَر «أَنَا الَّذي سَمّتني أُمّي حَيْدَرَة»، فَلمّا عَلا عَلىٰ كَتفي رَسُول الله ﷺ وَكَسَّر الْأَصْنَام سُمّي عَلِيًّا مِن العُلوّ والرِّفعَة والشَّرف.

أُنظر، الإِسْتِيعَاب لِابن عَبدالبرّ بِهَامش الإِصَابَة لِابن حَجَر العَسْقَلاَني: ٣/ ٢٦، تَذكرة الخوَاصّ لِابن الجَوري الحَنَفي: ١٥ و ١٦ طَبْعَة بَيرُوت. وقِيل إِنّ أُمّه لقّبتهُ حَيْدَرَة وهُو صَغير كمَا تَدلّ عَلىٰ ذَلِكَ أَخْبَار كَثِيرة مِنْهَا فِي مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد بن حَنبل: ٤/ ٢٦٣ عَن عَمّار، والنَّسَائِي فِي الخصَائص: ١٢٩ ح ١٤٩ الطَّبعة الثَّانِيَة، والْحَاكِم الحَسْكَاني فِي شوَاهد التَّنزِيل: ١٩٠ ح ١٠٩٠، وتَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشق: ح ١٣٧٧، وَفرَائد السِّمْطَين: بَاب ٧٠ ح ٣٢٤، ومَجْمَع الزَّوائد: ٩/ ١٣٧، وكَنْزُ العُمّال: ٦/ ٣٩٩، المنَاقب لِابن المغَازلي الشَّافعي: ٣/ ٦، الفُصُول المُهِمَّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمَّة لِابن الصَّبَاغ المَالكِي: ١/ ١٧٤، بتَحْقِيقنَا، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ٣/ ٣٣٢، كنُوز الدَّقَائق: ١٨٨، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣/ ٤٨٣، أُسد الغَابَة لِابن الأَثِير: ٤/ ٣١.

(١) أَوَّل مَن أَسْلَم مِن الذّكُور بلاَ ٱسْتِثنَاء بروَايَة التِّرمذي فِي صَحِيحِهِ، وَالطَّبري فِي تَأْرِيخِهِ، والإِمَام أَحْمَد فِي مُسْنَدِهِ، وَالقُرطُبي فِي إِسْتِيعَابه، وَٱبن حَجَر فِي إِصَابَته وَغَيرهُم كَثِير.

أُنظر الجُزْء الأَوَّل مِن كِتَاب فَضَائِل الخَمْسَة مِن الصِّحَاح السِّتَّة للفَيرُوز آبَادي: ١٧٨ طَبْعَة سَنَة (١٣٨٣ هـ) (مِنْهُ ﷺ).

كَان أَوَّل مَنْ أَسْلَم عَليّ بن أَبِي طَالِب ﷺ.

أُنظر، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ٣/ ١٤٧ ح ٤٦٦٣ و ص: ٥٢٨ ح ٥٩٦٣، تَفْسِير القُرطُبي: ٨/ ٢٣٦، المُصَنّف لِابن أَبِي شَيْبَة: ٦/ ٣٧١ ح ٣٢١٠٦ و: ٧/ ٣٣٨ ح ٣٦٥٩٤، وأُنظر، كِتَاب «وَحِي ٱلْقَلَم» لمُصطفىٰ صَادق الرّافعي: ٢/ ١٨ الطَّبعة الثَّانِيَة، وكِتَاب «اليَمِين واليَسَار فِي الإِسْلاَم» لأَحْمَد عبّاس: ٥٠ طَبعَة سَنَة ١٩٧٢م، وكِتَاب «مُحَمَّد رَسُول الْحُرِّيَّة» لعَبد ٱلرَّحْمَن الشَّرقَاوي: ٦٩ الطَّبعَة الأُولَىٰ ونَقَل الفَيرُوز آبَادي فِي كِتَاب «فَضَائِل الْخَمْسَة مِن الصِّحَاح السِّتة»: ١/ المَقصَد الثَّانِي، الفَصْل التَّاسع، والعَاشر، نَقل عَن أَكْثَر مِن عِشْرِين مَصدَراً قَدِيماً: «إِنّ عَلِيًّا أَوَّل مَن ↔

⇔ أسْلَم وآمَن »، وذكر صَاحب « الفضَائل » رَقم الجُزء وَالصَّفحة وزَمَان الطَّبع وَمكَانه .

وَمَصَادر أُخرىٰ تَقُول أَنَّ عَليًّ عليه السلام أَوَّلَ مَنْ أَسْلَم بَعْد خَدِيجَة .

أُنظر ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ١ / ٣٣٠ ح ٣٠٦٢ و : ٤ / ٣٦٨ ، الآحَاد وَالمَثَاني للضَّحّاك : ١ / ١٤٨ ح ١٧٧ و ١٨٠ و ١٨٥ و ١٨٨ و : ٥ / ٣٨٤ ح ٢٩٩٨ ، المُعْجَم الكَبِير : ١١ / ٢٥ ح ١٠٩٢٤ و : ١٩ / ٢٩١ ح ٦٤٩ ، مَجْمَع الزَّوَائد : ٩ / ٤٣ ، سُنن البَيهقي الكُبرىٰ : ٦ / ٢٠٦ ح ١١٩٤٤ ، الجَامع لمُعَمّر بن رَاشد : ١١ / ٢٢٦ ، مُعْتَصر المُخْتَصر : ٢ / ٣٤٢ ، مُسْنَد البزّار : ٩ / ٣٢٢ ح ٣٨٧٢ ، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني : ٣ / ١٦٦ ح ٢٨١٥ .

رُوي الحَدِيث في الكَامِل لِابْن عَدِيّ : ٥ / ١١٨٢٩ طَبْعَة بَيرُوت فِي حَدِيث طَوِيل عَن عَليّ بن أَبي رَافع قَالَ : أَتَيتُ أَبَا ذَرّ أُودّعه ، فَقَالَ : إِنّه سَتَكُون فِتْنَة ، وَلاَ أَرَاكُم إِلاّ إِنّكُم ستَدركُونهَا ، عَليكُم بالشَّيخ عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام فَإِنّي سَمعتُ رَسُول الله صلى الله عليه وآله يَقُول : أَنْتَ أَوّلُ مَن آمَن بِي . . . إلخ » .

وَرَوَاه العلاّمَة النَّقِيب أَبُو جَعْفر الإِسْكَافِي البَغدَادي فِي رِسَالَة النَّقض عَلىٰ العُثْمَانِية : ٢٩٠ دَار الكُتب مصْر . وَروَاه أَيضاً الجُويني فِي فَرَائد السِّمْطَين : ١ / ٣٩ عَن أَبي سخيلَة قَالَ : قَالَ : رَسُول الله صلى الله عليه وآله عَليّ أَوّل مَن آمَن بِي .

وَرَواه أَيضاً الهَيتمي فِي مَجْمَع الزَّوَائد : ٩ / ١٠٥ عَن أَبي ذَرّ وسَلْمَان قَالاَ : أَخَذ النَّبيّ صلى الله عليه وآله بيَد عَليّ فَقَالَ : إِنّ هَذَا أَوّل مَن آمَن بي . وَقَالَ الهَيتمي : رَوَاه الطَّبراني وَالبزّار .

وَرَوَاه آبن أَبي ٱلْحَدِيد فِي الشّرح : ١٣ / ٢٢٨ وَآبن حَجر العَسْقلاَني فِي لِسَان المِيزَان : ٣ / ٣٨٣ عَن عَبدالله بن عبَّاس . وَروَاه أَيضاً الشّيخ جَمَال الدِّين مُحَمَّد بن أَحْمَد الحَنفي المُوصلي الشّهير بحَسنوَيه فِي دُرّ بَحر المنَاقب : ٩٩ (مَخْطُوط) عَن أَبي ذَرّ ، وسَلْمَان ، وَالمِقْدَاد فِي حَدِيث طَوِيل قَالُوا : إِنّنا سَمعنَا مِن رَسُول الله صلى الله عليه وآله يَقُول : إِنّ عَلِيًّا مَع الْحَقّ والْحَقّ مَعَه . . . فَإِنَّه أَوّل مَن آمَن بِي .

وَرَوَاه أَيضاً التّرمذي ، وَأَبُو حَنِيفَة ، وَالْحَاكِم فِي المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين : ٣ / ١٣٦ ، وَالبَيْهَقِيّ وَالطَّبري فِي تَأْرِيخه : ٣ / ٤٢٠ ، وَآبن هِشَام ، وَآبن الأَثِير ، وَآبن كَثِير ، وَآبن عَبدالبرّ ، وَآبن حَجر العَسْقلاَني فِي صوَاعقَه : ٧٢ ، وَالخَطِيب ، وَآبن سَعد ، وَأَبُو نَعِيم ، وَالزَّمَخْشَري ، وَالسُّيوطي ، وَالمنّاوي عَن عِدّة كَبِيرَة مِن الأَصحَاب . بَل قَالَ آبن حَجَر المَكي : نَقل بَعْضهُم الإِجْمَاع عَلَيْهِ .

أُنظر ، الإِمَامَة فِي أَهم الكُتب الكَلاَمِيَة وَعَقِيدَة الشِّيعَة الإِمَامِيَّة للسَّيّد عَليّ الحُسَينيّ المَيلاَني : ٢٦٩ مَنْشورَات الشَّرِيف الرَّضِي الطَّبعَة الأُولَىٰ قُم) . وَروَاه أَحْمَد بن حَنْبَل فِي مُسْنَده : ٣٧٣ طَبْعَة ⇔

↔ ٱلْحَجْر ، و : ١ / ٨٤ طَبْعَة الحَلبي .

وَفِي كَشف الْيَقِين فِي فَضَائِل أَمِير الْمُؤْمِنِينَ ﷺ لِابْن المُطهّر الحلّي : ٢٤ تَحْقيق حُسِين الدّرگاهِي قَالَ ﷺ : إنّ عَلِيّ بن أَبي طَالب أَوَّل النّاس إيمَاناً . وَمِن كتَاب المَنَاقب لأَبي المُؤيد الخوَارزمي : ١٧ عَن سَلْمَان قَالَ : « سَمعتُ النَّبيّ ﷺ يَقُول : ... أَوّلهُم إسْلاَمَاً (إيمَاناً) وَهُو عَلِيّ بن أَبي طَالب . وَفِي كتَاب مُسْنَد الإمَام أَحْمَد : ١ / ٣٣٠ عَن عَمْرُو بن مَيمُون قَالَ : إنّي لجَالس إلىٰ ٱبن عبّاس إذْ أَتَاه تِسعَة رَهط ـ إلىٰ أنْ قَالَ ﷺ ـ : وكَانَ أَوَّل مَن أَسْلَم مِن النّاس بَعد خَدِيجَة .

وَفِي كتَاب المنَاقب لِابْن شَهرآشوب : ٢ / ٤ و ٩ قَالَ : ٱستفَاضت الرّوَاية أنّ أَوَّل مَن أَسْلَم عَلِيّ ﷺ ثُمّ خَدِيجَة . لَكن يُستَفَاد مِن بَعْض الرِّوَايَات أَنّ أَوَّل مَن أَسلَمَت هِي خَدِيجَة ثُمّ أَسْلَم عَلِيّ ﷺ كمَا وَرَد فِي أَنْسَاب الصَّحَابَة عَن الطَّبري وغَيْره ، وَيُمكن حَمل كَلاَم ٱبن شَهرآشوب أنّ أَوَّل مَن أَسْلَم مِن الرّجَال عَلِيّ ﷺ وأَوَّل مَن أَسْلَم مِن ٱلنِّسَاء خَدِيجَة رَضي الله عَنْهَا .

وَرَوىٰ شهَاب الدِّين ٱبن حَجر العَسقلاَني فِي الإصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني بسَنَده عَن لَيلىٰ الغِفَارِيَّة قَالَت : كُنتُ أَغزُو مَع النَّبيّ ﷺ فأُدَاوي الجَرحىٰ ، وَأُقُوم عَلىٰ المَرضىٰ ، فَلمّا خَرَج عَلِيّ ﷺ إلىٰ الْبَصْرَة خَرَجتُ مَعَه ، فَلمّا رَأَيت عَائِشَة أَتَيتُها فَقُلتُ لَهَا : هَل سَمعتِ مِن رَسُول الله ﷺ فَضِيلَة فِي عَلِيّ ؟ قَالَت : نَعم ، دَخَل عَلِيّ ﷺ عَلىٰ رَسُول الله ﷺ وَهُو مَعي وعَلَيْه جُرد قَطِيفَة ـ إلىٰ أَنْ قَالَ ﷺ : ـ فإنَّه أَوَّل النّاس إسْلاَمَاً .

أُنظر ، تَأْرِيخ الطَّبري : ٢ / ٥٥ . وَذكر الجُويني فِي فَرَائد السِّمْطَين : ١ / ١٤٠ ح ١٠٣ عَن أَبي ذَرّ ، وَسَلْمَان ، قَالاَ : أَخَذ النّبيّ ﷺ بَيد عَلِيّ ﷺ فَقَالَ : إنّ هَذَا أَوَّل مَن آمَن بي ... وَفي تَفْسِير ٱبن الحَجّام لقَوْله تَعَالىٰ : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم ﴾ ٱلنِّسَاء : ٦٩ فِي حَدِيث طَوِيل قَالَ ﷺ : إنّ الله قَد أَنْزَل بَيَان مَا سَألت فَجَعلكَ رَفِيقي ، فإنّك أَوَّل مَن أَسْلَم .

أُنظر ، كَشْف الغُمّة لأَبي ٱلْفَتْح الأَربِلي : ١ / ١١٦ .

وَرَوىٰ أَبُو زَرعَة الدِّمَشْقِي ، وَأَبُو إسْحَاقَ الثَّعلبي قَالاَ : قَالَ أَبُو بَكْر : يَا أَسَفي عَلىٰ سَاعَة تَقدّمني فِيهَا عَلِيّ بن أَبي طالب ، فَلو سَبقتهُ لكَان لِي سَابقَة الإسْلاَم . وَعَن عُمَرَ بن الخَطَّاب أَيضَاً قَالَ : قَالَ رَسُول الله ﷺ : يَا عَلِيّ أَنتَ أَوَّل ٱلْمُسْلِمِينَ إسْلاَمَاً ، وَأَنتَ أَوَّل الْمُؤْمِنِينَ إيمَانَاً .

وَذكر حَدِيث عُمَرَ ٱبن عَسَاكر فِي تَأْرِيخ دمَشق تَرجمَة الإمَام عَلِيّ ﷺ : ١ / ٣٣١ / ٤٠١ . وَفِي الينَابِيع للقُندُوزي : ٦٠ عَن ٱبن عبَّاس قَالَ : أَوَّل مَن أَسْلَم مِن النّاس بَعد خَدِيجَة عَلِيّ بن أَبي طَالب .

↔

↔ وَفِي الإِسْتِيعَاب لِابْن عَبْدالبرّ المَالكي بهَامش الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٣/ ٢٩ عَن سَلْمَان قَالَ: أوّلهَا إِسْلاَمَاً عَليّ بن أَبي طَالب.

وَفِي تَأْرِيخ الطَّبري: ٢/ ٥٥/ ٥٧ عَن ٱبن إِسْحَاقَ مِثْلَه، عَن زَيد بن أَرْقَم قَالَ: أَوَّل مَن أَسْلَم مَع رَسُولالله ﷺ عَليّ بن أَبي طَالب عليه السلام. وَفِي تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشق: ١/ ٣٢/ ٦١ عَن عُرْوَة بن الزُّبَيْر مِثْلَه، و: ١/ ٣٦/ ٦٨ عَن قَتَادَة عَن الْحَسَن البَصري وغَيْره مِثْلَه، و: ١/ ٦٥/ ١٠٤ عَن أَبي مَالك بن الحُويرث مِثْلَه أَيضَاً، و: ١/ ٨٠/ ١٢٩ عَن عَمْرُو بن عَبدالله بن يَعلىٰ بن مُرّة الثَّقَفيّ مِثْله أَيضَاً، وَفِي الكَامِل لِابْن الأَثِير: ٢/ ٥٨ مِثْلَه أَيضَاً.

أُنظر، الكَافِي: ١/ ٤٥٤، أَمَالي الشّيخ الصّدوق: مَجلس ٣٧/ ٥، تَذكرَة الخوَاصّ: ١٠٣، تَأْرِيخ الطَّبري: ٢/ ٥٧ و ٥٨، المنَاقب لِابْن شهرآشُوب: ٢/ ١١، ورِسَالَة الإِسكَافِي لِلْحَاكِم النَّيسابُوري: ٢٢، مُرُوج الذَّهب للمَسعُودي: ٢/ ٤٣٧، الإِرْشَاد للشَّيخ المُفِيد: ٩ بَاب ١ فَصل ١، العِقد الفَرِيد للعلاّمَة الأُندلسي المَالكي: ٣ فِي قِصَّة ٱحْتجَاج المَأْمُون عَلىٰ الْفُقَهَاء وَهِي مُنَاظرَة، لَطِيفَة فِي فَضل عَليّ عليه السلام وَبأَنّه أَوّل مَن آمَن بالله، وٱنظرهَا فِي الإِحقَاق: ٣/ ١٨٤ وَمَا بَعدهَا.

وَفي شَرْح النَّهج لِابْن أبي ٱلْحَدِيد: ٣/ ٢٥٧ قَالَ ﷺ لفَاطِمَة عليها السلام: زوّجتك أَقدَم الأُمَّة إِسْلاَمَاً. وَأَخرَج الخَطِيب فِي المُتّفق، وَالسّيوطي فِي جَمع الْجَوَامِع: ٦/ ٣٩٨ قَالَ ﷺ لفَاطِمَة ٣: زوّجتك خَير أُمّتي أَعْلمهُم عِلماً، وَأَفضلهُم حِلماً، وَأَوّلهُم سِلماً.

وَرَوىٰ الخَطِيب فِي تَأْرِيخه: ٤/ ٢٣٣ عَن عَليّ عليه السلام أنّه قَالَ: أَنَا أَوّل مَن أَسْلَم مَع النّبيّ ﷺ. وَرَوىٰ ٱبن مُزَاحم فِي كتَاب صِفّين: ١٠٠ و ١٣٣ أَنّه عليه السلام كَتَب إِلىٰ مُعَاوِيَةَ وَقَالَ: كُنّا أَهْل ٱلْبَيْت أَوّل مَن آمَن بِهِ وَصدّق بِمَا جَاء بِهِ. وَذكر ٱبن أَبي ٱلْحَدِيد: ٢/ ١٠١ خُطْبَة الإِمَام الْحَسَن عليه السلام فِي مَجْلس مُعَاوِيَةَ قَالَ فِيهَا: وَأُنشدكُم الله هَل تَعلمُون أَنّه أَوّل النّاس إِيمَانَاً؟ وإِنّك ـ يَا مُعَاوِيَةَ ـ وَأَبَاك مِن الْمُؤَلّفة قُلوبهم.

أُنظر، رِسَالَة الإِسكَافِي، وَالحَافظ الكَنجي فِي الكفَاية: ٤٨، صَحِيح التّرمذي: ٢/ ٣٠١، النَّسَائِي فِي خَصَائصِهِ: ٢، ٱبن سَعد فِي طَبقَاته: ٣/ ١٢ القِسم ١، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٤/ ١٧، كَنز الْعُمَّال: ٦/ ٤٠٠ مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٤/ ٣٦٨ و ٣٧١، تَأْرِيخ ٱبن جَرِير الطَّبري: ٢/ ٥٧ عَن مُحَمَّد بن المُنكدر، ورَبِيعَة بن أَبي عَبدٱلرَّحْمَان، وَأَبي حَازم المَدني.

أُنظر، أَيضَاً المُسْتَدرَك فِي الصَّحِيحَين: ٣/ ٤٦٥ عَن ٱبن عبَّاس، و: ٣/ ١٣٦ عَن سَلْمَان، وَالخَطِيب فِي تَأْرِيخه: ٢/ ١٨، والإِسْتِيعَاب لِابْن عَبْدالبرّ: ٢/ ٤٥٧ عَن عَمْرُو مَوْلَىٰ عَفْرَة، و: ٤٥٦ ↔

↔ عَن سَلْمَان، وَأَبي ذرّ، وَالمِقْدَاد، وَجَابر، وَأبي سَعِيد الخُدْرِيّ، وزَيد بن أَرْقَم، وَعن أَبي رَافع، و: ٤٥٨ عَن قتَادَه عَن المُسند، وَذكرهُ المنّاوي فِي كنُوز الدّقَائق، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل: ٥/ ٢٦ عَن مَعْقل بن يَسَار.

وَرَاجع كَنْزُ العُمَّال: ٦/ ١٥٣، و: ٦/ ٣٩٢ و ٣٩٥ عَن عُمَرَ، مَجْمَع الزَّوَائد: ٩/ ١٠١، و: ١٠٢ و ١١٤ و ٢٢٠، عَن بُريدَة وَعَن مَالك بن الحُويرث، مُسْنَد الإِمَام أَبي حَنِيفَة: ٢٤٧ عَن حبّة، وَالبَغدَادي فِي تَأْرِيخه: ٤/ ٢٣٣، الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٤/ ١١٨ القِسم ١ عَن جَابر، ٨/ ١٨٣ القِسم ١ عَن لَيلىٰ الغِفَارِيَّة، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٤/ ١٧ عَن الحَارث، و: ٥/ ٢٥٠، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقبِ العَشْرَة: ٢/ ١٨٢ عَن أَنَس، الإِسْتِيعَاب لِابْن عَبْدالبرّ: ٢/ ٤٥٨، حلية الأَوْلِيَاء: ٤/ ٢٩٤.

أُنظر، كَذَلِكَ فِي الدُّرّ المَنثُور للسّيوطي فِي ذَيل تَفْسِير قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ ٱلْوَاقِعَة: ٧، فَيض القَدِير: ٤/ ١٣٥، الصَّوَاعِق المُحرِقَة: ٧٢، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقبِ العَشْرَة: ٢/ ١٥٨، الثَّعلبي فِي قِصصه: ٢٣٨ و ٢٥٧ و ٢٥٨، السُّيوطي فِي الدُّرّ المَنثُور فِي ذَيل الآيَة: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ يَس: ١٣، تَأْرِيخ بَغدَاد: ١٤/ ١٥٥ عن جَابر، تَهْذِيب التَّهْذِيب لِابْن حَجَر: ٧/ ٢٣٦، نُور الأَبْصَار للشّبلنجي: ٦٩.

أَمّا حَدِيث «أَوّل مَن آمَن بالنّبيّ ﷺ» فانظر تَأْرِيخ الطَّبري لِابْن جَرِير: ٢/ ٧٥ عَن إِسْحَاق أَوّل: ذكر آمَن برَسُول الله ﷺ وَصلّىٰ مَعَه وَصدّقه بِمَا جَاء مِن عِندالله عَليّ بن أَبي طَالب، السُّيوطي فِي الدُّرّ المَنثُور فِي ذَيل تَفْسِير: ﴿فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ ٱلنِّسَاء: ٣٥. وسَاق الحَدِيث، فِي الزَّوَائد: ٦/ ٢٣٩، وَالسُّيوطي أَيضاً فِي الدُّرّ المَنثُور فِي تَفْسِير سُورَة ٱلتَّوْبَة فِي ذَيل ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ ٱلتَّوْبَة: ١٩.

أُنظر، أَيضاً سُنن البَيْهَقِيّ: ٦/ ٢٠٦ عَن الحَسَن وغَيْره، مَجْمَع الزَّوَائد: ٩/ ١٠٢ نَقلاً عَن الطَّبَراني، خَصَائص النَّسَائي: ٣ عَن عَمْرُو بن عبّاد بن عَبدالله، أُسد الغَابَة لِابْن الأَثِير: ٤/ ١٩ عَن أَبي إِسْحَاق، الإِسْتِيعَاب لِابْن عَبْدالبرّ: ٢/ ٧٥٩ فِي تَرجمَة لَيلىٰ الغِفَارِيَّة، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقبِ العَشْرَة: ٢/ ١٥٧ عَن أَبي ذَرّ، و: ٢/ ١٥٧ عَن معَاذَة العَدْوِيَّة. كَنْزُ العُمَّال: ٦/ ٤٠٥، مِيزَان الإِعْتِدَال للذّهبي: ١/ ٤١٧، الرِّيَاضُ النَّضْرَة فِي مَنَاقبِ العَشْرَة: ٢/ ١٩٨ عَن مَعَاذ بن جَبَل.

وَرَاجع حلية الأَوْلِيَاء لأَبي نَعِيم: ١/ ٦٦، الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٧/ ١٦٧ القِسم ١ عَن أَبي لَيلىٰ الغفَاري، فَيض القَدِير: ٤/ ٣٥٨ عَن أَبي ذرّ، وسَلْمَان مُطوّلاً. كَنْزُ العُمَّال: ٦/ ١٥٦ نَقلاً عَن ↔

عُلْمَاء الشِّيْعَة وَاسْمهُ عَبْدالحُسَين الأَمِيني كِتَاباً اسْمه الغَدِير فِي (١٢) جُزءاً ذَكَر فِيهِ حَدِيْث : « مَنْ كُنْتُ مَولاَه فَعَلِيّ مَوْلاَه »[١] ، وَ « أَدر الحَقّ مَعهُ حَيْث دَار »[٢] .

↔ الطَّبرَاني ، و : ٦ / ٣٩٣ عَن المَأمُون عَن الرَّشِيد عَن المَهدي عَن المَنصُور عَن أَبيه عَن عَبدالله بن عبَّاس قَالَ : سَمعتُ عُمَرَ بن الخَطَّاب يَقُول : كُفّوا عَن ذِكر عَليّ ، مَوَدَّة القُرْبىٰ : ٢٢ ، كَنْزُ العُمَّال : ١٦ / ٦ / ٣٢٩٩١ .

أُنظر ، الفِرْدَوْس للدَّيلمي : ١ / ٤١ / ٩٣ ، شَرْح نَهج البَلاَغَة : ٩ / ١٧٣ و ١٧٤ اَلْخُطْبَة ١٥٤ و ٣٠٠ ، المنَاقب للخوَارزمي : ٥٢ / ١٥ و ٥٧ / ٢٣ و ٥٨ / ٢٧ ، الفَضَائِل لأَحْمَد : ٢ / ٥٨٩ / ٩٩٧ و ٩٩٨ ، المُسْتَدرَك : ٣ / ٤٦٥ ، المنَاقب لِابن المغَازلي : ١٦ / ٢٢ ، فرَائد السِّمْطَين : ١ / ١٣٩ / ١٠٢ و ١٠٣ ، الإِصَابَة لِابن حَجَر العَسْقَلاَني : ٤ / ١٧١ و ٤٠٢ تَرجمَة ٩٧٤ و ٩٩٤ .

(١) لَمْ يَكْتَف الرَّسُول ﷺ بِأبدَاء التَّوجِيهَات ، وَإِصدَار التَّحذِيرَات ، بَل اَتَّخَذ إِلىٰ جَانِب ذَلِكَ مَوَاقِف عَمَلِية مِن أَجْل صِيَانَة وحدَة الأُمَّه وَيَأتِي فِي مُقَدَّمَة تِلكَ المَوَاقِف مَوقِفه بِشَأن الإِمَامَة وَالخِلاَفَة مِن بَعدِه ، فَأنَّ المُتَتَبِّع لِسِيرَة الرَّسُول الأَعظَم ﷺ لاَ يَجد فِيهَا اهتمَاماً بِشَيء كَالإِهتمَام بِخلاَفَة الإِمَام عَليّ عليه السلام مِن بَعدَه بِنصُوص لاَ يَبْلغهَا الحَصر وَالإِحصَاء بَعْضهَا فِي الإِشَادة بِالإِمَام ، وَبَيَان فَضله وَمَنْزِلَته وَمزَايا شَخصِيته ، وَبَعْضها الآخَر فِي تَعيينه خَلِيفَةً ، وَإِمَاماً للمُسْلِمِين مِن بَعده ، وَأَهمّ وَأَبْرَز تِلكَ المَوَاقف مَوقفَه يَوْم قَال ﷺ فِي آخر حَجّة حَجّهَا إِلىٰ بَيْت الله الحَرَام فِي مَكّة المُكَرَّمَة ، وَالَّتي تُسمّىٰ بِحَجّة الوَداع . « أَيّ بَلَدٍ هَذا ، أَلَيسَت بِالبَلدَة الحَرَام » ؟ .

قُلنَا : بَلىٰ يَا رَسُول الله ! .

قَالَ : « إِنِّي أُوشك أَنْ أُدعىٰ فَأُجِيب .. » .

قَالُوا : نَشْهَد أَنَّك بَلَّغتَ وَنَصَحت فَجَزَاك الله خَيراً ؛

قَالَ : « أَلَيس تَشْهَدُون أَنْ لاَ إِله إِلاّ الله ، وَأَنّ مُحَمَّداً عَبده وَرَسُوله .... ؟ » .

قَالُوا : بَلىٰ نَشْهَد ذَلِكَ .

قَالَ : « أَللَّهُمَّ اشْهَد » .

ثُمَّ قَالَ : « أَلاَ تَسْمَعُون ؟ » .

قَالُوا : نَعَم .

قَالَ : « يَا أَيُّها النَّاس إِنِّي فَرط ، وَأَنْتُم وَارِدُونَ عَلَيَّ الحَوْض .... » . أُنظر ، الأَمَالي ↔

⇐ الخَمِيسِيَّة : ١ / ١٥٦، مَجْمَع الزَّوَائد : ٩ / ١٦٢، مُسْتَدرك الحَاكِم : ٣ / ١٠٩، ابن كَثِير : ٥ / ٢٠٩.

ثُمَّ قَالَ : « أَلَسْتُم تَعْلمُون أَنّي أَوْلىٰ بِالمُؤْمِنِين مِن أَنْفُسِهم ؟ » .

قَالُوا : بَلَىٰ يَا رَسُول الله ! أُنظر ، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد : ١ / ١١٨، سُنن ابن مَاجه : ١ / ٤٣ ح ١١٦، ابن كَثِير : ٥ / ٢٠٩.

قَالَ : « أَلَسْتُم تَعْلمُون ـ أَو تَشهَدُون ـ أَنّي أَوْلىٰ بِكُلّ مُؤمِن مِن نَفْسه ؟ » .

قَالُوا : بَلَىٰ يَا رَسُول الله . أُنظر ، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد : ٤ / ٢٨١ و ٣٦٨ و ٣٧٠، ابن كَثِير : ٥ / ٢٠٩ و ٢١٢.

ثُمَّ أَخَذ بِيد عَلِيّ بن أَبِي طَالب بِضبْعِيهِ فَرَفعهَا حَتَّىٰ نَظَر النَّاس إِلىٰ بَيَاض إِبْطِيهمَا . أُنظر ، الأَمَالي لأَبي طَالب : ٣٥، أَمَالي المُؤيد بِالله : ١٠٤، مُسْتَدرك الحَاكِم الحَسَكَاني : ١ / ١٩٠ و ١٩٣، كتَاب الأُصُول : ٣٨ ـ ٣٩.

ثُمَّ قَالَ :

« أَيُّها النَّاس ! الله مَولاَي وَأَنا مَوْلاَكُم ؛ فَمَن كُنْتُ مَوْلاَه ، فَهَذَا عَلِيّ مَوْلاَه . أَللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاَه ، وَعَادِ مَنْ عَادَاه ، وَانْصُر مَن نَصَره ، وَاخذُل مَن خَذَله ، وَأحبّ مَن أَحبّه ، وَأَبغض مَن أَبْغَضه » .

ثُمَّ قَالَ : « أَللَّهُمَّ اشهَد » . أُنظر ، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد : ١ / ١١٨ و ١١٩ و : ٤ / ٢٨١، تَذكرَة الخوَاص للسِّبط الجَوزِي الحَنفِي : ٣٠، السِّيرَة الحَلْبيَّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ : ٣ / ٢٥٧، السِّيرَة النَّبوِيَّة لزَيني دَحلاَن بهَامِش الحَلَبِية : ٣ / ٣.

أُنظر ، مُسْنَد الإمَام أَحْمَد : ١ / ١١٨، بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب : ١٣٢، كتَاب الأُصُول : ٣٨ ـ ٣٩، الأَمَالي لأَبي طَالب : ٣٣، أَمَالي المُؤيد بِالله : ٩٠، مَجْمَع الزَّوَائد : ٩ / ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٧، شوَاهد التَّنزِيل : ١ / ١٩٣، تَأرِيخ ابن كَثِير : ٥ / ٢١٠. أُنظر ، شوَاهد التَّنزِيل للحَسَكاني : ١ / ١٩١، تَأرِيخ ابن كَثِير : ٥ / ٢١٠.

ثُمَّ لَم يَتفرَّقا ـ رَسُول الله وَعَلِيّ ـ حَتَّىٰ نَزَلت هَذِه الآيَة : ﴿ اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ اَلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ﴾ . اَلْمَـائِدَة : ٣.

فَقَالَ رَسُول الله ﷺ :

« اللهُ أَكْبرُ عَلىٰ إِكمَال الدِّين ، وَإِتمَام النِّعمَة ، وَرِضا الرَّبّ برسَالتِي ، وَبالوِلاَيَة لِعَلِيّ مِن بَعْدي . ثُمَّ قَال : « مَن كُنتُ مَوْلاَه فَعليٌّ مَوْلاَه . أَللَّهُمَّ والِ مَن وَالاَه ، وَعَادِ مَن عَادَاه ، وَانصُر مَن نَصرَه ، وَاخذُل مَن خَذَلهُ » .

(٢) هَكَذا رُوي الْحَدِيث : « الْحَقّ مَع عَلِيّ ، وَعَلِيٌّ مَع الْحَقّ لَنْ يَفْتَرقا حَتَّىٰ يَردا عَلَيَّ الحَوض » .

وَأَنَّ رُوَاته (١٢٠ صَحَابِيًّا) و (١٨٤ مِن التَّابعِين) وَ (٣٦٠ مِن أَئِمَّة الحَـدِيْث » . وَاتَّهَم الشِّيْعَة مُحَمَّد حُسَين هَيكَل بأَنَّه قَبَض (٥٠٠) جُنَيه مُقَابِل أَنْ يَحْذف هَذَا الحَدِيْث الخَطِير مِن الطَّبعَة الثَّانِيَة مِن كتَابِه « حَيَاة مُحَمَّد » .

لَيْسَت هَذِهِ مُجَرّد تُهمَة مِن الشِّيْعَة لهَيكَل مَا دَامَت بَعْض النُّسخ مِـن الطَّـبْعَة الأُولىٰ مَوجُودَة فِي مَكْتَبة مَا ، وَيُمْكن بالبَحْث الإِطلاَع عَلَيهَا[1] . وَأَيْضاً الأَصْل الَّذي نَقَل عَنْهُ هَيكَل مَوجُود ، وَبَعد لَحظَة نُشِير إِلَيه وإِلَىٰ تَأْرِيخ الطَّبع ، هَذَا إِلَىٰ أَنَّ الحَدِيْث المَحذُوف لَيْسَ حَدِيث الغَدِير كَمَا قَالَ الكَاتِب أَو قِيلَ لهُ ، بَل الحَـدِيْث المَعرُوف بحَدِيث الدَّار ، وَهُو لاَ يَقْبَل التَّأْوِيل ، وهَذِهِ قِصّتَه :

لمَّا نَزَل الوَحي عَلَىٰ رَسُول اللهﷺ أَمَرهُ تَعَالَىٰ أَنْ يَبدَأ بدَعوَته أَوَّل مَـا يَـبْدَأ بعَشِيرَته ، وَخَاطَبهُ بقَوْلَه سُبْحَانهُ وَتَعَالىٰ : ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْـرَبِينَ﴾[2] . فَـلَبّىٰ النَّبيّ ﷺ وَأَوْلَمَهُم وَدَعَاهُم إِلَىٰ الإِسْلاَم ـ جَمَع بَيْنَ عَبدالمُطّلب ، وقَالَ لهُم : « يَا

↔ أُنظر ، صَـحِيح التِّـرمِذي : ٥ / ٢٩٧ ح ٣٧٩٨ و : ١٢ / ١٢٦ ، وجَـامع التِّـرمِذي : ٢ / ٢١٣ ، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي : ١ / ٢٠٥ ، فَيض القَدِير : ٦ / ٣٥٦ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ٧ / ٢٣٥ و : ٩ / ١٣٤ ، تَأْرِيخ بَغدَاد : ١٤ / ٣٢١ ، الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة : ١ / ٧٨ ، شَرح الأَخْبَار للقَاضي النُّعمان المغربي : ٢ / ٦٠ ، رَبِيع الأَبرَار للزَّمَخشري : ١ / ٨٢٨ ، فرَائد السِّمْطَين : ١ / ١٧٧ ح ١٣٨ ، المنَاقب لِابن المغَازلي : ١١٧ و ٢٤٤ ، والمُسْتَدرَك : ٣ / ١٩ و ١٢٤ ، العِـقد الفَـرِيد : ٣ / ١٠٨ الطَّبعة الثَّالثَة ، تَأْرِيخ ٱبن عسَاكر تَرجمَة الإِمَام عَليّ : ٣ / ١١٩ ح ١١٦٢ و : ٤٢ / ٤٤٩ ، كَنز العُمَّال : ١١ / ٦٠٣ ح ٣٢٩١٢ ، أَنْسَاب الأَشْرَاف : ٢ / ٢٨١ الطَّبعة الأُولَىٰ ، فَضل آل ٱلْبَيْت للمَقْرِيزِي : ٦٠ ، جوَاهر المطَالِب فِي مَنَاقب الإِمَام عَليّ لِابن دِمَشْق : ١ / ٣٤٣ ، المِلل وَالنِّحل للشَّهرستَاني : ١ / ١٠٣ .

(١) ذَكَر هَذَا الحَدِيث مُحَمَّد حُسَين هَيكل فِي كتَاب « حَيَاة مُحَمَّد » طَبْعَة أُولىٰ ، ثُمَّ حَذَفه فِي الثَّانيَة لقَاء (٥٠٠) جُنَية ، وَدَلِيلنا المُقَابلَة بَيْنَ الطَّبعتَين . أُنظر التَّعلِيق : ١٤٤ مِنْ « أَعيَان الشِّيْعَة » ١ / قِسم ١ طَبْعَة عَام (١٩٦٠ م) ؛ (مِنْهُ ﷺ) .

(٢) ٱلشُّعَرَاء : ٢١٤ .

بَني عَبدالمُطّلب ! قَد جِئْتكُم بِخَير الدُّنيَا وَالْأَخِرَة ، وَقَد أَمرَني رَبّي أَنْ أَدعُـوكُم إِليهِ ، فَأَيّكُم يُؤازرنِي عَلىٰ أَمري هَذَا ؟ .

قَالَ عَليّ : أَنا يَا نَبيّ الله ! أَكُون وَزِيرك عَليه . فَأَخذ النَّبيّ بِرَقَبته ، وَقَالَ : « إِنَّ هَذَا أَخي ، وَوَصيّي ، وَخَلِيفَتي فِيكُم ، فَاسْمَعوا لهُ وَأَطِيعُوا »[1] .

وَالنُّصُوص عَلَىٰ خِلاَفَة الإِمَام أَمِير المُـؤْمِنِين ﷺ كَـثِيرَة وَصَـحِيحَة بشَـهَادَة

---

(١) نَقلهُ هَيْكَل مِن تَأْرِيخ الطَّبري : ٢ / ٦٢ المَطْبُوع بمَطْبَعَة الإِسْتقَامَة بالقَاهرَة سَنَة (١٣٥٧ هـ) كمَا فِي كِتَاب فَضَائِل الخَمْسَة مِن الصِّحَاح السِّتَّة . (مِنْهُ ﷺ) .

أُنظر ، كَنْزُ العُـمَّال : ١٣ / ١٣٣ ح ٣٦٤١٩ ، تَأْرِيـخ الطَّـبري : ٢ / ٦٣ ، مَـعَالِم التَّـنزِيل للـبَغوي الشَّافِعي : ٤ / ٢٨٧ ، السِّيرَة الحَلْبيَّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ : ١ / ٢٥٨ ، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد : ١٣ / ٢١١ ، جَامع البَيَان لِابْن جَرِير الطَّبري : ١٩ / ١٤٩ ، شـوَاهـد التَّـنزِيل للـحَاكِـم الحَسكَـاني : ١ / ٤٨٦ ، تَفْسِير ٱبن كَثِير : ٣ / ٣٦٤ ، البدَاية وَالنِّهاية لِابْن كَـثِير : ٣ / ٥٣ ، دَلاَئِـل النُّـبوَّة للـبَيهقي : ١ / ٤٢٨ ، الكَامل فِي التَّأْرِيخ : ٢ / ٦٢ ، تَأْرِيخ ٱبن عسَاكر : ١ / تَرجَمَة الإِمَام عَلي ﷺ .

وَأَنَّ جَمَاعَة مِن مُبْغضي الشِّيْعَة ، تَلقّوا قَول عَائِشَة « أَنَّه لَم يُوص إِلىٰ عَليّ » كَأَنَّه مَكتُوب فِي اللَّوح المَحفُوظ ، وَسَدّوا آذَانهم عَن سمَاع مَا عدَاه ، وَجَعلُوه كَالدَّلِيل القَاطع . أُنظر ، العِقْدُ الثَّمينُ في إِثـبَاتِ وِصَايَةِ أَمِيرِ المُؤْمِنِين ﷺ للقَاضي . بتَحْقِيقنَا .

أُنظر ، تَأْرِيخ الطَّبري وتَفْسِيره ، وَالبَغوي ، وَالثَّعلبي فِي تَفْسِيره ، وَالنَّسَائي فِي خَصَائصِهِ ، وصَاحِب السِّيرَة الحَـلبيَّة . (أَعْـيَان الشِّـيْعَة : ٤ / قِسـم أَوَّل : ١١٠) ، حَـبِيب السِّـير للـمُؤَرّخ غِـيَاث الدِّيـن : ١ / ٣ / ١٤٤ ، مُسنَد أَحْمَد بن حَنبل : ٤ / ٢٨١ ، الصَّواعق لِابْن حَجر : ٢٦ ، ٱلتمهِيد فِي أُصول الدِّين لأَبِي بَكْر البَاقلاَني : ١٧١ ، الرِّياض النَّضرة لُمحبّ الدِّين الطَّبري : ٢ / ١٦٩ ، حيَاة عَليّ بن أَبِي طَالب للشَّنقيطي : ٢٨ ، المِلل وَالنِّحل المَطبُوع بهَامش الفَـصْل فِـي المِـلل وَالأَهـوَاء وَالنِّـحل لِابْـن حَـزم الظَّاهري : ١ / ٢٢٠ ، المنَاقب للخوَارزمي : ٩٤ ، التَّفسير الكَبِير لفَخر الدِّين الرَّازي : ٣ / ٦٣٦ النِّهاية لِابْن الأَثِير : ٤ / ٢٤٦ ، كفَاية الطَّالب للحَافظ الكَنجي : ١٦ ، التَّـذكرة لِابْـن الجَـوزي : ١٨ ، فـرَائِـد السِّـمْطَين للجُويني البَاب الثَّالث عَشر ، مشكَاة المصَابِيح : ٥٥٧ ، البدَاية وَالنِّهاية لِابْن كثِير الشَّافعي : ٥ / ٢٠٩ ، خُطَط المَقرِيزي : ٢ / ٢٢٣ ، كَنز العُـمَّال : ٦ / ٣٩٧ ، وفَـاء الوَفَـا بأَخـبَار دَار المُـصطَفىٰ للسَّـمهُودي الشَّافعِي : ٢ / ١٧٣ ، المَوَاهب اللَّدنِية لشَهاب الدِّين القَسطلاني : ٢ / ١٣ .

السُّنَّة وَالشِّيْعَة، وَسرّهَا أَنَّ عَلِيًّا كَان يَعِيش الحَقّ وَيُمَثّله (بـعَقْله وَقَـلْبه وَلَـحْمه وَدَمه)، وَلاَ سَبِيل إِلَىٰ الفَصْل بَيْنَ عَلِيّ وَالحَقّ بدُعَاء النَّبيّ ﷺ وَنَصّه: «أَللَّهُمَّ أَدر الحَقّ مَعَ عَلِيّ حَيْث دَار»[1]. وَمَا فَكّر عَلِيّ لَحظَة وَاحـدَة بـالحُكْم وَالخِـلاَفَة،

(١) رَوَاه التّرمذي فِي صَحِيحه، وَالحَاكم فِي مُسْتَدركه، وَالبَغدَادي فِي تَأْرِيخه وَغَيرهِم. أُنظر، الجُـزء الثَّانِي مِن كِتَاب فَضَائِل الخَمْسَة. (مِنْهُ ﷺ).

وَمَنْ دَار مَعَهُ الحَقّ كَيفمَا دَار مُحَال أَنْ يُخْطىء. وَأَمر الرَّسُول بِالتَّمسك بِالعِتْرَة وَالكِتَاب يَدل عَلَىٰ عِصْمَة العِتْرَة مِنْ الخَطأ، تَمَامًا كَعِصْمَة الكِتَاب، وَقَوله لَنْ يَفْتَرقا، أَي لاَ يُخَالف أَحَدهُمَا الآخر.

وَرَوىٰ صَاحِب كَنز العُمّال مِنْ السُّنَّة أَنَّ النَّبيّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحبَّ أَنْ يَحيَا حَيَاتي، وَيَمُوت مِيتَتي، يَدْخل الجَنَّة الَّتي وَعَدني رَبّي، فَليَتوَل عَلِيّ بن أَبي طَالب، وذُرِّيَّته الطَّاهِرين أَئِمَّةُ الهُدىٰ، وَمصَابِيح الدُّجىٰ مِن بَعدِه؛ فَإِنَّهُم لَنْ يُخرجُوكُم مِن بَاب الهُدىٰ إِلىٰ بَاب الضَّلاَلَةِ أَبدًا».

أُنظر، كَنز العُمّال: ١١/ ٦١٢ ح ٣٢٩٦٠، مَنَاقب أَمِير المُؤْمِنِين عَلِيّ بن أَبي طَالب لمُـحَمَّد بـن سُليمَان الكُوفي: ١/ ٤٢٦ و: ٢/ ٤٧٥، المُسْتَدرك عَلَىٰ الصَّحِيحَين: ٣/ ١٢٨ ح ٧٣، المَعْجَم الكَبِير للـطَّبرَانـي: ٥/ ٢٢٠، حـليَة الأَوليَـاء: ١/ ٨٦ و: ٤/ ٢٤٩، الإِصَـابة لِابْـن حَـجَر: ١/ ٥٥٩ ح ٢٨٦٥، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ٢/ ٩٩، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد: ٩/ ١٠٨، مُـنْتَخب الكَنز للطَّبري: ٥٨٩، المنَاقب للخوَارزمي: ٣٤.

أَنَّ التَّشيُّع هُو الإِيمَان بوجُود النَّص مِنْ النَّبيّ عَلَىٰ عَلِيّ، وكَان مِنْ نَتِيجَة ذَلِكَ أَنْ اتَّخذ الشِّيْعَة مِنْ صفَات عَلِيّ شُرُوطًا أَسَاسيَة لِلإِمَامة يَجب أَنْ يَتصف بِهَا كلّ مَنْ يَتولىٰ الخِلاَفَة بَعْد الرَّسُول؛ وعَلِيّ لَمْ يَسْجُد لصَنم قَطّ: ولَمْ يُشرك باللهِ طَرفَة عَيْن، ولَمْ تَصدر عَنْهُ خَطِيئة فِي حيَاته كلّها لاَ عَمدًا وَلاَ سَهواً، فَخَلِيفة الرَّسُول يَجب أَنْ يَكُون كَذَلِك، تَمَامًا كَالأَنْبِيَاء فِي وجُـوب العِـصْمَة عَـن جَـمِيع الفـوَاحش والقَبَائح مِنْ الصِّغر إِلَىٰ المَوت. وَمِنْ أَدلتهِم أَنَّ الأَئِمَّة هُم حَفَظَة الشَّرع وَالقوَامُون بِهِ كَالأَنْـبِيَاء؛ فَـلو جَازت عَلَيهِم المَعصِية انْتَفت الفوَائد مِنْ وجُودهم، وأَنَّ الله سُبْحَانهُ قَالَ: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَـامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَايَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾. ٱلْبَقَرَة: ١٢٤.

قَالَ أَهْل السُّنَّة: إِنَّ الإِمَام يَتعَيّن بِالإِنتخَاب، وَيَكفي أَنْ يُبَايعهُ شَخص وَاحد، حَتَّىٰ تَتمّ لهُ البَيْعَة، والعِصْمَة لَيْسَت بِشَرط عِندَهُم فِي الإِمَام. وَأَوجَب المَالكيَة، وَالشَّافعيَة، وَالحنَابلَة الصَّبر عَلَىٰ جَور الحَاكم وَظُلمه، وَمَنعُوا مِنْ الخُرُوج عَلَيه.

وَكَانَت أُمْنِيَتهُ أَقْصىٰ مِن ذَلِكَ وَأَبعَد، وَهي أَنْ يُقتَل شَهِيداً فِي سَبِيل الله حَتَّىٰ أَنَّه فِي ذَات يَوم قَالَ لرَسُول الله ﷺ: «... فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَلَيْسَ قَدْ قُلْتَ لِي يَوْمَ أُحُدٍ حَيْثُ ٱسْتُشْهِدَ مَنِ ٱسْتُشْهِدَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِين، وَحِيزَتْ عَنِّي الشَّهَادَةُ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقُلْتَ لِي: «أَبْشِرْ، فَإِنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ وَرَائِكَ» ؟.

فَقَالَ لِي: «إِنَّ ذَلِكَ لَكَذَلِكَ، فَكَيْفَ صَبْرُكَ إِذاً» ؟.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! لَيْسَ هَذَا مِنْ مَوَاطِنِ الصَّبْرِ، وَلَكِنْ مِنْ مَوَاطِنِ الْبُشْرَىٰ، وَالشُّكْرِ»[1].

عَليّ يَرىٰ البُشْرىٰ وَالمَثَل الأَعْلَىٰ بالقَتْل فِي طَاعَة الله. وَنَحنُ «أَهْل الله وَدِيْنَه» نَقِيس النِّعمَة بالسَّلاَمَة وَالقُعُود مَعَ البَطَّالِين، وَنَفرَح بوَظِيفَة قَاضٍ وَمُفتٍ! فَهَل نَحنُ مِن شِيعَة عَليّ؟ بَل هَل يُعدّ مَعَ البِشْر مَن يَحيَا حَيَاة الكَبْت وَالضَّغْط؟ وَلمَاذَا لاَ نَكُون صُرحَاء صَادقِين مَعَ أَنْفُسنَا فَنَنظُر: إِنْ كَان مِن صِلَة أَو وَجْه شَبَه بَيْنَ مَا نَفْعل وبَيْنَ مَا نُؤمِن وَنَقرَأ فِي كِتَاب الله وَسُنَّة رَسُول الله؟ وَمِن أَعْجَب العَجَب أَنْ نَرىٰ أَنْفسنَا ـ وَهَذي هِي الحَال ـ مِن حُمَاة الدِّين وَشَرِيعَة سَيِّد المُرسَلِين!.

وَرُبَّ قَائِل: أَلَيْسَ مِنّا الخُمَيْنِيّ؟.

الجَوَاب: لَقَد بَرزَ الخُمَيْنِيّ ﷺ إِلَىٰ سَاحَة القِتَال وَقَالَ: «أَيُّهَا المَوْت أَنَا لاَ أَرْهَبك وَأَهَابكَ، وَسَأَل الله إِحْدىٰ الحُسْنَيَيْن: النَّصر أَو الشَّهَادَة. فَأَيُّنَا عَرَض نَفْسَه للقَتْل فِي سَبِيل الله، وَٱنْتَصر بقُوَّة إِيمَانه عَرَض نَفْسَه للقَتْل فِي سَبِيل الله،

↔ أُنظر، مُغْني المُحتَاج فِي شَرْح أَلْفَاظ المِنهَاج: ٤/ ١٢٣، وَالنَّووي فِي شَرْحه عَلىٰ صَحِيح مُسلم: ١٢/ ٢٢٩، مَقَالاَت الإِسلاَمِيِّين: ٣٢٣، وَأُصُول الدِّين للبَزدوي: ١٩٠، شَرْح العَقَائِد النَّسفيّة: ١٨٥، مَتن شَرْح العَقِيدة الطَّحَاوِية: ٣٧٩، الفَصل فِي المِلل وَالأَهوَاء وَالنِّحل: ٤/ ١٦٩، مُغني المُحتَاج: ٤/ ١٣١.

(١) أُنظر، نَهْج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَةُ (١٥٦).

وَٱنْتَصر بقُوّة إِيمَانه عَلَىٰ الخَوف مِن المَوْت، وَرَضي بشَظَف العَيْش، وَجَابَه السِّجن وَالنَّفي بعَزْم وَثَبَات؟... أَبَدَاً نَحنُ نَعِيش بالْأَوهَام وَتَمزِيق الكَلاَم، وَنَلْهَث وَرَاء التَّبجِيل الكَاذب، إِنَّ الإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ وَكُلّ مَن جَاهَد البَغي، وَقُتلَ أَو شُرّد أَو زُج فِي السّجُون هُو حُجّة قَاطعَة عَلَىٰ مَن يَخْرس عَن الحَقّ وَكَلمَته.

ثُمَّ قَالَ الكَاتِب:

« ٱسْتَحَقت ثَورَة إِيْرَان أَنْ تَكُون أُعجُوبَة القَرن العِشرِين وَالثَّالثَة بَعْدَ الثَّوْرَة الفَرنسِيَّة وَالرُّوسِيَّة... فَمَا الَّذي فَعَلهُ الخُمَيْنِيّ ﷺ فِي الشَّرق الْأَوسَط؟

الكَثِير. الدُّنْيَا تَغَيَّرت، وَسَوف تُشَجّع ثَورَة الخُمَيْنِيّ كُلّ المُسْلِمِين عَلَىٰ أَنْ يَعْتَزوا بدِيْنهِم، وَيَروا فِيهِ الصِّيغَة الكَاملَة لحَلّ كُلّ المشَاكل الدُّنيَوِيَّة... إِنَّه لاَ مَلجَأ للخَلق إِلاَّ عِندَ الخَالق وَإِلاَّ فِي دِيْن الله.. وَلَم يَنْسَ الخُمَيْنِيّ ﷺ أَنَّه لَم يَحْدث فِي تأَرِيخ المَذْهَب الشِّيعي أَنْ ذُبحَ مِثْل هَذَا العَدَد مِن الشِّيْعَة فِي جُنُوب لُبنَان... وَأَهْل مَصْر لاَ يَعرفُون مَعْنَىٰ المَذْهَب الشِّيعي إِلاَّ أَخِيراً... وَالفَضل فِي ذَلِكَ للإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ... وَلَيْسَ عَجبَاً فإِنَّ عُمّال الفَحم فِي بريطَانيَا يُطَالبُون وَزِير الطَّاقَة « أنتوني بن » بأَنْ يُعَلّق فِي مَكْتبِه صُورَة آيَة الله الخُمَيْنِيّ ﷺ... وَمِن المُؤكّد أَنَّ الإِسْلاَم أَكْثَر حَيويَّة مِن المُسْلِمِين، وَأَقدَر عَلَىٰ التَّحديَّات وعَلَىٰ إِصْلاَح الفَسَاد، وَأَنَّ التَّطبِيق المُحكَم للإِسْلاَم قَادِر عَلَىٰ حَلّ مشَاكِل النَّاس »[1].

سَأَلني بَعْض المُسْلِمِين بالهَوِيَة عَن حُكْم وَاقعَة مِن الوَقَائع، وَلمَّا أَجبتُ. قَالَ مُسْتَنكرَاً: وَكَيفَ يَكُون هَذَا؟.

---

(١) أُنظر، مَجَلَّة أُكتُوبَر المَصرِيَّة تأَرِيخ (٤/٣/١٩٧٩م) بعُنوَان « أَيُّها الإِمَام الخُمَيْنِيّ مَا الَّذي فَعَلتهُ بالشَّرق الأَوسَط ». (مِنْهُ ﷺ).

قُلتُ: إِنْ كُنْتَ تَسأَلني كمُشَرّع للأَحكَام فَلاَ حُكْم إِلاَّ لله، وَهُو وَحدَه يُحَلّل وَيُحَرّم. وَإِنْ كُنتَ تَسأَلني كَنَاقِل لحِكْمَة الله تَعَالَىٰ فَلاَ خَيَار لَكَ فِي الرَّد وَالْإِعْتِرَاض، إِنْ كُنتَ حَقّاً مِن المُسْلِمِين حَيْث يَكُون الرَّد ـ وَهَذي هِي الحَال ـ رَدّاً عَلَىٰ الله بالذَات. وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ وَظِيفَة الْفَقِيه ٱسْتخرَاج الحُكْم الشَّرعي مِن مَصْدَره وَصيَاغَته صِيَاغَة وَاضحَة يَفْهَمهَا عَامَّة للنَّاس.

وَهُنَا سُؤال يَطْرَح نَفْسَه، وَهُو: هَل فِي مَقدُور المُجْتَهد أَنْ يُحِيط عِلْمَاً بكُلّ حُكْم شَرعي يُمْكن ٱسْتخرَاجه مِن كِتَاب الله وَسُنَّة نَبيّه بحَيْث لاَ يَشذّ عَن عِلْمَه الفِعْلي حُكْم وَاحد؟.

الجَوَاب:

كَلَّا، لْأَنَّ لله فِي كُلّ حَادثَة حُكْمَاً، وَالحَوَادث غَيْر مُتنَاهيَة، فَكَذَلِكَ أَحْكَامهَا، وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ مُجْتَهد اليَوم قَد يَسْتَخرج مِن القَوَاعد العَامَّة وَالمَبَادىء الشَّرعيَّة حُكْمَاً جَدِيداً لحَادثَة جَدِيدة لاَ يَعْرفهُ المُجْتَهدُون الْأَوّلُون. لاَ، لْأَنَّ اللَّاحق أَعْلَم مِن السَّابق، بَل لْأَنَّ العَالَم الَّذي يَعِيش فِيهِ أَحدهُما غَير عَالَم الْآخر.

وَفِي أُصُول الكَافِي أَنَّ الْإِمَام الصَّادِق ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا العِلْم مَا (حَدَث) يَحْدث باللَّيل وَالنَّهَار يَومَاً بيَوم، وَسَاعة بسَاعَة»[1]. «وَمَا مِن أَمرٍ يَخْتَلف فِيهِ ٱثْنَان إِلاَّ وَلهُ أَصل في كِتَاب الله عزَّوجلَّ، وَلَكن لاَ تبلَغهُ عُقُول الرِّجَال»[2]. أَي مَا مِن

(١) أُنظر، الكَافِي: ١/ ٢٢٥ ح ٤، بَصَائِر الدَّرجَات: ١٥٥ ح ١ و ١٥٩ ح ١٥ و ٣٤ ح ١ و ٤، بحَار الأَنوَار: ١٧/ ١٣٢ ح ٨ و: ٢٦/ ٦٠ ح ١٣٥ و ١٣٨.

(٢) أُنظر، المَحَاسن لْأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ١/ ٢٦٨ ح ٣٥٥، الكَافِي: ١/ ٦٠ ح ٦ و: ٧/ ١٥٨ ح ٣، تَهْذِيب الْأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٩/ ٣٥٧ ح ٣، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٦/ ٢٩٤ ح ٣٣٠٢٥، بحَار الْأَنوَار: ٨٩/ ١٠٠ ح ٧١، تَفْسِير نُور الثَّقلَين: ٣/ ٧٥ ح ١٨٠ و: ٤/ ٤٣٤ ح ١٠٠٩.

رَجُل عَالِم يُحِيط عِلْمَاً بكُلّ مَا يَنْطَوي عَلَيهِ ٱلْقُرْءَان مِن الْأَحْكَام الَّتي تَصْلح لكُلِّ زَمَان وَمَكَان. وَإِنَّمَا يَعْرف العَالِم مِن أَحْكَام الله وٱلْقُرْءَان مَا يَصْلح لزَمَانه هُو وَمكَانَه دُون الْأَحْكَام الصَّالحَة لمَا يَأتي مِن الْأَزْمنَة.

الْفَقِيه وَرِيَاسَة الدَّوْلَة

لاَ عَدْل بلاَ قُوْة:

آخْتَلف المُسْلمُون فِيمَن هُو الْأَحَق وَالْأَولىٰ بخلاَفَة النَّبيّ ﷺ فِي أُمّتِه.

هَل هُو عَليّ أَو أَبُو بَكْر ؟.

لاَ صِلَة لهَذَا البَحْث فِيمَا نَحْنُ بصَدَده، لْأَنَّ الغَايَة هُنَا هِي الْإِشَارَة إِلَىٰ أَنَّ حَاجَة المُجْتَمَع إِلَىٰ تَأسِيس الدَّوْلَة تَمَامَاً كحَاجَته إِلَىٰ (المَاء وَالهَوَاء وَالقُوت وَالضِّيَاء)، مَا دَام أَمر الحَيَاة لاَ يَلْتَئم وَشُرُورهَا لاَ تَنْحَسم إِلاَّ بالقُوَّة الزَّاجرَة الرَّادعَة، وَلَيْسَت هَذِه الحَقِيقَة بحَاجَة إِلَىٰ تَشْرِيع وَتَدلِيل، وَأي عَاقِل يَشكّ أَو يَسأَل: هَل للجَائِع أَنْ يَأكُل وَللظَّمآن أَنْ يَشْرَب ؟ أَمَّا قَوْلَه سُبْحَانَه وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّـهِ ٱلنَّـاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[1]؛ وَقَوْلَه سُبْحَانَه وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾[2]. أَمَّا هَذَا النَّص وَمَا فِي مَعْنَاه مِن آيَة أَو رُوَايَة فهُو لمُجَرّد الْإِرشَاد وَالحكَايَة عَن الوَاقع، وَلَيْسَ تَأسِّيساً وَإِنْشَاءً لحُكْم جَدِيد، لْأَنَّ تَأسِّيس الدَّوْلَة فِي مُجْتَمع لاَ يَنقَاد تِلقَائِيَّاً للحَقّ وَالعَدْل، أَمرٌ حَتْمي وَضَـرُوري لاَ يَـقْبَل الوَضْع وَالرَّفع.

---

(١) ٱلْبَقَرَة: ٢٥١.

(٢) ٱلْبَقَرَة: ١٧٩.

وَفِي نَهْج البَلاَغَة، قَالَ عليه السلام: «السُّلْطَانُ وَزَعَةُ اللهِ فِي أَرْضِهِ»[١].

وَقَالَ عليه السلام: «وَإِنَّهُ لاَ بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرٍّ، أَوْ فَاجِرٍ يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ، وَيَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ، وَيُبَلِّغُ اللهُ فِيهَا الأَجَلَ، وَيُجْمَعُ بِهِ الْفَيْءُ، وَيُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ، وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ، وَيُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ، حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، وَيُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِرٍ»[٢]. يُشِير الإمام عليه السلام بهَذَا إِلَىٰ أَنَّ وجُود الأَمِير حَتْم لاَ مَفرّ مِنْهُ، وَأَنَّ اللُّجُوء إِلَىٰ الحَاكِم الفَاجر أَو السّكُوت عَنْهُ لاَ يَحلّ إِلاَّ مِن بَاب دَفْع الضَّرَر الأَشَدّ بالضَّرَر الأَخَف تَمَامَاً كَلَحم المِيْتَة: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[٣]. وَفِي الأَشْعَار: «تَحَملتُ بَعْضُ الشَّر خَوْف جَمِيعَهُ»[٤]. وَأَيْضَاً فِي الآثَار: «يَزَع السُّلْطَان أَكْثَر مِمَّن يَزَع ٱلْقُرْءان»[٥].

---

(١) أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: ٱلحِكْمَة «٣٣٢».

الأَلِف وَاللاَّم فِي السُّلْطَان لِلعمُوم، وَلِذا صَحَّ الإِخْبَار عَنْه بِالجَمع أَي بِالْوَزَعَة جَمع الوَازع، وَهُو الزَّاجر الرَّادع، وَالْمَعْنَىٰ لاَ بُدَّ لِلمُجْتَمع مِن سُلطَة عَادِلَة أَو جَائِرة وَإِلاّ ٱخْتَل النِّظَام وَعَمَّت الفُوضَىٰ.

وَقَالَ مِيثَم: «أَرَاد الإِمَام السُّلْطَان العَادل». أُنظر، ٱبن مِيثَم فِي شَرْح مِئَة كَلِمَة: ١٩٤.

(٢) أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (٤٠).

(٣) ٱلْبَقَرَة: ١٧٣.

(٤) قَرِيب مِنْهُ فِي المُحَرّر الوَجِيز فِي تَفْسِير الكتَاب العَزِيز لِابْن عَطِيَة: ٤/ ٨، أَضْوَاء البَيَان فِي إِيْضَاح القُرْءان لمُحَمَّد الأَمِين بن مُحَمَّد بن المُخْتَار الجَكني الشّنقيطي: ٣/ ٣٧٩، نَشْر دَار الفِكْر للطِّبَاعَة وَالنَّشر بَيرُوت سَنَة (١٤١٥ هـ)، تَحقِيق: مَكْتَب البُحُوث وَالدِّرَاسَات.

(٥) أَي مَن كَفَّ عَن ٱرْتكَاب العَظَائِم مَخَافة السُّلطَان أَكْثَر مِمَّن يَكفّهُ مَخَافَة ٱلقُرْءان، أو كف النَّفس عن هواها، أُنظر، النِّهاية فِي غَرِيب الحَدِيث: ٥/ ١٧٩، وَلِسَان الْعَرَب لِابْن منظُور: ٨/ ٣٩٠.

أُنظر، تَفْسِير السَّمعَاني: ٤/ ٨٤، تَفْسِير البَحْر المُحِيط: ٧/ ٤٩، تَفْسِير رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ١٩/ ١٧٤، تَأرِيخ المَدِينَة المُنورَة (أَخْبَار المَدِينَة)، لعُمر بن شَبَّه: ٣/ ٩٨٨، إِكمَال الدِّين، وَإِتمَام النِّعْمَة: ٦، المَوَاقف للأَيجي (المُتَوفّىٰ ٧٥٦ هـ ـ ١٣٥٥م): ٣/ ٥٧٧، مَطْبَعَة السَّعَادَة بِمَصْر سَنَة

↔

وِلاَيَة المَعْصُوم:

قَوْل المَعْصُوم وَأَمْرَه تَمَامَاً كَالتَّنزِيل مِن الله العَزِيز العَلِيم: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[1]. وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ للمَعْصُوم حَقّ الطَّاعَة وَالوِلاَيَة عَلَىٰ الرَّاشد، وَالقَاصر، وَالعَالِم وَالجَاهِل، وَأَنَّ السُّلْطَة الرُّوحِيَّة وَالزَّمَنِيَّة ـ مَعَ وجُودَه ـ تَنْحَصر بِهِ وَحدَه لاَ شَرِيكَ لَهُ وَإِلاَّ كَانَت الوِلاَيَة عَلَيهِ وَلَيْسَت لهُ، عِلْمَاً بِأَنَّه لاَ أَحَد فَوق المَعْصُوم عَن الخَطَأ وَالخَطِيئَة إِلاَّ مَن لهُ الخَلق وَالأَمْر جَلّ وَعزّ... أَبَعدَ هَذَا يُقَال: إِذَا غَاب المَعْصُوم ٱنْتَقلَت وِلاَيَته بالكَامِل إِلَىٰ الْفَقِيه؟ إِنَّ حُكْم المَعْصُوم مُنَزّه عَن الشَّك والشُّبْهَات، لأَنَّه دَلِيل لاَ مَدلُول، وَوَاقِعي لاَ ظَاهِري.

أَمَّا الْفَقِيه فَحُكْمه مَدلُول يَعْتَمد عَلَىٰ الظَّاهر، ولَيْسَ هَذَا فَقَط، بَل هُو عُرضَة للنّسيَان، وَغَلبَة الزَّهو، وَالغُرُور، وَالعَوَاطف الشَّخصيَّة، وَالتَّأثِير المُحِيط، وَالبِيئَة وَتَغيِّر الظُّرُوف الإِقْتصَادِيَّة، وَالمَكَانَة الإِجْتمَاعِيَّة، وَقَد عَايَنتُ وَعَانَيتُ الكَثِير مِن الأَحْكَام الجَائِرَة، وَلاَ يَتَّسع المَجَال للشَّواهد والأَمْثَال سِوىٰ أَنّي عَرَفتُ فَقِيهَاً بالزُّهد وَالتَّقوىٰ قَبْلَ الرِّيَاسَة، وَبَعدهَا تَحَدَّث النَّاس عَن مِيلَه مَعَ الأَولاَد وَالأَصْهَار.

وِلاَيَة الْفَقِيه:

المُرَاد بالوِلاَيَة هُنَا ـ بكَسْر الوَاو ـ السُّلْطَة عَلَىٰ أُمُور سَنُشِير إِلَيْهَا، وبالْفَقِيه المُجْتَهد العَادل فِي زَمَن غَيْبَة المَعْصُوم، وَمَا مِن شَكّ أَنَّ الأَصل عَدَم وِلاَيَة أَي

⇐ (١٣٢٥هـ)، مَعَانِي ٱلْقُرْءَان للنَّحاس: ٥/ ١٢٠ رَقَم «١٧» و: ٦/ ٢٥٧ رَقَم «١٩»، تَفْسِير ٱبن كَثِير: ٣/ ٦٣، فَتح القَدِير: ٣/ ٢٥٢، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابْن أَبي الحَدِيد: ١٩/ ٢٤٤، التِّبيَان لِلشَّيخ الطُّوسي: ٩/ ٢٧٥.

(١) ٱلنَّجْم: ٣ ـ ٤.

إنْسَان عَلَىٰ آخر إلاَّ مَا خَرَج بآيَة مُحْكمَة، أَو رُوَايَة قَائِمَة، لأَنَّ الحُرِّيَّة حَقّ مُقَدَّس لكُلِّ فَرد، وَمِن أَجْلِهِ قَامَت الحُرُوب فِي كُلّ العُصُور.

وَقَد ثَبَت بالإجْمَاع وَالنَّص الوَاضح أَنَّ للمُجْتَهد العَادِل وِلاَيَة الفَتْوَىٰ وَالقَضَاء، وعَلَىٰ الأَوقَاف العَامَّة وَأَموَال الغَائِب، وَفَاقِد الأَهليَّة مَعَ عَدَم الوِلاَيَة الشَّخصِيَّة، وَإِرْث مَن لاَ وَارِث لهُ، وَعَلَىٰ المُمْتَنع فِي بَعْض الحَالاَت، وَالتَّفصِيل فِي كُتُب الفِقْه، وَاخْتَلفُوا: هَل للفَقِيه وِلاَيَة عَلَىٰ غَيْر ذَلِكَ؟ وَبكَلاَم أَوضَح وَأَوسَع إنَّ وِلاَيَة الإمَام المَعْصُوم ﷺ تَعمّ وَتَشمل أُمُور الدِّين وَالدُّنْيَا بمَا فِيْهَا رِيَاسَة الدَّوْلَة، وَتَنفِيذ الأَحْكَام كَمَا سَبَقت الإشَارَة، فَهَل تَنْتَقل إلَىٰ الْفَقِيه وِلاَيَة المَعْصُوم بَعْد غَيْبَتهُ؟.

وَفِي رَأينَا أَنَّ وِلاَيَة الْفَقِيه أَضْعَف وَأَضْيَق مِن وِلاَيَة المَعْصُوم، وَأَنَّ الأُولىٰ لاَ تَتَعدىٰ الأَشْيَاء الَّتي أَشرنَا إلَيْهَا وقُوفاً عَلَىٰ القَدَر المُتَيقَن مِن النَّص، والإجْمَاع.

وَقَالَ الإمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ في كِتَاب الحُكُومَة الإسْلاَمِيَّة مَا مَعنَاه: لاَ فَرق بَيْنَ وِلاَيَة المَعْصُوم وَوِلاَيَة المُجْتَهد العَادِل مِن حَيْث العُمُوم وَالشّمُول، أَجَل إنَّ مَنْزلَة المَعْصُوم أَرْفَع مِن مَنْزلَة المُجْتَهد، مَا فِي ذَلِكَ رَيب، وَلَكن وَظِيفَتهُمَا وَاحدَة حَتَّىٰ فِي السُّلْطَة وَالإمَارَة، وَأي عَاقِل يُفَرّق بَيْنَ وِلاَيَة المَعْصُوم عَلَىٰ الصِّغَار وَوِلاَيَة الْفَقِيه[1]؟.

---

(١) أُنظر، الاجْتِهَاد وَالتَّقلِيد للإمَام الخُمَيني ﷺ مُؤسَّسَة تَنْظِيم وَنَشر آثَار الإمَام الخُمَيني، الرَّسَائِل للإمَام الخُمَيني ﷺ مَع تَذيِّيلاَت مُجْتَبىٰ الطَّهرَاني، نَشْر مُؤسَّسَة إسْمَاعِيليَان، كِتَاب البَيْع للإمَام الخُمَيني ﷺ، مُؤسَّسَة تَنْظِيم وَنَشر آثَار الإمَام الخُمَيني، مِصْبَاح الفَقَاهَة، تَقرِير أَبْحَاث السَّيِّد الخُوئي ﷺ بقَلَم الشَّيخ مُحَمَّد عَليّ التَّوحِيدي، مَنْشورَات مَكْتَبَة الدَّاوري: ٣/ ٢٧٨ وَمَا بَعدهَا، دِرَاسَات فِي وِلاَيَة الفَقِيه للشَّيخ المُنْتَظري، مَنْشُورَات المَكْتَب العَالَمي للدِّرَاسَات الإسْلاَمِيَّة قُم المُقَدَّسَة.

الجَوَاب: إِنَّ التَّعَاون فِي المَنْزِلَة يَسْتَدعي التَّفَاوت فِي الْآثَار لاَ مَحَالَة، وَمِن هُنَا كَان للمَعْصُوم الوِلاَيَة عَلَىٰ الكَبِير وَالصَّغِير حَتَّىٰ عَلَىٰ المُجْتَهد العَادِل، وَلاَ وِلاَيَة للمُجْتَهد عَلَىٰ البَالِغ الرَّاشِد، وَمَا ذَاكَ إِلاَّ لأَنَّ نِسبَة المُجْتَهد إِلَىٰ المَعْصُوم تَمَامًا كَنِسبَة القَاصر إِلَىٰ المُجْتَهد العَادِل، أَمَّا المُسَاوَاة فِي الوِلاَيَة عَلَىٰ الصِّغَار بَيْنَ الْاِثْنَين كَمًّا وَكَيفًا فَلاَ تَسْتَدعي بحَال أَنْ تَكُون وِلاَيَة المُجْتَهد كَوِلاَيَة المَعْصُوم الَّذي هُو أَولَىٰ بالمُؤمِنِين مِن أَنْفسهِم حَتَّىٰ أَنْفُس المَرَاجع الكِبَار، مَا فِي ذَلِكَ أَدنىٰ رَيْب. وَقَد نَعُود إِلَىٰ هَذَا المَوضُوع.

مِن أَقوَال العُلَمَاء:

قَالَ الشَّيخ الْأَنْصَاري فِي المَكَاسِب: لاَ دَلِيل عَلَىٰ وجُوب طَاعَة الْفَقِيه كَالْإِمَام «وَرُبَّمَا يَتَخيَّل مِن أَخْبَار وَارِدَة فِي شَأن العُلَمَاء ـ أَنَّ الفُقَهَاء كالْأَئِمَّة ـ مِثْل «وإِنَّ العُلَمَاء وَرثَة الْأَنْبِيَاء، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاء لَمْ يُورِّثوا دِينَارًا وَلاَ دِرهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَّثوا العِلْم»[1]. وَ«الفُقَهَاء أُمنَاء الرُّسُل مَا لَمْ يَدخلُوا فِي الدُّنيَا»[2]، وَ«عُلَمَاء أُمَّتي

(١) أُنظر، صَحِيح ٱبْن حِبَّان: ١/ ٢٨٩ ح ٨٨، سُنن التِّرمذي: ٥/ ٤٨ ح ٢٦٨٢، سُنن أَبي دَاود: ٣/ ٣١٧ ح ٣٦٤١، سُنن ٱبنْ مَاجَه: ١/ ٨١ ح ٢٢٣، أَمَالي المحَامِلي: ١/ ٣٣٠ ح ٣٥٤، مَوَارد الظَّمْآن: ١/ ٤٩ ح ٨٠.

(٢) أُنظر، الكَافي: ١/ ٤٤ ح ٢، كَنْزُ العُمَّال: ١٠/ ١٨٣ ح ٢٩٩٥٢ و ٢٨٩٥٣، الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي: ٢/ ١٩٠ ح ٥٧٠١ و ٥٩٨٩، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الْإِلبَاس عَمَّا ٱشْتَهر مِن الْأَحَادِيث عَلَىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسِّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ٢/ ٦٥ ح ١٧٤٨ و ١٨٣٨، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ٨/ ٢٢٥، تَهْذِيب الكَمَال، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي: ٥/ ٨٨.

كَأنبِيَاء بَني إسرَائِيل »[١]. وَ « مَجَاري الأُمُور بِيَد العُلَمَاء باللهِ الأُمَنَاء عَلَىٰ حَلاَلَه وَحَرَامه »[٢]، وَغَير ذَلِكَ. لَكن الإنْصَاف بَعد مُلاَحظَة سِيَاقهَا أَو صَدْرهَا أَو ذَيلهَا، يَقْتَضي الجَزْم بأَنَّها فِي مَقَام البَيَان لوَظِيفَة الفُقَهَاء مِن حَيْث نَشْر الأَحْكَام الشَّرعِيَّة، لاَكَون الفُقَهَاء كَالنَّبي وَالأَئِمَّة صَلوَات الله عَلَيهِم فِي كَونهِم أَوْلَىٰ النَّاس فِي أَموَال النَّاس، فَلَو طَلَبَ الْفَقِيه الزَّكَاة وَالخُمس مِن المُكَلَّف فَلاَ دَلِيل عَلَىٰ وجُوب العَطَاء إلَيهِ شَرعَاً... وَبالجُملَة فَإقَامَة الدَّلِيل عَلَىٰ وجُوب طَاعَة الْفَقِيه كَالإمَام إلاَّ مَا خَرَج بالدَّلِيل دُونهَا خَرط القِتَاد »[٣].

---

(١) أُنظر، المَحْصُول فِي عِلم أُصُول الفِقْه، مُحَمَّد بن عُمر بن الحُسَيْن الرَّازي: ٥ / ٧٢، تَأْرِيخ آبن خُلدُون: ١ / ٣٢٥، سُبْلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ١٠ / ٣٣٧، ينَابِيع المَوَدَّة: ٣ / ٣٥٣، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإلبَاس عَمَّا آشْتَهَر مِن الأَحَادِيث عَلَىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ٢ / ٦٤ ح ١٧٤٤، فَيض القَدِير شَرح الجَامِع الصَّغِير: ١ / ٢١، مُنيَّة المُرِيد للشَّهِيد الثَّانِي: ٢ / ١٨٢، عوَالي اللّئَالي: ٤ / ٧٧ ح ٦٧، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ١٧ / ١١٥ و: ١٩ / ٩٨، تَفْسِير آبن عَرَبي: ٢ / ٥٢، تَفْسِير رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ١٧ / ١٧٢، إمتَاع الأَسمَاع للمَقرِيزي: ٤ / ٢٠٨.

(٢) أُنظر، المِعيَار وَالموَازنَة فِي فَضَائِل أَمِير الْمُؤْمِنِينَ عَليّ بن أَبي طَالب، لأَبي جَعْفر الإسكَافِي: ٢٧٦، تَحْقِيق: الشَّيخ مُحَمَّد بَاقر المَحْمُودي، تُحف العُقُول: ٢٣٧، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٧ / ٣١٥ ح ١٦، بحَار الأَنوَار: ١٠٠ / ٨٠ ح ٣٧.

(٣) أُنظر، كِتَاب المَكَاسِب للشَّيخ الأَعْظَم مُرْتَضىٰ الأَنْصَاري: ٣ / ٥٥١، إعْدَاد لُجنَة تَحقِيق تُرَاث الشَّيخ الأَعْظَم، قُم المُقَدسَة، مَجْمَع الفِكْر الإسْلاَميّ سَنَة (١٤٢٠ هـ).

وُتوجَد أَبْيَات مِن الشِّعر تُنْسَب إلىٰ بِشر الحَافي تَارَةً، وَإلىٰ الأَصْمَعي تَارة أُخرىٰ، وَإلىٰ أَبي هَفان البَصري تَارَة ثَالِثة:

أُقسِـم بِـاللهِ لِـمَصُّ النَّـوَىٰ ... وَشُربُ مَاءِ القُـلُبِ المَـالِحَهْ
أَحْسَـنُ بِـالإنْسَان مِـن ذُلِّـهِ ... وَمِن سُؤال الأَوجهِ الكَـالِحَهْ

←

وَقَالَ المِيرزَا النَّائِيني فِي كِتَاب مُنيَة الطَّالب: «لاَ إِشْكَال فِي ثُبُوت مَنْصَب القَضَاء وَالْإِفْتَاء للفَقِيه فِي عَصْر الغَيْبَة، وَهَكَذَا مَا يَكُون مِن تَوَابع القَضَاء كَأَخذ الشَّيء المُدّعىٰ بِهِ مِن المَحكُوم عَلَيهِ، وَحَبْس الغَرِيم المُمَاطِل، والتَّصَرّف فِي بَعْض الْأُمُور الحِسبيَّة كَحِفظ مَال الغَائِب، وَالصَّغِير وَنَحو ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْإِشْكَال فِي ثُبُوت الوِلاَيَة العَامَّة... وَاسْتَدلُوا عَلَىٰ ثُبُوتهَا للفَقِيه بِالْأَخبَار الوَارِدَة فِي شَأن العُلْمَاء، وَلكنَّك خَبِير بعَدَم دلاَلَتهَا عَلَىٰ المُدّعي، أَمَّا قَوْل النَّبيّ ﷺ: «عُلْمَاء أُمَّتِي كَأَنْبيَاء بَني إِسْرَائِيل»[1]، فَلعَلَّ هَذَا التَّنزِيل مِن حَيْث تَبلِيغ الْأَحْكَام، وَأَمَا «مَجَاري الْأُمُور بِيَد العُلْمَاء»[2]، وَ«العُلْمَاء وَرثَة الْأَنْبِيَاء»[3]،

↔ فَاسْتَغنِ بِالله تَكُن ذَا غِنىً ... مُغْتَبطاً بِالصَّفقَة الرَّابِحَهْ
فَالزُّهْد عِزٌّ وَالتُّقَىٰ سُؤدَدٌ ... وَذِلَّة النَّفس لهَا فَاضِحَهْ
كَمْ سَالمٍ صِيح بِهِ بَغْتَةً ... وَقَائِلٍ عَهْدِي بِهِ البَارِحَهْ
أَمْسىٰ وَأَمسَتْ عِندَه قَينَةٌ ... وَأَصْبَحَتْ تَنْدُبه نَائِحَهْ
طُوبَىٰ لِمَن كَانَتْ مَوَازِينُه ... يَوْمَ يُلاَقي رَبَّه رَاجِحَهْ

وَقَالَ أَيْضاً:

لِمَصّ الثِّمَاد وَخَرْطُ القَتَادِ ... وَشُربُ الْأُجَاج أَوَان الظَّمَا
عَلىٰ المَرء أَهوَن مِن أَنْ يُرَىٰ ... ذَلِيلاً لِخَلْقٍ إِذَا أَعْدَمَا
وَخَيرٌ لِعَينِيك مِن مَنْظَرٍ ... إِلىٰ مَا بِأَيدِي اللِّئَام العَمَىٰ

أُنظر، تَفْسِير أَبي الْفُتُوح: ٢/ ٣٩١، طَبْعَة الْإِسْلاَميّ، نَهْج السَّعَادَة مُسْتَدرَك نَهْج البَلاَغَة للشَّيخ المَحْمُودي: ٨/ ٣٠٠، شَرح نَهْج الْبَلاَغَة لِابن أَبي الْحَدِيد: ١٨/ ٢١٢ و: ١٩/ ٣٦٢، الكُنىٰ وَالْأَلْقَاب: ٢/ ١٦٩.

(١) تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته.

(٢) تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته.

(٣) تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته.

وَنَحو ذَلِكَ فَمِن المُحْتَمل قَرِيباً أَنَّ المُرَاد بالعُلمَاء هُنا الأَئِمَّة عَلَيهِم السَّلاَم[١] كَمَا فِي الخَبَر المَعْرُوف «يُوْزَن غَداً مِدَاد الْعُلَمَاء مَع دِمَاء الشُّهدَاء، فَيَرجَح مِدَاد الْعُلَمَاء عَلَىٰ دِمَاء الشُّهدَاء»[٢].

وَفِي بُلغَة الْفَقِيه للسَّيِّد مُحَمَّد بَحْر العُلُوم: «لاَ شَكّ فِي قُصُور الأَدِلَّة عَن إِثْبَات أَولَوِيَة الْفَقِيه بالنَّاس كَمَا هِي ثَابتَة للأَئِمَّة عَلَيهِم السَّلاَم»[٣].

وَأَخِيراً لَو كَان كُلّ فَقِيه أَمِيراً لكَانَت الأُمرَاء بِعَدَد الفُقَهَاء فَتَسُود الفُوضَىٰ، وَيَنْتَشر الفَسَاد فِي الأَرْض. وَفِي «أُصُول الكَافِي»: «بِسَنده عَن الحُسَين ابن أَبي العَلاَء عَن الإِمَام الصَّادق ﷺ: «قُلتُ لأَبِي عَبدالله ﷺ: تَكُون الأَرْض لَيْسَ فِيهَا إِمَام؟.

قَالَ: لاَ.

قُلتُ: يَكُون إِمَامَان؟.

---

(١) أُنظر، مُنْيَة الطَّالِب فِي شَرْح المَكَاسب للشَّيخ مُوسىٰ بن مُحَمَّد النَّجفي الخوَانسَاري ﷺ، تَقْرِيرَات المِيرزَا مُحَمَّد حُسَين النَّائِيني ﷺ: ٢/ ٢٣٢، نَشْر مُؤسَّسة النَّشر الإِسْلاَميّ جَامعَة مُدَرسِين.

(٢) أُنظر، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإِلبَاس عَمَّا أَشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلَىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ٢/ ٢٦٢ ح ٢٢٧٦ و ح ٣٢٨١، الفِرْدَوْس بمَأثور الخِطَاب: ٥/ ٤٨٦ ح ٤٨٨، لِسَان المِيزَان: ٥/ ٢٢٥ ح ٧٩٤، الْعِلَل المُتنَاهِيَة: ١/ ٨٠ ح ٨٤ و ٨٥، فَيض القَدِير: ٦/ ٣٦٢، آدَاب الإِمْلاَء وَالاِستملاَء لعَبدالكَرِيم بن مُحَمَّد بن مَنصُور، طَبعَة دَار الكُتب العِلمِيَة، بَيرُوت، تَحقِيق: مَاكس فَايسقايلر: ١/ ١٦٢، تَأرِيخ جُرجَان: ١/ ٩١ ح ٥٢.

(٣) أُنظر، بُلْغَة الفَقِيه: ٣/ ٢٣٠ (مَجْمُوعَة بُحُوث وَرَسَائِل وَقَوَاعد فِقْهِيَة لاَمعَة تَسدّ ضَرُورَة الفرَاغ الإِسْلاَميّ وَالفِقْه الإِسْتدلاَلي لاَ غِنىٰ للفَقِيه القَانُوني عَن مَعْرفتهَا). للسَّيِّد مُحَمَّد آل بَحْر العُلُوم ﷺ شَرْح وَتَعلِيق الجُزء الأَوَّل وَالثَّاني السَّيِّد مُحَمَّد تَقي آل بَحْر العُلُوم، مَنْشُورَات مَكْتَبَة الصَّادق الطَّبعَة الرَّابعَة (١٩٨٤م)، وَمَكتَبَة العَلَمَين العَامّة بالنَّجف الأَشرَف عِلْمَاً بأَنَّ الجُزء الثَّالِث بتَحقِيق وَتَعلِيق السَّيِّد حَسَن بن السَّيِّد مُحَمَّد تَقي آل بَحْر العُلُوم.

قَالَ : لاَ ، إِلَّا وَأَحَدهُما صَامِت »[١] . وَأي فَقِيه يَصمُت وَيَتنَازل للْآخر ؟ .

السِّيَادَة فِي الدَّوْلَة الْإِسْلَامِيَّة :

سَبقَت الْإِشَارَة إِلَىٰ أَنَّ دَوْلَة الْإِسْلَام تَمتَاز عَن سَائِر الدُّوَل بِأَنَّ دُستُورهَا وَطَرِيقهَا الوَحِيد هُو كِتَاب الله وَسُنَّة نَبيّه . وَلاَ يَخْتَلف فِي ذَلِكَ اثْنَان مِن الطَّالبِين بقِيَام هَذِهِ الدَّوْلَة ، وَإِنَّمَا الكَلاَم : فِي أَنَّ سِيَادَة الدَّوْلَة هَل هِي للفُقَهَاء المُجْتَهدِين بالخُصُوص ، وَلاَ يسُوغ لغَيرهِم القِيَام بشُؤونهَا أَو يسُوغ ذَلِكَ لغَير المُجْتَهدِين عَلَىٰ أَنْ لاَ يَتجَاوزُوا حُدُود الشَّرِيعَة الْإِسْلاَمِيَّة تَمَامًا كَمَا هُو شَأن المُقَلِّد المُلْتَزم ؟ ذَهَب إِلَىٰ الْأَوَّل مَن سَاوىٰ بَيْنَ وِلاَيَة المَعْصُوم وَالْفَقِيه مِن حَيْث العُمُوم وَالشُّمُول ، وَإِلَىٰ الثَّانِي مَن فَرّق بَيْنَهُما[٢] .

وَنَجْنَح نَحنُ إِلَىٰ أَنَّ إِخْتيَار رِجَال الدَّوْلَة فِي العَصْر الرَّاهن بِيَد المُسْلِمين المَحكُومين لاَ بِيَد الفُقَهَاء خَاصَّة ، لأَنَّ وِلاَيَة الْفَقِيه أَضْعَف وَأَضيَق مِن وِلاَيَة المَعْصُوم كَمَا أَشَرنَا ، وعَلَيهِ يسُوغ أَنْ يَتَولّىٰ أَمر الدَّوْلَة غَير المُجْتَهدِين ، عَلَىٰ أَنْ تَتفَرّغ طَائِفَة مِن الْإِخْتصَاص بالشَّرِيعَة الْإِسْلاَمِيَّة ، وَتَصُوغ قَوَانِين تَخْضَع للكِتَاب وَالسُّنَّة صِيَاغَة وَاضحَة وَقَرِيبَة إِلَىٰ الْأَذهَان وَالْأَفهَام ، وَإِذَا لَمْ يَجدُوا نَصًّا فِي هَذَين المَصْدَرَين إِجْتهدُوا عَلَىٰ أَسَاس المَبَادِيء العَامَّة . بِمَا يُحَقق مَصْلَحَة

---

(١) أُنظر ، أُصول الكَافيّ : ١ / ١٨٧ ، بَاب الْأَرْض لاَ تَخلو مِن حُجَّة . أُنظر ، أُصُول الدِّين : ٢٧٤ ، الْأَحْكَام السُّلطَانِيَّة : ٩ ، يَنَابيع المَودَّة لذَوي القُرْبىٰ : ١ / ٢١٤ ح ٢٠ . (إِنَّ المُرَاد بِالإِمَام الصَّامت) هُو الَّذي سَيكُون إِمَامًا بَعد وَفَاة (النَّاطق) الَّذي هُو الْإِمَام الفِعْلي دُونَ غَيرَه) . أُنظر ، نظَام الحُكْم وَالْإِدَارَة : ١٣٤ ، كتَاب آل مُحَمَّد لحسَام الدِّين المَردي الحَنَفي : ٤٥ (نُسخَة مُصورَة حَصَلتُ عَلَيهَا مِن مَكتبَة القَاهرَة) ، شَرْح إِحْقَاق الحَقّ وَإِزهَاق البَاطل للسَّيِّد المَرعَشي النَّجفي : ٧ / ٥٩٥ و : ٣٢ / ٦٧ .

(٢) أُنظر ، فَقرَة وِلاَيَة الْفَقِيه مِن هَذَا الفَصْل .

الجَمِيع ، وعَلَىٰ الدَّوْلَة المُنْتخَبَة التَّنْفِيذ وَالعَمَل بهَذِه القَوَانِين .

وَبإِخْتصَار ، إِنَّ أَعْمَال الدَّوْلَة لَيْسَت كُلّها دِينِيَّة وَمَسْجَدِيَّة ، فَمِنْهَا إِدَارِيَة وَمِنْهَا إِجْتمَاعِيَة لَم يَرد فِيْهَا نَصّ ، فَتَترُك للعُرف وَالعُـقلاَء ، يَـقُومُون بـهَا فِـي حُـدُود المَصْلَحَة حَتَّىٰ وَلَو كَانَت تَقْلِيداً للغَرَب مَا دَامَت لاَ تُحَلّل حَرَامَاً وَتُحَرّم حَلاَلاً ، وَفِي الحَدِيْث الشَّرِيف : « اَلحِكْمَة ضَالَّة المُؤْمِن ، أَيَّنمَا وَجَدَهَا فَهُو أَحَقُ بهَا »[1] . وَيَالَيت عِندَ المُسْلِمِين مَا عِندَ غَيرهِم مِن عُلُوم ، وَفـنُون ، وَمُـعَامِل ، وَمَـصَانع ، وَجَيْش نظَامي ، وَضَمَان أَمِين . وَإِذَا سَاغ للشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه أَنْ يَقُول : « قَد تَجْد فِي أُوربَا مُسْلِمِين بلاَ إِسْلاَم ، وَفِي البِلاَد الإِسْلاَمِيَّة إِسْلاَم بلاَ مُسْلِمِين »[2] . سَاغَ لغَيرَه أَنْ يَقُول أَيْضَاً : أَيَّة دَوْلَة أَحْسَنت العَمَل فَهي مَسْلَمَة حَتَّىٰ وَلَو كَان رِجَالهَا مِن غَيْر الفُقَهَاء ، وَإِنْ أَسَاءَت فَمَا هِي مِن الإِسْلاَم فِي شَـيء حَـتَّىٰ وَلَـو تَـخرج أَعْضَاؤهَا مِن النَّجَف أَو الأَزهَـر . وَمَـعْنَىٰ هَـذَا أَنَّ العِـبرَة بـالفِعْل لاَ بـالفَاعِل ، وَبالجُذُور لاَ بالقُشُور .

إِنْتخَاب الرَّئِيس :

تَبَيَّنَ لنَا مِمَّا سَبَق أَنَّ المَعْصُوم غَائِب ، وَأَنَّ الإِمَارَة لاَ تَخْتَص وَتَنْحَصر بالفُقَهَاء وَحدَهُم ، وَالنَّاس لاَ يَنقَادُون لطَاعَة الله وَهدَايَة العَـقْل تِـلقَائِيَاً ، وَالعُـقلاَء كُـلّهُم يُدركُون بأَنَّ الدَّوْلَة أَمر ضَرُوري لضَمَان الأَمْن وَتَوطِيد العَدْل ، فَهَل مِن طَرِيق إِلَىٰ مَعْرفَة مَن يَتَولىٰ أَمَر الدَّوْلَة وَالقِيَام بشُئونهَا ؟ ـ مَعَ الفَرض بأَنَّ المَـطلُوب دَوْلَـة الإِسْلاَمِيَّة ، أَي لاَ تَتنَاقض مَعَ أَي نَصّ مِن نصُوص الإِسْلاَم وَمَبَادئه ـ وَلاَ نَعْرف

---

(١) تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته .

(٢) أُنظر ، الإِسْلاَم وَالرَّد عَلىٰ مُنْتَقِديه ، الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه .

طَرِيقاً مَعَ هَذَا الفَرض، إلاَّ الإِسْتفْتَاء العَامّ بلاَ رَهبَة أَو رَشوَة وَلاَ تَزيِّيف وَتَحرِيف، لكَي يَشْعر كُلّ فَرد بأَنَّ رَئِيسَه المُنْتَخب لَيْسَ غَرِيباً عَنْهُ، وَلَم يَتَأمّر عَلَيهِ بالقَهْر وَالغَلَبَة، والإِسْلاَم يُبَارك هَذِهِ الحُرِّيَّة وهَذَا الإِنْتخَاب مَا دَام لمَصْلَحَة الجَمِيع، وَلاَ مَعْصيَة فِيهِ لأَمر الله وَنَهيه، كَيْف؟ وَهُو مِن بَاب تَدبِير الحَيَاة وَحلّ المشْكلاَت تَمَامَاً كَبنَاء الدَّار وَغَرس الأَشجَار.

وَرَئِيس الدَّوْلَة يَخْتَار الوزرَاء الأَكفّاء نَزَاهَة وَإِدَارَة، وَالوِلاَة عَلَىٰ الأَقَالِيم، وَهَؤُلاَء بدَورهِم يَخْتَارُون المُسَاعدِين وَالمُوظفِين مِن ذَوي الخِبرَة وَالإِخْتصَاص وَالأَمَانَة والإِخْلاَص، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ﴾[1]. أَي مِن الَّذِين يَسِيئُون وَلاَ يُحْسنُون، وَيُفْسدُون وَلاَ يُصْلحُون.

الفُقَهَاء وَالسَّيِّد الخُمَيْنِيّ ﷺ:

وَرُبّ قَاريء يَقُول: أَنتَ لاَ تَحْصر الحُكْم وَالسُّلطَان بالهَيئَات الدِّيْنِيَّة الفِقْهِيَة، وَتَتجَاوزهَا إِلَىٰ كُلّ الفِئَات، عَلَىٰ أَنَّ تَخْضَع لشَرِيعَة الإِسْلاَم وَالْقُرْءَان كَمَا يَفْهَمهَا المُجْتَهدُون.

وَلَكن السَّيِّد الخُمَيْنِيّ ﷺ لاَ يَرىٰ هَذَا الرَّأي، وَيَحْصر الدَّوْلَة بالفُقَهَاء وَحدهُم، وَصَرّح بذَلِكَ أَكْثَر مِن مَرّة وَمِن ذَلِكَ قَولَه فِي كِتَاب الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة: «إِنَّ معْظَم فُقَهَائنَا فِي هَذَا العَصْر تَتوَافر فِيهِم الخَصَائِص الَّتي تُؤهلهُم للنِّيَابَة عَن الإِمَام المَعْصُوم ﷺ فَإِذَا أَجمعُوا أَمرهُم كَان فِي مَيسُورهِم إِيجَاد وَتَكوِين حُكُومَة عَادلَة عَالميَّة مُنْقَطعَة النَّظِير[2]... فَهَل لَدَيكَ مَا يَرفَع الشَّك وَالحَيرَة بَيْنَ قَوْلَه وَقَولَك؟.

---

(١) آل عِمْرَان: ١١٨.

(٢) أُنظر، كِتَاب الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة للإِمَام الخُمَيني: ٤٨ وَمَا بَعْدهَا. (مِنْهُ ﷺ).

الجَوَاب:

إنَّ هَذَا الرَّأي اَرتَآه السَّيِّد عَلىٰ مَبْنَاه القَائِل بأَحْرف: «إنَّ الحَاكِم الشَّرعي يَمْلك مِن أَمْره الإدَارَة، وَالرِّعَايَة، وَالسَّاسَة للنَّاس مَا يَمْلكهُ رَسُول الله ﷺ وَعَلَيّ أَمِير المُؤْمِنين عليه السلام[1]. وَنَقَضنَا هَذَا القَول فِي الفَقرَة السَّابعَة «وِلاَيَة الْفَقِيه».

وَالآن نَعْطف عَلَىٰ مَا سَبَق هَذَا السُّؤال: لمَاذَا دَعَا سَمَاحَة الإمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ الشَّعب الإيرَاني إلَىٰ الإسْتفْتَاء وَالإقْتِرَاع عَلَىٰ الجُمهُورِيَّة الإسْلاَمِيَّة فِي (٣٠/٢/١٩٧٩م) عِلماً بأَنَّه لاَ يُفْتي إلاَّ بآيَة مُحْكَمَة أَو رُوَايَة قَائِمَة، وَهَذَا كِتَاب الله يَقُول بصَرَاحَة: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[2]. لاَ للنَّاس، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾[4]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[5].

وأَيْضاً اَستَدل السَّيِّد الخُمَيْنِيّ ﷺ عَلَىٰ رَأيه بأَنَّ وِلاَيَة الْفَقِيه تَمَامَاً كَوِلاَيَة المَعْصُوم ـ بهَذِه الرِّوَايَة: «إيَّاكُم أَنْ يُحَاكِم ـ يُخَاصِم ـ بَعْضكُم بَعضاً إلىٰ أَهْل الجَور، وَلَكنْ اُنظُروا إلىٰ رَجُل مِنْكُم يَعْلَم شَيئَاً مِن قَضَايَانَا فَاَجْعلُوه بَيْنكُم، فَإنّي قَد جَعْلتَه قَاضِيَاً فَتَحاكمُوا إلَيه»[6].

وَقَوله عليه السلام: «اَجْعَلُوا بَيْنَكُم رَجُلاً مِمَّن عَرَف حَلاَلنَا وَحَرَامنَا، فَإنِّي قَد جَعَلتَه

---

(١) اُنظر، كِتَاب الحُكُومَة الإسْلاَمِيَّة للإمَام الخُمَيني: ٤٩ وَمَا بَعْدهَا. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) اَلأَنْعَام: ٥٧.

(٣) اَلأَعْرَاف: ١٨٧.

(٤) اَلتَّوْبَة: ٨.

(٥) اَلأَنْعَام: ١١٦.

(٦) اُنظر، الكَافِي: ٤١٢/٧ ح ٤، التَّهذِيب: ٢١٩/٦ ح ٥١٦.

قَاضِيَاً»[١]. وَقَوله ﷺ: «إِيَاكُم إِذَا وَقَعَت بَيْنَكُم الخُصُومَة أَنْ تَتحَاكمُوا إِلَىٰ أَحَد مِن هَؤْلاَء الفسّاق، اجْعلُوا بَيْنَكُم رَجُلاً قَد عَرَف حَلاَلنَا وَحَرَامنَا، فَإِنّي قَد جَعَلته عَلَيكُم قَاضِيَاً، وَإِيَّاكُم أَنْ يُخَاصِم بَعْضكُم بَعْضاً إِلَىٰ السُّلطَان الجَائِر»[٢].

وَأَينَ هَذِهِ الرّوَايَة مِن السُّلطَان وَالْإِمَارَة ؟.

إِنَّهَا تَدل بالعِبَارَة لاَ بالْإِشَارَة أَنَّ مَوضُوعهَا القَضَاء بالخُصُوص، وَكُلّ الفُقَهَاء يَحْصرُون القَضَاء وَالْإِفْتَاء بالمُجْتَهد العَادِل، وَهَذَا شَيء وَالدَّوْلَة وَرِئَاستهَا شَيء آخر، وأَيْضَاً حِينَ قَالَ الْإِمَام هَذَا لَمْ يَكُن هُو وَلاَ أَحَد مِن شِيعَته بقَادِر عَلَىٰ التَّنفِيذ، وعَلَيهِ يَكُون المُرَاد مُجَرَد المُرَافعَة وَبَيَان الحُكم لأَنَّ أَقوَال الْإِنْسَان وَآرَاءه لاَ تَتجَاوز الوَاقع الَّذي هُو فِيه. وَبِإِخْتصَار فَإِنَّ عُلْمَاء الدِّين يَمتَازُون عَن غَيرهِم بأَنَّهُم دُعَاة خَيْر وَإِصْلاَح، يَأمرُون بالمَعْرُوف، وَيَنهَون عَن المُنْكَر، وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُم وَالنَّاس بمَنْزلَة سَوَاء.

الدّين وَدُنْيَا الحَلاَل شَيء وَاحد:

وَتَسْأَل: إِنَّ مَوضُوع الحَدِيْث وَالكَلاَم هُو الدَّوْلَة الْإِسْلاَمِيَّة فَكَيف تَكُون كَذَلِكَ إِذَا تَولّىٰ أَمرهَا غَير الفُقَهَاء وعُلْمَاء الدِّين ـ وعَلَىٰ الْأَقَل ـ أَنْ يَكُون رَئِيسهَا فَقَط مِن غَيْر العِلْمَانيِّين ؟.

الجَوَاب:

١ ـ إِنَّ الدِّين وَالدُّنْيَا الحَلاَل شَيء وَاحد، وَلاَ فَجوَة بَيْنَ الْإِثْنَين، قَالَ

---

(١) أُنظر، التَّهذِيب: ٦/ ٣٠٣ ح ٨٤٦، وَسَائِل الشِّيعَة: ٢٧/ ١٣ ح ٨.

(٢) أُنظر، الكَافي: ١/ ٦٧ ح ١٠، و: ٧/ ٤١٢ ح ٥، تَهْذِيب الْأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٦/ ٣٠٣ ح ٨٤٦، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٧/ ١٣٩ ح ٣٣٤٢١، تَحرِير الْأَحْكَام العَلاَّمَة الحِلّي: ٥/ ٢٣٩، الْإِحْتجَاج للشَّيخ الطَّبرسي: ٢/ ١٠٦، السَّرَائِر لِابْن إِدْرِيس: ٣/ ٥٤٠.

رَسُول الله ﷺ : «لَيْسَ خَيركُم مَن تَرَك ٱلْحَيَاة، وطَبِيعتهَا لِغيرِه»[١]. وَقَالَ رَسُول الله ﷺ : «لَيْسَ خَيْركم مَن تَرَك الدُّنْيَا لِلآخِرَة، وَ لا الآخرَة لِلدُّنيَا، وَلَكِنْ خَيْركُم مَن أَخَذَ مِن هَذِه لِهَذِه»[٢]. وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ دُنْيَا الحَلاَل مِن الدِّين فِي الصَّمِيم، وَإِنَّ أَحدهُما لاَ يُغْني عَن الآخر.

٢ ـ إِنَّ الدَّوْلَة تُقَاس بدستُورهَا وَنظَامهَا، لاَ بولاَدتهَا وَحُكّامهَا ـ مَثَلاً ـ يُقَال هَذِهِ الدَّوْلَة إِشْتِرَاكِيَّة أَو رَأسْمَالِيَّة لأَنَّ نظَامهَا يُلغي المَلكيَّة وَالحُرِّيَّة الفَردِيَّة أَو يَقرّهُما، ولَيْسَ لأَنَّ حَاكمهَا فُلاَن الفُلاَني، وَالمَفرُوض أَنَّ نظَام الدَّوْلَة الإِسْلاَمِيَّة شَرِيعَة ٱلْقُرْءَان الكَرِيم وَالسُّنَّة النَّبويَّة. كَمَا يَفْهَمهَا المُجْتَهدُون العُدُول، وَالحَاكِم أَدَاة تَنْفِيذ وَكَفىٰ. تَمَامًا كَالوَصي وَالوَكِيل.

٣ ـ قَسّم الفُقَهَاء وعُلَمَاء الأُصُول الأَحْكَام الشَّرعِيَّة إِلَىٰ خَمْسَة أَقْسَام: (الوجُوب، وَالتَّحرِيم، وَالنَّدب، وَالكَرَاهَة، وَالإِبَاحَة). وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ المُبَاح مِن الدِّين فِي الصَّمِيم وَفِي الآيَة: ﴿ لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾[٣]. وَفِي نَهْج البَلاَغَة: «الْحَلاَلَ مَا أَحَلَّ اللهُ، وَالْحَرَامَ مَا حَرَّمَ اللهُ»[٤].

---

(١) أُنظر، كَشْف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/ ٢٢٠ ح ٢١٣٩، ذكر أَخبَار إِصبهَان: ٢/ ١٩٧، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ٣/ ٤٠٩ ح ٥٢٤٩، عِلَل ٱبن أَبي حَاتم: ٢/ ١٢٤ ح ١٨٦٧، حُلية الأَوْلِيَاء: ١/ ٢٧٨.

(٢) أُنظر، الفِرْدَوْس بمَأْثُور الخِطَاب: ٣/ ٤٠٩ ح ٥٢٤٩، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإِلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ٢/ ٢٢٠ ح ٢١٣٩، ذِكر أَخْبَار إِصْبهَان: ٢/ ١٩٧.

(٣) ٱلْمَائِدَة: ٨٧.

(٤) أُنظر، نَهْج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (١٧٦).

الكَافِر العَادِل:

نَقلُوا عَن بَعْض الفُقَهَاء القُدَامىٰ: «إنَّ الحَاكِم الكَافِر العَادِل أَفْضَل مِن الحَاكِم المُسْلِم الجَائِر، لأَنَّ الأَوَّل لنَا عَدْلَهُ وعَلَيهِ كُفْرَهُ، والثَّانِي لَهُ إِسْلاَمهُ وَعَلَينَا جَورَه»[١]. بَل لاَ شَيء لِمَن جَار وَبَغىٰ عِندَ الله سُبْحَانَهُ إلاَّ النَّار حَتَّىٰ وَلَو صَلَّىٰ وَصَام وَحَجّ بَيْت الله الحَرَام، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[٢].

وَفِي غُرَر الحِكَم عَن الإِمَام عَليّ عليه السلام: «ظُلاَمَة المَظْلُومِين يُمْهِلهَا الله سُبْحَانهُ وَلاَ يُهْمِلهَا»[٣]. وَأَثْبَتنَا فِي التَّفسِير الكَاشِف وَغَيرَه بالنَّص الصَّحِيح الصَّرِيح أَنَّ المُسْلِم الظَّالِم يُعَامَل فِي الدُّنْيَا مُعَامَلَة المُسْلِم وَفِي الآخرَة مُعَامَلَة الكَافِر، وَمِن ذَلِكَ قَوْل الرَّسُول الأَعْظَم صلى الله عليه وآله: «مَن أَعَان ظَالمَاً فَقَد بَرِيء مِن الإِسْلاَم»[٤]. وإِذَا كَان هَذَا حَال المُعِين فَالوَيل كُلّ الوَيل للظَّالِمين.

وَقَالَ نَبيّ الرَّحمَة صلى الله عليه وآله: «وُلدتُ فِي زَمَن المَلْك العَادِل»[٥]، وَهُو كِسْرىٰ

---

(١) أُنظر، إِقْبَال الأَعْمَال للسَّيِّد آبن طَاوس: ١/ ٨، اليَقِين بِإخْتِصَاص مَولاَنَا أَمِير المُؤْمِنِين بِإمرَة المُؤْمِنِين لِابْن طَاوس: ٦٥، تَأْرِيخ الفَخْري: ١٣، جَمَال الأُسبُوع بكَمَال العَمَل المَشرُوع لِابْن طَاوس: ٩، الآدَاب السُّلطَانِيَّة: ١١.

(٢) ٱلْأَنْعَام: ٤٧.

(٣) أُنظر، غُرَر الحِكَم: ٦٠٧٨، عُيُون الحِكَم وَالمَوَاعظ لعَليّ بن مُحَمَّد اللَّيثي الوَاسطي: ٣٢٣.

(٤) أُنظر، مُسْنَد الشَّامِيِّين: ٢/ ٦١ ح ٦٣، المُعجَم الصَّغِير، لأَبِي القَاسم سُلَيمَان آبن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطير اللَّخمي الشَّامي الطَّبراني (ت ٣٦٠ هـ): ١/ ١٤٧ ح ٢٢٤، تَحْقِيق: مُحَمَّد عُثْمَان، دَار الفِكر، بَيْرُوت، الطَّبْعَة الثَّانِيَة (١٤٠١ هـ).

(٥) أُنظر، التَّفْسِير الكَبِير للفَخر الرَّازي: ١/ ٢٤٠، سُبُلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ١/ ٣٤٥، وَالبَيْهَقي فِي الإِيمَان: ٤/ ٣٠٥ ح ٥١٩٥ وَتَكَلَّم عَن بُطلاَنه، كَشْف الغُمّة لأَبِي ٱلْفَتْح الأَرْبِلي: ١/ ١٤، تَأْرِيخ الإِسْلاَم للذَّهبي: ٤٣/ ٢٧٧، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل ↔

أَنُوشَروان الَّذي كَان يَعْبد النِّيرَان. وَقَالَ الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام: «حَرَّم الله الجَنَّة عَلَىٰ أَنُوشَروان لكُفْره، وَلاَ يُعَذِّبهُ الله سُبْحَانَهُ بالنَّار ببَركَة عَدْله»[1].

وَفِي مَجْمع البَيَان فِي تَفْسِير قَوْلِهِ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[2]. إِنَّ الإِمَام الصَّادِق عليه السلام قَالَ: «جَرَت هَذِهِ الآيَة فِي الكَافِر وَالمُؤْمِن وَالبَرّ وَالفَاجِر»[3].

شَخْصِيَة الرَّئِيس:

قَالُوا: «إِنَّ الصِّفَات الَّتي يَجْب أَنْ يَتَمَتَّع بِهَا رَئِيْس الدَّوْلَة هِي: المَعْرِفَة، وَالعَدَالَة، وَالزُّهد، وَالشَّجَاعَة»[4]. وَبِكَلِمَة وَاحِدَة إِنَّ شَخْصِيَة القَائِد القَوِيَّة

↔ الإِلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ١/ ٢٨٧ ح ٩١٥ و: ٢/ ٣٤٠ ح ٢٩٢٧، وَقَال عَنْهُ بَاطِل، يَتِيمَة الدَّهر فِي محَاسن أَهْل العَصْر، أَحْمَد بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الثَّعْلبي النَّيسَابُوري، شَرْح تَحْقِيق: الدُّكتُور مُفِيد مُحَمَّد قميحَة: ٤/ ٥٠٤، مَنَاقب آل أَبي طَالب: ١/ ١٤٩، بحَار الأَنوَار: ١٥/ ٢٥٠ ح ١ و ٢٥٤ ح ٦ و: ٩٥/ ١٩٤.

(١) وَصَف السَّيِّد مُرتَضىٰ العَسْكَري فِي كِتَابِه (عَبدالله بن سَبأ وَأَسَاطِير أُخرىٰ دِرَاسَات فِي سَبِيل تَمْحِيص سُنَّة الرَّسُول ﷺ)، الطَّبعَة السَّادسَة المُصَحَّحه سَنَة (١٤١٣هـ): ٢/ ١٨٨ بقَولِهِ: (وَنَختُم هَذِه الرِّوَايَات برِوَايَة وَاضحَة السُّخف رَوَاهَا آبن شَاذَان فِي الفَضَائِل: ٧١، وَبحَار الأَنوَار: ٤١/ ٢١٥ ح ٢٨، وَمُسْتَدرَك سَفِينَة البحَار للشَّيخ عَليّ النَّمازي: ١٨/ ١٦٨، وَنَوَادر المُعْجزَات فِي مَنَاقب الأَئِمَة الهُدَاة لِابْن رُستَم الطَّبري (الشِّيعي): ٢٣، وَمَدِينَة المَعَاجز للبَحْرَاني: ١/ ٢٢٥، وَعُيُون المُعْجزَات لحُسَين بن عَبدالوَهَّاب: ١٠.

(٢) ٱلرَّحْمَٰن: ٦٠.

(٣) أُنظر، كِتَاب الزُّهد لحُسَين بن سَعِيد الأَهوَازي: ٣١ ح ٧٨، مَجْمَع البَيَان فِي تَفْسِير القُرْءَان: ٩/ ٣٤٨، تَفْسِير المِيزَان لمُحَمَّد حُسَين الطَّبَاطَبَائي: ١٩/ ١١٣، بحَار الأَنوَار: ٨/ ١٠٥ و: ٧٢/ ٤٣ ح ٧، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٦/ ٣٠٦ ح ٢١٦١٤، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٢/ ٣٥٦ ح ٧.

(٤) أُنظر، المُسْتَصفىٰ مِن عِلْم الأُصُول، لمُحَمَّد بن مُحَمَّد الغَزَّالي: ٢/ ١٠٢، أُصُول الفِقْه للخُضَري:

الجَذّابَة وَالمُسْتَقلَة عَن الظُّرُوف الخَارجيَّة هِي كُلّ شَيء، حَيْث تَحْرُص عَلَىٰ بُلُوغ الغَايَة المَرجُوة بكُلّ ثَمَن، وَتَخُوض مِن أَجْلهَا الصِّعَاب بتَعَقّل وَتَحَمّل، وَتَتغَلَب فِي النّهايَة بمَزَايَاهَا عَلَىٰ جَمِيع العَقبَات وَالمُغرَيَات.

السّيّد شَرِيعَتْمَدَاري وَالجُمهُورِيّة الْإِسْلاَمِيّة:

بَعدَ كِتَابَة مَا تَقَدَّم قَرَأتُ تَصرِيحاً لآيَة الله شَرِيعَتْمَدَاري حَول الجُمهُورِيَّة الْإِسْلاَمِيَّة، وَهُو عَيْن مَا رَأَيتُ وَسَجلتُ فِي هَذَا الفَصْل، وَفِيمَا يَلي نَصّ التَّصرِيح المَذكُور بحُرُوفهِ:

«كَانَت فِكْرَة الجُمهُورِيَّة الْإِسْلاَمِيَّة مُبْهَمَة، وَكَانَت تَحْمل فِي نَظَر البَعْض مَعْنَىٰ الخُشُونَة وَالدّكتَاتُورِيَّة، وَقَد تَعَزَّزَت مَخَاوف هَذَا البَعْض مِن رَفْضنَا أَنْ نُضِيف كَلمَة دِيمقرَاطِيَّة إِلَىٰ تَعْبِير الجُمهُورِيَّة الْإِسْلاَمِيَّة، إِنَّ المَبدَأ الَّذي نَسعَىٰ إِلَيهِ هُو أَنْ يَحكُم الشَّعَب نَفْسَه. هَذِهِ هِي الجُمهُورِيَّة الْإِسْلاَمِيَّة، لأَنَّه لاَ يَجُوز أَنْ يَحكُم فَرد وَاحد أَو طَبقَة وَاحدَة، فَللشَعَب أَنْ يَنْتَخب مُمَثليه للبَرْلمَان بالْإِقْتِرَاع الحُرّ، وَكُلّ حُكُومَة تُرِيد أَنْ تَحْكُم لاَ بُدّ أَنْ تَنَال الثِّقَة مِن البَرْلمَان بَعدَ أَنْ يُعَينهَا رَئِيس الجُمهُورِيَّة، وَعِندَمَا يَقرّ البَرلمَان القَوَانِين لاَ بُدّ أَنْ يُرَاعي رَأي الْأَكْثَرِيَة إِنْطلاَقاً مِن عَدَم جوَاز مُخَالفَة هَذِهِ القَوَانِين للْإِسْلاَم لأَنَّ الْأَكثَرِيَة السَّاحقَة مِن أَهْل البِلاَد هُم مِن المُسْلِمِين»[1].

↔ ٢٥٧، الوَافيَّة فِي أُصُول الفِقْه: ٢٥٠، نهَايَة الدِّرَاية فِي شَرْح الكِفَاية: ٣/ ١٩١.

(١) أُنظر، جَرِيدَة الوَطَن اللُّبنَانِيَّة تَأرِيخ (٣٠/ ٣/ ١٩٧٩م). (مِنْهُ ﷺ).

الإِسْلاَم والدَّوْلَة العَصْرِيَّة

مَجَلَّة الفِكْر المُعَاصِر:

فَي مَكْتَبَتي العَدِيد مِن المَصَادِر القَدِيمَة وَالحَدِيثَة الَّتي تَتحَدَّث عَـن الحُكْـم وَنظَامه وَمَبَادئه وَفَلْسَفَته وَأَهدَافه. وَأَهَم هَذِهِ المَصَادِر نَـفْعَاً، وَأَيسَـرهَا فَـهمَاً، وَأَكْثَرهَا إِضَاءَة وَإِنْسجَامَاً مَعَ دُنْـيَانَا وَحَـيَاتنَا اليَـومِيَّة مَـجَلَّة الفِكْـر المُـعَاصِر المَصْرِيَّة[1] حَيْث تَحَدَّثت صَفحَاتهَا بالكَامِل عَن مَعْنَىٰ الدَّوْلَة العَصْرِيَّة وَأَبعَادهَا وَكُلّ مَا يَتَّصل بهَا مِن قَرِيبٍ أَو بَعِيدٍ، وَقَد اَشْتَرك فِي تَحرِيرهَا «٢٥» كَاتِبَاً مِـن ذَوي الرَّأي وَالخِبرَة وَحَملَة الشَّهَادَات العَاليَة، وَيُعْني ـ فِي مَوضُوعهِ ـ عَن كِتَاب ضَخْم، قَرَأتهُ أَكثَر مِن مَرّة، وَاَحْتَفَظتُ بِهِ للرّجُوع إِلَيه عِندَ الحَاجَة.

وَعُدّت إِلَىٰ المَجلَّة الآن لأُوضّح أَو أُلَخصّ مَا جَاء فِـيْهَا، وَلاَ لأَقْـتَبس مِـنْهَا أَحْسَن مَا قَرَأت، بَل عُدّت إِلَيْهَا كَمَصدَر المُؤلف قَادِر عَلَىٰ أَنْ يَـنْتَقد وَيُـحَاكـم وَيَختَار وَيُضِيف شَيئَاً مُفِيدَاً وجَدِيداً، وَالفَضْل فِـي كُـلّ ذَلِكَ يَـعُود لهَـذَا العَـدَد وَأَسَاتذَته العَارفِين الكَاتبين، عَلَىٰ أَنَّ الإِيْمَان عَن بُرهَان لَيْسَ مُحَاكَاة وَتَقْلِيد، بَل إِجْتهَادَاً أَو تَأيِّيدَاً، أَجَل أَنَا مُجَرّد نَاقِل حِينَ أُبَيِّن وَأُقَرّر مَوقف الإِسْلاَم مِن هَذِهِ

---

(١) أُنظر، مَجَلَّة الفِكْر المُعَاصِر المَصْرِيَّة (العَدَد «٤١» تَأرِيخ يُوليُو / تَمُوز / ١٩٦٨م). (مِنْهُ ﷺ).

الدَّوْلَة العَصْرِيَّة، وأَنَّهَا دَولَته وَدَعوَته بالذَات، وَلاَ فَرق إلاَّ فِي التَّسمِيَة.

وَفِيمَا يَلي البَيَان:

مَعْنَىٰ الدَّوْلَة العَصْرِيَّة:

الدَّوْلَة مِن حَيْث هِي عِبَارَة عَن السُّلْطَة الحَاكِمَة المُؤلفَة مِن الرَّئِيْس، وَالوزَرَاء، وَالجَيْش، وَالبولِيْس، وَالتَّشرِيع، وَالقَضَاء، وَسَائِر المُوظفِين فِي الإدَارَة العَامَّة، عَلَىٰ أَنْ يُحَدّد لكُلِّ جِهَاز الصَّلاَحِيَة المَسؤول عَنْهَا، كَيلاَ يَطْغىٰ جهَاز عَلَىٰ آخر أَو يَحْدث اَشْتبَاه وَتَداخُل بَيْنَ الصَّلاحِيَّات.

وَمَعْنَىٰ كَونهَا عَصْرِيَّة أَنْ تُوَاكب العَصْر بحَضَارَته وَتَعَايشَه، وَتَنْسَجم مَعَ أَحْدَاثه وَمُتطَلَبَاته، فَعَصرِيَّة الجَيْش ـ مَثلاً ـ أَنْ يَكُون مُسَلحاً بأَحدَث الأَسْلحَة وَأَمضَاهَا وَمُدرباً عَلَيهَا وَكَفُؤاً لهَا، وَعَصرِيَة التَّعلِيم أَنْ يُهيىء الطَّالب وَيُؤهلَه للعَمَل مِن أَجَل حَيَاة أَفْضَل. وهَكَذَا الشَّأن فِي كُلّ جَانِب مِن جَوَانِب الدَّوْلَة، وَبإخْتصَار: العَصْرِيَّة مُسَايرَة العَصْر، فَهَل بذَلِكَ مِن بَأس دِينَاً وَإِيمَانَاً؟.

الجَوَاب: كَلَّا، حَيْث لاَ عقَاب وَحَرَام بلاَ نَصّ وَبَيَان، هَذَا إِلَىٰ أَنَّ العُرف وَبنَاء العُقلاَء حُجّة شَرعيَّة فِي العَدِيد مِن المَوَارد بإجْمَاع المَذَاهِب الإسْلاَمِيَّة إلاَّ أَنْ يُخَالِف آيَة مُحْكَمَة أَو رُوَايَة قَائِمَة، وَالآيَات وَالرُّوَايَات تَأمر النَّاس أَنْ يَأخذَا مِن كُلّ شَيء أَحْسَنه، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥ ﴾[1]؛ وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ إِنَّا لَانُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾[2]، إِلَىٰ الآيَات الَّتي تَحثّ عَلَىٰ الصَّالحَات وَالمُسَابقَة إِلَىٰ الخَيرَات، وَأي خَيْر وَصَلاَح أَثمَن مِن العَمَل لحَيَاة

(١) ٱلزُّمَر: ١٨.

(٢) ٱلكَهْف: ٣٠.

أَكْمَل وَأَحسَن ؟. وَفِي الحَدِيْث: «قِيمَةُ كُلِّ اَمْرِئٍ مَـا يُـحْسِنُهُ»[١]. «إِذَا عَـمِلَ أَحَدكُم عَمْلاً فَليَتْقن»[٢]. وَعَن كِتَاب قصَّة الحَضَارة لمُـؤلفهِ «ول ديـورانت»: «سَاد الإِسْلاَم لأَنَّه خَير نظَام إِجْتمَاعي وَسيَاسِي اَسْتطَاعَت الأَيَّام أَنْ تُقَدّمهُ»[٣].

وَفِي كِتَاب طَبقَات الصُّوفيَّة لأَبي عَبْدالرَّحْمٰن السَّلمي: «إِنَّ الله يَنْطق العُلَمَاء فِي كُلّ زَمَان بمَا يُشَاكل أَهْل ذَلِكَ الزَّمَان»[٤]. نَقَل الشَّيخ الكُلَيني فِـي أُصُـول الكَافِي رُوَايَة عَن الإِمَام الصَّادق عليه السلام تَنْطَوي عَلَىٰ هَذَا المَعْنَىٰ، وهَذَا نَصّها: «مَـا مِن أَمرٍ يَخْتَلف فِيهِ اَثْنَان إِلَّا وَلَهُ أَصْل فِـي كِـتَاب الله، وَلَكـن لاَ تَـبْلغهُ عُـقُول الرِّجَال»[٥]. وَرُبّ سَائِل يَسْأَل: كَيْف لاَ تَبْلغهُ العَقُول وَالله يَقُول: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ اَلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[٦]، وَهَل يُكَلّف سُبْحَانَهُ بمَا لاَ يُطَاق ؟.

الجَوَاب: قَد سَبَق فِي عِلْمه تَعَالَىٰ أَنَّ الحَيَاة تَتطَوّر والأَحْـدَاث تَـتجَدَّد مَـعَ الزَّمن، وَقَد وَضع، عَظمَت كَلمَته، لكُلّ حَادثَة حُكمَاً يَنطَوي عَلَيهَا كتَابَه وَكَلاَمه،

---

(١) اُنظر، نَهْج اَلْبَلاَغَة: اَلْحِكْمَة (٧٩).

(٢) اُنظر، الكَافِي: ٣/٢٦٣ ح ٤٥، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٣/٢٢٩ ح ٣٤٨٣، بحَار الأَنوَار: ٢٢/٢٦٤ ح ٥، مُسْنَد أَبي يَعْلىٰ: ٧/٣٤٩ ح ٤٣٨٦، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُـليمَان بـن أَحْـمَد الطَّـبرَانـي: ١/٢٧٥، الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي: ١/١١٧ ح ٧٦٢، كَنْزُ العُمَّال: ٣/٩٠٧ ح ٩١٢٨، كَشْف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ١/٢٤٥ ح ٧٤٧، شُعَب الإِيمَان لِابْن مُـنْدَه: ٤/٣٣٤ ح ٥٣١٢.

(٣) اُنظر، كِتَاب قصّة الحَضَارَة: الجُزء الثَّانِي مِن المُجَلّد الأَوَّل تَرجمَة مُحَمَّد بَدرَان: ٣٦٧. (مِنْهُ رحمه الله).

(٤) اُنظر، كِتَاب طَبقَات الصُّوفيَّة لأَبي عَبْدالرَّحْمٰن السَّلمي (ت ٤١٢ هـ): ١٥١ طَبعَة ١٩٥٣ م. (مِنْهُ رحمه الله).

(٥) اُنظر، الكَافِي: ١/٦٠ ح ٦ و: ٧/١٥٨ ح ٣، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ١/٢٦٨ ح ٣٥٥، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٩/٣٥٧ ح ١٢٧٥، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٦/٢٩٤ ح ٣٣٠٢٥، بحَار الأَنوَار: ٨٩/١٠٠ ح ٧١.

(٦) مُحَمَّد: ٢٤.

وَعُلَمَاء كُلّ عَصْر يَسْتَخرجُون مِنْهُ أَحْكَام مَا يَحْدُث فِي عَصْرهَا، وَلاَ يَستَطِيع عُلَمَاء عَصْر وَاحد أَنْ يحيطُوا عِلمَاً بأَحْكَام مَا يَحْدث فِي جَمِيع العُصُور، وهَذَا هُو مُرَاد الإمَام ﷺ كَمَا نَظنّ. وَمِثلَه قَولَه ابن عَبَّاس: «فِي القُرْءان مَعَانٍ سَوف يُفسّرهَا الزَّمَن»[1]. وَقَالَ الإمَام جَعْفَر الصَّادِق، «أَنَّ فِي القُرْءان تَأْوِيلاً، مِنْهُ مَا قَد جَاء، وَمِنْهُ لَمْ يَجيء»[2]، وَقَالَ: بأَي شَيء الحَلاَل وَالحَرَام فِي جَنْب العِلْم، يُرِيد العِلْم الَّذي فِي القُرْءان ـ أَي أَنَّ الفِقْه قَلِيل مِن كَثِير بالنّسبَة إِلَىٰ مَا تَعرّض لهُ القُرْءان مِن العُلُوم، وَقدَّم الأُستَاذ نَوفل فِي كتَابَيه (الله والعِلْم الحَدِيث، وَالقُرْءان وَالعِلْم الحَدِيث) أَرقَامَاً تَشهَد لهَذَا القَوْل بالحَقّ وَالصِّدق.

قَالَ رينُورث: «يَجْب أَنْ نَعْتَرف بأَنَّ العُلُوم الطَّبيعيَّة، وَالفَلك، وَالفَلْسَفَة، وَالرِّيَّاضيَّات الَّتي أَنْعَشَت أُروبَا فِي القَرن العَاشر مُقتَبسَة مِن القُرْءان»، وَهل بَعْد هَذَا يُقَال: لَيْس للمُسْلِمين فَلْسَفَة وَلاَ عُلُوم؟! وَهَل بَعْد كِتَاب الله الخَالد الَّذي لاَ يَنْضب لهُ مَعِين يَسْتَكثر عَلَىٰ الإمَام عَليّ بن أَبي طَالب أَنْ يَصف النَّملَة[3]،

---

(١) أُنظر، كِتَاب النَّوَاة فِي حَقْل الحَيَاة للشَّيخ العُبَيدي مُفْتي المُوصل. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، عِلْم اليَقِين لمُحسن الفَيض: ١٢٦، الطَّبْعَة (١٣٠٣ هـ). (مِنْهُ ﷺ).

(٣) أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٨٥): (انْظُرُوا إِلَىٰ النَّمْلَة فِي صِغَرِ جُثَّتِهَا، وَلَطَافَة هَيْئَتِهَا، لاَ تَكَادُ تُنَالُ بِلَحْظِ الْبَصَرِ، وَلاَ بِمُسْتَدْرَكِ الْفِكَرِ، كَيْفَ دَبَّتْ عَلَىٰ أَرْضِهَا، وَصُبَّتْ عَلَىٰ رِزْقِهَا، تَنْقُلُ الْحَبَّةَ إِلَىٰ جُحْرِهَا، وَتُعِدُّهَا فِي مُسْتَقَرِّهَا. تَجْمَعُ فِي حَرِّهَا لِبَرْدِهَا، وَفِي وِرْدِهَا لِصَدَرِهَا، مَكْفُولٌ بِرِزْقِهَا مَرْزُوقَةٌ، بِوِفْقِهَا لاَ يُغْفِلُهَا الْمَنَّانُ، وَلاَ يَحْرِمُهَا الدَّيَّانُ، وَلَوْ فِي الصَّفَا الْيَابِسِ، وَالْحَجَرِ الْجَامِسِ! وَلَوْ فَكَّرْتَ فِي مَجَارِي أَكْلِهَا، فِي عُلْوِهَا وَسُفْلِهَا، وَمَا فِي الْجَوْفِ مِنْ شَرَاسِيفِ بَطْنِهَا، وَمَا فِي الرَّأْسِ مِنْ عَيْنِهَا وَأُذُنِهَا، لَقَضَيْتَ مِنْ خَلْقِهَا عَجَباً، وَلَقِيتَ مِنْ وَصْفِهَا تَعَباً! فَتَعَالَىٰ الَّذِي أَقَامَهَا عَلَىٰ قَوَائِمِهَا، وَبَنَاهَا عَلَىٰ دَعَائِمِهَا! لَمْ يَشْرَكْهُ فِي فِطْرَتِهَا فَاطِرٌ، وَلَمْ يُعِنْهُ عَلَىٰ خَلْقِهَا قَادِرٌ. وَلَوْ ضَرَبْتَ فِي مَذَاهِبِ فِكْرِكَ لِتَبْلُغَ ↔

وَالخفَاش[١]، وَالطَّاوُوس[٢]، وأَنْ يَتكلّم عَنْ تَنْزِيه الخَالق، وَدقَائق العُلُوم[٣]، ثُمَّ

↔ غَايَاتِهِ، مَا دَلَّتْكَ الدَّلاَلَةُ إِلاَّ عَلَى أَنَّ فَاطِرَ النَّمْلَةِ هُوَ فَاطِرُ النَّخْلَةِ، لِدَقِيقِ تَفْصِيلِ كُلِّ شَيْءٍ، وَغَامِضِ اخْتِلاَفِ كُلِّ حَيّ. وَمَا الْجَلِيلُ وَاللَّطِيفُ، وَالثَّقِيلُ وَالْخَفِيفُ، وَالْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ، فِي خَلْقِهِ إِلاَّ سَوَاءٌ).

(١) أنظر، نَهْج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٥٥): (وَمِنْ لَطَائِفِ صَنْعَتِهِ، وَعَجَائِبِ خِلْقَتِهِ، مَا أَرَانَا مِنْ غَوَامِضِ الْحِكْمَةِ فِي هَذِهِ الْخَفَافِيشِ الَّتِي يَقْبِضُهَا الضِّيَاءُ الْبَاسِطُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَيَبْسُطُهَا الظَّلاَمُ الْقَابِضُ لِكُلِّ حَيّ. وَكَيْفَ عَشِيَتْ أَعْيُنُهَا عَنْ أَنْ تَسْتَمِدَّ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ نُوراً تَهْتَدِي بِهِ فِي مَذَاهِبِهَا، وَتَتَّصِلُ بِعَلاَنِيَةِ بُرْهَانِ الشَّمْسِ إِلَى مَعَارِفِهَا. وَرَدَعَهَا بِتَلاَلُؤِ ضِيَائِهَا عَنِ الْمُضِيِّ فِي سُبُحَاتِ إِشْرَاقِهَا، وَأَكَنَّهَا فِي مَكَامِنِهَا عَنِ الذَّهَابِ فِي بُلَجِ أَثْبِلاَقِهَا، فَهِيَ مُسْدَلَةُ الْجُفُونِ بِالنَّهَارِ عَلَى حِدَاقِهَا، وَجَاعِلَةُ اللَّيْلِ سِرَاجاً تَسْتَدِلُّ بِهِ فِي الْتِمَاسِ أَرْزَاقِهَا، فَلاَ يَرُدُّ أَبْصَارَهَا إِسْدَافُ ظُلْمَتِهِ، وَلاَ تَمْتَنِعُ مِنَ الْمُضِيِّ فِيهِ لِغَسَقِ دُجُنَّتِهِ، فَإِذَا أَلْقَتِ الشَّمْسُ قِنَاعَهَا، وَبَدَتْ أَوْضَاحُ نَهَارِهَا، وَدَخَلَ مِنْ إِشْرَاقِ نُورِهَا عَلَى الضِّبَابِ فِي وِجَارِهَا، أَطْبَقَتِ الأَجْفَانَ عَلَى مَآقِيهَا، وَتَبَلَّغَتْ بِمَا اكْتَسَبَتْهُ مِنَ الْمَعَاشِ فِي ظُلَمِ لَيَالِيهَا. فَسُبْحَانَ مَنْ جَعَلَ اللَّيْلَ لَهَا نَهَاراً وَمَعَاشاً، وَالنَّهَارَ سَكَناً وَقَرَاراً! وَجَعَلَ لَهَا أَجْنِحَةً مِنْ لَحْمِهَا تَعْرُجُ بِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّيَرَانِ، كَأَنَّهَا شَظَايَا الآذَانِ، غَيْرَ ذَوَاتِ رِيشٍ، وَلاَ قَصَبٍ، إِلاَّ أَنَّكَ تَرَى مَوَاضِعَ الْعُرُوقِ بَيِّنَةً أَعْلاَماً. لَهَا جَنَاحَانِ لَمَّا يَرِقَّا فَيَنْشَقَّا، وَلَمْ يَغْلُظَا فَيَثْقُلاَ. تَطِيرُ وَوَلَدُهَا لاَصِقٌ بِهَا لاَجِئٌ إِلَيْهَا، يَقَعُ إِذَا وَقَعَتْ، وَيَرْتَفِعُ إِذَا ارْتَفَعَتْ، لاَ يُفَارِقُهَا حَتَّى تَشْتَدَّ أَرْكَانُهُ، وَيَحْمِلَهُ لِلنُّهُوضِ جَنَاحُهُ، وَيَعْرِفَ مَذَاهِبَ عَيْشِهِ، وَمَصَالِحَ نَفْسِهِ. فَسُبْحَانَ الْبَارِئِ لِكُلِّ شَيْءٍ، عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ خَلاَ مِنْ غَيْرِهِ!).

(٢) أنظر، نَهْج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٥٥): (وَمِنْ أَعْجَبِهَا خَلْقاً الطَّاوُسُ الَّذِي أَقَامَهُ فِي أَحْكَمِ تَعْدِيلٍ، وَنَضَّدَ أَلْوَانَهُ فِي أَحْسَنِ تَنْضِيدٍ، بِجَنَاحٍ أَشْرَجَ قَصَبَهُ، وَذَنَبٍ أَطَالَ مَسْحَبَهُ. إِذَا دَرَجَ إِلَى الأُنْثَى نَشَرَهُ مِنْ طَيِّهِ، وَسَمَا بِهِ مُطِلًّا عَلَى رَأْسِهِ كَأَنَّهُ قِلْعُ دَارِيٍّ عَنَجَهُ نُوتِيُّهُ. يَخْتَالُ بِأَلْوَانِهِ، وَيَمِيسُ بِزَيَفَانِهِ... يُفْضِي كَإِفْضَاءِ الدِّيَكَةِ، وَيَؤُزُّ بِمَلاَقِحِهِ أَزَّ الْفُحُولِ الْمُغْتَلِمَةِ لِلضِّرَابِ. أُحِيلُكَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مُعَايَنَةٍ، لاَ كَمَنْ يُحِيلُ عَلَى ضَعِيفِ إِسْنَادُهُ. وَلَوْ كَانَ كَزَعْمِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُلْقِحُ بِدَمْعَةٍ تَسْفَحُهَا مَدَامِعُهُ فَتَقِفُ فِي ضَفَّتَيْ جُفُونِهِ، وَأَنَّ أُنْثَاهُ تَطْعَمُ ذَلِكَ، ثُمَّ تَبِيضُ لاَ مِنْ لِقَاحِ فَحْلٍ سِوَى الدَّمْعِ الْمُنْبَجِسِ، لَمَا كَانَ ذَلِكَ بِأَعْجَبَ مِنْ مُطَاعَمَةِ الْغُرَابِ!... تَخَالُ قَصَبَهُ مَدَارِيَ مِنْ فِضَّةٍ، وَمَا أُنْبِتَ عَلَيْهَا مِنْ عَجِيبِ دَارَاتِهِ، وَشُمُوسِهِ خَالِصَ الْعِقْيَانِ، وَفِلَذَ الزَّبَرْجَدِ. فَإِنْ شَبَّهْتَهُ بِمَا أَنْبَتَتِ الأَرْضُ، قُلْتَ: جَنًى جُنِيَ مِنْ زَهْرَةِ كُلِّ رَبِيعٍ. وَإِنْ ضَاهَيْتَهُ بِالْمَلاَبِسِ فَهُوَ كَمَوْشِيِّ الْحُلَلِ، أَوْ كَمُونِقِ عَصْبِ الْيَمَنِ. وَإِنْ شَاكَلْتَهُ بِالْحُلِيِّ فَهُوَ كَفُصُوصٍ ذَاتِ أَلْوَانٍ، قَدْ نُطِّقَتْ بِاللُّجَيْنِ الْمُكَلَّلِ. يَمْشِي مَشْيَ الْمَرِحِ الْمُخْتَالِ، وَيَتَصَفَّحُ ذَنَبَهُ وَجَنَاحَيْهِ، فَيُقَهْقِهُ ضَاحِكاً ↔

↔ لِجَمَالِ سِرْبَالِهِ، وَأَصَابِيغِ وِشَاحِهِ، فَإِذَا رَمَىٰ بِبَصَرِهِ إِلَىٰ قَوَائِمِهِ زَقَا، مُعْوِلاً بِصَوْتٍ يَكَادُ يُبِينُ عَنِ اسْتِغَاثَتِهِ، وَيَشْهَدُ بِصَادِقِ تَوَجُّعِهِ، لِأَنَّ قَوَائِمَهُ حُمْشٌ كَقَوَائِمِ الدِّيَكَةِ الْخِلاَسِيَّةِ. وَقَدْ نَجَمَتْ مِنْ ظُنُبُوبِ سَاقِهِ صِيصِيَةٌ خَفِيَّةٌ، وَلَهُ فِي مَوْضِعِ الْعُرْفِ قُنْزُعَةٌ خَضْرَاءُ مُوَشَّاةٌ. وَمَخْرَجُ عَنُقِهِ كَالْإِبْرِيقِ، وَمَغْرِزُهَا إِلَىٰ حَيْثُ بَطْنُهُ كَصِبْغِ الْوَسِمَةِ الْيَمَانِيَّةِ، أَوْ كَحَرِيرَةٍ مُلْبَسَةٍ مِرْآةً ذَاتَ صِقَالٍ، وَكَأَنَّهُ مُتَلَفِّعٌ بِمِعْجَرٍ أَسْحَمَ، إِلاَّ أَنَّهُ يُخَيَّلُ لِكَثْرَةِ مَائِهِ، وَشِدَّةِ بَرِيقِهِ، أَنَّ الْخُضْرَةَ النَّاضِرَةَ مُمْتَزِجَةٌ بِهِ، وَمَعَ فَتْقِ سَمْعِهِ خَطٌّ كَمُسْتَدَقِّ الْقَلَمِ فِي لَوْنِ الْأُقْحُوَانِ، أَبْيَضُ يَقَقٌ، فَهُوَ بِبَيَاضِهِ فِي سَوَادِ مَا هُنَالِكَ يَأْتَلِقُ. وَقَلَّ صِبْغٌ إِلاَّ وَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ بِقِسْطٍ، وَعَلاَهُ بِكَثْرَةِ صِقَالِهِ، وَبَرِيقِهِ، وَبَصِيصِ دِيبَاجِهِ، وَرَوْنَقِهِ، فَهُوَ كَالْأَزَاهِيرِ الْمَبْثُوثَةِ، لَمْ تُرَبِّهَا أَمْطَارُ رَبِيعٍ، وَلاَ شُمُوسُ قَيْظٍ. وَقَدْ يَنْحَسِرُ مِنْ رِيشِهِ، وَيَعْرَىٰ مِنْ لِبَاسِهِ، فَيَسْقُطُ تَتْرَىٰ، وَيَنْبُتُ تِبَاعاً، فَيَنْحَتُّ مِنْ قَصَبِهِ انْحِتَاتَ أَوْرَاقِ الْأَغْصَانِ، ثُمَّ يَتَلاَحَقُ نَامِياً حَتَّىٰ يَعُودَ كَهَيْئَتِهِ قَبْلَ سُقُوطِهِ، لاَ يُخَالِفُ سَالِفَ أَلْوَانِهِ، وَلاَ يَقَعُ لَوْنٌ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ! وَإِذَا تَصَفَّحْتَ شَعْرَةً مِنْ شَعَرَاتِ قَصَبِهِ أَرَتْكَ حُمْرَةً وَرْدِيَّةً، وَتَارَةً خُضْرَةً زَبَرْجَدِيَّةً، وَأَحْيَاناً صُفْرَةً عَسْجَدِيَّةً. فَكَيْفَ تَصِلُ إِلَىٰ صِفَةِ هَذَا عَمَائِقُ الْفِطَنِ، أَوْ تَبْلُغُهُ قَرَائِحُ الْعُقُولِ، أَوْ تَسْتَنْظِمُ وَصْفَهُ أَقْوَالُ الْوَاصِفِينَ!.

وَأَقَلُّ أَجْزَائِهِ قَدْ أَعْجَزَ الْأَوْهَامَ أَنْ تُدْرِكَهُ، وَالْأَلْسِنَةَ أَنْ تَصِفَهُ! فَسُبْحَانَ الَّذِي بَهَرَ الْعُقُولَ عَنْ وَصْفِ خَلْقِ جِلَّةٍ لِلْعُيُونِ، فَأَدْرَكَتْهُ مَحْدُوداً مُكَوَّناً، وَمُؤَلَّفاً مُلَوَّناً، وَأَعْجَزَ الْأَلْسُنَ عَنْ تَلْخِيصِ صِفَتِهِ، وَقَعَدَ بِهَا عَنْ تَأْدِيَةِ نَعْتِهِ!.

وَسُبْحَانَ مَنْ أَدْمَجَ قَوَائِمَ الذَّرَّةِ، وَالْهَمَجَةِ إِلَىٰ مَا فَوْقَهُمَا مِنْ خَلْقِ الْحِيتَانِ، وَالْفِيَلَةِ! وَوَأَىٰ عَلَىٰ نَفْسِهِ أَلاَّ يَضْطَرِبَ شَبَحٌ مِمَّا أَوْلَجَ فِيهِ الرُّوحَ، إِلاَّ وَجَعَلَ الْحِمَامَ مَوْعِدَهُ، وَالْفَنَاءَ غَايَتَهُ).

ونَقل ابن أبي الحَدِيد عن الحُكماء عَلىٰ حَدّ وصفه: «أَنّ الطَّاوُوس يَعِيش (٢٥) عَاماً، ولاَ يَتجاوزَها، ويَبِيض فِي السَّنة الثّالثَة من عُمرِه، وفِيها يَتم رِيشَه، وأَلْوَانهَا، ويَبِيض فِي السَّنة (١٢) بَيضَة فِي (٣) أَيَّام، وَيَحضنهَا (٣٠) يَوْماً». أُنظر، شَرح نَهج الْبَلاَغَة: ٩ / ٢٧٨.

(٣) أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: الخُطْبَة (١٨٢): (وَالْحَمْدُ للهِ الْكَائِنِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ كُرْسِيٌّ أَوْ عَرْشٌ، أَوْ سَمَاءٌ أَوْ أَرْضٌ، أَوْ جَانٌّ أَوْ إِنْسٌ. لاَ يُدْرَكُ بِوَهْمٍ، وَلاَ يُقَدَّرُ بِفَهْمٍ، وَلاَ يَشْغَلُهُ سَائِلٌ، وَلاَ يَنْقُصُهُ نَائِلٌ، وَلاَ يَنْظُرُ بِعَيْنٍ، وَلاَ يُحَدُّ بِأَيْنٍ، وَلاَ يُوصَفُ بِالْأَزْوَاجِ، وَلاَ يُخْلَقُ بِعِلاَجٍ، وَلاَ يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ، وَلاَ يُقَاسُ بِالنَّاسِ. الَّذِي كَلَّمَ مُوسَىٰ تَكْلِيماً، وَأَرَاهُ مِنْ آيَاتِهِ عَظِيماً، بِلاَ جَوَارِحَ وَلاَ أَدَوَاتٍ، وَلاَ نُطْقٍ وَلاَ لَهَوَاتٍ، بَلْ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً أَيُّهَا الْمُتَكَلِّفُ لِوَصْفِ رَبِّكَ، فَصِفْ جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَجُنُودَ الْمَلاَئِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ،

↔

يَسْتَنتج هَذَا المُتَحَذْلِق أَنَّ نَهْج البَلاَغَة مَدسُوس عَلَىٰ الإِمَام لاَ لشَيء إِلاَّ لأَنَّه لاَ فَلسَفَة للمُسْلِمِين، وَإِلَّا لأَنَّه فَوق مُستوىٰ الإِمَام العَقلي وَالثَّقافِي ؟!.

« وَالمَسَائل الفِقْهِيَة غَير مُتنَاهيَة، وَهي تَتَجَدّد كُلّ يَوْم وَسَاعَة »[1]. وَأَيْضاً فِي أُصُول الكَافِي: أَنَّ الإِمَام الصَّادق عليه السلام قَالَ: « إِنَّمَا العِلْم مَا (حَدَث) يَحْدث باللَّيل وَالنَّهَار يَوماً بيَوم، وَسَاعة بسَاعَة »[2]. وَالشَّرِيعَة والأَنْظمَة وَالقَوَانِين تَتَّسع مَعَ الأَيَّام وَتَتجَدّد تَمَاماً كَمَا تَتَّسع العُلُوم الطَّبِيعيَّة وَسَائِر العُلُوم الإِنْسَانِيَّة.

سِيَادَة القَانُون:

لاَ تَكُون الدَّوْلَة عَصْرِيَّة إِلاَّ إِذَا كَانَت السِّيَادَة للعَدْل وَالقَانُون، لاَ للزَّعَامَات وَأَربَاب العَضلاَت... أَبَداً لاَ صِيَانَة وَحَصَانَة حَتَّىٰ للرَّئِيس الأَوَّل، وَأَيَّة دَوْلَة تُطَبق القَانُون عَلَىٰ الضُّعفَاء دُون الأَقوِيَاء، وَتَسْند المَنَاصب لغَير الأَكفَاء بالشَّفَاعَات وَالرّشَاوَات، وَتتجَاهَل المُتَخصصِّين وَالمُسْتَحقِين فَهي مُتَخلفَة وَإِنْ

↔ فِي حُجُرَاتِ الْقُدُسِ مُرْجَحِينَ، مُتَوَلِّهَةً عُقُولُهُمْ أَنْ يَحُدُّوا أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ: فَإِنَّمَا يُدْرَكُ بِالصِّفَاتِ، ذَوُو الْهَيْئَاتِ وَالْأَدَوَاتِ، وَمَنْ يَنْقَضِي إِذَا بَلَغَ أَمَدَ حَدِّهِ بِالْفَنَاءِ. فَلاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ، أَضَاءَ بِنُورِهِ كُلَّ ظَلاَمٍ، وَأَظْلَمَ بِظُلْمَتِهِ كُلَّ نُورٍ).

أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: الخُطْبَة (٩٠): (الْحَمْدُ للهِ الْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ، وَالْخَالِقِ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ قَائِماً دَائِماً، إِذْ لاَ سَمَاءٌ ذَاتُ أَبْرَاجٍ، وَلاَ حُجُبٌ ذَاتُ إِرْتَاجٍ، وَلاَ لَيْلٌ دَاجٍ، وَلاَ بَحْرٌ سَاجٍ، وَلاَ جَبَلٌ ذُو فِجَاجٍ، وَلاَ فَجٌّ ذُو اعْوِجَاجٍ، وَلاَ أَرْضٌ ذَاتُ مِهَادٍ، وَلاَ خَلْقٌ ذُو اعْتِمَادٍ: ذَلِكَ مُبْتَدِعُ الْخَلْقِ، وَوَارِثُهُ، وَإِلَهُ الْخَلْقِ، وَرَازِقُهُ، وَالشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ دَائِبَانِ فِي مَرْضَاتِهِ: يُبْلِيَانِ كُلَّ جَدِيدٍ، وَيُقَرِّبَانِ كُلَّ بَعِيدٍ.

قَسَمَ أَرْزَاقَهُمْ، وَأَحْصَىٰ آثَارَهُمْ، وَأَعْمَالَهُمْ، وَعَدَدَ أَنْفُسِهِمْ، وَخَائِنَةَ أَعْيُنِهِمْ، وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ مِنَ الضَّمِيرِ، وَمُسْتَقَرَّهُمْ، وَمُسْتَوْدَعَهُمْ مِنَ الْأَرْحَامِ، وَالظُّهُورِ إِلَىٰ أَنْ تَتَنَاهَىٰ بِهِمُ الْغَايَاتُ).

(١) أُنظر، القَوَانِين للشَّيخ القُمي: ٢/ ١٤٨ طَبْعَة عَبدالرَّحِيم. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته.

كَانَت أَغْنىٰ الدُّول ثَرَاءً وَرخَاءً.

وَكُلّ مُسْلِم يُؤمِن وَيُوقن أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ سَيِّد الكَونَين، وَلاَ أَحد يَملُك مَعهُ شَيئَاً، وَمَعَ ذَلِكَ كَان يَسْبق أَتْبَاعه وَأَصحَابه إِلَىٰ العَمَل بأَي مَبدَأ قَبل أَنْ يُعْلنهُ وَيَنطُق بِهِ، وَفِي الآيَة: ﴿ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ﴾[1]. وَمِن أَقوَال الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ: «لَو سرقَت فَاطِمَة لقَطَعتُ يَدهَا»[2]، وَفَوق ذَلِكَ كَان يَكْرَه أَنْ يُمَيّزه أَصْحَابه عَن أَنْفسهِم.

وَمَا أَكْثَر مَا رَوىٰ التَّأرِيخ عَنْهُ فِي هَذَا المَجَال، ومِنْهُ: فِي ذَات يَوم اشْتَرَىٰ بَعْض المَتَاع وَحَملهُ، فَأَرَاد مَن رَآه أَنْ يُخَفّف عَنْهُ، فَقَال لهُ: «صَاحبُ الشَّيء أَوْلَىٰ ـ أَحَق بشَيئَه أَنْ ـ يَحْمِلَه»[3]، وَكَان فِي سَفَر مَعَ جَمَاعَة، وَلمَّا حَان مَوعد

---

(١) هُود: ٨٨.

(٢) حَاشَاك يَا بِنْت رَسُول الله ﷺ، وَمَعَاذ الله مِن أَنْ تَسْرُقِ، وَعَلىٰ كُلّ مُسْلم يَنْبَغي لهُ أَنْ يَقُول مِثل هَذَا القَوْل. وَهَذِه الرِّوايَة مَشهُورة عِند أَهْل السُّنَّة، وَقَد جَاءَت عَلىٰ صِيغَة المُبَالغَة فِي التَّشدِيد عَلىٰ عَدَم التَّسَاهل فِي الْحُدُود، ولأَنَّ فَاطِمَة ﷺ هِي رُوحه الَّتي بَيْنَ جَنْبَيْه، وَأَعزّ الخَلق لَدِيه.

أُنظر، صَحِيح الإِمَام البُخَارِيّ: ٤ / ١٥١ و: ٥ / ٩٧، صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٥ / ١١٤، مُغْني المُحتَاج: ٤ / ١٠٠، سُنَن الدَّارمي: ٢ / ١٧٣، سُنن النَّسَائي: ٨ / ٧٣، سُنن أَبِي دَاود: ٢ / ٣٣٢، السُّنن الْكُبْرَىٰ للبَيْهَقي: ٨ / ٢٥٤، سُنن التِّرمِذي: ٢ / ٤٤٢، السُّنن الْكُبْرَىٰ للنَّسَائي: ٤ / ٣٣٣، شَرْح مَعَانِي الآثَار: ٣ / ١٧١، صَحِيح ابن حِبَّان: ١٠ / ٢٤٨، العُهُود المُحَمَّدِيَّة: ٨٠٦، كَنْزُ الْعُمَّال: ٣ / ٢٦٩، فَيض القَدِير: ٢ / ٧٢٠.

(٣) أُنظر، مَوَاهب الجَلِيل لشَرح مُخْتَصر خَلِيل، للحَطَّاب الرّعَيني المُتوفّىٰ سَنَة (٩٥٤ هـ): ٨ / ١٦٤ طَبْعَهُ وَخَرّج آيَاته وَأَحَادِيثه الشَّيخ زَكَرِيَّا عُميرَات، دَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت سَنَة (١٤١٦ هـ)، نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ: ٢ / ١٠٣، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٥ / ١٢٢، حَاشِيَة الإِمَام السِّندي عَلىٰ النَّسَائي لِابْن عَبدالهَادي: ٧ / ٢٨٤، مُسْنَد أَبِي يَعْلىٰ: ١١ / ٢٥ ح ٦١٦٢، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبَراني: ٦ / ٣٥٠، الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير

↔

الطَّعَام قَامُوا لْإعدَادَه، وَتولىٰ كُلّ وَاحد مِنْهُم عَملاً، فَشَرع هُو بـجَمْع الحَـطَب، قَالُوا: نَحنُ نَكْفِيك يَا رَسُول الله! قَالَ: «عَلمتُ أَنَّكُم تَكفُونَني، وَلَكنّي أَكْـرَه أَنْ أَتَمَيَّز عَنْكُم، إِنَّ الله تَعَالَىٰ يَكْرَه مِن عَبدهُ أَنْ يَرَاه مُتَميِّزاً ـ عَلَىٰ ـ بَيْنَ أَصْحَابه»[1].

وَفِي الْآيَة: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَايُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[2].

وَكُلّنا يَعْلَم أَنَّ الله سُبْحَانَهُ لَم يَرض لنَفْسه إِلاَّ بمِثْل مَا رَضي لهُم بِهِ مِنْهُ حَيْث أَمَرهُم بالتَّرَاحم وَرَحمهُم، وَبالجُود وَجَاد عَلَيهِم، وَبالعَفْو وَعَفَا عَنْهُم.

الْإسْتقلاَل السِّيَاسِي:

وَمِن مُوَاصفَات الدَّوْلَة العَصْرِيَّة وَمُقوَمَاتهَا الْأَسَاسيَّة، (الْإسْتقلاَل السِّيَاسي، وَالْإقْتصَادِي، وَالصّنَاعي). وَالسِّيَاسَة: التَّدبير، وَالمُوَاطن السِّيَاسي: أَنْ يَشْتَرك فِي إِدَارَة بلاَدَه كَالْإنْتخَاب وَنَحوه وَسَاس الْأُمَّة: تَـولّىٰ أُمُـورهَا، وَالمُـرَاد هُـنا بالسِّيَاسَة السُّلْطَة الرَّسْمِيَّة الحَاكِمَة وَالْأَجهزَة العُليَا للدَّولَة، وَالمُرَاد بإِسْتقلاَلهَا أَنْ يَتوَافر فِيْهَا أَمْرَان:

١ ـ أَنْ تَكُون الدَّوْلَة لكُلِّ الشَّعب، وَلَن تَكُون كَذَلِكَ إِلاَّ إِذَا ٱختَارهَا وَٱنْتَخبهَا

⇐ لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي: ٢/ ٩١ ح ٤٩٨٠، كَنْزُ العُمَّال: ٣/ ١١١ ح ٥٧٢٦، كَشف الخَـفَاء وَمُـزِيل الْإلبَاس عَمَّا ٱشْتَهر مِن الْأَحَادِيث عَلىٰ ألسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ٢/ ١٩ ح ١٥٨٢، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ٤/ ٢٠٦، مِيزَان الْإعْتِدَال للذّهبي: ٢/ ٥٦٤ ح ٤٨٦٦، إِمتَاع الْأَسمَاع للمَقرِيزي: ٧/ ١٧، الشّفا بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفىٰ: ١/ ١٣٣.

(١) أُنظر، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الْإلبَاس عَمَّا ٱشْتَهر مِن الْأَحَادِيث عَلىٰ ألسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ١/ ٢٥١ ح ٧٦٥، الوَافي بالوَفيَات للصَّفدي: ١/ ٧٢، إِمتَاع الْأَسمَاع للمَقرِيزي: ٢/ ١٨٨، سُبْلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد بن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ: ٧/ ١٣.

(٢) ٱلْقَصَص: ٨٣.

الجَمِيع بنَفْس رَاضيَة تَمَام الرِّضَا، وَإِنْ تَعَذّر الإِجْمَاع، وَتَوَلَّت الحُكم بالأَكثَرِيَّة وَضَعَت الكُلِّ عَلَىٰ مُسْتَوىٰ وَاحد في الحُقُوق وَالوَاجبَات بلاَ تَحيُّز وَمُحَابَاة، وَبهَذَا وَحدَه تَكُون الهَيئَة الحَاكِمَة شَرعيَة، وَإِلاَّ فَهي عصَابَة مِن قطَّاع الطُّرق، وَلَكن بشَكل مُنَظّم ومُقَنّع بالدّستُور وَالدّيمُقرَاطيَة، إِنَّ جَلاَء الأَجْنَبي وَحدَه عَن البلاَد لَيْسَ إِسْتقلاَلاً، وَإِنَّمَا الإِسْتقلاَل الحَقّ أَنْ يَشْعر الإِنْسَان العَادي بأَنّه غَير مُهمَل وَمَظْلُوم.

٢ ـ أَنَّ تَحرّر الدَّوْلَة مِن كُلّ الضّغُوط الدَّاخليَة وَالخَارجيَة. وَقَالَ الأَدْنَاب وَالعُملاَء: لاَ حَيَاد وَإِسْتقلاَل فِي العَصر الرَّاهن، مَا دَامَت القُوتَان الأَعْظَم فِي حَرْب سَاخنَة أَو بَاردَة!. وَلاَ سَنَد لهَذَا الزَّعم إِلاَّ تَبرير الخِيَانَة وَالعَمَالَة، وَأَدَل دَلِيل عَلَىٰ ذَلِكَ أَنَّ سُويسرَا دَوْلَة صَغِيرَة وَسَط أُوروبَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَرضَت ٱحْتَرَام حِيَادهَا عَلَىٰ دُول الشَّرق وَالغَرب.

وَالإِسْلاَم يَحثّ كُلّ رَاشد أَنْ يَستَقل بعَقْله، ويَكُون العِلْم دَلِيلَه فِي أَقوَالِه وَأَفعَاله، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[1]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾[2]، وَنَدَّد بالتَّابعِين وَالمُقلِيدن فِي العَدِيد مِن الآيَات مِثْل قَولَه سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾[3]. وَفِي الحَدِيْث: «لاَ يَكُن أَحَدكُم إِمّعَة، قَالَ: يَقُول: إِنْ ضَلَّ النَّاس ضَلَّلتُ، وَإِنْ ٱهْتَدُوا ٱهْتَدَيتُ»[4]. أَي يَتَّبع كُلّ نَاعِق، وَيَمِيل مَعَ كُلّ رِيح.

---

(١) ٱلْبَلَد: ١٠.

(٢) الإِنْسَان: ٣.

(٣) فَاطِر: ١٩.

(٤) أُنظر، النّهايَة فِي غَرِيب الحَدِيث لِابْن الأَثِير: ١/ ٦٧ و: ٤/ ٤٩، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد

الإِسْتقلاَل الإِقْتصَادِي :

والإِسْتقلاَل الإِقْتصَادِي هُو الجَوهَر الحَقِيقي للإِسْتقلاَل القَومي ، وَلهُ العَـدِيد مِن المَظَاهر :

مِنْهَا : أَنْ يَتحرَّر مِن الإِقْطَاع ، وَالإِحْتكَار ، وَالإِسْتغلاَل وَكُلّ آمتيَاز تَأبَاه الحُرِّيَّة .

وَمِنْهَا : العَدْل وَالمُسَاوَاة . والإِسْلاَم يَقرّ حُرِّيَّة الأَفْرَاد فِـي مُـمَارسَة النَّشَـاط الإِقْتصَادِي ، مَا فِي ذَلِكَ رَيب ، وَلَكن بكَدِّ اليَمين وَعَرق الجَبين لاَ عَلَىٰ حِسَاب الضُّعفَاء وَالمَسَاكِـين . قَـالَ الرَّسُـول الأَعْـظَم ﷺ : « أَيُّـها النَّـاس ! إِنَّ دِمَـاءكُم وَأَموَالكُم عَلَيكُم حَرَام ، لاَ يَحلّ دَم آمرىء وَلاَ مَالَه إِلَّا عَن طِيب نَفْس »[1] . « لاَ يَحلَّ لإِمرِيء مَال أَخِيه إِلاَّ عَن طِيب نَفْس »[2] . « مَن أَكَل لُقمَة حَرَام لَمْ يُقْبَل لهُ

↔ للهَيْثَمي الشَّافِعي : ١ / ١٨٠ ، المُعْجَم الكَبِير لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبَراني : ٩ / ١٥٣ ، الفَائِق فِي غَرِيب الحَدِيث للزَّمخشري : ١ / ٥١ ، الإِحكَام لِابْن حَزم : ٦ / ٨٥٩ ، التَّأرِيخ الْكَبِير للبُخَاري : ٤ / ٣٦٧ ح ٣١٦٩ ، الصِّحَاح للجَوْهَري : ٣ / ١١٨٣ ، لِسَان العَرَب لِابْن مَنْظُور : ٨ / ٤ ، السُّنَّة لأَبـي بَكْر أَحمَد بن مُحَمَّد بن هَارُون بن يَزِيد الخَلَّال ، تَحقِيق : الدُّكتُور عَطيَة الزَّهرَاني ، نَشْر دَار الدِّرَايَـة الرِّيَاض (١٤١٠ هـ) : ٣ / ٥٦٠ ح ٩٤٤ ، حُليَة الأَوْلِيَاء : ١ / ١٣٧ .

(١) فِي الجُزء الثَّالث مِن الوَسَائِل : « إِنَّ الله سَائِلكُم حَتّىٰ عَن مَسّ أَحدكُم ثَوب أَخِيه بِإِصْبعه » . (مِنْهُ ﷺ) . أُنظر ، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد : ٥ / ٧٢ ، سُنَن البَيهقي الكُبرىٰ : ٦ / ١٠٠ و : ٨ / ١٨٢ ، فَتح البَاري شَرْح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني : ٣ / ٢٢٤ ، عُمدَة القَاري فِي شَرح صَحِيحُ الإِمَام البُخَاريّ لِلعَيْني : ١٢ / ٢٧٨ ، تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التِّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي : ٣ / ٥٦ ، سُـنن الدَّار قُـطني : ٣ / ٢٢ ح ٢٨٦٣ ، الإِسْـتذكَار لِابْـن عَـبْدالبـرّ : ٧ / ١٩٢ ، التَّمهِيد لِابْن عَبد البَرّ : ١٠ / ٢٢٢ ، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير : ٣ / ١٨٩ ح ٢٩٦٨ ، إِرْوَاء الغَلِيل لمُحَمَّد بن نَاصر الأَلبَاني : ٥ / ٢٧٩ ح ١٤٥٩ ، و : ٦ / ١٨٠ ح ١٧٦١ ، التَّـفْسِير الْكَـبِير للفَخر الرَّازي : ٢٤ / ٣٦ ، التَّسهِيل لعُلوم التَّـنزِيل للكَـلبي : ٣ / ٧٢ ، تَـلخِيص الحَـبِير لِابْـن حَـجر العَسقلاَني : ٣ / ٤٥ .

(٢) أُنظر ، الخِلاَف لشَّيخ الطُّوسي : ٥ / ٥٠٩ ، المَبْسُوط للشَّيخ الطُّوسي : ٣ / ٥٩ ، تَذْكرَةُ الفُقَهَاء للعَلاَّمَة

صَلاَة أَرْبَعِين لَيلَة وَلَم يسْتَجب لهُ دَعوَة »[١]. وَلاَ يَخْتَص هَذَا بالإِسْلاَم، بَل هُو مِن نَوْع السُّلُوك المُحَرَّم عِندَ كُلّ النَّاس فِي كُلّ العُصُور وَالأَجيَال.

وَمِنْهَا: أَنْ يَعْمَل المَسؤولُون عَلَىٰ نمُو الثَّروَة الوَطنيَّة وَتَطوِيرهَا وَأَنْ يَضعُوا فِي حسَابَاتهِم المُخطَّطَات الأَجنَبيَّة ـ مَا ظَهَر مِنَّا وَمَا بَطَن ـ لمُحَاولَة السَّيطَرَة عَلَىٰ مُقدّارَت الشّعُوب وَإِخضَاعهَا للشّركَات الإِحْتكَارِيَّة وَأَربَاحهَا، وَمَن تَتَبَّع الصُّحف وَتَعليقَات كبّار الكِتَاب وَالمُفكرِين، يَلْمَس ذَلِكَ بوضُوح، وَنَذكُر مِنْهَا مَا يَلي كمِثَال:

«إِنَّ الإِمْبريَالِيَّة الأَمرِيكِيَّة تُمَارس الضّغُوط الإِقْتصَادِيَّة، وَتَدبِير الإِنْقلاَبَات العَسْكَرِيَّة وَغَير العَسْكَرِيَّة، وَتَحرُك الجُيُوش العُدْوَانِيَّة، لاَ لأَي هَدَف إِنْسَاني إِلاَّ السَّيطَرَة الأَمرِيكِيَّة وَقَهر الشُّعُوب وَإِخْضَاعهَا لمَا تُرِيد. وَعَمليَات الإِسْتنزَاف الأَمرِيكِيَّة تَتُم فِي كُلّ مَكَان تَقرِيباً، وَفِي جَمِيع القَارّات. الإِسْتنزَاف الإِقْتصَادِي، وَالإِسْتنزَاف البَشَري، ثُمَّ شَلّ حَركَة التَّطَور الطَّبِيعيَّة لدَىٰ الدُّول الَّتي تُحَاول أَنْ تَجد لهَا مَكَانَاً فِي العَصْر الحَدِيْث. وَوَجّهَت الولاَيَات المُتّحدَة كُلّ شَيء حَتَّىٰ العُلُوم الإِنْسَانِيَّة إِلَىٰ هَذِهِ السَّبِيل حَتَّىٰ سَلَبَت رُوح الإِنْسَان وَمَاله وَجهُودَه فِي مُقَابل الثَّلاَّجَة وَالسَّيَّارة وَالسَّيل المُنْهَمر مِن السِّلَع الإِسْتهلاَكيَّة المُزَوّقَة الَّتي تُطَارد الإِنْسَان».

وَلَسنَا بَعد هَذَا التَّحذِير الصَّارخ، بحَاجَة إِلَىٰ التَّعلِيق وَالتَّوضِيح، وعَلَىٰ كُلّ دَوْلَة مُسْتَقلَة حَقّاً أَنْ تُوَاجه هَذَا المُخَطّط الرَّهِيب بصَلاَبَة وَثَبَات.

↔ الحِلّيّ: ١/ ٢٥٥ و: ٢/ ٤٠٠، مُخْتَلف الشّيْعَة العَلاَّمَة الحِلّيّ: ٣/ ٣٣٥ و: ٤/ ٤٤٩ و: ٥/ ٣٤، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلاَّمَة الحِلّيّ: ١/ ٤٧٠ و: ٢/ ١٠٣٠، المُغني لِابن قُدَامَة: ٤/ ٥٢١ و: ١٠/ ٦٦ و: ١٢/ ٢٣٠، تُحَف العُقُول: ٣٤، وَسَائِل الشّيْعَة: ٥/ ١٢٠ ح ٦٠٩١، بحَار الأَنوَار: ٨٠/ ٢٨٤ ح ٧.

(١) أُنظر، بحَار الأَنوَار: ٦٣/ ٣١٤ ح ٧.

الإِسْتقلاَل الصِّنَاعي :

وَالصِّنَاعَة لَيْسَت جُزءاً مِن الإِقْتصَاد وَكَفىٰ ، بَل هِي ثَورَة فِي نمُوّه وَتَـقَدُّمه ، وَأيَّه دَوْلَة لاَ تُنْشيء المَصَانع ، وَتَبني المَعَامل لإِنْتَاج السِّلَع وَالمُـعدّات وَالآلاَت الَّتي لاَ غِنىٰ عَنْهَا فِي العَصْر الرَّاهن ، فَهي مُتَخلفَة عَن رَكب الحَيَاة ، وكُلّ شَـعْب مُتَخلّف فهُو مُهَدَّد وَمُستَعبَد حَتَّىٰ وَلَو كَان تِعدَادَه مِئَات المَـلاَيِّين ، فَـالمُسلمُون وَالعَرَب كَثرَة كَاثرَة ، وَيَملكُون ثَروَات العَـالَم بـمعْظَمها ، وَالأَرَاضـي المُـقَدَّسَة بأَكمَلهَا ، فَأَين مكَانهُم مِن هَذَا الكَوكَب ؟ .

الجَوَاب : فِي القُدس وَالجُولاَن عِندَ (بَيغن وَدَايَّان) ! .

وَفِيمَا قَرَأتُ : « لاَ يُوجَد فِي البِلاَد العَرَبِيَّة مَعْهد وَاحد يَمْنَح دَرجَة عِلْميَة فِـي الأَلكتُرونيَات »[١] . عَلَىٰ رَغم الطَّاقَات وَالمِليَارَات . وأَيْضاً قَرَأتُ فِي العَدِيد مِن الكُتُب وَالصُّحف : أَنَّ اليَابَان تَبرُز أَكْثَر مِن أَيّة دَوْلَة فِي الأَلكتُرونيَات وَأَجهزَتهَا الحَدِيثَة الدَّقِيقَة . وَالسِّر حُبّ اليَابَان للعِلْم وَالعَمَل الَّذي يَرفَع صَاحِبه إِلَىٰ أَعْـلَىٰ الدَّرجَات ، قَالَ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَايَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُواْ ٱلأَلْبَـٰبِ﴾[٢] . وقَالَ مَن قَالَ مِن العَرَب : هَل يَسْتَوي الَّذي يَمْلكُون رَصِيداً ضَخْمَاً يَنْفُذ مِن البُنُوك إِلَىٰ مَـصَانِع الأَسْـلحَة الإِسْـرَائِـيليَّة ، وَالَّـذِين لاَ يَملكُون هَذَا الرَّصِيد الَّذي أَذَل رِقَاب العَرَب وَالمُسْلِمين .

وَكُلّنا يَعْلَم أَنَّ أَرْض اليَابَان خَاويَة بقِيَاسهَا مَعَ أَرْض الإِسْلاَم وَالعُرُوبَة ، وأَنَّهَا ٱبْتَدَأتُ مِن نُقطَة الصِّفر بَعد هَزِيمَتهَا الأَخِيرَة ، وَلَكنّها مَا لَبَثَت حَتَّىٰ أَصْبَحَت دَوْلَة

---

(١) أُنظر ، مَجلَّة الكَاتِب العَصْرِيَّة (يَنَاير /كَانُون الثَّانِي ١٩٦٩م) : ٨١ . (مِنْهُ ﷺ) .

(٢) ٱلزُّمَر : ٩ .

صِنَاعيَّة حَدِيثَة وَقُوّة عَالميَّة تُنَاطح دُول أُوربَا، وَتُنَافس أَمرِيكَا، وَتَحتَل مَكَان الصَّدَارَة فِي العَدِيد مِن الصّنَاعَات. وَلاَ فَرق عِندَ الله سُبْحَانَهُ بَيْنَ مَعْبد أُسّس عَلَىٰ التَّقوىٰ وَمَعمَل أُسّس لحَيَاة أَزكَىٰ، لأَنَّ الدُّنْيَا الأَفضَل تُمَهّد إِلَىٰ آخرَة أَكْمَل كَمَا قَالَ سُبْحَانهُ وَتَعَالىٰ: ﴿ وَمَن كَانَ فِى هَـٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[1]. وَالأَعْمىٰ نَوعَان: أَعْمَىٰ بَصَر يَعْتَمد عَلَىٰ عَصَا، وَأَعْمَىٰ بَصِيرَة لاَ يَخْتَرع وَيَصنَع، وَلاَ يُبْدِع وَيَنفَع فِي عَصْر الإِخْتِرَاع وَالإِبْدَاع، بَل يَعْتَمد عَلَىٰ غَيْره فِي طَعَامهِ وَشرَابه، وَمَسْكنه وَثيَابه، وَذهَابه وَإِيَّابه. وَأَخِيرَاً هَـذِهِ الشَّـهادَة مِـن الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه: «قَد تَجْد فِي أُوربَا مُسْلمِين بلاَ إِسْلاَم، وَفِي البِلاَد الإِسْلاَمِيَّة إِسْلاَم بلاَ مُسْلمِين»[2].

(١) ٱلإِسْرَاء: ٧٢.

(٢) أُنظر، الإِسْلاَم وَالرَّد عَلىٰ مُنْتَقدِيه، الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه.

مِن إِجْتِهَادَات الإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ

مِن صِفَات المُجْتَهد :

للمُجْتَهد صِفَات وَشُرُوط ، أَهَمّهَا عَلَىٰ الإِطْلاَق شَرطَان :

١ ـ أَنْ يَتَّقن اللُّغَة العَرَبِيَّة وَقوَاعدهَا حَتَّىٰ يَفْهَم الكِتَاب والسُّنَّة بقُوّة المَـلكَة تَمَامَاً كَمَا يَفْهَم العَرَبي الأَصِيل لُغَته بسَلِيقَته .

وَفِيمَا قَرَأتُ أَنَّ نَحوِيَّاً سَأَل أَعْرَابِيَّاً : كَيْف تَقُول : ضَرَبتُ أَخُـوكَ أَو أَخَـاكَ ؟ فَأَجَاب : أَخَاكَ وَلاَ أَقَوْل أَخُوك أَبَداً .

فَسَأَلَهُ ثَانِيَة : هَل تَقُول : ضَرَبني أَخَاكَ أَو أَخُوك ؟ .

فَأَجَاب : أَخُوك . وَلمَّا قَالَ لهُ النَّحوي : أَلَم تَزعَم أَنَّك لاَ تَقُول أَخُوكَ أَبَدَاً ؟ .

فَقَالَ : أَيْش هَذَا ؟ لَقَد دَار الكَلاَم ، وَٱخْتَلَفَت وُجْهَته .

٢ ـ أَنْ يَكُون ضَلِيعَاً مُتمَكّنَاً مِن عِلْم أُصُـول الفِـقْه ، لاَ تَـفُوتهُ مِـن مَسَـائلهِ وَقَوَاعدهِ وَاحدَة لهَا صِلَة مُبَاشرَة بإِثبَات الحُكْم وَٱستخرَاجه مِن مَصْدَره .

وَقِيل : لاَ بُدّ وَأَنْ يَكُون للمُجْتَهد إِلمَام بعِلْم التَّوحِيد وَالكَلاَم ! ... وهَذَا خَلْط وَإِشْتبَاه بَيْنَ شَرْط الإِسْتنبَاط ، والشَّرْط الأَسَاسي فِي صحَّة العِبَادَة حَيْث لاَ عِبَادَة لمُلحِد إِطْلاَقَاً ، وَيُمْكن أَنْ يَكُون الجَاحد مِن ذَوي المَعْرفَة بإِسْتنبَاط الأَحْكَـام . وَأَيْضَاً قِيلَ : لاَ بُدّ للمُجْتَهد أَنْ يَلم بِعِلْم المَنْطق ! . وَيُلاَحظ بأَنَّ نِسبَة المَنْطق إِلَىٰ

الإسْتنبَاط أَشْبَه بنِسبَة العَرُوض إِلَىٰ نَظْم الشِّعر. وَأَكثَر الشُّعَرَاء يَجْهلُون العَرُوض وَمُصْطَلحَاته.

الأَدْعِيَاء اللُّصقَاء:

كَانَت العِمَامَة «النَّجفيَّة» بالأَمس القَرِيب وَقفاً عَلَىٰ أَهْل العِلْم بدِيْن الله وَشَرِيعَته، وَأَصْبَحت اليَوم مشَاعاً لكُلِّ جَاهِل وَمُتَطفّل حَتَّىٰ أَلِفَ النَّاس أَنْ يَدخُل أَيٌّ كَان إِلَىٰ بَيْته مِن غَير عِمَامَة، وَيَخْرُج مِنْهُ بَعدَ لَحظَات مُعَممَاً بالعَدِيد مِن الأَمتَار!.

وَأَشَار الإمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ إِلَىٰ هَذِهِ الزُّمرَة المُزَيفَة حَيْث قَالَ مَا حَرفِيَته: «قَد أَلصَقوا أَنْفسهُم بالعُلمَاء إِلصَاقاً، وَلَيسُوا مِن العِلْم والعُلْمَاء فِي شَيء، إِنَّمَا هُم جَمَاعَة مِن البَطّالِين، وَالنَّاس تَعْرفهُم، وَحسَابهُم ﴿عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾[1]. وَقَالَ أَيْضَاً: «نَحْنُ نُذكّر هَؤُلاَء، فَإِنْ نَفْعَت الذِّكرىٰ فَذَاك وَإِلاَّ كَان لنَا مَعَهُم حِسَاب آخر وَمَوقف آخر»[2].

وَتَحدّثتُ مُطَولاً فِيمَا أَذَعتُ عَن الَّذِين يَمْتَطُون الدِّين إِلَىٰ الدُّنْيَا وَالمُنْتَسبِين إِلَىٰ العِلْم كَذِباً وَافْتِرَاءً. وَأَدرَكتُ عَدَدَاً مِن شُيُوخ جَبَل عَامِل، قَطعُوا شَوطَاً بَعِيداً فِي الفِقْه وَأُصُوله دُون أَنْ يَجرَؤوا عَلَىٰ لِبْس العِمَامَة النَّجفيَّة، وَاليَوم يُكَورهَا طَابقَاً فَوق طَابق مَن يَحبُوا إِلَىٰ العِلْم عَلَىٰ أَرْبَع!. وَبدَافِع مِن حُبّ الخَيْر أَنْصَح مِن يُرِيد الدّخُول فِي هَذَا السِّلك كَقَرِيب وَمَثِيل لاَ غَرِيب وَدَخِيل، أَنْ يَتقن ـ عَلَىٰ

---

(١) طه: ٥٢.

أُنظر، كِتَاب الحُكُومَة الإسْلاَمِيَّة للإمَام الخُمَيني: ١٤٤ وَمَا بَعْدهَا؛ (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، كِتَاب الحُكُومَة الإسْلاَمِيَّة للإمَام الخُمَيني: ١٤١ وَمَا بَعْدهَا. (مِنْهُ ﷺ).

الأَقَل ـ أُصُول المَعَالِم، وَفِقْه اللُّمعَه[١] شَرِيطَة أَنْ يَتّقي الله وَلاَ يَقُودَه الغُرُور إِلَىٰ مُجَاوزَة قَدَره وَحَدّه.

آرَاءُ الخُمَيْنِيّ ﷺ وَالثَّوْرَة:

قَرَأتُ لِلإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ كِتَاب دُرُوس فِي الجِهَاد وَالرَّفض، وكِتَاب الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة وَمَا نَشَرَت الصُّحف لهُ وعَنْهُ، وَكُلّ آرَائه صَرِيحَة وَجَرِيئَة، وَتَنْطَلق مِن الثَّوْرَة عَلَىٰ الجَور وَالإِسْتغلاَل، وَتَتحرّك تَحْت رَايَة حَرْبه وَنضَاله وَالتَّحَرُّر مِن شَتّىٰ صُورهِ وَأَشكَاله. وَمَا هَذَا بغَرِيب وَكَثِير عَلَىٰ قَلْبٍ طَاهر نَقي يَهْتَدي بنُور العِلْم والإِيْمَان، وَيَعِيش فِي بَلَد يَطْحَنهُ البَغي وَالإِسْتبدَاد، وَفِي زَمَان لاَ مَكَان فِيهِ إِلاَّ للشَّر وَالفَسَاد.

وَفِيمَا يَلي نَعْرض طَرَفاً مِن إِجْتِهَادَات السَّيِّد المُعَلِّم المُسَجّلَة فِي كِتَابهِ الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة، وَهي أَشْبَه بالعَوَاصف الَّتي كَان لهَا أَكْبَر الفَضل فِي القَضَاء عَلَىٰ عَرش الطَّاغُوت وَالتَّحَرُّر مِن أَسْرهِ وَأَغْلاَله.

مَصرَف الخُمس:

قَالَ السَّيِّد الإِمَام ﷺ مَا حَرفِيَّته: «الضَّرَائِب المَالِيَة الَّتي شَرّعهَا الإِسْلاَم لَيْسَ فِيْهَا مَا يَدلُ عَلَىٰ أَنَّهَا خُصّصَت لسَدّ رَمَق الفُقَرَاء، وَإِنَّمَا هِي تَدلُ عَلَىٰ أَنَّ تَشرِيعهَا كَان مِن أَجل ضَمَان نَفقَات دَوْلَة كُبْرَىٰ ذَات سِيَادَة»[٢]. وَيُلاَحَظ:

---

(١) الكِتَاب الأَوَّل أُجرُوميَّة الأُصُول، وَالثَّانِي أُجرُوميَة الفِقْه، وَهُما مُقَرَّران للدِّرَاسَة بَعْد إِتّقَان العُلُوم العَرَبِيَّة وَالإِلمَام بالمَنْطق. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، كِتَاب الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة للإِمَام الخُمَيني: ٢٩ وَمَا بَعْدهَا. (مِنْهُ ﷺ).

١ ـ إنَّ كَلمَة دَوْلَة أَو حُكُومَة لَم تَرد إطْلاَقاً فِي نُصُوص الأَخمَاس وَالزَّكوَات لاَ بالعِبَارَة وَلاَ بالإشَارَة، وَلاَ فِي كُتُب الفِقْه وَالفُقَهَاء، فَمِن أَينَ جَاءَت هَذِهِ الدَّلاَلَة عِلْمَاً بأَنَّ المَدلُول يَدُور مَدَار ظَاهر اللَّفظ وجُوداً وَعَدماً؟ وَلَو كَان هُنَاك مِن نَصّ عَلَىٰ الدَّوْلَة أَو الحُكُومَة فِيمَا يَعُود إلَىٰ الخُمس وَالزَّكَاة، لذَكَرهُ السَّيِّد كَمَا هُو شَأنهُ فِي الإهْتمَام بالنُّصُوص، بَل هُنَاك نَصّ عَلَىٰ العَكْس حَيْث جَاء فِي الجُزْء السَّادس مِن الوَسَائِل بَاب الزَّكَاة عَن المَعْصُوم مَا نَصّه بالحَرف الوَاحد: «وَأَمَّا وَجْه الصَّدقَات فَإنَّما هِي لأَقوَام لَيْسَ لهُم فِي الإمَارَة نَصِيب»[1]. وَلَفْظ الإمَارَة يَعمّ وَيَشمل كُلّ إمَارَة مَلحُوظَة الغَرض.

مَلحُوظَة الغَرَض مِن ذِكْرنَا لهَذِه الرّوَايَة النَّقض وَكَفَىٰ.

٢ ـ إنَّ نُصُوص الكِتَاب والسُّنَّة تَدل بوضُوح لاَ لَبْس فِيهِ عَلَىٰ أَنَّ الضَّرَائِب المَالِيَة للفُقَرَاء وَالمَسَاكِين، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ **وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ** ﴾[2]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿**إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ** ﴾[3]. وَالحَصْر هُنَا بالفُقَرَاء والمَسَاكِين... لاَ «بنَفَقَات دَوْلَة كُبْرىٰ ذَات سِيَادَة».

وَفِي الوَسَائِل عَن الإمَام الصَّادق عليه السلام: «إنَّ الله عزَّوجلّ فَرَض للفُقَرَاء فِي أَموَال الأَغْنِيَاء مَا يَكْتَفُون بهِ»[4]. وأَيْضَاً عَنْهُ قَالَ: «إنَّمَا وُضعَت الزَّكَاة إخْتبَاراً للأَغْنِيَاء وَمَعُونة للفُقَرَاء. وَلَو أَنَّ النَّاس أَدّوا زَكَاة أَموَالهُم مَا بَقي مُسْلِم فَقِيراً

---

(١) أُنظر، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٦/١٤٦ ح ٨.

(٢) ٱلْمَعَارِج: ٢٤.

(٣) ٱلتَّوْبَة: ٦٠.

(٤) أُنظر، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٦/٣ ح ٣، عِلَل الشَّرَائِع للشَّيخ الصَّدُوق: ٢/٣٦٩ ح ٢، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ٧/٨ ح ٧٤٩٣، بحَار الأَنوَار: ٩٣/١٨ ح ٤٠ و: ٩٣/٢٨.

مُحتَاجاً وَلاَّسْتَغنىٰ بمَا فَرَض الله لهُ، وَإِنَّ النَّاس مَا اَفْتَقرُوا وَلاَ اَحتَاجُوا وَلاَ جَاعوا، وَلاَ عَروا إلاَّ بذُنُوب الأَغْنيَاء»[1]. وَعَن الإِمَام الرِّضَا عليه السلام: «إنَّ الله عزَّوجلّ كَلَّف أَهْل الصّحَة القِيَام بشَأن أَهْل الزَّمَانَةُ وَالبَلوَىٰ»[2]. إِلَىٰ كَثِير مِن نُصُوص هَذَا البَاب الَّتي لاَ تَقْبَل التَّعطِيل وَالتَّأوِيل.

٣ ـ ثَبَت باليَقِين أَنَّ النَّبيّ وَآله الأَطْهَار كَانُوا يَأخذُون الحُقُوق المَاليَة مِن الأَغْنيَاء، وَيَردُّونهَا عَلَىٰ الفُقَرَاء، وَفِي نَهْج البَلاَغَة إنَّ الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام كَتَب إِلَىٰ بَعْض عُمَّاله: «وَاَنْظُرْ إِلَىٰ مَا اَجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللهِ فَاَصْرِفْهُ إِلَىٰ مَنْ قِبَلَكَ مِنْ ذَوِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاعَةِ، مُصِيباً بِهِ مَوَاضِعَ الْفَاقَةِ وَالْخَلَّاتِ، وَمَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ فَاَحْمِلْهُ إِلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فِيمَنْ قِبَلَنَا»[3]. وهَكَذَا فَعَل وَيَفْعَل الإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ وَكُلّ المَرَاجع مِن قَبْلُ وَمِن بَعْد.

دِفَاع عَن رَأي الخُمَيْنِيّ ﷺ:

وَرُبّ قَائِل: مُرَاد السَّيِّد الأَجَل أَنَّ الضَّرَائِب المَاليَة تَخْتَص بالدَّولَة الإِسْلاَمِيَّة حَيْث تُوجَد وَإِلاَّ فَهي للفُقَرَاء وَعَلَيهِ فَلاَ نَقْض وَإِشْكَال.

الجَوَاب: أَجَل، هَكَذَا يَنْبَغي أَنْ تَكُون وجْهَة النَّظَر، وَلَكن لَمْ يُشر السَّيِّد إِلَىٰ

---

(١) اُنظر، مَن لاَ يَحْضَره الْفَقِيه: ٢/ ٧ح ١٥٧٩، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٦/ ٤ح ١١٣٩٥.

(٢) اُنظر، عِلَل الشَّرَائِع للشَّيخ الصَّدُوق: ٢/ ٣٦٩ح ٣، عُيُون أَخبَار الرِّضَا عليه السلام للشَّيخ الصَّدُوق: ١/ ٩٦، مَن لاَ يَحْضَره الْفَقِيه: ٢/ ٨ح ١٥٨٠، وَسَائِل الشِّيْعَة (الإِسْلاَمِيَّة): ٦/ ٥ح ٧، بحَار الأَنْوَار: ٦/ ٩٦و: ٩٣/ ١٨ح ٣٨، تَفْسِير نُور الثَّقلَين: ١/ ٧٤ح ١٦٨ و ٤٢١ح ٤٧٤.

وَالزَّمَانَةُ: آفَة فِي الحَيوَانَات، وَرَجُل زَمِنٌ أَي مُبْتَلىٰ فِي جَسَدَه مِن بَلاَءٍ أَو كَسرٍ وَأَقْعَدَتهُ عَن الحَرَكَة. اُنظر، مُخْتَار الصِّحَاح: ١/ ١١٦، الغَرِيب لِابْن سَلَّام: ٤/ ٢٧٩، لِسَان الْعَرَب لِابْن مَنْظُور: ١/ ٦٠٩.

(٣) اُنظر، نَهْج البَلاَغَة: اَلرِّسَالَة «٦٧». إِلىٰ قُثَم بن الْعَبَّاس.

ذَلِكَ مِن قَرِيب أَو بَعِيد، بَل حَصَر بَحْثه وَكَلاَمه بالتَّشرِيع وَدلاَلَة النَّـص، وهَـذِهِ كَلمَاتهُ تَدلُ عَلَىٰ نَفْسهَا بنَفْسهَا: (شرّعهَا، تَشْرِيعهَا، يَدّلُ، تَدّلُ) وَكُلّ كَلمَة مِـن هَذِهِ الْأَرْبَعَة تَرفض هَذَا الْإِعْتذَار شَكلاً وَأَسَاسَاً، لْأَنَّ التَّشرِيع لمَاليَة الدَّوْلَـة أَو دَلاَلَة اللَّفظ عَلَيهَا شَيء، وَوجُود الدَّوْلَة شَيء آخر.

وَلَو أَنَّ السَّيِّد اْستَدل عَلَىٰ رَأيه المَذكُور بآيَة الخُمْس القَائِلَة: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[1]، لكَان لْإِستدلاَلَه وَجْه حَيْث يُمْكن أَنْ يُقَال: إِنَّ الدَّوْلَة الْإِسْلاَمِيَّة لله وَفِي طَاعَته، وَرَئِيسهَا مَعَ الوزْرَاء وَالجُنُود وَالمُوظفِين بالكَامِل هُـم عُـمَّال الله، وأَيْضَاً المَال كُلّه لله، وعَلَيهِ يَكُون الْأَخذ وَالعَطَاء مِنْهُ تَعَالَىٰ وَإِلَيهِ، وكُلّ المَحَاوِيج مِن أَبْنَاء عَبْد المُطَّلب وَغَيرهِم عِيَال عَلَىٰ الدَّوْلَة تَمَامَاً كَالمُوظفِين فِيْهَا.

وَاجِب العُلْمَاء:

يَرىٰ الْإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ أَنَّ الوَاجِب الْأَوَّل وَالْأَهَم عَلَىٰ عُلْمَاء المُسْـلِمِين هُـو الحِرص عَلَىٰ الْإِسْلاَم وَصِيَانَته وَإِعْلاَء شَأنه وَكَلمَته، وَحَدّد هَذَا الوَاجب بدِرَاسَة الْإِسْلاَم بِجدٍ وَإِجْتهَاد وَالكَشْف عَن كُنُوزَه العَلمِيَّة وَمَقَاصدَه الْإِنْسَانِيَّة، وَنَشْرهَا عَلَىٰ العَالَم شَرقَاً وَغَربَاً بأَحْدَث وَسَائِل النَّشر وَالْإِعْـلاَم، وَفَـوق ذَلِكَ أَنْ يَـتَتَبَّع العُلْمَاء الْإِفْتِرَاءَات وَالْأَكَاذِيب الَّتي يَـلصقهَا أَعـدَاء الْإِسْـلاَم بـالْإِسْلاَم حِـقدَاً وَتَشفيَّاً، ثُمَّ يَردُّوهَا إِلَىٰ نُحُور المُغْتَرِّين بمَنْطق الحَـقّ وَالوَاقـع، وَلَكـن العُـلْمَاء قَصّرُوا وَلَم يَعْملُوا بأَمر الله وعَهْده، فَتَقلّص ظِل الْإِسْلاَم وَعزّ المُسْـلِمِين حَـتَّىٰ

(١) اَلْأَنْفَال: ٤١.

غَدُوا مَحكُومِين وَتَابِعِين بَعد أَنْ كَانُوا حَاكِمِين وَمَتبُوعِين. وَأَعجَب العَجَب مِن أَمرِ العُلَمَاء أَنَّهُم يَحْتَفظُون بذِكرَىٰ عَاشُورَاء وَلاَ يُفَرّطُون، فَلتَكُن المَصَائِب الَّتي جَرَت عَلَىٰ دِيْن الإِسْلاَم عَاشُورَاء جَدِيدة يُحيِيّون ذِكرَىٰ هَذِهِ المَصَائِب بإِستمرَار[١].

وَكَأَنَّ السَّيِّد المُعَلِّم أَرَاد بكَلِمتِه هَذِهِ تَجدِيد عَاشُورَاء، وَتَطعِيم مَجَالس العَزَاء بالحَدِيث عَن الإِسْلاَم وَتَأرِيخه وَالتَّحلِيل الوَاضح لغَايَاته وَأَهدَافه، عَسَىٰ أَنْ نَسْتَيقظ وَنَثُور عَلَىٰ الجمُود وَالرّكُود، وَنَعمَل لحَيَاة أَحسَن وَأَسعَد. لَقَد تَعَرضَت تَعَالِيم الإِسْلاَم إِلَىٰ الإِهمَال وَالنِّسيَان، وَحَياتهَا بدرَاستهَا وَبيَان الحَاجَة إِلَيْهَا، وإِذَاعَة ذَلِكَ بلُغَة العَصْر وَأُسلُوبه بشَتّىٰ الوَسَائِل، وَمِنْهَا المِنْبَر الحُسَيني الَّذي لَهُ خَطرَه وَأَثرَه فِي نَشْر الإِسْلاَم وَثَقَافَته وَمُحَاربَة البَاطِل وَأَهْلَه.

وَعَلَىٰ ذِكْر الإِفْتِرَاء عَلَىٰ الإِسْلاَم أُشِير أَنّي قَرَأتُ مِنْهُ الكَثِير، وَعَرضتُ بَعْضَه مَعَ الرَّد فِيمَا كَتَبتُ وَنَشرتُ، عِلْمَاً بأَنّه يَحْمل فِي صُلْبه الدَّلِيل النَّاطق بكَذِبه. وَعَلَىٰ سَبِيل المِثَال: جَاء فِي مَجَلَّة الفِكْر المُعَاصر: «أَكَّد الكَثِير مِن الكِتَاب المَسِيحيِّين أَنَّ مُحَمَّداً كَان كَرِدِينَالاً مَسِيحيَّاً، وَلَكنَّه طَمَح إِلَىٰ كُرسي البَابويَّة، وَلمَّا أَخفَق آخْتَرع الإِسْلاَم كَي يُنَفّس بِهِ عَن غَيْظِهِ»[٢]. وهَذِهِ فِرية تَهْتكُ نَفْسَهَا بنَفْسهَا.

أَكْلُ السُحْت:

قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالىٰ: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[٣]. وَالرَّبَانيُّون هُم العَارفُون بالله، العَاملُون

(١) أُنظر، كِتَاب الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة: ٦٣ و ٦٥ و ٦٦ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١٢٧ وَغَيرهَا. (مِنْهُ ﷺ).
(٢) أُنظر، مَجَلَّة الفِكْر المُعَاصر العَدَد الرَّابع مِن المُجَلّد الثَّامِن: ١٣٨. (مِنْهُ ﷺ).
(٣) ٱلْمَائِدَة: ٦٣.

بطَاعَته ، وَالسُّحْت : المَال الحَرَام بشَتّىٰ أَنوَاعه ، هَذَا مَا قَالهُ أَهْل التَّفاسِير ، والإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ لاَ يُخَطِّئهُم فِي ذَلِكَ ، وَلَكن يُنْكِر عَلَىٰ الَّذِين يُمَثلُون للسُّحْت بـنَقْص المِيزَان وَبَخس المِكيَال فَقَط ، وَيَنسُون أَو يَتنَاسُون مَا هُو أَهَـم وَأَخـطَر كَـنَهب الشِّركَات الإِحْتكَارِيَّة وَحُكّام الجَور لمُقدّرَات الشُّعُوب وَثَروَاتهَا وَالتَّمادي فِي الإِسْتغلاَل إِلَىٰ أَقصَىٰ الحُدُود .

وَقَالَ مَن قَالَ : الإِقْتصَاد هُو الأَصل والأَسَاس لكُلِّ قَوْل وَفِعْل وَحَركَة وَسكُـون ، فالصِّرَاع وَالتَّنَاقُض بَيْنَ فِئَة وَفِئَة وَفَرد وَآخر لاَ مَصْدَر لهُ إِلاَّ الخُبْز وَالمَعْدَة ، أَمّا كَلمَة العَدْل والحَقّ فَهي مِن صُنع الضُّعفَاء للحَدّ مِن سَيطَرَة الأَقوِيَاء عَلَيهِم .

وَالسَّيِّد الخُمَيْنِيّ ﷺ قَوي فِي جَاهَه ، وَغَني بالمَلاَيِّين الَّتي يُنْفقهَا عَلَىٰ المحتَاجِين ، وَالشِّركَات الإِحْتكَارِيَّة لاَ تُزَاحمهُ فِي جَاهٍ وَلاَ مَالٍ ، وَمَعَ هَذَا إِنْحَاز فِـي ثَـورَته للضُّعفَاء ضِدّ الأَقوِيَاء وَللفُقرَاء ضِدّ الأَغْنِيَاء المُسْتَغلِين ، لاَ لشَـيء إِلاَّ لإِحـقَاق الحَقّ وَإِقَامَة العَدْل مُعَرّضَاً نَفْسَه للسِّجن وَالتَّشرِيد وَرَافضَاً كُلّ صَفرَاء وَإِغْرَاء .

قَالَ العَقَّاد فِي كِتَاب فَلاَسفَة الحُكْم : « الَّذِين يَقُولُون : إِنَّ الإِنْسَان يَعْمَل لطَلَب المَنْفَعَة يَجهلُون أَنَّه يُقْدِم عَلَىٰ الخَسَائِر وَهُو عَالِم بهَا ، وَيَهُون عَـلَيهِ المَـوْت وَلاَ يَهُون عَلَيهِ فَوت أَمَل مِن الآمَال » .

الأَمْر بالمَعْرُوف :

قَالَ الفُقَهَاء : لاَ يَجِب الأَمْر بالمَعرُوف إِلاَّ مَعَ عَدَم الخَوف مِن الضَّـرر . وَقَـالَ السَّيِّد المُعَلِّم : « لِمَاذَا الخَوف ؟ فَليَكُن حَبْسَاً أَو نَفْيَاً أَو قَتْلاً ، فَإِنَّ أَولِيَاء الله يَشرُون

أَنْفسهُم ٱبْتغَاء مَرضَاة الله »[١].

وَلَيْسَت هَذِهِ الكَلمَات مُجَرّد سَورَة مِن سَورَات الغَضَب للحَقّ كَمَا فَعَل مُوسىٰ عليه السلام حِين أَلقىٰ الأَلْوَاح ـ التَّورَاة ـ وَأَخذَ برَأس أَخِيه يَجْرّه، بَل تُبْتَنىٰ أَيْضاً عَلَىٰ العِلْم والمَنْطق الصَّارم دُون أَنْ تَلْفَحه نَار العَاطفَة، فَمُرَاد السَّيِّد أَنَّ أَصْحَاب النُّفُوس الكَبِيرَة والإِيْمَان الرَّاسخ لاَ يَتَردَّدُون فِي قَوْل الحَقّ، وَيَصْبرُون عَلَىٰ الشَّدَائِد مِن أَجْل قَضيَة يَعْتَقدُون بعَدَالتهَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ ﴾[٢].

وَيَدلُّ عَلَىٰ مُرَاده هَذَا قَوْلَه: « مَا يَضرُ لَو أَنَّ العُلَمَاء هَبّوا بصَفٍ وَاحد فِي وَجْه الظُّلم، وَأَرسلُوا البُرقيَات مِن جَمِيع أَنْحَاء العَالَم الإِسْلاَميّ يَسْتَنكرُون فِيْهَا الأَعْمَال الجَائِرَة الَّتي تَقُوم عَلَيهَا السُّلطَات ؟ إِذَن لتَرَاجع الطُّغَاة بتَأثِير هَذَا الضَّغْط، فَهُم جُبنَاء كَمَا أَعْرفُهُم، وَلَكن حِينَ عَرفُوا فِينَا الضَّعف وَالجُبن صَالُوا وَجَالُوا »[٣].

أَجَل، لاَ يَطْمَع الطَّاغيَة إِلاَّ بالجَبَان الخوَّار، وَلَو عَلِمَ أَنَّ بَيْنَ جَوَانح خَصْمَه نَفسٌ لاَ تَرهَب المَوْت لأَحجَم عَنْهُ وَتَحَامَاه، وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّه لاَ حَيَاة كَرِيمَة بَيْنَ الوحُوش وَالذِّئَاب إِلاَّ لمُسْتَمِيت، وَأَنَّه لاَ شَيء أَمَام الخَائِف إِلاَّ حَيَاة الذُّل وَالهَوَان.

وَالوَيل كُلّ الوَيل لمُجْتَمَع كُلّ رِجَاله وَأَفرَاده يُؤثرُون الحَيَاة بلاَ حُرّيَّة وَكَرَامَة عَلَىٰ المَوْت بإِبَاء وَأَنفَة.

---

(١) أُنظر، كِتَاب الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة للإِمَام الخُمَيني: ١١١ وَمَا بَعْدهَا. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) مُحَمَّد: ٣١.

(٣) أُنظر، كِتَاب الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة للإِمَام الخُمَيني: ١١٢ وَمَا بَعْدهَا. (مِنْهُ ﷺ).

إِيْرَان وَالجُمهُورِيَّة الْإِسْلاَمِيَّة

ثَوْرَة إِيْرَان المُبَارَكَة:

مَاذَا فَعَلَت ثُورَة إِيْرَان حَتَّىٰ قَامَت عَلَيهَا قِيَامَة المَأجُورِين وَلَم تَقْعُد ؟. أَبَدَاً لاَ شَيء سِوىٰ أَنَّهَا نَسَخت أَفْكَارَاً ضَارّة خَادعَة، وَحلَّ مَحلهَا أَفْكَار وَاعيَة نَافعَة.

وَعِندَمَا أَعْلَن الْإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ رَغبَتهُ فِي الجُمهُورِيَّة الْإِسْلاَمِيَّة ظَنَّ الحَانقُون أَنَّ فُرصَة الطَّعن وَالتَّجرِيح قَد سَنْحَت، وعَلَيهِم أَنْ يَنْتَهزُوهَا، فَأَذَاعُوا وَأَشَاعُوا أَنَّ شَرِيعَة الله وَٱلْقُرْءَان لاَ تَصْلَح لهَذَا العَهْد وَالزَّمَان... وَمِن قَبل حَاوَلَت دَوْلَة بَاكستَان أَنْ تَتَّخذ مِنْهَا دُستُوراً، فَانْتَهَت المُحَاولَة إِلَىٰ الفَشَل وَالنّكُوص... وَتَجاهلُوا أَنَّ الذَّنب ذَنْب الحَاكِم وَبطَانَته لاَ ذَنْب الْإِسْلاَم وَشَرِيعَته.

لَقَد حَاوَل مَن حَاوَل فِي بَاكستَان أَنْ يَجْمع بَيْنَ الْإِسْلاَم وَٱستغلاَل المُستَأثرِين فَأَخفَق بحُكْم الوَاقع، وَمَن الَّذي يَجْمَع النَّار وَالمَاء فِي كَفّ وَاحدَة ؟ ثُمَّ مَا يُدرِيك أَنَّ العَملِيَّة مُفْتَعلَة وَمُدَبرَة مُنْذُ البدَايَة للتَّآمر عَلَىٰ الْإِسْلاَم وَإِظْهَاره بمَظهَر العَجْز وَالقصُور ليُكَفّ أَهْل الدِّين والْإِيْمَان عَن المُطَالبَة بدَولَة الْإِسْلاَم. ولَيْسَ مِن الضَّرُوري أَنْ يَكُون رَئِيس الدَّوْلَة أَو رَئِيس الوزْرَاء تَابعَاً وَعَمِيلاً، فَكَثِيرَاً مَا يُخْدَع الرَّئِيْس الطَّيب ببطَانَة السُّوء وَمُكرهَاً، وَقَد حَذّر سُبْحَانَهُ مِن هَذِهِ البِطَانَة بقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا

عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[١]، وَالخَبَال: الإفْسَاد وَالمَضَرَّة.

السَّيِّد الطَّالَقَاني ﷺ مُسْلِم قُرْءانِي:

وَالمُسْلِم القُرْءاني هُو الَّذي لاَ يَخْضَع إلاَّ لله، وَلاَ يَخْشىٰ إلاَّ الله، وَلاَ يَنْطُق إلاَّ بلِسَان الإسْلاَم، وَلاَ يَنْظُر إلاَّ بِعَين الإيْمَان، وَلاَ يُفَكِّر إلاَّ بـوَحي مِـن ٱلْـقُرْءَان، وَهَذِي هِي خلاَل آيَة الله الطَّالَقَاني ﷺ بكُلّ تَوكِيد، وَالشَّاهد عَلَيهَا جِهَادَه الدَّائِب لأَعدَاء الله ٱبْتغَاء مَرضَاته، وَصَبرَه عَلَىٰ الشَّدَائِد فِي سَبِيله تَعَالَىٰ هَادِيء وَنَفْس مُطْمَئنَة بعُقْبىٰ الدَّار[٢].

وَبَعْد، فَإنَّ الغَرَض الأَوَّل مِن هَذَا الفَصْل أَنّي قَرَأتُ كَلمَة حَـول الجُـمهُورِيَّة الإسْلاَمِيَّة لهَذَا السَّيِّد القُرْءاني نَشَرتهَا جَرِيدَة السَّفِير، فَرَأيتهَا مُفْعَمَة مُتْخَمَة وَعيَاً وَعُمقَاً، وَمحَال أَنْ يَقُولهَا إلاَّ مَن عَاش الإسْلاَم بقَلْبِه وَعَقْلِه وَقَولِه وَفِعْلِه. وَلِكَي يَتَّسع نُور الحَقِيقَة وَيَنْتَشر إلَىٰ أَقصَىٰ مَا يُمكن أَذْكُر فِيمَا يَلي الفَهْم الجَدِيد لحَقِيقَة الجُمهُورِيَّة الإسْلاَمِيَّة:

«إنَّنا نَعْتَقد أَنَّ الجُمهُورِيَّة الإسْلاَمِيَّة هِي المُؤهِّلَة للحَيَاة فِي هَذَا الزَّمَان، وَلَم تَكُن مُؤهِّلَة للحَيَاة فِي فَجْر الإسْلاَم. إنَّ التَّحولاَت الإجْتمَاعِيَّة وَالسِّيَاسيَّة الَّتي شَهدهَا العَالَم مُنْذُ الرَّسُول وَالخُلَفَاء الرَّاشدِين وحَتَّىٰ اليَوم هِي الَّتي تُوفِّر الأَسَاس

---

(١) آل عِمْرَان: ١١٨.

(٢) سُجِن فِي زِنزَانَة البَهلَوي (١٥) عَامَاً، وَعَانَىٰ مِن التَّعذِيب وَالتَّنكِيل مَـا يَـفُوق التَّـصَوّر، وَأَبـىٰ أَنْ يَنْحَني، بَل ٱزْدَاد صَلاَبَةً وَشمُوخَاً وَتَمسكَاً بوَاجِبه وَإيمَانه. (مِنْهُ ﷺ).

المَوضُوعي لقِيَام الجُمهُورِيَّة الإِسْلاَمِيَّة »[١].

فِي فَجْر الإِسْلاَم كَانَت جَمِيع الأُمَم وَالشُّعُوب تَحْت سَيطَرَة الإِمبرَاطُوريَات. كَانُوا مُسْتَعبدِين وَمَحرُومِين مِن إِبدَاء الرَّأي فِي تَعيِّين حُكُومَاتهِم وَفِي كَيفِيتهَا وَتَكوِينهَا وَبُنيَتها... إِلَخ. وَلَم يَكُن مَطرُوحاً، وَلاَ كَان فِي التَّصَوّر العَامّ، إِشكَال أَو أَنمَاط للحُكم غَير الإِمبرَاطُوريَات وَالسَّلطَنَات. وَلذَلكَ عِندَمَا فَتَح المُسْلمُون البِلاَد وَالأَمصَار اَنْجَذبُوا إِلَىٰ الأَنمَاط السَّائِدَة: الإِمبرَاطُوريَات وَالسَّلطَنَات وَالحُكُومَات المُسْتَبدّة. أَي أَنَّه كَرَّروا النَّمُوذَج ـ فِي دُولهِم ـ الَّذي ثَارُوا عَلَيهِ وَهَدمُوه.

أَمَّا الآن وَبَعْد الإِنْقلاَبَات وَالتَّحولاَت الفِكْرِيَّة وَالثَّقافِيَّة وَالإِجْتمَاعِيَّة فِي العَالَم، وَعَت الشُّعُوب حُقُوقهَا، وَتَنْبَهَت الأُمم إِلَىٰ أَنَّ مِن حَقّهَا هِي تَحدِيد شَكْل أَو نَمَط الحُكم الَّذي تُرِيدَه، وَتَغيِّير نظَام الحُكم القَائِم بمَا يَنْسَجم مَعَ طمُوحَاتهَا.

عَلَىٰ هَذَا نَقُول إِنَّ الشُّعُوب الإِسْلاَمِيَّة عُمُوماً بَاتَت مُهيَّأة وَأَكثَر مِن أَي وَقْتٍ مَضَىٰ لتَقَبُّل الجُمهُورِيَّة الإِسْلاَمِيَّة. بَل إِنَّهَا سَتُنَاضِل مِن أَجْل الجُمهُورِيَّة الإِسْلاَمِيَّة. إِنَّ الجُمهُورِيَّة الإِسْلاَمِيَّة هِي المُسْتَقبَل لاَ المَاضي.

« فِي زَمَن الرَّسُول وَالخُلَفَاء الرَّاشدِين كَانَت الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة قَفْزَة غَير عَاديَة تَتجَاوز حَركَة الزَّمَان. كَانَت تَتجَاوز اَسْتعدَادَات النَّاس وَمَدىٰ وَعْيِهِم وَنُضجهِم السِّيَاسي. أَمَّا الآن، وَبَعد التَّطورَات وَالتَّحولاَت الفِكْرِيَّة وَالإِجْتمَاعِيَّة، فَإِنَّ الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة سَتَسْتَند إِلَىٰ قَاعدَة رَاسخَة، إِنَّ التَّطَور كَان فِي خِدمَة هَذِهِ الفِكْرَة، لَقَد أَكّدهَا وَلَم يُلغهَا، هِي الآن مُنْسَجمَة مَعَ العَصْر فِي حِين كَانَت مُتَقدِّمَة عَلَىٰ مُعَاصرِيهَا فِي فَجر الإِسْلاَم.

« وَالحَال مَعَ الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة هِي هِي مَعَ كَثِير مِن القَوَانِين وَالأُصُول

---

(١) أُنظر، جَرِيدَة السَّفِير بتَأْرِيخ (١٩٧٩/٣/٣١م). (مِنْهُ ﷺ).

الإسْلاَمِيَّة الَّتي كَانَت فِي زَمن رَسُول الله وَالخُلَفَاء الرَّاشدِين «أَرقَىٰ» مِن الحَالَة الفِكْرِيَّة السَّائِدَة، وَالَّتي قَبلهَا النَّاس تَعَبُداً وَإِيمَانَاً وَٱنْبهَاراً بهَيبَة الوَحي وَالنُّبوَّة، وَلَيْسَ عَلَىٰ قَاعدَة مِن العِلْم والمَنْطق المُجَرَّد. أَمَّا اليَوم فَإِنَّ هَذِهِ الْأُصُول مَفهُومَة تَمَامَاً وَمُعْتَمدَة لأَنَّها ـ أَسَاسَاً ـ عَقلاَنيَة، كَأُصُول القَوَانِين الجَزَائِيَّة وَالحُقُوق المَدنيَة وَالحُقُوق الْإِنْسَانِيَّة عَامّة كَمَا جَاء بهَا الْإِسْلاَم وَٱلْقُرْءَان كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[1]. إِنَّ مِثْل هَذَا النِّدَاء مَفهُوم اليَوم أَكْثَر بكَثِير مِنْهُ فِي فَجر الْإِسْلاَم. إِنَّ جَمِيع الشُّعُوب تُؤمن اليَوم، وَبفَضل التَّطَور العِلْمي فِي مَجَال الْإِتِّصَالاَت وَالمُوَاصلاَت بمِثْل هَذِهِ الدَّعوَة للتَّضامُن بَيْنَ هَذِهِ الشُّعُوب.

وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ الْإِسْلاَم بمُؤهلاَته وَطَاقَاته يَصْلح لكُلِّ زَمَان وَمَكَان تَمَامَاً كَالطَّبِيب المَاهر يُعَالج كُلّ دَاء بدَوَائه، فَهُو لعَصْر الجَاهليَة حَيْث أَخرَج أَهْلَهَا مِن عِبَادَة الْأَصْنَام إِلَىٰ عِبَادَة إِلَٰه وَاحد هُو رَبّ العَالَمِين، وَمِن قَبَائِل مُتحَاربَة مُتنَاحرَة إِلَىٰ أُمّة وَاحدَة، إِلَىٰ غَير ذَلِكَ كَثِير، وَأَيْضَاً الْإِسْلاَم لمَا بَعْد الجَاهليَّة حَيْث دَفَع بهَذِه الْأُمَّة إِلَىٰ طَرِيق المَدَنيَّة وَالحَضَارَة، وَهُو للعَصْر الرَّاهن، لأَنَّه نَيِّرٌ فِي عَقْلِهِ وَعِلْمه وَمُتَحرّر مِن التَّقْلِيد الَّذي يَنْعىٰ الْإِسْلاَم عَلَيهِ وَعَلَىٰ أَهْله.

وَأَخِيرَاً، فَإِنَّ كُلّ الْأَحْرَار فِي الجِيل الجَدِيد يَتطلعُون بشَوق بَالِغ إِلَىٰ نِظَام بلاَ شُيُوعيَّة تَتحَكّم بالحُرِّيَّات، وَلاَ رَأسْمَاليَّة تَحْتَكر الثَّرَوَات، وَلاَ عُنْصرِيَّة تَتعَصَّب لجِنْس دُون جِنْس أَو لفِئَة دُون فِئَة. أَبَدَاً لاَ شرُور فِيهِ عَلَىٰ الْإِطلاَق. وهَذَا هُو بالذَات نظَام الجُمهُورِيَّة الْإِسْلاَمِيَّة وَدُستُورهَا، وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ جَمِيع الْأَحْرَار يَلتَقُون مَعَ أَنْصَار هَذِهِ الجُمهُورِيَّة عَلَىٰ صَعِيد وَاحد، شَاءُوا أَم أَبُوا.

---

(١) ٱلْحُجُرَات: ١٣.

نَافِذَة عَلَىٰ العَالَم الإِسْلاَميّ

عَدَد المُسْلِمِين :

مُنْذُ سَنَوَات قَرَأتُ أَنَّ عَدَد المُسْلِمِين فِي العَالَم (٧٠٠) مليُون .

وَقَرَأتُ فِي مَجَلَّة العَربي الكوَيْتِيَّة : « إِنَّ الدُّكتُور ـ يَانت أُستَاذ الثَّقَافَة بجَامعَة مَدرِيد ـ قَالَ : الإِسْلاَم أَكْبَر قُوّة حَيَّة اليَوم حَيْث يَبْلغ عَدَد المُسْلِمِين أَلف مليُون أَي رُبْع العَالَم ، وَالرُّبع الآخر مَسِيحيُون ، وَإِنَّ الإِسْلاَم يَتفَرّع عَنْهُ (٧٢) مَذْهبَاً وَالمَسِيحيَّة (٢٦٠) مَذْهَبَاً ، وَالرُّبع الثَّالِث شُيُوعيُون ، وَالرابع مَوزّع بَيْنَ الهندُوكِيَّة وَالمَجُوسيَّة وَاليَهُوديَّة وَدِيَانَات أُخرىٰ »[1] .

ولَيْسَ هَذَا ببَعِيد ، لأَنَّ العَدَد يَنمُو وَيَزدَاد سَنَة بَعدَ سَنَة ، ولأَنَّ الإِحْصَاء الأَوَّل للمُسْلِمِين قَد يَكُون مَبْنِيَّاً عَلَىٰ التَّقرِيب وَالتَّخمِين ، وَالثَّانِي يَسْتَند إِلَىٰ البَحْث وَالتَّحقِيق .

وَفِي مَجَلَّة « المَجَلَّة » المَصْرِيَّة : « آرْتَفَع عَدَد المُسْلِمِين فِي أَفْرِيقيَا بَيْنَ سَنَة (١٩٣١ م ـ ١٩٥١ م) مِن « ٤٠ » مليُونَاً إِلَىٰ « ٨٠ » مليُونَاً ، وَالأَفرِيقيُون المُسْلمُون اليَوم يُعَادلُون عَدَد العَرَب فِي مَجْمُوعهِم »[2] .

---

(١) أُنظر ، مَجَلَّة « العَرَبي » الكُويتيَّة العَدَد (٢٣٣) شَهْر حُزَيرَان سَنَة (١٩٧٧ م) : ٥٠ . (مِنْهُ ﷺ) .

(٢) أُنظر ، مَجَلَّة « المَجَلَّة » المَصْرِيَّة العَدَد (٨٣) : ٢٨ . (مِنْهُ ﷺ) .

الدُّوَل الإسْلاَمِيّة :

فِي جَرِيدَة «أَخْبَار اليَوم» المَصْرِيَّة : «أَنَّ الدُّوَل الإسْلاَمِيَّة اليَوم أَكْثَر مِن (٢١) دَوْلَة أَهَمّها (أندُونيسيا، وَبَاكستَان، وَتُركيَا، وإيْرَان، وَأَفْغَانِستَان، وَمَصر، وَالعِرَاق، وَسُورِيَا، وَالأُردُن، وَالسُّعودِيَّة، وَالكُوَيت، وَاليَمنَان، وَلِيبيَا، وَالسُّودَان، وَتُونِس، وَالمَغْرب، وَالجَزَائِر، وَالصُّومَال، وَمُوريتَانيَا، وَمَالي، وَالسَّنغَال، وَغِينيَا، وَنَجِيريَا، وَالكَمرُون). وَتُوجَد ثَلاَث دُول مِن بَيْنهَا لاَ يَرَأَسهَا مُسْلمُون، وَهي مَالي، وَنَيجِيريَا وَالسّنغَال. وَمَا مِن دَوْلَة فِي قَارّات العَالَم غَيْر مُسْلمَة إلاَّ وفِيْهَا مُسْلمُون.

«وَخَرِيطَة المُسْلِمين اليَوم مَلِيئَة بالعَدِيد مِن القَوميَّات، وَلَكن الرّوَابط الَّتي تَربُط العَالَم الإسْلاَميّ عَمِيقَة أَصْلهَا فِي السَّمَاء وَقَد اسْتطَاعَت دَائمَاً أَنْ تُوَاجه كَثِيرَاً مِن التَّحدّيَات»[1].

وَيُرِيد الكَاتب مِن «أَصْلهَا فِي السَّمَاء» كَلمَة التَّوحِيد وَشَهَادَة (أَنْ لاَ إِلَه إلاَّ الله مُحَمَّد رَسُول الله)، وَمَن لاَ يَجْذبهُ الإيْمَان بالله وَبمُحَمَّد إِلَىٰ المَحبَّة وَالإخَاء فَإيمَانه أَشْبَه بمَضْغ الهَوَاء. قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[2]، أَي أَنَّ الإيْمَان بالله وَرَسُوله وَاليَوم الآخر قَد وَحَّد بَيْنَ قُلُوب المُؤْمِنين، وَرَبَط بَيْنَ مَصَالحهُم وَمَصَائرهُم، وَجَمعهُم فِي كَيَان وَاحد وَأُمّة وَاحدَة، وَمِن هُنَا اتّفَق المُسْلمُون بالكَامِل عَلَىٰ أَنَّ العَدوّ إِذَا غَلَب عَلَىٰ بَلَد مُسْلِم وَجَب عَلَىٰ جَمِيع المُسْلِمين الدّفَاع عَنْهُ إلاَّ أَنْ يَكُون قَادرَاً عَلَىٰ الذَّب عَن نَفْسَه.

---

(١) أُنظر، جَرِيدَة «أَخْبَار اليَوم» المَصْرِيَّة تَأْرِيخ (٢٧/٩/١٩٧٩م): ١٢. (مِنْهُ ﷺ).

(٢) الحُجُرَات: ١٠.

عَرَب اليَوم لَيْسُوا بأُمّة :

نَشرَت جَرِيدَة الأَهْرَام مَقَالاً مُطولاً بعُنوَان مَعْنَىٰ القَومِيَّة ، جَاء فِيهِ مَا يَلي :

« العَرَب لَمْ يَصْبحُوا أُمَّة قَبل أَنْ يُوحّدهُم النَّبيّ ﷺ بَل كَانُوا قَبَائِل مُتْفَرقَة ، وَالفَرق ظُهُور الدَّوْلَة الوَاحدَة وَالوَطَن الوَاحد ، وبهَذَا المَعْنىٰ لاَ نَسْتَطِيع أَنْ نَتكَلَّم اليَوم عَن الأُمَّة العَرَبِيَّة وَلاَ عَن الوَطَن العَرَبي إلاَّ بَعْد زَوَال الحُدُود السِّيَاسيَّة دَاخِل العَالَم العَرَبي ، وَقِيَام دَوْلَة وَاحدَة ، يَحكمهَا دُستُور وَاحد وَقوَانين وَاحدَة ، وَهَذَا لاَ وجُودَ لهُ فِي الوَقت الحَاضر . نَتكلَّم وَكَأَنَّ هُنَاك قَومِيَّة عَرَبيَّة فِعلاً ، وَكَأَنَّ هُنَاك أُمّة عَربِيَّة فِعلاً ، وَكَأَنَّ هُنَاك وَطنَاً عَرَبيَّاً فِعلاً نَاسِين أَنَّ للقَومِيَّة العَرَبِيَّة مَعْنَىً مُحَدّداً ، وَللوَطَن العَرَبي مَعْنَىً مُحَدّداً ، وَهَكَذَا نَخْلط الأَمَاني بالوَاقع ، وَنَكذِب عَلَىٰ أَنْفسنَا وَعَلَىٰ الغَير ، لأَنَّ كُلّ دَوْلَة عَربيَّة تَتصَرّف تَصَرُف الدَّوْلَة القَومِيَّة فِي نطَاق سِيَادَتهَا عَلَىٰ أَرْضهَا وَمواطنِيها ، وَلَم تَنْزل عَن شِبْرٍ لغَيرهَا مِن الدُّول العَرَبيَّة ، وَسَوف يُؤدّي هَذَا إِلَىٰ إِنْقسَام الشَّخصيَّة وَبَلبَلَة الهَويَة »[1] .

وَلاَ عَيْن وَأَثَر للقَومِيَّة العَرَبيَّة وَغَيرهَا فِي نُصُوص الإِسْلاَم وَلاَ فِي كَلمَات العُلَمَاء وَالفُقَهَاء المُسْلِمين ، وَالمَوجُود فِيْهَا النَّهي عَن الفَخْر وَالعَصبيَّة ، قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾[2] ؛ وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾[3] .

وَفِي كِتَاب سَفِينَة البحَار عَن الإِمَام السَّجَّاد وَسَيِّد العُبَّاد عليه السلام : « العَصَبِيَّة الَّتي

---

(١) أُنظر ، جَرِيدَة الأَهْرَام بتَأرِيخ (١١ / ٥ / ١٩٧٨م) مَقَالاً مُطولاً بعُنوَان مَعْنَىٰ القَومِيَّة . (مِنْهُ رحمه الله) .

(٢) ٱلنِّسَاء : ١ .

(٣) ٱلْفَتْح : ٢٦ .

يَأثَم عَلَيهَا صَاحبهَا أَنْ يَرىٰ شرَار قَوْمه خَيراً مِن خيَار الآخَرِين »[١]. وَكَثِيراً مَا تَدعُو القَومِيَّة إِلَىٰ العَصَبيَّة وَالتَّفرقَة بَيْنَ النَّاس.

أَعْدَاد الإِسْلاَم وَالمُسْلِمين:

جَاءَ فِي جَرِيدَة «الأَهْرَام»: «أَنَّ جَمَاعَة مِن أَهْل الفِكْر وَالإِخْتصَاص تَدَارسُوا التَّحديَّات وَالأَخطَار الَّتي تُوَاجه العَالَم الإِسْلاَميّ فِي العَصْر الرَّاهن، وَبَحثُوا طَرِيق الخَلاَص مِن هَذَا الخَطَر الدَّاهم بحَيْث يَكُون أَكْثَر فَعَالِيَّة مِن المُؤتمرَات الإِسْلاَمِيَّة الَّتي عُقدَت وتُعْقَد هُنا وَهُنَاك، وَٱسْتَغرق الكَلاَم فِي هَذَا المَوضُوع الأَعْمدَة الطِّوَال مِن الصَّحِيفَة، وَنُلَخص مَا ٱنْتهُوا إِلَيه بمَا يَلي:

١ ـ إِنَّ الصُّهيُونِيَّة تَبذُل أَقصَىٰ الجُهْد فِي مُحَاربَة الإِسْلاَم وَالمُسْلِمين مِن خلاَل الإِعْلاَم العَالَمي وَالكَرَاسي الجَامِعيَّة بشَكْلٍ مُنَظّم وَتَخطِيط مَدرُوس، ذَلِكَ أَنَّ التَّطورَات المُعَاصرَة جَعَلَت الغَزوّ العَسكَري يَتَرَاجع، وَيَحلّ مَحلّه الغَزوّ الفِكْري وَالثَّقَافي، وَهُو أَيْسَر مُؤونَة وَأَكثَر نَفعاً وَأَسلَم عَاقبَة، وَسَانَد الصُّهيُونِيَّة فِي هَذَا المَيدَان الإِسْتعمَار الإِقْتصَادِي الَّذي يَضْغَط بإِسْتمرَار عَلَىٰ العَالَم الإِسْلاَميّ بكُلّ أَثْقَاله وَوَسَائله. وَلاَ خُطّة إِطلاَقاً عِندَ المُسْلِمين لمُقَاومَة هَذَا التَّحدي وَالخَطَر.

٢ ـ ٱبْتَدعَت الصُّهيُونِيَّة نَظرِيَات بٱسم العِلْم لهَدم الإِسْلاَم، مِنْهَا نَظرِيَة (دَارويـن) فِي النُّشُوء وَالإِرْتقَاء، وَ(فرُويد) فِي الدِّرَاسَات النَّفسِيَّة، وَ(مَاركس) فِي التَّفسِير المَادي للتَّأرِيخ، وَ(مكيَافِيللي) فِي السِّيَاسَة،، وَكُلّها

(١) أُنظر، الكَافِي: ٢/٣٠٨ ح ٧، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٥/٣٧٣ ح ٢٠٧٧٨، بحَار الأَنْوَار: ٧٠/٢٨٨ ح ٦، تَفْسِير نُور الثَّقلَين: ٥/٧٣ ح ٧٠.

تُنَاقض الإِسْلاَم وَشَرِيعَته دُون أَنْ يُصَرّح أَصْحَابهَا أَنَّ القَصْد مِنْهَا مُعَادَاة الإِسْلاَم. وَالغَرِيب أَنَّ كُلّ هَؤُلاَء يَهُود، وَلاَ يُمْكن بحَال أَنْ يَكُون هَذَا مِن بَاب الصِّدفَة.

٣ ـ كَانَت لُغَة ٱلْقُرْءَان لُغَة العِلْم فِي العَالَم الإِسْلاَمِيّ، وَشَرِيعَته دُستُور الدَّوْلَة، فَتعَاضد المُسْتَعمرُون وَالصَّهاينَة عَلَىٰ عَزْل الإِسْلاَم كُلِّيَة عَن العِلْم وَالدَّولَة.

٤ ـ بَثّ الشِّقَاق وَالخِلاَف بَيْنَ المُسْلِمين مِن خِلاَل النَّعرَات الطَّائِفيَّة وَالنَّزعَات الشُّعُوبِيَّة تَحْتَ سِتَار القَومِيَّة وَالوَلاَء للوَطَن[1].

أَمَّا العِلاَج فَهُو كَالآتِي:

١ ـ تَعمِيق الثَّقَافَة الإِسْلاَمِيَّة فِي نُفُوس الجِيل، وَدَفع كُلّ مَا يُشَوّه الإِسْلاَم.

٢ ـ تَنْقِيَة مَعَاهد التَّعلِيم مِن أَصْحَاب الإِتّجَاهَات العدَائِيَّة للإِسْلاَم.

٣ ـ تَأْلِيف جهَاز يَضم نُخبَة مِن العُلَمَاء الأَكفَّاء لجَمْع الشَّمل وَالتَّقرِيب بَيْنَ المَذَاهِب الإِسْلاَمِيَّة.

٤ ـ حَثّ الحُكُومَات الإِسْلاَمِيَّة عَلَىٰ تَحْكِيم شَرِيعَة ٱلْقُرْءَان وَٱعْتبَارهَا المَصْدَر الأَوَّل لدستُورهَا وَتَصرفَاتهَا[2].

أَمَّا الإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ فَيَقُول فِي كِتَاب الحُكُومَة الإِسْلاَمِيَّة وَدرُوس فِي الجِهَاد وَالرَّفض: لاَ سَبِيل إِلَىٰ النَّصر وَالخَلاَص إِلاَّ بالتَّضَامُن، وَالتَّضحيَات، وَالتَّعرض للصُّعوبَات، وَمُعَانَاة التَّشرِيد، وَالسّجُون فِي سَبِيل التَّحَرُّر مِن سُلطَان الجَور وَعُملاَء الصُّهيُونِيَّة وَالإِسْتعمَار وَالقَضَاء عَلَىٰ كُلّ أَثَر للشِّركَات الإِحْتكَارِيَّة. وَهَذي هِي نَفْس الخُطّة الَّتي رَسَمهَا سُبْحَانَهُ لأَصحَاب الرِّسَالاَت السَّامية بقَوْله

(١) أُنظر، جَرِيدَة الأَهْرَام بتَارِيخ (١٤/٤/١٩٧٨م). (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، جَرِيدَة الأَهْرَام بتَارِيخ (١٤/٤/١٩٧٨م). (مِنْهُ ﷺ).

تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[1].

وَفِي كِتَاب مُحَمَّد عَبْدَه للعَقَّاد: (« إِنَّ الشَّيخ عَبْدَه قَالَ لأُستَاذه السَّيِّد الأَفْغَاني: « الأُولىٰ أَنْ نَتْرك السَّاسَة، وَنَذهَب إِلَىٰ مَكَان بَعِيد عَن مُرَاقبَة الحُكُومَات، وَنُعَلّم وَنُرَبّي مَن نَخْتَار مِن التَّلاَمِيذ عَلَىٰ مَشْرَبنَا، فَلاَ تَمْضي عَشْر سَنوَات إِلاَّ وَيَكُون عِندنَا عَدَد مِن الَّذِين يَعْملُون لنَشْر الإِصْلاَح.

فَقَالَ لهُ السَّيِّد الثَّائر: إِنَّمَا أَنْتَ مُثْبَط »)[2].

وَالخُمَيْنِيّ ﷺ وَالأَفْغَاني خُلْقَا مِن نُورٍ وَاحد، مِن الثَّورَة عَلَىٰ الوَضع القَائِم الجَائِم فَوق صُدُور المُسْتَضْعَفِين وَالمُعَذَّبِين.

---

(١) ٱلتَّوْبَة: ٧٣.

(٢) أُنظر، كِتَاب مُحَمَّد عَبْده للعَقَّاد: ١٤٥. (مِنْهُ ﷺ).

الإِسْلاَم

هَذَا الفَصْل :

لَسْتُ فِي هَذَا الفَصْل بَصَدد تَحْدِيد الإِسْلاَم وَبَيَان أُصُوله وَأَركَانه ، فَكُلّ مُسْلِم يُؤمِن بالله وَرَسُوله وَاليَوم الآخر ، وَإِلاَّ لَمْ يَك مُسْلِماً ، وَلَكن أَكْثَر المُسْلِمِين لاَ يُفَرّقُون بَيْنَ الأَصْل وَالفَرْع ، وَلاَ بَأس مَا دَام العَمَل مِن صُلْب الوَاقِع ، وأَيْضاً لاَ أُرِيد هُنا الحَدِيْث عَن دَعوَة الإِسْلاَم وَرسَالَته الإِنْسَانِيَّة .

وَإِنَّمَا الهَدَف الأَوَّل أَنْ أَذْكُر طَرَفاً مِن أَقوَال أَهْل البَيْت عليهم السلام الَّتي تَمدّ القَاريء بالوَعي وَالفَهم الضَّرُورِي لمَعْنىٰ دِيْن الحَقّ ـ الإِسْلاَم ـ كَي يُمَيِّز بَيْنَ المُتَدَين الصَّادق وَالدَّعي المُنَافق ، وَمَا يَجرّ إِلَيهِ الكَلاَم ، كَأَقسَام الإِيْمَان وَالمُقَارنَة بَيْنَ الدِّين وَالعِلْم وَالإِشَارَة إِلَىٰ أَعدَاء الإِسْلاَم وَالمُسْلِمِين .

الإِيْمَان عَمَل كُلّه :

قَارَنَ كَثِير مِن العُلَمَاء بَيْنَ الإِسْلاَم والإِيْمَان وَقَالُوا : الإِسْلاَم أَعمّ مِن الإِيْمَان ، فَكُلّ مُؤمِن مُسْلِم ، وَلَيْسَ كُلّ مُسْلِم بمُؤمِن . وَنَحنُ هُنَا حِينَ نَقُول الإِسْلاَم أَو الإِيْمَان نُرِيد دِيْن الله مِن هَاتَين الكَلمَتَين ، وعَلَيهِ نَحْمل مَا نَذكرهُ فِي هَذَا الفَصْل مِن أَقوَال أَهْل البَيْت عليهم السلام .

فِي الجُزْء الثَّانِي مِن أُصُول الكَافِي وَالحَادي عَشَر مِـن الوَسَـائِل عَـن أَهْـل البَيْت عليهم السلام : « المُؤْمِن مَلِك نَفْسِه إِذَا رَضي وَغَـضِب ، وَإِذَا أَمَـن وَرَهب »[١] . « لاَ يَكُون الإِيْمَان إِلاَّ بعَمَل »[٢] . « الإِيْمَان عَمَل كُلّه »[٣] . « مَا أَكْـثَر مَـن يَشْـهَد لَـهُ المُؤْمِنُون بالإِيْمَان ، وَيَجري عَلَيهِ أَحْكَام المُؤْمِنِين وهُو عِندَ الله كَافِر »[٤] . وَقَرَن سُبْحَانَهُ العَمَل الصَّالح بالإِيْمَان فِي العَدِيد مِن الآيَات ، وَعَلَّق الإِيْمَان عَلَىٰ التَّقوىٰ وَصَالح الأَعْمَال فِي أَكْثَر مِن آيَة كَقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[٥] ؛ وَقَولَه تَعَالَىٰ : ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[٦] .

وَمَعْنَىٰ هَذَا وَغَيرَه مِن آيَات هَذَا البَاب وَرُوَايَاته أَنَّ الإِسْلاَم هُو دِيْـن العَـدْل وَالإِنْسَانِيَّة ودِيْن العِلْم وَالعَمَل لحَيَاة أَسْعَد وَأَفْضَل ، وَأَنَّ المُسْـلِم حَـقّاً عِـندَ الله وَالنَّاس هُو الَّذي يَتَوفّر فِيهِ أَمْرَان :

الأَوَّل : أَنْ يَتَحرّر مِن أَهوَائه وَميُوله ، وَيَنْتَصر عَلَىٰ نَفْسه وَغُرُورَه .

الأَمْر الثَّانِي : أَنْ يَحْرص كُلّ الحِرص عَلَىٰ مَبَاديء الإِسْلاَم وَتَعَالِيمِه ، ويَعْمَل

---

(١) أُنظر ، أَمَالي الشّيخ الصّدوق : ٨٠٤ ح ٧ ، ثَوَاب الأَعْمَال الشّـيخ الصّـدوق : ١٦٠ ، مَـن لاَ يَـحْضَره الْفَقِيه : ٤ / ٤٠٠ ح ٥٨٦٠ ، تُحَف العُقُول : ٣٦١ ، رَوضَة الوَاعظِين للفتّال النّيسابوري : ٣٨٠ ، وَسَائِل الشِّيْعَة : ١٥ / ١٦٢ ح ٢٠٢١٥ بحَار الأَنوَار : ٦٨ / ٣٥٨ ح ١ و ٤١٧ ح ٤٥ و : ٧٥ / ٢٤٣ ح ٤٢ .

(٢) أُنظر ، الكَافِي : ٢ / ٣٨ ح ٣ ، وَسَائِل الشِّيْعَة : ١٥ / ١٦٨ ح ٢٠٢٢٠ ، بحَار الأَنوَار : ٦٦ / ٢٢ ح ٤ .

(٣) أُنظر ، الكَافِي : ٢ / ٣٤ ح ١ ، مُسْتَدرَك الوَسَـائِل للـمِيرزَا النُّـورِي : ١١ / ١٤٩ ح ١٢٦٦١ ، بـحَار الأَنوَار : ٦٦ / ٢٣ ح ٦ ، تَفْسِير نُور الثَّقلَين : ٥ / ٥٩ ح ٣٠ ، تَفْسِير المِيزَان لمُحَمَّد حُسَين الطَّباطَبَائي : ١ / ٣٣٣ و : ١٨ / ٢٧٢ .

(٤) أُنظر ، الكَافِي : ٢ / ٤٠ ح ٨ ، بحَار الأَنوَار : ٦٥ / ٢٩٧ ح ٥٥ .

(٥) ٱلْمَـائِدَة : ١١٢ .

(٦) ٱلنُّور : ١٧ .

بهَا جُهد المُسْتَطِيع عَن عِلْم وَإِخْلاَص وَبصَبْر وَإِحْتمَال، وَمَن آمَن دُون أَنْ يَعْمَل بمُوجب إِيمَانه فَإِنّه يُعَامل فِي الآخرَة مُعَامَلَة الكَافِر، وَلاَ يُسْتَثنَىٰ مِن هَذَا المَبدَأ إِلاَّ مَن أَسْلَم فِي السَّنوَات العَشْر الْأُولىٰ مِن رِسَالَة مُحَمَّدﷺ، وَتَأْرِيخ نُزُول الوَحي عَلَيهِ، وَيُسَمّىٰ الْإِيمَان فِيْهَا إِيْمَان تَصْدِيق.

وَالتَّفصِيل فِيمَا يَلي:

«لاَ كُلّ مُسْلِم فِي الجَنَّة».

«وَلاَ كُلّ كَافِر فِي النَّار».

مَن تَتَبَّع آي الذِّكر الحَكِيم وَأَقوَال أَهْل البَيْت عليهم السلام يَرىٰ أَنَّ مُعَامَلَة الْإِنْسَان فِي الحَيَاة الدُّنْيَا عَلَىٰ أَسَاس الكُفْر وَالْإِيمَان قَد تَتَّفق وَتَنْسَجم مَعَ مُعَامَلته فِي الْآخرَة وَقَد تَكُون عَلَىٰ العَكْس وَالنَّقِيض. وَإِلَيك البَيَان:

١ ـ يُعَامَل الْإِنْسَان فِي الدُّنْيَا مُعَامَلَة المُسْلِم، وَيُحَاسَب فِي الآخرَة مُحَاسبَة الكَافِر، وَهُو الَّذي يُؤمن بالله وَاليَوم الآخر نَظرِيَّاً، ويَعْمَل بوَحي مِن أَهوَائه وَميُوله عِندَ العَمَل وَالتَّنفِيذ، وَيَمُوت عَلَىٰ غَضَب الله وَرَسُوله، وإِلَيهِ أَشَار الْإِمَام عليه السلام بقَوْلَه: «مَا أَكْثَر مَن يَشْهَد لَهُ المُؤْمِنُون بالْإِيْمَان، وَيَجْري عَلَيهِ أَحْكَام المُؤْمِنين وهُو عِندَ الله كَافِر»[1].

٢ ـ عَلَىٰ عَكْس الْأَوَّل، يُعَامَل فِي الدُّنْيَا مُعَامَلَة الكَافِر، وَلاَ عِقَاب عَلَيهِ فِي الْآخرَة، وَهُو الكَافر القَاصر، لْأَنَّ الغَفْل الذَّاهِل غَيْر مَسؤول عَمَّا غَفَل عَنْهُ وَذَهَلَ، قَالَ الْإِمَام الصَّادِق عليه السلام: «مَا حَجَب الله عَن العِبَاد فَهُو مَوضُوع عَنْهُم»[2]. وَسُئِلَ

---

(١) تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ١ / ١٦٤ ح ٣، تُحَف العُقُول: ٣٦٥، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٧ / ١٦٣ ح ٣٣٤٩٦، تَوحِيد

الإمام عليه السلام : «مَنْ لَمْ يَعْرف شَيئاً ـ أَي عَن قُصُور ـ فَهَل عَلَيه شَيء ؟ قَالَ عليه السلام : لاَ»[١]. وقَالَ المُحَقّق القُمّي فِي الجُزْء الثَّانِي مِن القَوَانِين : «إِذَا لَمْ يَفْطَن الإِنْسَان إِلَىٰ مَعْرفَة أُصُول الدِّين يُلحَق بالبَهَائِم وَالمَجَانِين»[٢]. وَمِثْلهُ فِي رَسَائل الشَّيخ الأَنْصَاري ، عَلَىٰ أَنَّ نُصُوص هَذَا البَاب بشَتّىٰ أَنوَاعهَا إِنْ هِي إِلاَّ أَنْعكَاس وَتَقرِير لبَدِيهَة العَقْل بأَنَّ الله لَيْسَ بظَلاّم للعَبِيد .

٣ ـ يُعَامل مُعَامَلَة المُؤْمِن دُنْيَاً وَآخرَة ، وَهُو الَّذي آمَن وَعَملَ بمُوجب إِيْمَانه ، وَمَات عَلَىٰ تَقوىٰ الله وَرضوَانه ، قَالَ الإِمَام الصَّادق عليه السلام : «المُؤْمِن مُؤمِنَان : مُؤمِن وَفيّ لله بشُرُوطه الَّتي شَرطهَا عَلَيه ، فَهُو مَعَ النَّبيِّين وَالشُّهدَاء وَالصَّالحِين ، وَمُؤمِن زَلّت بِه قَدَم ، وذَلِكَ تُصِيبهُ أَهوَال الدُّنْيَا وَالآخرَة»[٣].

٤ ـ أَيْضَاً يُعَامل مُعَامَلَة المُؤْمِن دُنْيَاً وَآخرَة كُلّ مَن سَبَق إِلَىٰ الإِسْلاَم فِي أَوَّل البِعْثَة المُحَمَّدِيَّة بمَكَّة المُكَرَّمَة إِلَىٰ نهَايَة السَّنَة العَاشرَة ، بصَرف النَّظَر عَن أَعْمَاله ، قَالَ الإِمَام البَاقر عليه السلام كَمَا فِي أُصُول الكَافِي : «بُعِثَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله وهُو بمَكَّة عَشْر سِنِين ، فَلَم يَمت بمَكَّة فِي تِلكَ العَشْر سِنِين أَحَد يَشْهد أَنْ لاَ إِلَه إِلاَّ الله وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُول الله إِلاَّ أَدخَلهُ الله الجَنَّة بإِقْرَارَه ، وَهُو إِيْمَان التَّصدِيق ، وَلَم يُعَذِّب الله

↔ الشَّيخ الصَّدوق : ٤١٣ ح ٩ ، بحَار الأَنوَار : ٢ / ٢٨٠ ح ٤٨ و : ٥ / ١٩٦ ح ٧.

(١) أُنظر ، الكَافي : ١ / ١٦٤ ح ٢ ، الإِحْتجَاج للشَّيخ الطَّبرسي : ٢ / ١٠٧ ، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي : ١٧ / ٣٢١ ح ١ ، تَوحِيد الشَّيخ الصَّدوق : ٤١٢ ح ٨ ، الوَافيَة فِي أُصُول الفِقْه : ١٨٢.

(٢) أُنظر ، القَوَانِين للشَّيخ القُمي : ٢ / ١٥٨ طَبْعَة عَبدالرَّحِيم . (مِنْهُ ﷺ).

(٣) أُنظر ، الكَافِي : ٢ / ٢٤٨ ح ٢ ، بحَار الأَنوَار : ٦٤ / ١٨٩ ح ١ ، تَفْسِير نُور الثَّقلَين : ١ / ٥١٤ ح ٣٨٦ ، تَفْسِير المِيزَان لمُحَمَّد حُسَين الطَّباطَبَائي : ٤ / ٤١٤.

أَحداً مِمَّن مَات وَهُو مُتّبع لمُحَمَّدﷺ عَلَىٰ ذَلِكَ »[١]. وَالسِّر أَنَّ الْأَكثَرِيَّة المُشرِكَة تَألَّبت عَلَىٰ النَّبيّﷺ وَأَتبَاعه، وَأَذَاقُوهُم أَنوَاع الْأَذىٰ وَالتَّنكِيل، وَلاَ قُوّة للْإِسْلاَم آنذَاك تَردَع وَتَدفَع، فكَان حَقًّا عَلَىٰ فَضْل الله وَرَحمَته أَنْ يَدخُل الجَنَّة بلاَ حِسَاب مَن صَبْرَ عَلَىٰ المِحْنَة فِي سَبِيلَه، وَلَم يَرتَد عَن دِيْنه، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَـٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ﴾[٢].

الدِّين وَالعِلْم:

كُلّ دِيْن أَو مَبْدَأ أَو قَوْل أَو رَأي يُضَاد العَقْل السَّلِيم وَالمَعْرفَة الحَقِيقيَّة، فهُو جَهَالَة وَخرَافَة... وَأَعجَب العَجَب أَنْ يَرتَاب مُتَدَين بحُكم العَقْل، وَيَرىٰ ـ بدَافع مِن تَقوَاه المُوهُومَة المَزعُومَة ـ أَنَّ الدِّين فَوق العَقْل، وَيُخْضعهُ لظَاهر النَّقل حِرصَاً عَلَىٰ الدِّين، وَهُو بهَذَا الجَهْل يَهْدم الدِّين بأسم الدِّين مِن حَيْث لاَ يَحسّ وَيُرِيد!. وَأَعجَب مِنْهُ وَأَغرَب أَنْ يَدّعي مُدع العِلْم وَالمَعْرفَة، ثُمَّ يَقُول: لاَ أُؤمن بأَيَّة مَعْرفَة إِلاَّ أَنْ تَكُون عَن طَرِيق الحِسّ وَالعَيَان!. فَهَل إِيمَانه هَذَا عَن عَيَان وَحِس؟ وَهَل شَهِدَ الحِسّ وَالتَّجربَة أَنْ لاَ عِلْم إِلاَّ عَن طَرِيق التَّجربَة وَلاَ مَصْدَر للمَعْرفَة إِلاَّ الحَوَاس؟.

وَلَو صَحّ هَذَا الزَّعم لَوَجبَ أَنْ نَرفُض كُلّ مَا يَدُور فِي عَقْل الْإِنْسَان، وَأَنْ لاَ

(١) أُنظر، الكَافِي: ٢/ ٢٩، بحَار الأَنوَار: ٦٦/ ٨٦، تَفْسِير نُور الثَّقلَين: ٣/ ١٥٢.

(٢) آل عِمْرَان: ١٩٥.

نَفْسَح المَجَال لعِلْم النَّفس وَالإجْتمَاع وَالشَّرع وَالأَخْلاَق وَلاَ للفنُون وَالآدَاب وَلاَ لأَي عِلْم وَمعرفَة إلاَّ للعُلُوم الطَّبيعيَّة ! . إنَّ العَقْل أَوسع مَجَالاً مِن الحَوَاس وَأَقوىٰ مِنْهَا وَأَصدَق وَقَالَ عليه السلام : « لَيْسَتِ الرَّوِيَّةُ كَالْمُعَايَنَةِ مَعَ الْإِبْصَارِ ، فَقَدْ تَكْذِبُ الْعُيُونُ أَهْلَهَا ، وَلَا يَغُشُّ الْعَقْلُ مَنِ اسْتَنْصَحَهُ »[١] .

وَأَطرَف مَا قَرَأتُ فِي هَذَا البَاب مَا جَاء فِي كِتَاب تَهَافت العِلمَانِيَّة للدّكتُور عِمَاد الدِّين خَلِيل ، وَمَعنَاه أَنَّ الأَعوَر الدَّجَّال الَّذي تَحَدّثَت الأَخبَار وَالآثَار عَن خُرُوجه فِي آخر الزَّمَان ـ إنْ هُو إلاَّ رَمْز للَّذِين حَصرُوا طَرِيق العِلْم وَالمَعْرفَة بالحِسّ وَالتَّجربَة . وَقَد أَرَادُوا بذَلِكَ أَنْ يَفْقَأوا إحْدىٰ عَيْني الأُمَم وَالشُّعُوب ، وَيَكسرُوا إحدىٰ سَاقَيهَا كَيلاَ تَسْتَطِيع السَّير عَلَىٰ طَرِيق التَّقَدّم إلَىٰ حَيَاة أَفْضَل ، فَيَخلُو الجَوّ لقِوىٰ الشَّر وَطُغيَانهَا وَسُلبهَا وَنَهبهَا بلاَ مُخَاصِم وَمُزَاحِم .

الإسلاَم عَقْل وَعِلْم :

وَلاَ نُرِيد بالعَقْل وَالعِلْم هُنا الكَشْف عَن النَّفط وَالمَعَادن وَبنَاء المُختبرَات وَالمَصَانع ، بَل نُرِيد بهِمَا الإستجَابَة لدَعوَة الحَقّ ، والعَدْل ، وَهُو دَعوَة الإسْلاَم بالذَات ، وعَلَىٰ هَذَا الأَسَاس قَالَ سُبْحَانَهُ لنَبيّه وَنَجيّه ﷺ : ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[٢] ، وَخَاطَب عِبَادَة بقَوْله سُبْحَانه وَتَعَالَىٰ : ﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[٣] . وأَيْضاً عَلَىٰ هَذَا الأَسَاس قَالَ نَبيّ الرَّحمَة : « أَصْل دِيْني

(١) أنظر ، نَهج ٱلبَلاَغَة : ٱلحِكْمَة (٢٨١) .
(٢) يُونُس : ٤٢ .
(٣) ٱلحَدِيد : ١٧ .

العَقْل »[١]، حَتَّىٰ أَهْل النَّار ٱعْتَرفُوا صَرَاحَة بأَنَّ دِيْن الله يُخَاطب العَقْل كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالىٰ : ﴿وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ كَبِيرٍ﴾[٢].

أَمَّا العِلْم فَهُو عَقْل كُلّه أَصْلاً وَفَرعاً، وَمِن هُنَا أَطْلَق ٱلْقُرْءَان الكَرِيم كَلمَة العِلْم عَلَىٰ دِيْن الحَقّ فِي العَدِيد مِن الآيَات :

مِنْهَا : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا﴾[٣].

وَمِنْهَا : ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[٤].

وَمِنْهَا : ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُوْلُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾[٥]. وَقَالَ الإِمَام الصَّادِق عليه السلام : « رَحم الله عَبْدَاً أَحيَا العِلْم.

فَقِيلَ لهُ : وَمَا أَحيَاؤه ؟.

قَالَ : أَنْ يُذَاكر بِهِ أَهْل الدِّين وَالوَرَع »[٦]. وقَالَ الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام : « كَمَال الدِّين طَلَب العِلْم وَالعَمَل بِهِ »[٧]. وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ الدِّين بلاَ عِلْم نَاقِص تَمَامَاً كَالعِلْم بلاَ عَمَل. وَتَقدَّم فِي فَصْلِ العِلْم قَوْل الإِمَام الصَّادِق عليه السلام : « العَامِل عَلَىٰ غَيْر بَصِيرَة كَالسَّائِر عَلَىٰ غَيْر الطَّرِيق لاَ تَزِيدَه سُرعَة السَّير إِلاَّ

---

(١) أُنظر، الشَّفا بِتَعرِيف حقُوق المُصْطَفىٰ : ١/ ١٤٦، الَمحَجة البَيْضَاء : ٨/ ١٠١، عَوَالي اللَّئَالي : ٤/ ١٢٥ ح ١، مُستَدرك الوَسَائِل : ١١/ ١٧٣ ح ١٢٦٧٢.

(٢) ٱلْمُلك : ١٠.

(٣) فَاطِر : ٢٨.

(٤) آل عِمْرَان : ٧.

(٥) آل عِمْرَان : ١٨.

(٦) أُنظر، الكَافِي : ١/ ٤١ ح ٧، بحَار الأَنوَار : ١/ ٢٠٦ ح ٣٦.

(٧) أُنظر، الكَافِي : ١/ ٣٠ ح ٤، إِرشَاد الأَذهَان العَلَّامَة الحِلِّيّ : ١/ ١٦، تُحَف العُقُول : ١٩٩، وَسَائِل الشِّيْعَة : ٢٧/ ٢٤ ح ٣٣١١١، بحَار الأَنوَار : ١/ ١٧٥ ح ٤١.

بُعداً»[١].

الإسْلاَم وَالصَحَافَة الصُهيُونيّة:

نَشرَت جَرِيدَة «الأَهْرَام» مقَالاً مُطَولاً بعُنوَان أَخْطَر التَّحدّيَات الَّتي تُـوَاجـه الفِكْر الإسْلاَميّ جَاءَ فِيهِ: «وَضَع الصَّهاينَة مُـخَطّطاً يَـرمي إِلَـىٰ عَـرض الفِكْـر المُعَادي للإسْلاَم بطَرِيق غَير مُبَاشر بحَيْث لاَ يَفْطَن لهُ المُسْلمُون، وَبالفِعْل ظَـهَر هَذَا المُخَطّط عَلَىٰ أَنَّه نَظريَات عِلمِيَة عَلَىٰ نَحوِ مَا رَأينَا فِي نَظريَات دَارون فِـي التَّطَوّر، وَفرُويد فِي الدِّرَاسَـات النَّـفسِيَّة، وَ(مَـاركس) فِـي التَّـفسِير المَـادي للتَّأرِيخ، وَ(مكيَافِيللي) فِي السَّاسَة.، وَكُلّها تُنَاقض الإسْلاَم وَشَرِيعَته دُون أَنْ يُصَرّح أَصْحَابهَا أَنَّ القَصْد مِنْهَا مُعَادَاة الإسْلاَم. وَالغَرِيب أَنَّ كُلّ هَؤُلاَء يَهُود، وَلاَ يُمْكن بحَال أَنْ يَكُون هَذَا مِن بَاب الصِّدفَة»[٢].

وَبَعد «٨» أَشْهر مِن هَذَا المَقَال نَشرَت مَجَلَّة «الحَوَادث» اللُّـبنَانِيَّة مَـقَالَين: الأَوَّل بعُنوَان الجِهَاد فِي سَبِيل الإسْلاَم رَجعِيَة وَالجِهَاد فِي سَبِيل هَيْكَل سُليمَان تَقَدُّمِيَّة، جَاءَ فِيهِ: «دَقَّت إِسْرَائِيل نَـاقُوس الخَـطَر ـ فِـي الإِنْـتفَاضَة الإِيْـرَانِـيَّة الحُسَينيَّة ـ عَلَىٰ الغَرب وَالشَّرق السّـوفيَاتي... وَعَـاتَبَت الصُّـحف الصُّـهيُونِيَّة

(١) أُنظر، تَحرِير الأَحْكَام العَلاَّمَة الحِلّي: ١/٣٣ ح ٣، الكَافِي: ١/٤٣ ح ١، أَمَالي الشّيخ الصّـدوق: ٥٠٧ ح ٧٠٥، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ١/١٩٨ ح ٢٤، مَن لاَ يَحْضَره الْـفَقِيه: ٤/٤٠١ ح ٥٨٦٤، تُحَف العُقُول: ٣٦٢، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النّيسابوري: ١٠، وَسَائِل الشِّيْعَة: ٢٧/٢٤ ح ٣٣١١٠ و ١٦٦ ح ٣٣٥٠٤، أَمَالي الشَّيخ المُفِيد: ٤٢ ح ١١، بحَار الأَنوَار: ١/٢٠٦ ح ١ و ٢٠٨ ح ٩ و: ٧٥/٢٤٤ ح ٥١.

(٢) أُنظر، جَرِيدَة الأَهْرَام بتَأرِيخ (١٤/٤/١٩٧٨م) مَقَالاً مُطولاً بعُنوَان أَخْطَر التَّحدّيَات الَّتي تُوَاجه الفِكْر الإسْلاَميّ. (مِنْهُ ﷺ).

الغَرب عَلَىٰ إِهْمَاله لخَطَر الإِسْلاَم طَوَال السَّنوَات المَاضيَة، وَآتَهمَت السَّاسَة الغَربيَّة بقُصر النَّظَر وَإِغْفَال الثّقة بالنَّفس وَالوَعي الذَّاتي عِندَ المُسْلِمين»[١]! بالأَمس كَان الإِسْلاَم أُفيُون الشُّعُوب، وَاليَوم وَبَعد الثَّوْرَة الحُسَينيَّة فِي إِيْرَان أَصبَح مُثِير الشُّعُوب! فَأَين نَظرِيَّة مَاركس وَتَطَوّر القُرُود وَجِنْسيَّة فرُويد؟.

المَقَال الثَّانِي بعُنوَان الإِسْلاَم المُجَاهد وَفِيهِ: «إِنَّ زُعمَاء الشِّيْعَة يَسعُون وَرَاء شَيء وَثِيق الصِّلَة بالنِّظام الإِسْلاَميّ، وَآعْتنَاق مُوقِف مُعَادٍ للغَرب... لاَ جدَال فِي أَنَّ نَجَاح الشِّيْعَة فِي إِيْرَان سَيكُون حَافزَاً لأَيَّة مُؤسَّسَة إِسْلاَميَّة فِي أَي مَكَان لِكَي تُعِيد نفُوذهَا الضَّخم... وهَذَا يُمْكن أَنْ يُزَعزِع قِسمَاً كَبِيرَاً مِن الكُرَة الأَرضِيَّة»[٢]. الآن وَبَعد أَنْ تَبَدّلت الأَرْض فِي إِيْرَان غَير الأَرْض عَرَف المُسْتَعمرُون وَالصَّهاينَة مَاذَا صَنْعَت كَرْبُلاَء وَالكِفَاح الحُسَيني، وَكَيف تَلَقىٰ شِيعَة عَليّ وَالحُسَين هَذَا الكِفَاح بالتَّقدِيس وَالتَّعظِيم، وَكَيف وَكَيف أَثّر أَثَرهُ، وَأَينَع ثَمَرهُ فِي نفُوسهِم إِذَا قَادهُم ذُو نَفْس «أَبِيَة» وَبَيَّن سَيِّد الشُّهدَاء كَلمَة الله، وَدَعَا إِلَىٰ الحَقّ، وَحَذَّر المُخَالفِين مِن عَاقبَة الظُّلم، وَالطُّغيَان، فَمِن خُطْبَةٍ لَهُ يَوْم الطَّفّ:

«فَسُحْقَاً لَكُمْ يَا عَبيْدَ الأُمّة، وَشُذّاذ الأَحْزَاب، وَنَبَذَةَ الكِتَاب، وَنَفْثَةَ الشَّيْطَان، وَعَصَبَةَ الآثَام، وَمُحَرَّفِي الكِتَاب، وَمُطْفِئِي السُّنَن، وَيَحَكُم هَؤلاَء...!، وَعَنَّا تَخاذَلُون، أَجَلْ وَاللهِ، الْخَذلُ فِيْكُمْ مَعْروفٌ، وَشُجتْ عَلَيْهِ أُصُولُكُمْ، وَتَآزَرَتْ عَلَيْهِ فُرُوعُكُمْ، وَثَبُتَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ. وَغَشِيَتْ صُدُورُكُمْ، فَكُنْتُمْ أَخْبَثَ ثَمَرَةٍ:

---

(١) أُنظر، مَجَلَّة «الحَوَادث» اللُّبنَانِيَّة فِي تَأرِيخ (١٢/١/١٩٧٩م). (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، مَجَلَّة «الحَوَادث» اللُّبنَانِيَّة فِي تَأرِيخ (١٢/١/١٩٧٩م)، مقَالاً بعُنوَان «الإِسْلاَم المُجَاهد»، وَنَقَلتهُ مَجَلَّة الحَوَادث عَن الصَّحِيفَة الإِنْجلِيزِيَّة «جويش كرونيكل» فِي عَدَدهَا المُؤرّخ (٥/١/١٩٧٩م). (مِنْهُ ﷺ).

شَجيً لِلْنَاظِرِ، وَأَكْلَةً لِلْغاصِبِ.

أَلاَ وَإِنَّ الدَعِيَّ ٱبْنَ الدَّعِيَّ قَدْ رَكَزَ بَيْنَ ٱثْنَتَيْن بَيْنَ السِّلَّة وَالذِّلَّة، وَهَيْهَاتَ مِنَّا الذِّلَّةَ، يَأْبَي اللهُ لَنا ذَلِكَ وَرَسُولُهُ وَالمُؤمِنُونَ، وَجُدُودٌ طابَتْ، وَحُجُورٌ طَهُرَتْ، وَأُنُوفٌ حَمِيَّة، وَنُفُوسٌ أَبِيَّة، لاَ تُؤثِرُ طاعَةَ اللِّئامِ عَلَىٰ مَصارِعِ الكِرامِ..[1].

حِوَار بَيْنَ هَيْكِل وَالإمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ:

بِهَذَا العُنوَان نَشَرَت مَجلَّة المُسْتَقبَل اللُّبنَانِيَّة مَقَالاً وَفِيهِ قَالَ الخُمَيْنِيّ ﷺ[2] لِهَيْكَل:

«مِن خَصَائِص المَذْهَب الشِّيعي أَنَّه لَمْ يَكُن فِي يَوْمٍ مِن الأَيَّام تَابعَاً للدَّوْلَة وَالنِّظَام بَل كَان يُوَاجهُ، وَقَدَّم شُهدَاء فِي هَذَا السَّبِيل، وهَذَا المَذْهَب سَيُظْهِر الإسْلاَم للعَالَم، وَيُوَاجه جَمِيع النَّظَريَات، وَهُو قَادِر عَلَىٰ أَنْ يَتَصدىٰ للشُّيوعِيِّين، وَيُثْبت أَنَّ الدِّين لَيْسَ أُفيُون الشُّعُوب... إِنَّ حَركَتنَا إِسْلاَمِيَّة، وَشَعبنَا مَظلُوم يُوَاجه الجَبَّارِين اللَّذِين يُريدون القَضَاء عَلَينَا، مَا الَّذي دَفَع عُلَمَاء الأَزْهَر إِلَىٰ أَنْ يُعلنُوا مُعَارضتهُم للشَّعب الإِيرَاني، وَتَأيِّيدهُم للشَّاه؟ وَكَيف سَنَتعَامل مَعَ العُلَمَاء الَّذِين يَقرّون الظُّلم عَلَىٰ المَظلُومِين؟.

فَقَالَ هَيْكَل: إِنَّ الأَزْهَر تَأرِيخيَّاً وَفِي ٱستمرَار لاَ يَتّخذ مَوَاقف مُغَايرَة لمَوَاقف

---

(١) أُنظر، تَأرِيخ الطَّبري: ٥/٤٢٥ـ٤٢٦ طَبعَة سَنَة ١٩٦٤م، الكَامِل فِي التَّأرِيخ: ٣/٢٨٧ـ٢٨٨.

(٢) فِي الجُزْء الثَّانِي مِن سَفِينَة البحَار: ٤٤٦ مَا نَصّه بالحَرْف الوَاحد: «رُوي عَن الإِمَام الكَاظِم ﷺ: «يَخْرُج رَجُل مِن قُم يَدعُو النَّاس إِلَىٰ الحَقّ، يَجْتَمع مَعَهُ قَوم كَزُبر الحَدِيد، لاَ تَزلّهُم العَوَاصف، وَلاَ يَملُّون، وَلاَ يَجْبنُون، وعَلَىٰ الله يَتوكلُون، وَالعَاقبَة للمُتَّقِين». أَلاَ يَصْدُق هَذَا الوَصف عَلىٰ الخُمَيني وَأَنْصَاره؟؛ (مِنْهُ ﷺ).

أُنظر، سَفِينَة البحَار: ٢/٤٤٦ طَبْعَة سَنَة (١٩٣٦م)، بحَار الأَنوَار: ٥٧/٢١٧ ح ٣٧، نَقلاً عَن كِتَاب تَأرِيخ قُم عَن أَيُوب بن يَحْيىٰ الجَنْدَل.

الدَّوْلَة »[١]. لأَنَّ عُلْمَاء بالكَامِل حَتَّىٰ الشَّيخ الأَكبَر مُوظفُون عِندَ الدَّوْلَة يُـعَيِّنُون وَيُعزَلُون بمَرسُوم مِنْهَا، وَقَد حَاوَل الشَّاه جَاهداً أَنْ يَجْعَل عُلْمَاء الشِّيْعَة كـعُلمَاء الأَزْهَر وَلَجّ فِي ذَلِكَ وَتَمَادىٰ، فَدَارت الدَّائرَة عَلَىٰ رَأسِهِ، وَرَجعَ كَيْدَه إِلَىٰ نَحْرِهِ.

العَاشُورَاء وَالتَّاسُوعَاء:

نَشَرَت جَرِيدَة النَّهَار البَيرُوتِيَّة كَلمَة للأُستَاذ مِيشَال أَبي جُودَة بـعُنوَان اللُّـغَة الأُخرىٰ، قَالَ فِيْهَا:

« العَالَم يَعْرف أَو يَنْبَغي أَنْ يَعْرف الشَّاهنْشَاه هُو مَلك المُلُوك، أَمَّا كَلمَة إِمَام، وَعَاشُورَاء، وَتَاسُوعَاء فَلاَ يَكَاد يَعْرفهَا إِلاَّ العَرَبي وَالفَارسي ... ـ وَهِي تَعْني فِيمَا تَعْني ـ أَنَّ إِيْرَان يَجْب أَنْ تَكُون مُسْتَقلَة لاَ شَرقيَّة وَلاَ غَـربيَّة، وَأَنْ تَـبِيع النَّـفط بالثَّمن العَادل، وَتُؤيد مَسأَلَة القُدّس وَفَلسطِين، وَتُقَاطع إِسْرَائِـيل، وَلعَـلَّ هَـذِهِ الأُمُور لأَنَّهَا مَعْقُولَة فَهي غَيْر مَقْبُولَة »[٢]. عِندَ أَعْدَاء الشُّعُوب وَالإِنْسَانِيَّة.

مِن قَبْل كَان يُقَال: لمَاذَا عَاشُورَاء بَعد مُضي (١٤) قَرنَاً؟ وَلمَّا إِلتَهبَت الثَّـوْرَة بإِيْرَان فَهَم العَالَم مَعْنَىٰ عَاشُورَاء، وأَنَّهَا تَعْني الإِسْتقلاَل، والعَدَالَة، والتَّحَرُّر مِن الإِسْتعمَار وَالصُّهيُونِيَّة. وَبإِخْتصَار تَعْني كَلمَة عَاشُورَاء عِندَ الشِّـيْعَة الحُـرِّيَّة أَو المَوْت. وَهَكَذَا يَزدَاد العَالَم فَهمَاً لمَذهَب التَّشَيُّع وَأَسرَار مَا عَلَيهِ الشِّيْعَة كُلَّمَا تَقَدَّم الزَّمن، وَدَار دُولاَب الحَوَادِث.

---

(١) أُنظر، مَجلَّة المُسْتَقبَل اللُّبنَانِيَّة مَقَالاً بتَارِيخ (١٢/١/١٩٧٩م). (مِنْهُ ﷺ).

(٢) أُنظر، جَرِيدَة النَّهَار البَيرُوتِيَّة بتَارِيخ (٢٠/١/١٩٧٩م)، كَلمَة للأُستَاذ مِيشَال أَبي جُودَة بـعُنوَان اللُّغَة الأُخرىٰ. (مِنْهُ ﷺ).

رَايَة فَاطِمَة بِنْت مُحَمَّد ﷺ :

فِي مَجَلَّة الحَوَادِث مَقَال بعُنوَان : « ثَورَتُكَ يَا خُمَيني حُـلم الشَّـرق وَأَمْـلَه » نَأخُذ مِنْهُ هَذِهِ الشَّذرَات : « قَالَ الخَلِيفَة العَبَّاسي المَهْدي للقَاضي شُـرَيك : هَـل أَنْتَ فَاطِمي ؟ .

فَقَال : أَعُوذ بالله أَنْ لاَ تَكُون أَنْتَ فَاطِمي أَيْضاً يَا أَمِير المُؤْمِنِين ! إلاَّ إِنْ كُنتَ تَعْني فَاطِمَة بِنْت كِسْرىٰ ! أَمَّا فَاطِمَة بِنْت مُحَمَّد فَكُلّ مُسْلِم يُصَلِّي عَلَيهَا وَيُسَلّم . سَقَط كِسْرىٰ ، وَسَقطَت فَاطِمَته بِنْت قُورش ، وَٱحْتَفل الشَّـاه بـالْإِنْتِسَاب إِلَـيهِ ، وَقَامَت رَايَة فَاطِمَة بِنْت مُحَمَّد النَّبيّ العَرَبي ـ فِي إِيْرَان ـ الشِّيعِيَّة الَّـتي ٱبْـتَدَأَت بقَطع النَّفط عَن إِسْرَائِيل ، وَسَتُحَقق الإِلتحَام بَيْنَ السُّنَّة وَالشِّيْعَة عَرَباً وَعَجماً . كَان أَعدَاء الله والإِنْسَان يُفَسّرُون تَعَاون الشَّاه مَعَ إِسْرَائِيل بأَنَّه بسَبَب الصِّرَاع التَّقْلِيدي بَيْنَ الشِّيْعَة وَالسُّنَّة ، وَأَنَّ الشِّيْعَة يَهتمُون بالعَتبَات أَكثَر مِن ٱهـتمَامِهم بـالمَسْجِد الأَقصىٰ ، فَأَثبَتَت ثَورَة إِيْرَان ، ثَورَة الخُمَيْنِيّ ﷺ أَنَّ أَوَّل ثَوْرَة أَضَافَت بُعداً جَدِيداً مُؤثّراً فِي الصِّرَاع ضِدّ إِسْرَائِيل مُنْذُ (١٩٤٨ م) هِي ثَوْرَة الشِّيْعَة بمُطَالبتهَا بـقَطع النَّفط عَن إِسْرَائِيل » [١] .

هَذَا مَعَ العِلْم بأَنَّ فَلسطِين سُنِّيَّة لاَ شِيعِيَّة ، وَأَيْضاً جُنُوب لُبنَان شِيعي كإِيْرَان ، وَقَد ضَحّىٰ ـ مِن أَجل فَلسطِين وَالفَلسطِينِيِّين بنَفْسه وَمَـاله وَأَهْـله المَسَـاكِـين الآمنِين الَّذِين لاَ عَمَّ لهُم وَلاَ خَال وَلاَ دَوْلَة وَ « رِجَـال » . وَلمَّـا نَـزَح أَهْـله إِلَـىٰ ضَوَاحي بَيرُوت فَعَل بِهِم حِزب الأَحْرَار ، وَالكَتَائِب مَا فَعَل الصَّهاينَة بدَير يَاسِين

---

(١) أُنظر ، مَجَلَّة « الحَوَادث » اللُّبنَانِيَّة فِي تَأرِيخ (٢٦ / ١ / ١٩٧٩م) . مقَالاً بعُنوَان : « ثَورَتُكَ يَا خُمَيني حُلم الشَّرق وَأَمْلَه » . (مِنْهُ ﷺ) .

وَزيَادَة، وَالآن تَتجَمّع فِي قَلْب الجُنُوب كُلّ القِوىٰ المُتنَاحرَة مِن إِسْرَائِيل وَعصَابَة حدَّاد إِلَىٰ الفَلسطِينيِّين وَجَمِيع الأَحزَاب وَالمُنظمَات وَقطّاع الطُّرقَات، وكُلّ يَضع الغَاز فِي النَّار حَتَّىٰ أَصْبَح الجُنُوب كُومَة مِن رَمَاد أَو كَاد!. وَمَهمَا شَككتَ فَإِنّي عَلَىٰ يَقِين بأَنَّ كُلّ مَن حَارَب فِي الجُنُوب بـوَضعهِ الحَـاضر، فَـقَد شَـارَك فِـي الإِجهَاز عَلَيهِ، أَرَاد ذَلِكَ أَم لَم يَرْد.

مَدْرَسَة أَهْل البَيْت عليهم السلام

تَلاَمِيذ الإِمَام الصَّادق عليه السلام :

أَحْصَىٰ المتَتَبِّعون مَن تَتَلمذَ عَلَىٰ الإِمَام جَعْفَر الصَّادِق عليه السلام وَرَوىٰ عَنْهُ، فَبَلغُوا أَرْبَعة الآف مِن أَقْطَار شَتّىٰ[1] ... وَمِن بَعْدِه آنْتَشرَت حَلقَات الدّرُوس فِي عُلُومهِ بالمِئَات، وَأَنْشَئَت مِن أَجْلهَا المَدَارس بالعَشْرَات، وَأَرغَم المَـذْهَب الجَـعْفَري أُنُوف الَّذِين حَرمُوه وَحَارَبُوه مِن حُكّام الجَوْر وَشيُوخ السُّوء، وَوضـعَتْ كـتَابَاً

---

(١) قَالَ الحَسَن بن عَليّ الوَشّا: «أَدْرَكتُ فِي مَسْجِد الكُوفَة تِسعمِئَة شَيخ، كُلّ يقُول: حَدّثَني جَعْفَر بن مُحَمَّد، وَبَرز بِتَعلِيمه مِنْ الفُقَهَاء وَالأَفَاضل جَمّ غَفِير».

أُنظر، تَأرِيخ الشِّيعَة: ٥١. طَبْع النَّجف الأَشْرَف، تَأرِيخ الإِمَاميَّة للفَيَّاض: ١٥١، تَأرِيخ الكُوفَة للبَرقي: ٤٠٨، رِجَال النَّجاشي: ١٣٩ رَقم «٧٩».

وقَالَ الشَّيْخ مُحَمَّد الحُسَيْن المُظَفر فِي كِتَاب:

«أَحسَن أَيَّام مَرّت عَلَىٰ الشِّيعَة هِي الفَتْرَة الَّتي آمتَزجَت مِنْ أُخريَات دَولَة بَني مَرْوَان، وَأَوَّليَات دَولَة بَني العَبَّاس، فِي آشْتغَال الأُمَويِّين بِقَتل بَعْضهم البَعْض، وفِي آنتقَاض البِلاَد عَلَيهم، وفِي آشْتغَال بَني العَبَّاس بالحرُوب مَع المَروَانيِّين تَارَة، وَآسْتَتَباب الأَمن أُخـرىٰ، فَآنْـتَهز الشِّـيعَة هَـذِه الفُـرصَة للإِرتوَاء مِنْ مَناهل عِلْم الإِمَام الصَّادق، فَشدّوا الرِّحَال إِلَيهِ، لأَخذ أَحْكَام الدِّين وَالمعَارف عَنْهُ.

أُنظر، تَأرِيخ الشِّيعَة: ٥١. طَبْع النَّجف.

ولَقَد روي عَنْهُ فِي كُلّ عِلْم وَفَن، كمَا تَشْهد بِهِ كُتُب الشِّيعَة، ولَم تُقْتَصر الرِّوَايَة عَنْهُ عَلَىٰ الشِّيعَة فَحَسب، بَل رَوت عَنْهُ سَائِر الفِرق، كمَا تُفْصح بِذَلك كُتُب الحَدِيث والرِّجَال، وَقَد أَحصىٰ آبن عُقدَة، وَالشَّيْخ الطُّوسي، وَالمُحَقق فِي المُعْتَبر وَغَيرهم مَنْ رَوىٰ عَنْهُ مِنْ الشِّيعَة وَغَيرهم، فَكَانُوا أَربعَة آلاَف.

خَاصَّاً فِي هَذَا التَّحامُل وَالتَّعَصبُ وَهُو «الشِّيْعَة وَالحَاكمُون». وَمِن بَعدِه قَرَأتُ فِي كِتَاب (إسْلاَم بلاَ مَذَاهب) للدّكتُور مُصْطَفىٰ الشَّكعَة المَصْري، مَانَصّهُ بالحَرْف: «كَان الخُلْفَاء الأُمويُون والعَبَّاسيُون يَرتَعدُون مِن مَذْهَب الشِّيْعَة فَرقَاً، فَكَانُوا يُشَدّدُون عَلَيهِم النَّكِير، وَيُوقعُون بِهِم الأَذىٰ مَا كَان إِلَىٰ إِيقَاع الأَذَىٰ بِهِم مِن سَبِيل»[1]. وقَالَ أَحْمَد تَيمُور المَصْري فِي كِتَاب المَذَاهِب الفِقْهِيَة الأَرْبَعَة: «عُودي مَن تَمْذهَب بغَير المَذَاهِب الأَرْبَعَة، وَأُنْكَر عَلَيهِ، وَلَم يُوَلَّ قَاض: وَلاَ قُبْلَت شَهَادة أَحَد، وَلاَ قُدّم للخِطَابَة وَالإِمَامَة وَالتَّدرِيس أَحَد مَا لَمْ يَكُن مُقَلداً لأَحَد هَذِهِ المَذَاهِب، وَأَفْتىٰ فُقَهَاء الأَمصَار بوجُوب آتّبَاع هَذِهِ المَذَاهِب وَتَحرِيم مَا عَدَاها»[2].

وَلَكن المَذْهب الجَعْفَري شَقّ طَرِيقه فِي الأَرْض شَرقَاً وَغَربَاً، وَتَجَاوز كُلّ العَقبَات وَالتَّحديَّات، وَيَنطلَق الآن مِن إِيْرَان ليُرهِب الدَّولَتَين الأَعْظَم، وَيُزَعْزِع الأَرْض بالصُّهيُونِيَّة والإِمْبرِيَالِيَّة والأَنْظمَة العُنْصرِيَّة فِي كُلّ مَكَان. أُنظُر فَصْل الإِسْلاَم مِن هَذَا الكِتَاب فَقرَة الصَّحَافَة الصُّهيُونِيَّة، وَفَقرَة هَيكَل وَالإِمَام الخُمَيْنِيّ ﷺ.

أَهْدَاف المَدْرَسَة الجَعْفَرِيَّة:

آتَّفقَ المُسْلمُون بَعد نَبيّهُم عَلَىٰ أَرْكَان الإِسْلاَم كالإِيْمَان بالله وَرَسُوله وَاليَوم الآخر، وَأَيْضَاً آتَّفقُوا عَلَىٰ فُرُوعِه الضَّرُورِيَّة كَوجُوب الصَّوم، وَالصَّلاَة وَتَحرِيم الزِّنَا، وَالخَمْر، وَآخْتَلفُوا فِي العَدِيد مِن المَسَائِل مِثْل: هَل الإِنْسَان مُسَيَّر أَم

(١) أُنظر، كِتَاب إِسْلاَم بلاَ مَذَاهب للدّكتُور مُصْطَفىٰ الشَّكعَة: ١٤٦ (مِنْهُ ﷺ).
(٢) أُنظر، نَظْرَة تَارِيخيَّة فِي حُدُوث المَذَاهب الأَرْبعَة.

مُخَيَّر[١]؟ وَهَل للبِنْت الوَاحدَة كُلّ المِيرَاث أَو نِصْفه إِلَىٰ مَا جَاء فِي كُتُب الفِرق وَالْإِنْقسَام وَالعَقَائِد وَعِلم الكَلَام[٢] وَأَعطَىٰ بَعْض الفُقَهَاء الحُرِّيَّة التَّامَّة للرَّأي وَالقِيَاس وَالْإِسْتحسَان فِي تَشْرِيع الحَلَال وَالحَرَام[٣]، وَطَلب آخرُون دُنْيَا الحُكّام وَالْأَغْنيَاء وَالْأَقويَاء بالدِّين، فَتَعدَّدت المَذَاهِب، وَانْتَشرَت الحِيَل الشَّرعِيَّة[٤] وَابْتَعد الكَثِيرُون عَن الْإِسْلَام، بَل خَرَجت بَعْض الفِرق تَمَامًا عَن جَوهَره، فَكَان وَلاَ بُدّ لأَهْل البَيْت عليهم السلام أَنْ يَزيحُوا السّتَار عَن حَقِيقَة الْإِسْلَام بأَقوَالهِم وَأَفعَالهِم وَبكُلّ مَا يَملكُون مِن وَسَائِل، وَفِي طَلِيعَتها المَدْرسَة الجَعْفرِيَّة الَّتي تَهْدف قَبْل كُلّ شَيء أَنْ يَعْتَصم المُسْلمُون جَمِيعًا بكِتَاب الله وَسُنَّة نَبيّه، لأَنَّ فِيهمَا تِبيَانًا لكُلِّ

---

(١) أُنظر، رَسَائل المُرتَضىٰ: ١/ ١٣٥، تَوحِيد الشَّيْخ الصَّدوق: ٢٠٦، الْإِعتقَاد للشَّيخ المُفِيد: ٢٩، كَنْزُ العُمَّال: ١/ ٣٤٩، فَيض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ١/ ٢٦١، تَأرِيخ دِمَشق: ٥١/ ١٨٢.

(٢) أُنظر، المُقْنعَة: ٦٨٣، الْإِنْتصَار: ٥٥٩، الكَافي لأَبي الصَّلاح الحَلَبي: ٣٨١، النَّاصِريَات: ٤٠٨، تَكْملَة حَاشيَة ردّ المحتَار: ١/ ٣٥٤، الخَرشي: ٨/ ٢١٢، فَتْح المُعِين فِي شَرْح قُرّة العَين: ٩٧.

(٣) أُنظر، المُسْتَصفىٰ مِن عِلم الأُصُول: ١٢٢، تُحفَة الأَحْوَذي: ١/ ٤٢١، مُقَدّمَة ابن الصَّلاَح: ٤٩، أَضْوَاء عَلىٰ السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة، أَو دِفَاع عَنْ الحَدِيث، مَحْمُود أَبُو رَيَّه: ١١٢، الْإِحْكَام فِي أُصول الْإِحْكَام لِابْن حَزْم الظَّاهريّ: ٦/ ٧٩٢، الأُصُول العَامَّة للفِقْه المُقَارَن، مَدْخَل إِلىٰ دِرَاسَة الفِقْه المُقَارَن، العَلاَّمَة السَّيِّد مُحَمَّد تَقي الحَكِيم: ٦٣٥، نَيل الأَوطَار: ٥/ ١٧٦، الْإِحْكَام فِي أُصُول الأَحْكَام، لعَليّ بن مُحَمَّد الآمُدي: ٣/ ١٥٣، المَنْخُول مِن تَعلِيقَات الأُصُول، مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزّالي: ٢٩٢، الفُصُول فِي الأُصُول للجَصَّاص: ٣/ ٣٦٣، المَحصُول للرَّازي: ٦/ ١٢٩، المَجمُوع: ١٩/ ١٢٤.

(٤) أُنظر، كِتَاب حِيَل أَبي حَنِيفَة كَمَا جَاء فِي تَأرِيخ الخَطِيب البَغدَادي: ١٣/ ٤٠٤ رَقم «٥١».

مِنْهَا ـ عَلَىٰ سَبِيل المِثَال ـ أَنْ يَدّعي السَّارق أَنَّ الشَّيء المَسرُوق مِلك لهُ، وَصَاحب اليَد غَاصِب وَسَالِب فَيَسقُط الحَدّ لأَنَّ «الحُدُود تُدْرَأ بالشُّبهَات».

أُنظر، سُنن التِّرمِذي: ٢/ ٤٣٩ ح ١٧٤٧ و: ٤/ ٢٥ ح ١٤٢٤، السُّنن الْكُبْرَىٰ: ٧/ ٣٦٠ و: ٨/ ٢٣٨ و: ١٠/ ٢٥٠، وَقَد تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته.

مَا يَشْغلهُم وَيَحتَاجُون إِلَيهِ، قَالَ الإِمَام الصَّادِق عليه السلام: «مَا مِن شَيء إِلاَّ وَفِيهِ كِتَاب أَو سُنَّة»[١] ... «وَمَا مِن أَمرٍ يَخْتَلف فِيهِ اثْنَان إِلاَّ وَلهُ أَصل في كِتَاب الله عزَّوجلَّ، وَلَكن لاَ تبلَغهُ عُقُول الرِّجَال»[٢].

وَالمَدرَسَة الجَعْفرِيَّة تُعَلّم طلاَبهَا العِلْم بكِتَاب الله وَسُنَّة نَبيّه عَلَىٰ أَنْ يَعْملُوا بهِ وَيَنْشرُوه بَيْنَ المُسْلِمِين لوَجْه الله وَالعِلْم. وَإِلَىٰ الفَقرَة التَّالِيَة:

العِلْم وَالعَمَل وَالتَّعلِيم:

قَالَ الإِمَام الصَّادِق عليه السلام: «مَن تَعَلَّم العِلْم وَعَمِل بهِ، وَعَلّم لله دُعي فِي مَلكُوت السَّموَات عَظِيمَاً، فَقِيل تَعَلَّم لله، وَعَمَل لله وَعَلَّم لله»[٣]. لاَ يَتم العِلْم إِلاَّ بالعَمَل كَمَا سَبقت الإِشَارَة، وَلاَ يَقْبَل سُبْحَانَهُ العَمَل إِلاَّ مَعَ التَّقوىٰ بنَصّ الآيَة: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[٤]، وَلاَ يَنمُو العِلْم وَيَزكُو إِلاَّ بالتَّذَاكر وَالتَّعلِيم، قَالَ الإِمَام البَاقِر عليه السلام: «زَكَاة العِلْم أَنْ تُعَلّمهُ عِبَاد الله»[٥]. وَمَعْنَىٰ الزَّكَاة النّمُو، وَالمُرَاد هُنا أَنْ يَكُون التَّعلِيم مِن أَجْل حَيَاة أَسْعَد وَأَفضَل، وَتَنقِيتهَا مِن كُلّ مَا يُمْكن أَنْ يَعُوقهَا عَن النّمُو وَالتَّقَدُّم، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ

---

(١) تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته.

(٢) تَقَدَّمَت تَخْرِيجَاته.

(٣) أُنظر، الكَافِي: ١/ ٣٥ ح ٦، أَمَالي الشَّيخ الطُّوسي: ٤٧ ح ٥٨ و ١٦٧ ح ٢٨٠، بحَار الأَنوَار: ٢/ ٢٧ ح ٥ و ٢٩ ح ١١ و: ٧٥/ ١٩٣ ح ٧.

(٤) ٱلْمَائِدَة: ٢٧.

(٥) أُنظر، الكَافِي: ١/ ٤١ ح ٣، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ٧/ ٤٦ ح ٥، عِدَّة الدَّاعي لِابن فَهَد الحِلِّي: ٦٣، مُنيَّة المُرِيد للشَّهِيد الثَّانِي: ١٨٥ ح ٦، بحَار الأَنوَار: ٢/ ٢٥ ح ٨٠.

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾[١].

وَفِي رُوَايَة ثَانِيَة: «طَلَبَة العِلْم ثَلاَثَة: صِنْف يَطْلُب العِلْم للجَهْل وَالمُرَاء، فَدَق الله مِن هَذَا خَيشُومه، وَقَطعَ مِنْهُ حَيْزُومَه، وَصِنْف يَطْلبهُ للإِسْتطَالَة وَالخَتْل، وَصِنْف يَطْلبهُ للفِقْه وَالعَقْل»[٢].

وَالخَتْل: الدَّجَل وَالخَدِيعَة[٣]، وَالحَيْزُوم: وَسَط الصَّدر[٤]، وَمَعْنَىٰ يَطْلُب العِلْم للجَهْل وَالمُرَاد أَنَّه مَا تَعَلَّم إِلاَّ ليَظْهَر فِي شَكلِ العُلَمَاء، وَيُجَادل بكَلاَم فَارغ، وَهَذَا عَيْن الجَهْل، وَقَولَه: «للفِقْه وَالعَقْل» أَي للفَهْم وَالإِستقَامَة.

وَأَسوَأ مِن هَذَا وَأَخطَر مَن يَلْبَس ثَوب العِلْم بالدِّين، وَمَا هُو مِنْهُ فِي شَيء إِلاَّ فِي الشَّكل وَالمَظهَر، وَمَا أَكْثَر هَذَا النَّوع فِي عَصْرنَا!.

نُكْرَان الذَّات:

فِي دُعَاء للإِمَام السَّجَّاد عليه السلام: «أَللَّهُمَّ صَـلِّ عَلَىٰ مُحَمَّـدٍ وَآلِـهِ، وَحَلِّنِي بِحِلْيَـةِ الصَّالِحِينَ، وَأَلْبِسْنِي زِينَةَ المُتَّقِينَ... فِي بَسْـطِ الْـعَدْلِ، وَكَـظْمِ الْـغَيْظِ، وَإِطْـفَاءِ النَّائِرَةِ، وَضَمِّ أَهْلِ الْفُرْقَةِ، وَإِصْلاَحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَإِفْشَاءِ الْعَارِفَةِ، وَسَتْرِ الْـعَائِبَةِ،

---

(١) الإِسْرَاء: ٩.

(٢) أُنظر، الكَافي: ١/ ٤٩ ح ٥، مُنيَّة المُرِيد: ١٣٩، الخِصَال للشَّيخ الصَّـدوق: ١٩٤ ح ٢٦٩، أَمَـالي الشَّيخ الصَّدوق: ٧٢٧ ح ٩٩٧، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النَّيسابوري: ١٤، نُزهَة النَّاظر وَتَنْبِيه الخَاطر للحَلوَاني: ٦٨، مَطَالب السَّؤول لِابْن طَلْحَة الشَّافعي: ٢٤٤.

(٣) أُنظر، لِسَان الْعَرَب لِابْن مَنْظُور: ١١/ ١٩٩، غَرِيب الحَدِيث لِابْن قُتَيبَة: ١/ ١٩٩، غَرِيب الحَدِيث للخَطَّابِي: ١/ ٥٥٩.

(٤) أُنظر، مُختَار الصّحاح: ١/ ٥٧، النِّهَايَة فِي غَرِيب الحَدِيث: ١/ ٤٦٧، لِسَان الْعَرَب لِابْن مَـنْظُور: ١٢/ ١٣٢.

وَلِينِ الْعَرِيكَةِ، وَخَفْضِ الْجَنَاحِ، وَحُسْنِ السِّيرَةِ، وَسُكُونِ الرِّيحِ، وَطِيْبِ الْمُخَالَقَةِ، وَالسَّبْقِ إِلَىٰ الْفَضِيلَةِ، وَإِيْثَارِ التَّفَضُّلِ، وَتَرْكِ التَّعْيِيرِ، وَالْإِفْضَالِ عَلَىٰ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ، وَالْقَوْلِ بِالْحَقِّ، وَإِنْ عَزَّ، وَاسْتِقْلَالِ الخَيْرِ، وَإِنْ كَثُرَ مِنْ قَوْلِي، وَفِعْلِي، وَاسْتِكْثَارِ الشَّرِّ وَإِنْ قَلَّ مِنْ قَوْلِي، وَفِعْلِي، وَأَكْمِلْ ذَلِكَ لِي بِدَوَامِ الطَّاعَةِ، وَلُزُومِ الْجَمَاعَةِ، وَرَفْضِ أَهْلِ الْبِدعِ، وَمُسْتَعْمِلِي الرَّأيِ الْمُخْتَرَعِ»[1].

وَفِي دُعَاءِ عَرَفَةَ لسَيِّد الشُّهدَاءعليه السلام: «أَللَّهُمَّ اجْعَلني أَخْشَاكَ كَأَنِّي أَرَاك... وَاجْمَعني عَلَيكَ بخِدمَة تُوصلني إِلَيكَ، وَكَيف يُسْتَدل عَلَيك بمَا هُو فِي وجُودهِ مُفْتَقر إِلَيكَ؟! أَيَكُون لغَيرك مِن الظُّهور مَا لَيْسَ لَكَ حَتَّىٰ يَكُون المظهر لَك؟! مَتىٰ غِبْتَ حَتَّىٰ تَحْتَاج إِلَىٰ دَلِيل يَدل عَلَيك؟! عَمِيَّت عَينٌ لاَ تَرَاك عَلَيهَا رَقيبَاً، وَخَسرَت صَفْقَة عَبد لَم تَجْعل لهُ مِن حُبّك نَصيبَاً»[2].

وَفِي أُصُول الكَافِي الجُزْء الحَادي عَشَر مِن الوَسَائِل، إِنَّ الْإِمَامعليه السلام: «مَا عُبدَ الله بشَيء أَفْضَل مِن أَنْ يَسْتَكثِر قَلِيل المَعْرُوف مِن غَيْرِه، وَيَستَقل كَثِير المَعْرُوف مِن نَفْسِهِ، وَيَرىٰ النَّاس كُلّهُم خَيرَاً مِنْهُ، وأَنَّه شَرّهُم فِي نَفْسِهِ»[3]. وَأَيْضَاً فِي أُصُول الكَافِي إِنَّ الشَّيطَان يَسْتَحوذ عَلَىٰ الْإِنْسَان «إِذَا أَعْجَبتهُ نَفْسَه، وَاسْتَكثَر عَمَله، وَصَغُر فِي عَيْنِهِ ذَنْبَه»[4]. وَمَعْنَىٰ قَوْل الْإِمَامعليه السلام: يَرىٰ نَفْسَه شرّ النَّاس. أَنَّه

---

(١) أُنظر، مِصبَاح المُتهَجد: ٥٨٨، إِقبَال الأَعْمَال: ١/ ١٦٤، الصَّحِيفَة السَّجَادِيَّة: ٢٢٢/ الدُّعَاء العُشرُون/ دُعَاؤُهُ فِي مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ.

(٢) أُنظر، كتَاب الْإِقبَال لِابْن طَاوس: ٣٤٩، مِن دُعَاء الحُسَين يَوْم عَرفَة.

(٣) أُنظر، الكَافِي: ١/ ١٨ ح ١٢، تُحف العُقُول: ٣٨٨، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٥/ ١٨٧ ح ١٣، بحَار الأَنوَار: ١/ ١٤٠ ح ٣٠.

(٤) أُنظر، الكَافِي: ٢/ ٣١٤ ح ٨، وَسَائِل الشِّيعَة: ١/ ٩٩ ح ٣، بحَار الأَنوَار: ١٣/ ٣٥٠ و: ٦٣/ ٢٥١

لاَ يُصَدّقها فِيْما تَوسْوس بهِ وَتَدَّعِيه مِن فَضْل وَفَضِيلَة تَمَامَاً كَمَا لاَ يَقْبَل مِن غَيْرِه شهَادته لنَفْسه، وهَذَا هُو العَقْل وَالعَدْل، وَمَن يَرفُض شهَادَة الْآخـرين، وَيَأخُـذ بشَهَادَة نَفْسِه لنَفْسَه فَقَد ضَلّ سَوَاء السَّبِيل. قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[1]، حَتَّىٰ المَعْصُوم تُطْلب مِنْهُ البَيِّنَة مَعَ وجُود الخَصْم وَالمُـنْكِر، وقَالَ تَعَالَىٰ لنَبِيّه الكَرِيم: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[2].

وَتَسْأَل: كَيْف قَالَ النَّبيّ صلى الله عليه وآله: «مَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي؟ عِـلْمَاً بأَنَّ الله سُـبْحَانَهُ أَوْصَىٰ إِلَيهِ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾[3].

الجَوَاب: إِنَّ الَّذي قَالَ لهُ: قُل لاَ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي هُو الَّذي أَوحَىٰ إِلَيهِ ليَغْفر لكَ، وَمَعْنَىٰ هَذَا أَنَّ النَّبيّ لاَ يَعْلَم حَتَّىٰ يُعَلّمهُ الله، وَأي مَخلُوق يَقْطَع وَيَجْزم بأَنّه مُقَرّب وَسَعِيد عِنَد خَالقهِ فَهُو مَجنُون أَو جَاهِل بجَهْلهِ وَضَلاَله.

المَعْصُوم وَالإِعْتِرَاف بالذَّنب:

وَبالمُنَاسبَة أُشِير إِلَىٰ اَعْتِرَاف أَهْل الله وَأُولُو العِصْمَة، بالذَّنب وَأَنَّ كَثِيرَاً مِـن القُدَامىٰ فَسّرُوه بالتَّعلِيم وَالتَّنوِير أَي مِن بَاب إِيَّاك أَعْني وَاَسْمَعي يَا جَارَة.

وَالَّذي أَسْتَوحَيتهُ مِن آي الذِّكر وَأَدعِيَة أَهْلَه وَأَقـوَالهُـم ـ أَنَّ الله سُـبْحَانَهُ لاَ

↔ و ٢٥٩ و: ٣١٣/٧٢ و ٣١٧، تَأرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ١٢٦/٦١.

(١) اَلنَّجْم: ٣٢.

(٢) اَلأَحْقَاف: ٩.

(٣) اَلْفَتْح: ٢.

يَسْتَجِيب الدُّعَاء إلاَّ مَن تَذَلَّل لهُ وَتَضرَّع، وَٱستكَان وَخَضَع، وَسَألهُ مُستَرحمَاً لاَ مُسْتحقَاً. إنَّ العَبْد يسُوغ لهُ أَنْ يَطْلب الجَزَاء مِن مَثِيل وَنَظِير مَا بَـذَل جُـهدَاً فِـي سَبِيلَه، وَيَقُول: أَعْطَيت وَبَذَلتُ، وَلاَ يسُوغ ذَلِكَ بحَال أَنْ يَرىٰ لهُ أَي شَيء عَلَىٰ خَالقهِ حَتَّىٰ وَلَو أَفْنىٰ نَفْسَه فِي سَبِيلهِ، لأَنَّه تَعَالَىٰ يُعْطي وَلاَ يَأخُذ، وَقَد أَتمَّ نِعْمَته عَلَىٰ عَبْدَه بالوجُود وَالحَيَاة وَالعَقْل وَالقُدرَة وَالسَّمع وَالبَصَر، إلَىٰ مَا لاَ حَصْرَ لَهُ، فهُو سُبْحَانَهُ السَّابق بالعَطَاء، وعَلَىٰ العَبْد الشُّكر وَالوَفَاء. وَفِي أُصُول الكَافِي عَن المَعْصُوم: «أَنَّ النَّاس كُلّهُم فِي أَعْمَالِهم فِيمَا بَـيْنهُم وَبَـيْن الله مُـقَصّرُون إلاَّ مَـن عَصمهُ الله عزَّوجلَّ»[1]. وَلاَ يَصْطَدم هَذَا مَعَ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ،وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[2]، وَغَيره مِن آيَات هَذَا البَاب، لأَنَّـه تَعَالَىٰ هُو الَّذي أَوجَب ذَلِكَ عَلَىٰ نَفْسِه، وَمَا مِن أَحْد أَوجَبهُ عَلَيهِ، تَعَالَىٰ عَن ذَلِكَ عُلوَّاً كَبِيراً.

تَقْلِيد الأَعْلَم:

وَالحَدِيْث عَن تَزْكِيَة النَّـفس يَـجرُ إلَـىٰ الكَـلاَم عَـن أَمـرٍ وَاقـع (أَي مَـحَل الإبْتلاَء) عَلَىٰ حَدّ مَا يُعَبِّر الفُقَهَاء، وَهُو أَنَّ بَعْض المَرَاجع قَالُوا بـوجُوب تَـقْلِيد الأَعْلَم، وَمَا مِن شَكّ فِي أَنَّ مُرَادهُم بالأَعْلَم عِندَ المُـقلِّد ـ بكَسـر الدَّال ـ وَفِـي عِلْمِه، لأَنَّه هُو بالذَات مَوضُوع الوجُوب والكَـلاَم، وَلَكـن كَـثِيرَاً مِـن الذّيُـول وَالأَتبَاع يَتجَاوزُون كُلّ حَدّ، وَيُغَالُون فِيمَن رَضُوا عَنْهُ، وَيُوهمُون البُسطَاء عَـن قَصْد أَو غَير قَصْد أَنَّ صَاحبهُم أَعْلَم أَهْل الأَرْض! وَمِن أَينَ جَاءهُم هَذَا العِلْم؟

---

(١) أُنظر، الكَافِي: ٢/ ٧٢ح ٤ و ٥٧٩ح ٧، وَسَائِل الشِّيعَة: ١/ ٩٦ح ٢، بحَار الأَنوَار: ٦٨/ ٢٣٣ح ١٤.
(٢) اَلزَّلْزَلَة: ٧ـ٨.

فَكَم مِن خَبَايَا فِي الزَّوَايَا، أَفَلاَ تَتَّقُون؟ ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾[1].

وَأَخِيراً، فَإِنَّ القَول بالأَعْلَم يَسْتَدعِي حَتماً حَصْر التَّقْلِيد بِهِ وَحْدَه لاَ شَرِيكَ لَهُ، عِلماً بأَنَّ نُصُوص الكِتَاب وَالسُّنَّة الَّتي أَوجَبَت عَلَىٰ الجَاهل أَنْ يَسأَل العَالِم ـ غَيْر مُقَيدَة بالبَحْث عَن الأَعْلَم، وَهِي لاَ تُحْصىٰ كَثْرَة، وَلَيْسَ قَوْل الإِمام عليه السلام: «إِيَّاكُم أَنْ يُحَاكِم ـ يُخَاصِم ـ بَعْضكُم بَعضاً إِلىٰ أَهْل الجَور، وَلَكنْ انْظُروا إِلىٰ رَجُل مِنْكُم يَعْلَم شَيئاً مِن قَضَايَانَا فَاجْعلُوه بَيْنكُم، فَإِنّي قَد جَعَلْتَه قَاضِيَاً فَتَحاكمُوا إِلَيه»[2]. إِلاَّ وَاحداً مِن عَشْرَات النُّصُوص.

أَمَّا حُكم العَقل بإِتّباع الأَعْلَم فَمَا هُو بإِنْشَاء للتَّكلِيف، بَل مُوَافق للإِحْتِيَاط بَعد العِلْم بوجُود التَّكلِيف وَعَدم وجُود المُؤَمِّن مِن قِبل صَاحب التَّكلِيف، وهَذَا المُؤَمِّن مَوجُود بالفِعْل، وَنَعني بِهِ النُّصُوص المُطْلقَة وَغَير المُقَيدَة بالأَعْلَم. وأَيْضاً لاَ عَيْن وَلاَ أَثَر لهَذَا القَيْد فِي فِقْه القُدَامىٰ كَمَا هُو فِي ظَنّي وَقِرَاءَتي.

أَجَل، الكَثْرَة الكَاثِرَة مِن عُلَمَاء السُّنَّة أَوجبُوا الحَصْر بالمَذَاهِب الأَرْبَعَة كَمَا أَشَرنَا فِي أَوَّل هَذَا الفَصْل. وأَيْضاً قَرَأتُ فِي كُتبهِم هَذَا الخِلاَف: «هَل يَجُوز أَنْ يَكُون المُجْتهدُون فِي عَصْرٍ مِن العُصُور قِلّة بحَيْث يَنقصُون عَن عَدَد

---

(١) الأَنْعَام: ٨٠.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٧/ ٤١٢ ح ٤، التَّهذِيب: ٦/ ٢١٩ ح ٥١٦.

يُسْتفَاد مِنْهُ أَوَّلاً: حُرمَة التَّرَافُع إِلَىٰ أَهْل الجَور، وَالظَّاهر دخُول الفسَّاق فِي أَهْل الجَور.

وَثَانِيَاً: وجُوب التَّرافُع إِلَىٰ العَالِم مِن الشِّيْعَة وَقَبُول قَوْلَه، وَالمَشهُور الإِسْتدلاَل بهَذَا الحَدِيْث عَلَىٰ جَوَاز التَّجَزي فِي الإِجْتهَاد حَيْث اكْتَفىٰ عليه السلام بالعِلْم بشَيء مِن الأَحْكَام.....وَقَد تَقَدَّمت تَخْرِيجَاته.

التَّوَاتِر ؟ »[١] . فَمِن قَائِل هَذَا مُسْتَحِيل الوقُوع . وقَائِل : بَل يَـجُوز أَنْ لاَ يَـزيدُوا عَلَىٰ ثَلاَثَة . وَقَالَ ثَالِث : لاَ يَجُوز أَنْ يَكُونُوا أَقَل مِن ثَلاَثِين مُجْتهداً . وَرَابع قَالَ بالوَاحد . وَنَقل المُحَقّق القُمّي هَذَا الخِلاَف فِي الجُزْء الثَّانِي مِن القَوَانِين وَقَـالَ : الأَظْهَر جوَاز خُلوّ العَصْر مِن المُجْتَهد[٢] .

وَكُلّ هَذِهِ الأَقوَال بلاَ جَدوىٰ وَالله وَحْدَه يَعْلَم مَا يَحْدث فِي المُسْتَقبَل القَرِيب وَالبَعِيد كَمَا قَالَ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسُۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[٣] . وَقَالَ سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿وَلَاتَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَـٰذَا رَشَدًا﴾[٤] . أَجَل ، ٱتَّفَق المُسْلمُون قَولاً وَاحداً عَلَىٰ أَنَّ الأَرْض لاَ تَخلُو مِن حُجّة ، وَمَا زَاد فَبِعِلْمِهِ تَعَالَىٰ سُبْحَانَهُ : ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَايُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾[٥] .

---

(١) أُنظر ، الإحْكَام فِي أُصُول الأَحْكَام ، لعَليّ بن مُحَمَّد الآمَدي : ١ / ٢٢٣ و ٢٥٠ .

(٢) أُنظر ، القَوَانِين للشَّيخ القُمي : ٢ / ١٥٨ طَبْعَة عَبدالرَّحِيم . (مِنْهُ ﷺ) . وأُنظر ، أَعْلاَم المُوقّعِين عَنْ رَبّ العَالمِين ، لِابْن القَيِّم الجَوزِيَّة : ٢ / ٢٧٥ ، إرْشَاد الفُحُول إِلىٰ تَحْقِيق الحَقّ مَع عِلْم الأُصُول للشَّوكَاني ، مَطْبَعة مُصْطَفىٰ البَابي الحَلبي : ٢٥٣ ، فوَاتح الرَّحموت شَرح مُسلَّم الثّبُوت ، لُـمحَمَّد نـظَام الدِّيـن الأَنْصَاري : ٢ / ٩٩٩ ، وَقَد بَحَثْنَا شَرْط الأَعْلَميَّة فِي كِتَابنَا « ٱلْاِجْتِهَاد وَٱلتَّقْلِيد بِدَايَةً وَتَطوّراً مُحَاوَلَة لِفَهْم جَدِيد عَلَىٰ الصَّعِيد الأُصُوليّ المُقَارَن » .

(٣) لُقْمَان : ٣٤ .

(٤) ٱلْكَهْف : ٢٣ ـ ٢٤ .

(٥) ٱلْجِنّ : ٢٦ ـ ٢٧ .

الجِهَاد

مَعْنَىٰ الجِهَاد:

مَعْنَىٰ الجِهَاد عِندَ الْأَحْرَار: المَوْت أَو الحُرِّيَّة، وَلَيْسَ المُرَاد بالحُرِّيَّة هُنا حُرِّيَّة الجِنْس وَالفَسَاد وَالنَّهب وَالعُدْوَان عَلَىٰ حقُوق الْآخَرِين، كَمَا هِي الحَال فِي العَالَم الحُرّ، وَلاَ حُرِّيَّة الدَّوْلَة فِي الضَّغْط عَلَىٰ العِبَاد وَمُصَادرَة الْأَموَال وَحَصْر الفَلْسَفَة وَالفَنّ والثَّقَافَة بمَبَاديء (مَاركس وَلِينين)، كَمَا يَفْعَل المُعَسكَر الشُّيُوعي، بَل المُرَاد حُرِّيَّة الْإِنْسَان فِي أَنْ يُوَافق أَو يَرفُض، وَأَنْ يُقَرّر مَصِيرَه بنَفْسه، وَيُحَدّد نَوع الحَيَاة الَّتي يُريدهَا والنَّاس الَّذِين يَخْتَارهُم لقِيَادَته وَحُكْمه، وَمِن أَجْل هَذِهِ الحُرِّيَّة قَامَت الثَّوْرَات فِي شَرْق الْأَرْض وَغَربهَا، وَمِن أَجْلهَا ضَحّىٰ الْأَحْرَار بالنَّفس وَالنَّفِيس.

قَالَ سَيِّد الشُّهدَاء عليه السلام حِينَ تَأَلَّبت عَلَيهِ قِوىٰ البَغي فِي كَرْبُلاَء: «لاَ وَاللهِ، لاَ أُعْطِيْهِمْ بِيَدِي إِعْطاءَ الذَّلِيلِ، وَلاَ أُقرُّ إِقْرارَ العَبِيد. عِبادَ اللهِ: ﴿إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ﴾[1]. ﴿إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾[2]، أَلاَ وَإِنَّ الدَّعي ٱبن الدَّعي قَد رَكَز بَيْن ٱثْنَتِين: بَيْن السِّلة وَالذِّلّة،

---

(١) ٱلدُّخَّان: ٢٠.

(٢) غَافِر: ٢٧.

وَهَيهَات مِنَّا الذِّلَّة ، يَأَبىٰ الله لنَا ذَلِكَ ، وَرَسُولُه ، وَالمُؤْمِنُون ، وَجُدُود طَابَت ، وَحُجُورٌ طَهُرَت ، وَأُنُوفٌ حَمِيَّة ، وَنُفُوس أَبِيَّة لاَ تُؤثِرُ طَاعَة اللِّئَامِ عَلىٰ مَصَارِع الكِرَام »[١] . وَمِن الطَّغَامُ[٢] اللِّئَام : الَّذِين يَضعُون القَوَانِين الَّتي تُلْغِي وجُود الفَرْد ، وَتَطغَىٰ عَلَيهِ الفِئَة الحَاكِمَة ، أَو تُطْلِق لَهُ العِنَان بلاَ حُدُود وَقيُود ، وَالخُضُوع للقَوَانِين الأُولىٰ خُضُوع لدكتَاتُوريَّة الكَبْت والإضْطهَاد ، وَالخُضُوع للثَّانِيَة خُضُوع لدِيمُقرَاطِيَّة الفَسَاد وَالضّلاَل ، وَالمُؤْمِن الحُرّ يُجَاهِد هَذِهِ وَتِلكَ .

لاَ حُرِّيَة بلاَ جِهَاد :

فِي كِتَاب الوَسَائِل عَن الإمَام المَعْصُوم عليه السلام عَن الرَّسُول الأَعْظَم : « مَن مَات ـ قُتِلَ ـ دُونَ عِقَال مِن مَالِهِ مَاتَ شَهِيداً »[٣] . « الخَيْرُ كُلّه فِي السَّيْف ، وَلاَ يُقِيم النَّاس إلاَّ السَّيْف »[٤] . أَي إلاَّ القُوَّة الرَّادعَة للعُدوَان وَالطُّغيَان .

---

(١) أُنظر ، تَأرِيخ الطَّبري : ٥ / ٤٢٥ ـ ٤٢٦ طَبعَة سَنَة ١٩٦٤م ، الكَامِل فِي التَّأرِيخ : ٣ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٢) الطَّغَام : أَوْغَاد النَّاس ، أَو أَرْذَال النَّاس . أُنظر ، مُختَار الصّحاح : ١ / ١٦٥ ، لِسَان الْعَرَب لِابْن منظُور : ١٢ / ٤٦٨ .

(٣) أُنظر ، صَحِيح الإمَام مُسْلِم : ١ / ١٢٤ ، صَحِيح الإمَام البُخَارِيّ : ٢ / ٨٧٧ ، صَحِيح ابن حِبَّان : ٧ / ٤٦٧ ، المُسْتَدرَك عَلىٰ الصَّحِيحَين : ٣ / ٧٤١ ، سُنن التِّرمِذي : ٤ / ٢٨ ، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي : ٤ / ١٧٦ ، المُعْجَم الأَوسَط ، لأَبِي القَاسم سُلَيمَان بن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطَير اللَّخمي الشَّامي الطَّبراني ، تَحْقِيق : طَارق بن عُوض الله ، وَعَبد الحَسَن بن إبْرَاهِيم الحُسَيْنِيّ : ٨ / ٩٣ ح ٨٠٦٩ طَبع دَار الحَرَمَين ، القَاهرَة ، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي : ٦ / ١٥٧ ح ٢٨٢ ، وَسَائِل الشِّيْعَة : ١١ / ٩٢ ح ٥ ، شَرْح الأَزهَار فِي فِقْه الأَئِمَّة الأَطهَار : ٤ / ٥٨٣ الهَامِش رَقم « ٢ » .

(٤) أُنظر ، الكَافِي : ٥ / ٢ ح ١ و ٨ ح ١٥ ، مُنْتَهىٰ المَطْلَب للعَلاَّمَة الحِلّيّ : ٢ / ٨٩٨ ، كَشْف الغِطَاء (طَبْعَة قَدِيمَة) : ٣٨٤ ، أَمَالي الشَّيخ الصَّدوق : ٦٧٤ ح ٩٠٩ ، ثَوَاب الأَعْمَال الشَّيخ الصَّدوق : ١٩٠ ، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي : ٦ / ١٢٢ ح ٢١١ ، رَوضَة الوَاعظِين للفتَّال النَّيسابُوري : ٣٦٢ ، وَسَائِل الشِّيْعَة : ١٥ / ٩ ح ١٩٩٠١ و ص : ١٦ ح ١٩٩١٨ ، بحَار الأَنوَار : ٩٧ / ٩ ح ١٠ .

وَقَالَ الْإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام: «فَمَنْ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ أَلْبَسَهُ اللهُ ثَـوْبَ الذُّلِّ، وَشَمِلَهُ الْبَلاءُ، وَدُيِّثَ بِالصَّغَارِ، وَالْقَمَاءَةِ، وَضُرِبَ عَلَىٰ قَلْبِهِ بِالْإِسْهَابِ، وَأُدِيـلَ ٱلْحَقُّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِ الْجِهَادِ، وَسِيمَ الْـخَسْفَ، وَمُـنِعَ النَّـصَفَ»[1]. «فَـالْمَوْتُ فِـي حَيَاتِكُمْ مَقْهُورِينَ، وَٱلْحَيَاة فِي مَوْتِكُمْ قَاهِرِينَ»[2]. أَي غَالِبين.

وَتَسْأَل: كَيْف يَكُون المَوْت حَيَاةً وَٱنْتصَاراً؟ وَهَـل يسُـوغ تَسـميَة الْأَشْـيَاء بأَضْدَادهَا؟.

الجَوَاب: إِنَّ شُهدَاء العَقِيدَة مَا هَان عَلَيهِم المَـوْت إِلاَّ ٱنْـتصَاراً لمَـا يُـدينُون وَيَعْتَقدُون، وَبهَذَا ٱسْتَحقُوا خُلُود الذِّكر وَجَـمِيل الْأُحـدُوثَة... قَـالَ سُـبْحَانَهُ: ﴿وَلَاتَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3]. فَأَثبَت سُبْحَانَهُ الحَيَاة وَعُلو الدَّرجَات لمَن مَات فِـي سَبِيل عَقِيدَته وَكَرَامَته، وقَوْل الْإِمَام عليه السلام تَفْسِير أَو ٱقْتبَاس مِن هَذِهِ الْآيَة الكَرِيمَة.

مَيَادِين الجِهَاد:

وَبَعدَ الْإِشَارَة إِلَىٰ الجِهَاد بَوجْه عَامّ نَذكُر فِيمَا يَلي طَرَفاً مِن مَيَادِينه وَمَظَاهره.

التَّعْبئَة العَامَّة لرَدْع العُدْوَان:

١ ـ يَجْب عَلَىٰ كُلّ مُسْلِم وَمُسْلِمَة شَيْخاً كَان أَم شَابّاً حَتَّىٰ الْأَعْمىٰ وَالمَرِيض

---

(١) أُنظر، نَهْج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (٢٧).
(٢) أُنظر، نَهْج ٱلْبَلاَغَة: ٱلْخُطْبَة (٥١).
(٣) آل عِمْرَان: ١٦٩ ـ ١٧٠.

وَالأَعْرَج ، أَنْ يَتَطوّع وَيُجَاهد بالنَّفس وَالمَال ضِدّ أَي عَدوّ يَتَغلَب عَلَىٰ بَلدٍ مِن بلاَد المُسْلِمين .

وَلاَ يَخْتَلف فِي ذَلِكَ ٱثْنَان مِن فُقَهَاء المُسْلِمين ، وَنَذكُر عِبَارَة الشَّهِيد الثَّانِي فِي المَسَالك كَمِثَال لكُلِّ مَا جَاء فِي كُتُب الفِقْه الإِسْلاَميّ ، قَالَ مَا نصّه بالحَرْف : « إِذَا دَهَم المُسْلِمين عَدوٌّ يُرِيد الإِسْتِيلاَء عَلَىٰ بلاَدهِم فَدَفعهُ وَاجِب عَلَىٰ الحُرّ وَالعَبْد وَالذَّكر وَالأُنْثىٰ إِنْ إِحْتِيج إِلَيْهَا ، وَلاَ يَتوَقّف ذَلِكَ عَلَىٰ إِذَن الإِمَام ، وَلاَ يَخْتَص هَذَا الوجُوب بالمُعْتَدىٰ عَلَيهِم إِلاَّ أَنْ يُعلَم قُدرَة المَقصُودِين عَلَىٰ المُقَاومَة ، وَيتَأَكَّد الوجُوب عَلَىٰ الأَقْرَب فالأَقْرَب مَكَاناً سَوَاء فِي ذَلِكَ الذَّكر وَالأُنثَىٰ وَالسَّلِيم وَالمَرِيض وَالأَعمَىٰ وَالأَعرَج ـ مِن كُلّ حَسَب طَاقَته ـ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّه يُقتَل لَمْ يُعْذَر فِي التَّأَخِير بوَجه »[1] .

وَكَيف يُعذَر وَكَلمَة مُجَاهد تَدَلّ بتَكوِينهَا أَنَّ المُسَمَّىٰ بهَا مَقتُول أَو قَاتِل أَو هُمَا مَعاً ؟ قَالَ سُبْحَانَهُ للذِّين قَعدُوا عَن الجِهَاد حَذَر المَوْت : ﴿ فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾[2] . وأَيْضاً تَجْب نُصرَة المَظْلُوم عَلَىٰ كُلّ قَادِر . قَالَ الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين للحَسَنَين عليهما السلام : « كُونَا لِلظَّالِمِ خَصْماً ، وَلِلْمَظْلُومِ عَوْناً »[3] . وَفِي الوَسَائِل عَن الإِمَام الصَّادِق عليه السلام : « نُصْرَته عَلَىٰ المُؤمِن فَرِيضَة وَاجبَة إِذَا هُو حَضَرَه »[4] . وقَالَ الإِمَام السَّجَّاد عليه السلام : « أَللَّهُمَّ إِنّي أَعْتَذر إِلَيكَ مِن مَظلُوم ظُلم

---

(١) أُنظر ، مَسَالِك الأَفْهَام : ٣ / شَرْح ٨ ، المُهَذّب البَارع : ١ / ٢٩٧ ، شَرح الأَخْبَار للقَاضي النُّعمَان المغربي : ٢ / ٨٤ ح ٤٤٢ .

(٢) آل عِمْرَان : ١٦٨ .

(٣) أُنظر ، نَهْج ٱلْبَلاَغَة : ٱلرِّسَالَة (٤٧) . حِين ضَرَبَهُ ٱبنْ مُلْجَم .

(٤) أُنظر ، وَسَائِل الشِّيعَة : ١٦ / ١٣٦ ح ٢ ، بحَار الأَنوَار : ٩٧ / ٧٨ ح ٣٦ ، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا

بحَضْرَتي فَلَم أَنْصُره... وَمِن حَقّ ذِي حَقّ لزَمَني فَلَم أَوفرَه »[١]. أَبدَاً لاَ فَرق بَيْنَ أَنْ تَسْرَق وَتَنْهَب، وبَيْنَ أَنْ تَسْكت عَن الحَقّ، وَتتجَاهل مَا يَقع حَولَكَ مِن جَور وَفَسَاد. وَكُلّنا يَحْفظ قَوْل الرَّسُول الأَعْظَم ﷺ: « السَّاكتُ عَن الْحَقّ شَيْطَان أَخرَس »[٢]. وَفِي الجُزْء الثَّانِي مِن أُصُول الكَافِي عَن الإِمَام الصَّادِق عليه السلام: « وَعِزَّتي وَجَلاَلي لاَ يُجوزَني ظُلْم ظَالِم وَلَو كَفّ بكَفّ، وَلَو مسْحَة بِكَفّ وَلَو نَطْحَة مَا بَيْن القَرنَا إِلَىٰ الجَمَّاء، فَيَقْتَص للعِبَاد بَعْضُهم مِن بَعْض حَتَّىٰ لاَ تَبْقىٰ لأَحَد مَظْلَمَة ثُمَّ يَبْعَثهُم »[٣]. وَقَالَ عليه السلام: « ظُلاَمَة المَظْلُومِين يُمْهِلهَا الله سُبْحَانهُ وَلاَ يُهْمِلهَا »[٤].

الإِهْتمَام بأُمُور المُسْلِمِين:

٢ ـ رَوىٰ أَهْل البَيْت عليهم السلام عَن جَدّهِم رَسُول الله ﷺ: « مَنْ لَمْ يَهتَم بأُمُور المُسْلِمِين فَلَيْس مِنْهُم »[٥]. وَمَعْنَىٰ اهْتمَام المُسْلِم بأُمُور المُسْلِمِين أَنْ يَشْعُر

↔ النُّورِي: ٢٥، قُرْب الإِسْنَاد للحِمْيَري القُمّيّ: ٢٦ ح ١٨١.

(١) أُنظر، الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة: الدُّعاء الثّامن وَالثَّلاَثُون دُعَاؤُهُ فِي الإِعْتِذَارِ: ١٨٧ وَدُعَاء رَقم « ١٠٠ »، وَدُعَاء رَقم « ٣٨ »، مِصْبَاح الكَفْعَمي: ٣٨٩، رِيَاض السَّالكِين فِي شَرْح الصَّحِيفَة السَّجَّادِيَّة: ٢٧٣.

(٢) أُنظر، فِقْه السُّنَّة للشَّيخ سيّد سَابق: ٦١١، شَرْح النَّووي عَلىٰ صَحِيح الإِمَام مُسْلِم: ٢ / ٢٠، الرَّد عَلَىٰ الفَتْوىٰ عَبْدالرَّحمن بن جبْر بن عَبْدالله الأَحْسَائي: ١٤، المُنْتَخب مِن كُتُب آبن تَيميَّة الشَّيخ عَلوي بن عَبْدالقَادر السَّقَّاف: ١٦٩.

(٣) أُنظر، أُصُول الكَافي: الجُزء الثَّانِي. (مِنْهُ رحمه الله). و: ٢ / ٤٤٣ ح ١، المَحَاسن لأَحمَد بن مُحَمَّد بن خَالد البَرقي: ١ / ٧ ح ١٨، مُسْتَدرَك الوَسَائِل للمِيرزَا النُّورِي: ١٨ / ٢٦١ ح ١٣، بحَار الأَنوَار: ٦ / ٣٠ ح ٣٥، نَهْج السَّعَادَة مُسْتَدرَك نَهْج البَلاَغَة للشَّيخ المَحْمُودي: ١ / ٤٨٩.

(٤) أُنظر، غُرَر الحِكَم: ٦٠٧٨، عُيُون الحِكَم وَالمَوَاعظ لعَلِيّ بن مُحَمَّد اللَّيثي الوَاسطي: ٣٢٣.

(٥) أُنظر، الكَافِي: ٢ / ١٦٤ ح ٥، فِقْه الإِمَام الرِّضَا عليه السلام: ٣٦٩، وَسَائِل الشِّيعَة: ١٦ / ٣٣٦ ح ٢١٧٠٢ ١،

وَيُفَكّر فِي فَقْر الفَقِير مِنْهُم، وَمَرض المَرِيض، وَظُلم المَظْلُوم وَغَير ذَلِكَ مِن المشْكلاَت وَالمُعضلاَت، وَيَتعَاون مَعَ كُلّ مَن يَحتَاج إِلَىٰ مَعُونَته فِيمَا تَتَطلَبهُ الحَيَاة.

وَخَيرُ مِثَالٍ عَلَىٰ ذَلِكَ قَوْل الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عليه السلام: «وَلَكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقُودَنِي جَشَعِي إِلَىٰ تَخَيُّرِ الأَطْعِمَةِ ـ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ ـ أَوْ أَبِيتَ مِبْطَاناً وَحَوْلِي بُطُونٌ غَرْثَىٰ وَأَكْبَادٌ حَرَّىٰ، أَوْ أَكُونَ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ[1]:

وَحَسْبُكَ دَاءً أَنْ تَبِيتَ بِبِطْنَةٍ ... وَحَوْلَكَ أَكْبَادٌ تَحِنُّ إِلَىٰ الْقِدِّ

الجِهَاد باللِّسَان وَالقَلَم:

٣ ـ سُئل الرَّسُول صلى الله عليه وآله عَن الشُّعَرَاء؟.

فَقَالَ صلى الله عليه وآله: «إِنَّ المُؤْمِن مُجَاهد بسَيْفَهِ وَلسَانَهِ، وَالَّذي نَفْسي بِيَدَه لكَأَنَّمَا يَنْضحُوهُم بالنَّبل»[2]. وَكُلّ الأَنْبِيَاء أُرسلُوا بالكَلاَم، وَهَل الْقُرْءَان الَّذي نَشَرَ

↔ بحَار الأَنوَار: ٧١/ ٣٣٩ ح ١٢٠ و: ٧٤/ ١٦٢ ح ١٨١، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ١/ ٨٧ و: ١٠/ ٢٤٨، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ٧/ ٢٧٠، كَنْزُ العُمَّال: ٩/ ٤٠ ح ٢٤٨٣٦، كَشْف الْخَفَاء للعَجْلُوني: ٢/ ٢٢٧ ح ٢٣٧٩ و ٢٧٩ ح ٢٦١٧، تَارِيخ مَدِينَة دِمَشق: ٢١/ ٢٠٧، الإِمَام جَعْفر الصَّادق لعَبْد الحَلِيم الْجُنْدي: ٣٢٣.

(١) يُنْسَب هَذَا الْبَيْت لحَاتم بن عَبدالله الطَّائِي كمَا جَاء فِي شَرْح نَهْج الْبَلاَغَة لِابْن أَبِي الْحَدِيد: ١٦/ ٢٨٨، وَدِيوَان الحمَاسَة بِشَرْح الزَّرقَاني: ٤/ ١٦٦٨.

أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: الرِّسَالَة «٤٥» إِلىٰ عُثْمَانَ بن حُنَيْف الأَنْصَاري.

(٢) أُنظر، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٦/ ٣٨٧، سُنن البَيْهَقي الكُبرىٰ: ١٠/ ٢٣٩، صَحِيح ابن حِبَّان: ١١/ ٦ ح ٤٧٠٧ و: ١٣/ ١٠٣، المُعْجَم الأَوسَط لأَبي القَاسم سُليمَان بن أَحْمَد الطَّبرَاني: ١٩/ ٧٥، مُسْنَد الشِّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ، حَقَّقَهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ: ↔

الْإِسْلاَم إِلاَّ بَيَان ؟ وَقَالَ مُوسَىٰ عليه السلام : ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى يَفْقَهُواْ قَوْلِى﴾[١] . وَفِي العَصْر الرَّاهن يَقْف الْإِعْلاَم وَالدِّعَايَة إِلَىٰ جَنْب الصَّارُوخ وَالمَدْفَع .

وَفِي الحَدِيْث : « يُوْزَن غَدَاً مِدَاد الْعُلَمَاء مَع دِمَاء الشُّهدَاء ، فَيَرجَح مِدَاد الْعُلَمَاء عَلَىٰ دِمَاء الشُّهدَاء »[٢] . وإِذَا أَخَذنَا برُوح هَذَا النَّص سَاغ لنَا القَول بأَنَّ كُلّ قَلَم يُوجّه النَّاس إِلَىٰ الخَيْر ، وَيُغَيّر أَوْضَاع المُجْتَمَع إِلَىٰ الْأَصْلَح وَالْأَنْفَع فهُو كَالصَّارُوخ وَالمَدفَع فِي سَبِيل الله سوَاء أَكَان الكَاتِب مِن عُلْمَاء الدِّين أَم مِن غَيْرِهِم .

أَمَّا الْأَقْلاَم الَّتي تُسَاند قِوىٰ الشَّر بالتَّضلِيل وَالْأَكَاذِيب وَتَزيف الحَقَائِق وَالوَقَائِع وَتُشَوّه دِيْن الحَقّ وَالقِيَم الرُّوحِيَّة ـ فَهي أَعْدىٰ أَعْدَاء الله وَالْإِنْسَانِيَّة ، وَيَجب كِفَاحهَا وَجهَادهَا بكُلّ سلاَح ، وَمَن سَكَت عَنْهَا فَقَد شَاركهَا فِي الجُرم وَالْإِثْم[٣] .

↔ ٢ / ١٣٥ ح ١٠٤٧ ، تَخْرِيج الْأَحَادِيث وَالْآثَار للزَّيلَعي : ٢ / ٤٨٠ ح ٧ ، مَوَارد الظَّمآن : ٦ / ٣٣٤ ح ٢٠١٨ ، كَنْزُ العُمَّال : ٣ / ٥٨٠ ح ٧٩٩١ و ص : ٨٦٢ ح ٨٩٦٣ و ٨٩٦٤ ، تَفْسِير الثَّعلَبي : ٧ / ١٨٦ ، مَعَالِم التَّنزِيل للبَغوي الشَّافِعي : ٣ / ٤٠٣ ، تَفْسِير رُوح الْمَعَانِي للْأَلُوسي : ١٩ / ١٤٨ ، تَهْذِيب الكَمَال ، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي : ٢٤ / ١٩٥ ، تَأْرِيخ الْإِسْلاَم للذَّهبي : ٤ / ١٠٧ ، تَفْسِير الثَّعلَبي : ٤ / ٧٠ ح ١٠٥ ، تَفْسِير نُور الثَّقلَين : ٤ / ٧٠ ح ١٠٥ ، تَفْسِير المِيزَان لمُحَمَّد حُسَين الطَّباطَبَائي : ١٥ / ٣٣٧ ، سِيَر أَعْلاَم النُّبلاَء : ٢ / ٥٢٥ ، الدُّر المَنثُور للسُّيوطي : ٦ / ٣٣٥ .

(١) طٰه : ٢٨ .

(٢) أُنظر ، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الْإِلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الْأَحَادِيث عَلَىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني : ٢ / ٢٦٢ ح ٢٢٧٦ و ح ٣٢٨١ ، الفِرْدَوْس بمَأثور الخِطَاب : ٥ / ٤٨٦ ح ٤٨٨ ، لِسَان المِيزَان : ٥ / ٢٢٥ ح ٧٩٤ ، الْعِلَل المُتنَاهِيَة : ١ / ٨٠ ح ٨٤ و ٨٥ ، فَيض القَدِير : ٦ / ٣٦٢ ، آدَاب الْإِمْلاَء وَالاِسْتِملاَء لعَبدالكَرِيم بن مُحَمَّد بن مَنصُور ، طَبعَة دَار الكُتب العِلمِيَّة ، بَيرُوت ، تَحقِيق : مَاكس فَايسقَايلر : ١ / ١٦٢ ، تَأْرِيخ جُرجَان : ١ / ٩١ ح ٥٢ ، تَحْرِير الْأَحْكَام العَلاَّمة الحِلِّيّ : ١ / ٣٢ ح ٣ ، أَمَالي الشَّيخ الصَّدوق : ٢٣٣ / ٢٤٥ ، مَن لاَ يَحْضَره الْفَقِيه : ٤ / ٣٩٩ ح ٥٨٥٣ .

(٣) وَقَف شُيُوخ الْأَزْهَر بوَحي مِن رَئِيسهِم (أَنوَر السَّادَات) ضِدّ الشَّعب الْإِيرَاني المَظْلُوم ، وَأَعْلنُوا ↔

الجِهَاد بالمُقَاطَعَة :

٤ ـ مِن الجِهَاد وَأَسَالِيب إِنْكَار المُنْكَر مُقَاطعَة أَهْل الفَسَاد وَالضّلاَل، قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ : ﴿ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ﴾[١] .

وَفِي الجُزْء الحَادي عَشَر مِن الوَسَائِل عَن الإِمَام المَعْصُوم عليه السلام : « أَمَرنَا رَسُول الله ﷺ أَنْ نُلْقي أَهْل المَعَاصي بوجُوه مُكْفَهرَّة »[٢] . إِنَّ الله سُبْحَانَهُ يُعَذّب الَّذِين دَاهنُوا أَهْل المَعَاصي، وَلَم يَغضبُوا لغَضَبه ... كَان الرَّجُل مِن بَني إِسْرَائِيل يَرىٰ أَخَاه عَلَىٰ الذَّنب فَلاَ يَمْنعهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُون أَكِيلَهُ وَجَلِيسهُ وَشَرِيبهُ حَتَّىٰ ضَرَب الله قُلُوب بَعْضهم ببَعْض »[٣] .

وَتَسْأَل : فِي مَقْدُور الإِنْسَان أَنْ يَهْجر وَلاَ يُجَالس العَاصي الغَرِيب البَعِيد عَن بَيْتِه وَأَهْلِه، وَلَكن يَتَعذَّر عَلَيهِ ذَلِكَ إِنْ كَان العَاصي مِن البَيْت وَأَهْلَه كَالزَّوجَة

↔ تَأْيِيدهُم للشَّاه المَارق المَخْلُوع، وَانْضَمَّ إِلَيهِم « مُتَفَيْهِق » مِن جُنُوب لُبنَان، وَبَاع دِيْنَه للشَّيطَان. وَبِهِ وَبأَمْثَاله تَحَكَّم بالجُنُوب وأَهْل الجُنُوب حُثَالَة الخَلق وَقُطَّاع الطُّرق ! نَحْنُ الآن فِي الشَّهر الأَوَّل مِن سَنَة (١٩٧٩م). (مِنْهُ ﷺ).

(١) ٱلنِّسَاء : ١٤٠.

(٢) أُنظر، الكَافِي : ٥ / ٥٩ ح ١٠، وَسَائِل الشِّيْعَة : ١١ / ٤١٣ ح ١، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي : ٦ / ١٧٦ ح ٥، عوَالي اللّئَالي : ٣ / ١٩٠ ح ٢٩، الجَامع الصَّغِير فِي أَحَادِيْث البَشِير النَّذِير لجَلاَل الدِّين السُّيوطِي : ١ / ٥١٥ ح ٣٣٥١، كَنْزُ العُمَّال : ٣ / ٦٥ ح ٥٥١٨، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإِلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلَىٰ ألسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل ابن مُحَمَّد العَجلُوني : ١ / ٣١٣ ح ١٠٠٨، تَفْسِير السَّلمي : ١ / ٢٤٣.

(٣) أُنظر، ثَوَاب الأَعْمَال الشَّيخ الصَّدوق : ٢٦٢، وَسَائِل الشِّيْعَة : ١١ / ٤٠٨ ح ٢، بحَار الأَنْوَار : ٩٧ / ٧٩ ح ٣٦.

وَالوَلَد، فَمَاذَا يَصْنَع، وَهَذي هِي الحَال؟.

وَسُئلتُ هَذَا السُّؤال أَكْثَر مِن مَرَّة.

وَكَان جَوَابي: حِينَ نَزَل قَوْلَه سُبْحَانهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا** ﴾[1]. بَكَىٰ رَجُل مِن الصَّحَابَة وقَالَ: أَنَا عَاجِز عَن نَفْسِي، فَكَيف أَقْدَر عَلَىٰ أَهْلي؟.

فَقَال لهُ رَسُول الله ﷺ: «تَأْمُرهُم بمَا أَمَر الله، وَتَنهَاهُم عَمَّا نَهىٰ الله، فَإِنْ أَطَاعُوا كُنْتَ قَد وَقَيتهُم، إِنْ عَصَوا كُنْتَ قَد قَضَيتَ مَا عَلَيك»[2].

جِهَاد النَّفس:

٥ ـ قَالَ رَسُول الله ﷺ وَهُو عَائِد مِن بَعْض غَزَوَاته: رَجَعنَا مِن الجِهَاد الأَصْغَر إِلَىٰ الجِهَاد الأَكْبَر. وَلمَّا قِيلَ لَهُ: مَا الجِهَاد الأَكْبَر؟.

قَالَ: «جِهَاد النَّفس»[3]. وَمَعنَاه أَنَّ الكِفَاح بالسَّيف وَالدَّم ضِدّ البَاغي

---

(١) ٱلتَّحْرِيم: ٦.

(٢) أُنظر، الكَافِي: ٥/ ٦٢ ح ٢، وَسَائِل الشِّيْعَة: ١٦/ ١٤٨ ح ٢، تَهْذِيب الأَحْكَام الشَّيخ الطُّوسي: ٦/ ١٧٩ ح ١٤، عوَالي اللَّئَالي: ٣/ ١٩١ ح ٣٥، بحَار الأَنوَار: ٩٧/ ٧٤ ح ١٢.

(٣) أُنظر، حَاشِيَة رَدّ المحتَار عَلىٰ الدُّر المُخْتَار لِابْن عَابدِين: ١/ ٦٢ و: ٤/ ٢٩٥، شَرْح أُصُول الكَافي: ٨/ ٥١، تَخْرِيج الأَحَادِيث وَالآثَار للزَّيلَعي: ٢/ ٣٩٥ ح ١٣، كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإِلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني: ١/ ٤٢٤ ح ١٣٦٢، التَّفْسِير الْكَبِير للفَخر الرَّازي: ١١/ ٩، المُحَرّر الوَجِيز فِي تَفْسِير الكتَاب العَزِيز لِابْن عَطِيَة: ٣٢٦، تَفْسِير البَحْر المُحِيط: ٣/ ٣٤٦، تَفْسِير الثَّعالبي: ٤/ ٣٠٤، تَفْسِير رُوح الْمَعَانِي للآلُوسي: ٥/ ١٢٤، تَأْرِيخ مَدِينَة دِمَشق لِابْن عَسَاكر: ٦/ ٤٣٨، تَهْذِيب الكَمَال، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي: ٢/ ١٤٤، شَرْح صَحِيح العَقِيدَة الطَّحاوِية حَسَن بن عَليّ السَّقَاف: ٦٤٩، الفُتُوحَات المَكِّيَة ↔

وَالمُعْتَدي هُو جِهَاد كَرِيم وَعَظِيم، مَا فِي ذَلِكَ رَيب، لأَنَّ الإنْسَان بكِفَاحه مِن أَجْل حُرّيَّته يُثْبت إنْسَانِيَتهُ وَكفَاءَتهُ، وَلَكن أَكْرَم مِن هَذَا الجِهَاد وَأَعظَم أَنْ نَتَحرّر مِن كُلّ دَنِيَة وَرَذِيلَة، مِن الكَذِب، وَالحِقْد، وَالحَسَد، وَالغِيبَة، وَالجَور، وَالطَّمَع، وَالإسْتعلاَء والتَّسلط الَّذي نَمْقتهُ فِي الآخرِين، وَنُحَاربهُ بكُلّ مَا نُطِيق.

قَالَ الإمَام الصَّادِق عليه السلام: «اُحْمل نَفْسَك لنَفْسك، فَإنْ لَمْ تَفْعَل لَمْ يَحْملك غَيْرُك»[1]. إذَا كُنْتَ أَنْتَ لاَ تَصْبر عَلَىٰ آلاَمك وَأَثقَالك، فَكَيف تُلقي بهَا عَلَىٰ عَاتِق سوَاك، وَتَطلُب مِنْهُ أَنْ يَصْبر عَلَيهَا وَيَتجَلّد؟ هَذَا إلَىٰ أَنَّ الأَبي لاَ يَمدُ يَد الذّل وَالتَّسول إلَىٰ مَخْلُوق مِثْلَه، وَيَرفض الصَّدقَات بأَنَفَة وَإبَاء، وَيَقهَر نَفْسَه عَلَىٰ حَمل الأَثقَال، وَيُجَابه ضَربَات الدَّهر بعتُو وَصَلاَبَة، وَيَسعَىٰ جُهدَه ليَنْتَصر عَلَىٰ الحَاجَة وَالضَّرُورَة أَو يَمُوت وَلاَ فَضْلَ عَلَيهِ إلاَّ لخَالقه، وَكَفَىٰ بذَلِكَ عِزّاً وَفَخراً. وَتَكلمنَا عَن ذَلِكَ مُطَولاً وَمُفصلاً فِي كِتَاب فَلْسَفَة الأَخْلاَق فَصْل الجِهَاد فَقرَه (جِهَاد النَّفس)..

↔ لِابن عَرَبي: ١/ ٥٦٤، مُسْنَد الإمَام الرِّضَا: ١٢٤، جَامع الأَخبَار: ١١٨، شَرْح نَهْج البَلاَغَة لِابن أَبي الحَدِيد: ١٠/ ٥٤، فَيْض القَدِير شَرْح الجَامع الصَّغِير: ٣/ ١٤١، غُرَرّ الحِكَم: الحِكْمَة (٥٣٩٣)، مُسْتَدرَك الوَسَائِل: ١١/ ١١٤٠، عُيُون الحِكَم وَالمَوَاعظ لعَليّ بن مُحَمَّد اللَّيثي الوَاسطي: ٢٧٠.

(١) اُنظر، الكَافِي: ٢/ ٤٥٤ ح ٥، وَسَائِل الشِّيْعَة (آل البَيْت): ١٥/ ١٦١ ح ٢٠٢٠٩.

العَقَّاد وحُكُومَة الإِمَام عَليّ عليه السلام

ذَكَر العَقَّاد فِي كِتَاب عَبْقَرِيَة الإِمَام فَصلاً بعُنوَان « حُكُومَته » قَالَ فِيهِ : « مَـن اليَسِير أَنْ نَعْرف سيَاسَة الإِمَام بَيْنَهُ وبَيْنَ رَعَايَاه بغَيْر حَـاجَة إِلَـىٰ الإِطَـالَة فِـي التَّعْرِيف وَسَرد الأَمْثَال ، لأَنَّهَا سِيَاسَة الرَّجُل الَّذي شَاء القَـدَر أَنْ يَـجْعَلهُ فِـديَة للخِلاَفَة الدِّيْنِيَّة فِي نضَالهَا الأَخِير مَعَ الدَّوْلَة الدُّنيوِيَّة . فَنَحنُ نَتحَدّث مَا شِئنَا مِن طَرِيقَين مُتَقَابلَين ، فَإِذَا طَرِيق عَليّ هِي طَرِيق المُنَزَّهَة حِينَ تُقَابل الدُّول الدُّنيوِيَّة مُقَابلَة الخَصْم للخَصْم أَو النَّقِيض للنَّقِيض »[1] .

وَقَولَه : « فِي نِضَال الخِلاَفَة الدِّيْنِيَّة مَعَ الدَّوْلَة الدُّنيَوِيَّة » يُرِيد بـهِ أَنَّ الحَـرْب الأُولىٰ ضِدّ الخِلاَفَة الدِّيْنِيَّة كَانَت حَرْب الرِّدَّة عَن الإِسْلاَم فِي عَهْد أَبي بَكْـر[2] ،

---

(١) أُنظر ، عَبْقَرِية الإِمَام عَليّ لِلعَقّاد : ٤٣ .

(٢) قَالَ الشَّيخ عَليّ عَبْدالرَّازق ، وهُو مِن عُلمَاء الأَزْهَر ، مَا نَصَّهُ بالحَرف الوَاحد :

« إِذَا أَنْتَ رَأَيْت كَيْفَ تَمّت البَيعَة لأَبي بَكْر ، وَاسْتقَام لَهُ الأَمْر تَبيَّن لكَ أَنَّهَا كَانَت بَيْعَة سيَاسيَّة مِلْكِيَة عَلَيهَا طَابع الدَّولَة المُحدثَة ، وأَنَّهَا قَامَت كَمَا تَقُوم الحُكُومَات عَلىٰ أَسَاس القُوَّة وَالسَّيف » .

أُنظر ، الإِسْلاَم وَأُصُول الحُكْم ، الشَّيخ عَليّ عَبْدالرَّازق ، وهُو مِن عُلمَاء الأَزْهَر : ١٨٣ طَبْعَة ثَانيَة سَنَة (١٩٦٦م) .

وَقَالَ أَيضاً : « لَعَلّ بَعْض مَن حَاربهُم أَبُو بَكْر ، بأسم الرِّدة لَم يَرفضُوا الزَّكَاة بَل رَفـضُوا الإِذْعَـان

↔

وَأَنَّ الحَرْب الأَخِيرَة هِي حَرْب الجَمَل[١]، وصِفِّين ضِدّ خِلاَفَة الإمَام الدِّيْنِيَّة[٢].

↔ لحُكُومَته. أُنظر، صَحِيح البُخَاري: ٢/ ٥٠٧ ح ١٣٣٥ و ١٣٨٨ و: ٦/ ٢٥٣٨ ح ٦٥٢٦ و ٦٨٥٥، صَحِيح مُسْلِم: ١/ ٥١ ح ٢٠، صَحِيح ٱبن حبَّان: ١/ ٤٤٩ ح ٢١٦، المُسْتَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين: ١/ ٥٤٤ ح ١٤٢٧، سُنن التِّرمذي: ٥/ ٣ ح ٢٦٠٧، مَجْمَع الزَّوَائِد وَمَنْبَع الفَوَائِد للهَيْثَمي الشَّافِعي: ٦/ ٢٢٥.

وَقعَة مَالِك بن نُويرَة، أَمْتَنعوا عَن دَفع الزَّكَاة بَعد وَفَاته ﷺ، وَمَرَد ذَلِك إلىٰ عَدم الخضُوع لأَبي بَكْر، وَالإمتنَاع عَن بَيعَته لاَ الإمتنَاع عَن أَدَاء الزَّكَاة، وَعَدم قَبولَهُم الصَّلاة كمَا وَصَفُوهم، وَلذَا حَاربهُم أَبُو بَكْر، وَسَلط عَلَيهم السَّيف بِحُجّة أَنَّهم مُرتَدُون، وَسمّوا جَمِيع حُرُوبه حتَّىٰ للمُتنَبئين، وَالمُشركِين الَّذين كَانوا خَارج المَدِينَة «بحرُوب الرِّدة»، عِلمَاً بأَنّ الرِّدة كَانت فِي زَمن رَسُول الله ﷺ كمَا حَدَث لعَبدالله بن سَعد بن أَبي سَرح الَّذي أَسلم، وَهَاجر إلىٰ المَدِينَة...، ثُمّ ٱرتَد مُشركاً، وَصَار إلىٰ قُرَيْش بمَكّة... وَقَد أَهدَر رَسُول الله ﷺ دَمه، وَأَمر بِقَتله، ولُو وجدَ مُتعلقاً بِأستَار الكَعبَة...

أُنظر، الإستيعَاب: ٢/ ٣٦٧ بِرَقم: ٤٧١١، و: ٤/ ١٦١، الإصَابة: ٢/ ٣٠٩ و: ٤/ ١٥٧، جَمهرَة أَنسَاب العَرب: ٣٦٠.

كَمَا رَفَض غَيرهُم مِن جُلّة القَوم كعَليّ بن أَبي طَالِب، وَسَعد بن أَبي عبَادَة ـ إلَىٰ أَنْ قَالَ ـ فَقَدْ أَعْلَن مَالِك ٱبن نُويرَة فِي صَرَاحة وَاضحَة إلَىٰ خَالد بن الوَلِيد ـ أَنَّه لاَ يَزَال عَلىٰ الإسْلاَم، وَلَكنَّه لاَ يُؤدّي الزَّكَاة إلَىٰ أَبي بَكْر».

أُنظر، الإسْلاَم وَأُصُول الحُكْم، الشَّيخ عَليّ عَبدالرَّازق، وهُو مِن عُلمَاء الأَزْهَر: ١٩٤ طَبْعَة ثَانيَة سَنَة (١٩٦٦م).

(١) ذَكَرَ قِصَّة الْجَمَل، وكِلاَب الْحَوْأب، الطَّبري فِي تَأْرِيخه: ٣/ ٤٧٥، وَٱسم جَمل أُمّ الْمُؤْمِنِينَ يسمّىٰ «عَسكَراً» وكَانَ عَظِيم الخَلق شَدِيداً، فَلَمَّا رَأتهُ أَعْجبهَا، وَأَنشأ الجمّال يُحدّثها بقُوَّته، وشِدَّته، ويقُول فِي أَثنَاء كَلاَمه «عَسْكر» فَلَمَّا سَمعَت هَذِه اللّفظة ٱسْتَرجَعت، وَقَالت: ردّوه لاَ حَاجَة لِي فِيهِ، وذَكرت حِين سُئلت أَنَّ رَسُول الله ﷺ ذكر لهَا هَذَا الاسم، وَنَهاهَا عَن ركُوبه وَأَمرت أَنْ يُطلب لهَا غَيْره، فَلم يُوجد لهَا مَا يُشْبهه فَغيّر لهَا بجلالٍ غَيْر جَلاله، وَقِيل لهَا: قَد أَصبنَا لَكِ أَعظم مِنْهُ خَلقاً، وأشدّ مِنْهُ قوّة، وأُتيت بِهِ فَرَضيت!.

أُنظر، شَرح النّهج لِابْن أَبي ٱلْحَدِيد: ٦/ ٢٢٤، وَفِي: ٦/ ٢٢٧ (أَنّ عَائِشَة رَكبت يَوْم الحَرْب الْجَمَل المُسمّىٰ عَسْكراً فِي هَودج قَد أُلبس الرّفوف، ثُمّ أُلبس جلُود النّمر، ثمّ أُلبس فَوق ذَلِك درُوع ٱلْحَدِيد)، فِي تَأْرِيخ ٱبن أَعْثَمْ: ١٧٦ مِثْله، وَزَاد الطَّبَرِيّ فِي تَأْرِيخه: ٥/ ٢١٢، وٱبن الأَثِير: ٣/ ٩٧

↔

ثُمَّ ذَكَر العَقَّاد فِي الفَصْل أُمُوراً تَتَّصل بدُسْتُور حُكُومَة الإمَام عليه السلام وَقَوَانِينهَا، وَنَعْرض بَعْضَهَا فِيمَا يَلي بشَيء مِن التَّصَرّف فِي الشَّكل لاَ فِي المَضْمُون بقَصْد التَّوضِيح:

⇐ أنّ ضَبّة، والأَزد أَطَافت بعَائِشَة يَوْم الْجَمَل. وَإِذَا رِجَال مِن الأَزد يَأخذُون بَعر الْجَمَل يَفتّونه ـ يكسرُونه بأَصَابِعِهِمْ ـ وَيَشمّونه ويَقُولُون: بَعرُ جَمَل أُمّنا رِيحهُ رِيح المِسك...

أُنظر، مُرُوج الذَّهَب للمَسْعُودي: ٢ / ٣٦٦، تَأْرِيخ الطَّبري: ٥ / ١٧٨، وَطَبعة أُوروبا: ١ / ٣١٢٧، آبن كَثِير فِي تَأْرِيخه: ٦ / ٢١٢، السُّيوطي فِي خصَائصه: ٢ / ١٣٧، والبَيْهَقِيّ، والمُسْتَدرَك: ٣ / ١١٩، والإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني: ٦٢، السِّيرَة الحَلَبيّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ: ٣ / ٣٢٠، مُسْنَد الإِمَام أَحْمَد: ٦ / ٩٧، السَّمعَاني فِي تَرجمَة الْحُوأب في الأَنْساب، وَالسِّيرَة الحَلَبيّة للحَلبيّ الشَّافِعيّ: ٣ / ٣٢٠، ومُنْتَخَب الكَنز: ٥ / ٤٤٤.

(٢) كَان مَع الإِمَام فِي صِفِّين (٢٨٠٠) مِن الصَّحَابَة، مِنْهُم (٨٧) مِن البَدْرِيِّين و (٩٠٠) مِمَّنْ شَهدَ بَيْعَة الرّضوَان الّتي أَشَارت إِلَيْهَا الآيَة: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَـٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ ٱلْفَتْح: ١٨.، وَكَان الصَّحَابَة قَد تعَاهدُوا عَلىٰ الْمَوْت مَع الإِمَام، وقُتل مِنْهُم غَيْر قَليل، وَأُرسَلت رُؤُوسهم مَع البَرِيد إِلىٰ الأَشْرَار، وَالفُجَّار.

أُنظر، وَقْعَة صِفِّين: مَا بَيْنَ أَعَالِي الْعِرَاق، وَبلاَد الشّام، تِلكَ ٱلْبَلَدَة الَّتي خلّدهَا التَّأْرِيخ، وتِلكَ الْحَرْب الَّتي آستَنْفَدت مِن الدّم المِهرَاق مِئَة يَوم وَعَشرَة أَيَّام، بَلغَت فِيهَا الوقَائعُ تِسعِين وَقْعَةً. كَانَتْ حَرباً ضَرُوسَاً، أَوشَكَت أَنْ تُفْني ٱلْمُسْلِمِينَ، وتَذهَب بِمَجدهِم، وتَمحُو آثَارهِم، فمَا كَاد الْمُسْلمُون يَنزلُون عَن خِيلهِم بَعد وَقْعَة الجَمَل سَنَة (٣٦ هـ)، حَتَّىٰ آعْتلَوْها مَرَّةً أُخرىٰ فِي حَرْب صِفِّين، لخَمس مَضِين مِن شوَال يَوم الأَرْبُعَاء مِن تِلكَ السَّنَة، وَكَان البَاعث عَلَيْهَا كالبَاعث عَلىٰ حَرْب الجَمَل وهُو حُبّ الدُّنْيَا، وَالعَدَاوة لِلرَّسُول، وأَهْل بَيْته عليهم السلام، وَلَو كَانَتْ هَذِه الْحَرْب فِي نُصرَة الإِسْلاَم لَجرَّت عَلىٰ الإِسْلاَم خَيْراً كَثِيراً بقَدر مَا جَرَّت عَلَيْهِ مِن الضّرَر أَو أَكْثَر. (أُنظر، أَعيَان الشِّيعَة: ١ / ٤٦٥، مُعْجَم البُلدَان (صِفِّين)، وَقْعَة صِفِّين لنَصر بن مُزَاحم تَحقِيق وشَرح عَبدالسَّلام مُحَمَّد هَارُون الطَّبعَة الثَّانِيَة مَنشُورَات مَكتبَة آيَة الله العُظمىٰ المَرعَشي النَّجفي /المُؤسّسَة العَرَبِيَّة الحَدِيثَة: ١٣١، والفَهرَست لِابْن النَّدِيم: ١٣٧ و ١٤٤.

وأُنظر، آبن خلّكان: ١ / ٥٠٦، الطَّبَرِيّ في تَأْرِيخه: ٥ / ٢٣٥، و: ٦ / ٢ ـ ٤٠، المعَارف: ٣٦، الاِشْتقَاق: ١٥٢، وشَرْح النَّهج لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد: ١ / ٢٨٧، وغَيْرهِم كَثِير.

١ ـ «وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً، ـ وَلاَ إِجْحَاف بضَعِيف ـ» أَي أَنَّ حُكُومَة الإِمَام ﷺ لاَ يَأْمَنُهَا المُرِيب، وَإِنْ كَان قَوِيًّا، وَيَثِق بِهِ البَرِيء، وَإِنْ كَان ضَعِيفاً. وَفِي نَهْج البَلاَغَة: «الذَّلِيلُ عِنْدِي عَزِيزٌ حَتَّىٰ آخُذَ الْحَقَّ لَهُ، وَالْقَوِيُّ عِنْدِي ضَعِيفٌ حَتَّىٰ آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ»[1].

٢ ـ «وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ وَتَحَفَّظْ مِنَ الأَعْوَانِ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَىٰ خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِداً فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ الْمَذَلَّةِ وَوَسَمْتَهُ بِالْخِيَانَةِ وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهَمَةِ ـ فَلاَ إِرْهَاق وَلاَ اسْتغلاَل حَتَّىٰ وَلَو كَانَت الحُكُومَة هِي صَاحبَة الحَقّ فِي المَال ـ» وَمِثَال ذَلِكَ أَنْ تَتَرَاكَم الضَّرَائِب المَاليَة للحُكُومَة عَلَىٰ أَي إِنْسَان. وَيَعجَز عَن الوَفَاء لسَبَبٍ أَو لآخر، فَلاَ يسُوغ، وَهَذِي هِي الحَال، أَنْ يُسْجَن أَو يُصَادَر شَيء مِمَّا يَضْطَر إِلَيهِ فِي حَيَاتِهِ وَحَيَاة مَن يَعُول.

٣ ـ «فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلاَءُ الأُمَّةِ، وَسُفَرَاءُ الأَئِمَّةِ. وَلاَ تُحْشِمُوا أَحَداً عَنْ حَاجَتِهِ، وَلاَ تَحْبِسُوهُ عَنْ طَلِبَتِهِ، وَلاَ تَبِيعُنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلاَ صَيْفٍ». إِنْ تَكّ حَقّاً. وَمِن وَصِيَّته لوُلاَته: «فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلاَءُ الأُمَّةِ، وَسُفَرَاءُ الأَئِمَّةِ»[2]. وهَذَا هُو التَّعْرِيف الجَامع المَانِع للعَدَالَة الإِجْتمَاعِيَّة القَائِمَة عَلَىٰ أَسَاس سَدّ الحَاجَات لجَمِيع النَّاس بغَضّ النَّظَر عَن عَقَائِدهِم وَصفَاتهِم وَمُؤهلاَتهِم.

٤ ـ «وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ،

---

(١) أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: شَرْح الْخُطْبَة: (٣٧).

(٢) أُنظر، نَهْج البَلاَغَة: الرِّسَالَة «٥١» إِلَىٰ أَصْحَابِ الْخَرَاجِ.

لِأَنَّ ذَلِكَ لاَ يُدْرَكُ اِلاَّ بِالْعِمَارَةِ؛ وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِـمَارَةٍ أَخْـرَبَ الْـبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ اِلاَّ قَلِيلًا». أَي أَنَّ الأَهَم مِن كُلّ شَيء زِيَادَة الدَّخل لكُلِّ إِنْسَان دُون اَسْتثنَاء عَن طَرِيق تَقَدُّم وَسَائِل الإِنْتَاج بشَتّىٰ أَنوَاعهَا، وَإِنَّمَا ذَكَر الأَرْض بالخُصُوص لأَنَّهَا الأَصْل وَالأَهَم بمَا فِيْهَا مِن قِوىٰ وَثَروَات وَمَعَادن.

٥ ـ «ثُمَّ اَنْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاَسْتَعْمِلْهُمُ اَخْتِبَاراً، وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ. وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَجْرِبَة وَالْحَيَاءِ، مِـنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلاَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاَقاً، وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً، وَأَقَلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَاقاً، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ نَظَراً. ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَىٰ اَسْتِصْلاَحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنىً لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ». «بلاَ مُحَابَاة» أَي وَضْع الرَّجُل المُنَاسِب فِي المَكَان المُنَاسِب.

وَكُلّ مَا تَقَدَّم هُو اَقْتبَاس مِن عَهْد الإِمَام لمَالِك الأَشْتَر الَّذي يَتَضمَّن تَوجِيهَاً لكُلِّ حَاكِم فِي كُلّ عَصْر[1]. وَدَوْلَة الإِمَام عَليّ عليه السلام هِي أُمنِيَة كُـلّ وَاعٍ وَمُـخْلِص سوَاء أَكَان مُسْلمَاً أَم غَيْر مُسْلِم، لأَنَّهَا تَتّجه إِلَىٰ العَدْل والأَمْـن وَالبِـنَاء وَوَفـرَة الإِنْتَاج وَزِيَادَة الدَّخل لكُلِّ فَرد بدُون اَسْتثنَاء، وَتَضمَن الحُرِّيَّة وَالكَرَامَة للجَمِيع.

ثُمَّ قَالَ العَقَّاد: «كَان أَنْصَار الإِمَام أَبدَاً مِن الفُرْس وَالغُربَاء وَالمَصْرِيِّين أَكْثَر مِن أَنْصَارَه بَيْنَ قُرَيْش خَاصَّة وبَيْنَ بَني هَاشِم عَلَىٰ الأَخَصّ وبَيْنَ قَبَائِل العَرَب عَلَىٰ التَّعمِيم» أَي أَنَّ المُوَالِين لعَليّ عليه السلام مِن غَيْر العَرَب أَكْثَر مِن العَرَب. وَمِن العَـرَب أَكْثَر مِن قُرَيْش، وَمِن قُرَيْش أَكْثَر مِن بَني هَاشِم. وَيُرِيد العَقَّاد بِبَني هَاشِم هُنا بنُو

(١) اُنظر، نَهْج البَلاَغَة: اَلرِّسَالَة (٥٣) عَهْد الأَشْتَر.

العَبَّاس بالخُصُوص الَّذِين فَعَلُوا بأَولاَد عَليّ مَا أَشَار إِلَيهِ الشَّاعِر بقَوْلِهِ[١]:

تَـالله مَـا فَـعَلت أُمَـيَّة فِـيهُم مِعْشَار مَا فَعَلت بنُو العَـبَّاس

وَالآن وَبَعْد (١٣٥٩) سَنَة[٢] تُولَد دَوْلَة عَليّ من جَدِيد فِي أَرْض غَير عَربيَّة، وَفِي فَارس بالخُصُوص، وَمِنْهَا إِلَىٰ كُلّ بَلَد مُسْلِم بحَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَقُوّته. وَمَا ذَلِكَ عَلَىٰ الله بعَزِيز.

وأَيْضاً قَالَ العَقَّاد وَهُو يَتحدَّث عَن الإِمَام وَحُكُومَته: «وهَذَا الإِمْـتزَاج بَـيْنَ الفِكْرَة العَالَمِيَّة وبَيْنَ إِمَامَة عَليّ، أَو خِلاَفَته هُو أَقْطَع الأَدِلَّة عَلَىٰ الوحدَة بَيْنَ أَوَانهِ وَأَوَان الخِلاَفَة، فَإِذَا ذَهَب هَذَا وَجَب أَنْ يَذْهَب ذَاكَ، أَيًّا كَانَت السَّيَاسه المُتوخَاة وَبَالغاً مَا بَلَغ نَصِيبُها مِن السّدَاد وَالصَّواب».

وَمَعْنَىٰ هَذَا الكَلاَم شُبْه المُطَلسَم أَنَّ خِلاَفَة عَـليّ ﷺ إِنْسَـانِيَّة وَعَـالميَّة يَـعمّ خَيرهَا وَيَشمل كُلّ النَّاس وَالأَجْنَاس، وَأَيَّة حُكُومَة تَلْتَزم الإِنْسَانِيَّة وأَحْكَامهَا، وَتَتوخىٰ السّدَاد وَالصَّوَاب فَثَمَّ خِلاَفَة عَليّ وَحُكُومَته، أَو تَلْتَقي مَعْهَا عَلَىٰ صَعِيد وَاحد، وحَيْث لاَ إِنْسَانِيَّة وَلاَ صَوَاب وَسدَاد فَلاَ عَيْن وَأَثَر لعَليّ وَإِرَادَته.

وَنَحنُ عَلَىٰ مِثَال اليَقِين أَنَّ الجُمهُورِيَّة الإِسْـلاَمِيَّة بـإِيْرَان سَـتَكُون إِنْسَـانِيَّة وَعَالميَّة تَمَامَاً كَحُكُومَة الإِمَام عَليّ ﷺ مَا دَام دُعَـاتهَا وأَنْـصَارهَا (الخُـمَيْنِيّ ﷺ وَشَرِيعَتمدَاري ﷺ، وَالكلبَايكَاني ﷺ، وَالطَّـالقَاني ﷺ) وَغَـيرهُم مِـن أَهْـل العِـلْم وَالوَعي والإِيْمَان والإِخْلاَص، وَأَنَّ مَصِير الَّذِين يُـثِيرُون الشُّكُـوك وَالشُّـبْهَات حَولَ الجُمهُورِيَّة الإِسْلاَمِيَّة تَمَامَاً كَمَصِير الشَّاه الَّذي لَمْ تُغْنِ عَنْهُ أَمواله وَأَعوَانه

(١) أُنظر، كتَاب «شَرْح شَافِيَة أَبي فِرَاس فِي مَنَاقب آل الرَّسُول وَمَثَالب بَني العَبَّاس»: ١١٩.

(٢) أَسْتُشْهِدَ الإِمَام ﷺ فِي سَنَة «٤٠ هـ». (مِنْهُ ﷺ).

مِن الحَقّ شَيْئَاً عَلَىٰ كَثْرتهَا، لأَنَّ الله مَعَ المُتّقِين، وأَخِيراً هَذَا الرَّد غَيْر المُبَاشر عَلَىٰ كُلّ مَن يَنْفث السّمُوم حِقداً وَحنقاً: «تَنْقَسم الظَّاهرَة الخُمَينِيَّة إِلَىٰ مَرحَلتَين: الأُولىٰ الثَّوْرَة الخُمَينِيَّة الَّتي رَأيناهَا. وَالثَّانِيَة الدَّوْلَة الخُمَينِيَّة الَّتي لاَ نَسْتَطِيع الحُكم عَلَيهَا فِي مِثْل هَذَا الوَقت المُبَكّر»[1].

(١) أُنظر، مَقَال للأُستَاذ أَحمَد بهَاء الدِّين بعُنوَان «الخُمَيْنِيّ مِن رَجُل ثَورَة إِلَىٰ رَجُل الدَّوْلَة». نَشَرتهُ مَجَلَّة المُسْتَقبَل العَدَد «١٠٤». (مِنْهُ).

الفَهارِس الفَنيّة العَامّة

١ ـ فَهْرَس الآيَات

٢ ـ فَهْرَس الأَحَادِيث

٣ ـ فَهْرَس المَصَادر

فَهْرَس الآيَات

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
ٱلْبَقَرَة		
﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾	١٧٩	١٢ و ٧٣
﴿ وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَاتَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	١٩٣	١٢
﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾	١٧٩	٧٣
﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾	١٧٣	٧٤
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾	٢٥١	٧٣
﴿ ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾	٢٥٧	٤١
﴿ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ﴾	١٢٤	٣٧
آل عِمْرَان		
﴿ وَلَاتَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا بَلْ أَحْيَآءٌ ﴾	١٦٩ ـ ١٧٠	١٥١
﴿ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾	١٦٨	١٥٢
﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ ﴾	١٨	١٣١
﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾	٧	١٣١

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم ﴾	١٩٥	١٢٩
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَاتَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ ﴾	١١٨	٨٣ و ١١٥

ٱلنِّسَاء

﴿ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَاتَقْعُدُواْ ﴾	١٤٠	١٥٦
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾	١	١٢١
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَايُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾	٦٥	١٦
﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾	٨٠	١٦
﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ ﴾	٦٩	٥٨
﴿ فَابْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِى وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾	٣٥	٥٨

ٱلْمَـائِدَة

﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾	٢٧	١٤٢
﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾	١١٢	١٢٦
﴿ لَوْلَا يَنْهَـٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ﴾	٦٣	١١١
﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِى ﴾	٣٣	١٢
﴿ لَاتُحَرِّمُواْ طَيِّبَـٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾	٨٧	٨٦
﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ ﴾	٣	٤١ و ٦٤

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
الأَنْعَام		
﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ وَلَآ ﴾	٨٠	١٤٧
﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ ﴾	١٤٧	٣١
﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾	١١٦	٨٤
﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾	٥٧	٨٤
﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾	٤٧	٨٧
الأَعْرَاف		
﴿ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	١٨٧	٨٤
الأَنْفَال		
﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ ﴾	٤١	١١٠
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾	٢٤	١٣ و ٢٠
التَّوْبَة		
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾	٧٣	١٢٤
﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَـٰكِينِ ﴾	٦٠	١٠٨
﴿ قَـٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾	١٤	١٢
﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾	١٠٣	١٢

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾	٨	٨٤
﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾	٧١	٤١
﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	١٩	٥٨
يُونُس		
﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾	٤٢	١٣٠
هُود		
﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾	٨٨	٩٨
إِبْرَاهِيم		
﴿الر كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾	١	١٣
﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾	١	١٩ و ٣٦
ٱلنَّحْل		
﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾	١٢٦	٣٩
ٱلْإِسْرَاء		
﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٩	١٤٢

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
﴿ وَمَن كَانَ فِى هَـٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ ﴾	٧٢	١٠٤
ٱلْكَهْف		
﴿ وَلَاتَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾	٢٣ـ٢٤	١٤٨
﴿ إِنَّا لَانُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾	٣٠	٩٢
طٰه		
﴿ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى يَفْقَهُواْ قَوْلِى ﴾	٢٨	١٥٥
﴿ عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍ لَّايَضِلُّ رَبِّى وَلَايَنسَى ﴾	٥٢	١٠٦
ٱلْأَنْبِيَاء		
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾	١٠٧	٣٦
ٱلنُّور		
﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾	١٧	١٢٦
ٱلشُّعَرَاء		
﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾	٢١٤	٦٥

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
القصص		
﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَايُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾	٨٣	٩٩
الروم		
﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٤٧	٤١
لقمان		
﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ﴾	٣٤	١٤٨
الأحزاب		
﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾	٦	١٦
فاطر		
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	٢٨	١٣١
﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾	١٩	١٠٠
يس		
﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾	١٣	٥٩

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
الزُّمَر		
﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَايَعْلَمُونَ﴾	٩	١٠٣
﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥ﴾	١٨	٩٢
غَافِر		
﴿إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّايُؤْمِنُ بِيَوْمِ﴾	٢٧	١٤٩
الدُّخَّان		
﴿إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ﴾	٢٠	١٤٩
الأَحْقَاف		
﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾	٩	١٤٥
مُحَمَّد		
﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰبِرِينَ﴾	٣١	١١٣
﴿أَفَلَايَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾	٢٤	٩٣
الفَتْح		
﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ﴾	٢	١٤٥

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ﴾	٢٦	١٢١
﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾	١٨	١٦٠
ٱلْحُجُرَات		
﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾	١٠	٢٧ و ١٢٠
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا﴾	١٣	١١٨
ٱلنَّجْم		
﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾	٣٢	١٤٥
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾	٣ـ٤	٧٥
ٱلرَّحْمَـٰن		
﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾	٦٠	٨٨
ٱلْوَاقِعَة		
﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَـٰثَةً﴾	٧	٥٨
ٱلْحَدِيد		
﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	١٧	١٣٠

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
الْمُمْتَحِنَة		
﴿ لَّا يَنْهَـٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ ﴾	٨	٣٤
التَّحْرِيم		
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾	٦	١٥٧
الْمُلْك		
﴿ وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ كَبِيرٍ ﴾	١٠	١٣١
الْمَعَارِج		
﴿ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴾	٢٤	١٠٨
الْجِنّ		
﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾	٢٦ـ٢٧	١٤٨
لا		
إِنْسَان		
﴿ إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ ﴾	٣	١٠٠
الْغَاشِيَة		
﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾	٢١ـ٢٢	١٦

الآيـة	رَقْمَهَا	الصَّفْحَـة
البلد		
﴿وَهَدَيْنَـهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾	١٠	١٠٠
الزلزلة		
﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾	٧ـ٨	١٤٦

فَهْرَس الأَحَادِيث

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَـة
وَ لَوْ كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْرِيَ لَهُ وَ لَا يَجْرِيَ عَلَيْهِ	١٥
مَا مِن شَيء إلاَّ وَفِيهِ كِتَاب أَو سُنَّة	١٦ و ١٤٢
الحُدُود تُدْرَأ بَالشُّبهَات	١٧
اَلحِكْمَة ضَالَّة المُؤْمِن، أَيَّنمَا وَجَدَهَا فَهُو أَحَقُّ بهَا	١٩ و ٨٢
إِنَّمَا عَلَينَا أَنْ نُلقي إِلَيكُم الأُصُول	٢٠
كُلّ شَيء يَكُون فِيهِ صَلاَح النَّاس بجِهَة مِن الجِهَات فَهَذا كُلّه حَلاَل	٢٠
لاَ ضَرَر وَلاَ ضِرَار	٢١
رُفع عَنْ أُمّتي تِسعَة أَشيَاء: الخَطَأ، وَالنِّسيَان	٢١
وَلاَ تِجَارة إِلَّا عَن تَرَاض	٢١
أَوفُوا بالعُقُود، وَمَا عَلىٰ المُحْسنِين مِن سَبِيل	٢١
الدِّين النَّصِيحَة لله وَرَسُولَه، وَأَئِمَّة المُسْلِمِين وَعامّتهم	٢٧
الْمُؤْمِن لِلمُؤْمِن كَالبُنيَان يَشد بَعْضَه بَعضاً	٢٧
مَثَل المُؤْمِنُونَ فِي تَبارُّهِمْ، وَتَراحُمِهِمْ	٢٧
إِنَّ المُؤْمِنِين لاَ يَترِكُون مُغرماً بَيْنَهُم	٢٩

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَة
للمُسْلِم عَلَىٰ أَخِيه المُسْلِم أَنْ يَغْفر زَلّتهُ	٢٩
اَبْذل لأَخِيكَ دَمَكَ وَمَالَكَ، وَلعَدُوّك إنْصَافكَ وَعَدْلَكَ	٣٠
فَهُم بدِمَائهِم أَبْخَل!	٣٠
إنَّ النَّاس فِي هُدنَة تَنَاكحهُم وَتَوَارثهُم، وَيُقِيم عَلَيهِم الحُدُود	٣٠
إنَّ أَيْدي المُؤْمِنِين جَمِيعاً عَلَىٰ مَن بَغَىٰ	٣٠
مَن رَأىٰ مِنْكُم مُنْكَراً فَلْيُغَيرهُ بِيَدَه	٣٠
إنّي سَائلكُم عَن الثَّقَلَين	٤١
وَأَنَا مَوْلَىٰ كُلّ مُؤْمِن	٤١
أَوَّل مَن أَسْلَم مِن الرّجَال عَليّ عليه السلام	٥٨
مَنْ كُنْتُ مَولاَه فَعَليّ مَوْلاَه	٦٣
أَدر الحَقّ مَعهُ حَيْث دَار	٦٣
يَا بَني عَبدالمُطّلب! قَد جِئْتكُم بِخَير الدُّنيَا وَالأَخِرَة	٦٥
أَللَّهُمَّ أَدر الحَقّ مَعَ عَليّ حَيْث دَار	٦٧
أَبْشِرْ، فَإنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ وَرَائِكَ؟	٦٨
إنَّمَا العِلْم مَا (حَدَث) يَحْدث باللَّيل وَالنَّهَار يَوماً بيَوم	٧٠ و ٩٧
وَمَا مِن أَمرٍ يَخْتَلف فِيهِ اثْنَان إلاَّ وَلهُ أَصل في كِتَاب الله عزَّوجلَّ	٧٠ و ١٤٢
السُّلْطَانُ وَزَعَةُ اللهِ فِي أَرْضِهِ	٧٤
وَإنَّهُ لاَ بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِيرٍ بَرّ، أَوْ فَاجِرٍ	٧٤
يَزَع السُّلْطَان أَكْثَر مِمَّن يَزَع اَلقُرْءان	٧٤

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَة
وإنَّ العُلَمَاء وَرثَة الأَنْبِيَاء	٧٧
عُلَمَاء أُمَّتي كَأَنبِيَاء بَني إسرَائِيل	٧٧
مَجَاري الأُمُور بِيَد العُلَمَاء باللهِ الأُمنَاء عَلَىٰ حَلاَلَه وَحَرَامه	٧٨
يُوْزَن غَدَاً مِدَاد الْعُلَمَاء مَع دِمَاء الشُّهدَاء	٨٠ و ١٥٥
تَكُون الأَرْض لَيْسَ فِيهَا إِمَام؟	٨٠
اَجْعَلُوا بَيْنَكُم رَجُلاً مِمَّن عَرَف حَلاَلَنَا وَحَرَامنَا	٨٤
إِيَاكُم إِذَا وَقَعَت بَيْنَكُم الخُصُومَة أَنْ تَتحَاكمُوا	٨٥
لَيْسَ خَيركُم مَن تَرَك اَلْحَيَاة، وطَبِيعتهَا لِغِيرِهِ	٨٦
لَيْسَ خَيْركم مَن تَرَك الدُّنْيَا لِلآخِرَة، لِلدُّنيَا	٨٦
الْحَلاَلَ مَا أَحَلَّ اللهُ، وَالْحَرَامَ مَا حَرَّمَ اللهُ	٨٦
ظُلاَمَة المَظْلُومين يُمْهِلهَا الله سُبْحَانهُ وَلاَ يُهْمِلهَا	٨٧ و ١٥٣
مَن أَعَان ظَالمَاً فَقَد بَريء مِن الإِسْلاَم	٨٧
وُلدتُ فِي زَمَن المَلْك العَادِل	٨٧
حَرَّم الله الجَنَّة عَلَىٰ أَنُوشَروان لكُفْره	٨٨
جَرَت هَذِهِ الآيَة فِي الكَافِر وَالمُؤْمِن وَالبَر وَالفَاجِر	٨٨
قِيمَةُ كُلِّ اَمْرِئٍ مَا يُحْسِنُهُ	٩٣
إِذَا عَمِلَ أَحَدكُم عَمْلاً فَليَتْقن	٩٣
مَا مِن أَمرٍ يَخْتَلف فِيهِ اَثْنَان إِلَّا وَلَهُ أَصْل فِي كِتَاب الله	٩٣
فِي القُرْءان مَعَانٍ سَوف يُفسّرهَا الزَّمَن	٩٤

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَـة
أَنَّ فِي القُرْءان تَأْوِيلاً، مِنْهُ مَا قَد جَاء، وَمِنْهُ لَمْ يَجيء	٩٤
اُنْظُرُوا إِلَىٰ النَّمْلَةِ فِي صِغَرِ جُثَّتِهَا	٩٤
وَمِنْ لَطَائِفِ صَنْعَتِهِ، وَعَجَائِبِ خِلْقَتِهِ	٩٥
وَمِنْ أَعْجَبِهَا خَلْقاً الطَّاوُسُ الَّذِي أَقَامَهُ فِي أَحْكَمِ تَعْدِيلٍ	٩٥
لَو سَرقَت فَاطِمَة لقَطَعتُ يَدهَا	٩٨
صَاحبُ الشَّيء أَوْلَىٰ ـ أَحَق بشَيئِه أَنْ ـ يَحْمِلَه	٩٨
عَلمتُ أَنَّكُم تَكفُونَني، وَلَكنّي أَكْرَه أَنْ أَتَمَيَّز عَنْكُم	٩٩
لاَ يَكُن أَحَدكُم إمّعَة، قَالَ: يَقُول: إِنْ ضَلَّ النَّاس ضَلَّلتُ	١٠٠
أَيُّها النَّاس! إِنَّ دِمَاءكُم وَأَموَالكُم عَلَيكُم حَرَام	١٠١
إِنَّ الله سَائِلكُم حَتّىٰ عَن مَسّ أَحدكُم ثَوب أَخِيه بإِصْبعه	١٠١
لاَ يَحلُّ لإمرىء مَال أَخِيه إلاَّ عَن طِيب نَفْس	١٠١
مَن أَكَل لُقمَة حَرَام لَمْ يُقْبَل لهُ صَلاَة أَرْبَعِين لَيلَة	١٠١
وَأَمَّا وَجْه الصَّدقَات فَإِنَّما هِي لأَقوَام لَيْسَ لهُم فِي الإِمَارَة نَصِيب	١٠٨
إِنَّمَا وُضعَت الزَّكَاة إِخْتبَار للأَغْنِيَاء وَمَعُونة للفُقَرَاء	١٠٨
وَاُنْظُرْ إِلَىٰ مَا اُجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ اللهِ فَاَصْرِفْهُ	١٠٩
المُؤْمِن مَلِك نَفْسَه إِذَا رَضِي وَغَضِب، وَإِذَا أَمَن وَرَهب	١٢٦
لاَ يَكُون الإِيْمَان إلاَّ بعَمَل	١٢٦
الإِيْمَان عَمَل كُلّه	١٢٦
مَا حَجَب الله عَن العِبَاد فَهُو مَوضُوع عَنْهُم	١٢٧

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَة
مَنْ لَمْ يَعْرف شَيئاً ـ أَي عَن قُصُور ـ فَهَل عَلَيه شَيء؟	١٢٧
المُؤْمِن مُؤمِنَان: مُؤمِن وَفيّ لله بشُرُوطه الَّتي شَرطهَا عَلَيهِ	١٢٨
لَيْسَتِ الرَّوِيَّةُ كَالْمُعَايَنَةِ مَعَ الْإِبْصَارِ	١٣٠
أَصْل دِيْني العَقْل	١٣٠
كَمَال الدِّين طَلَب العِلْم وَالعَمَل بهِ	١٣١
مَن تَعَلَّم العِلْم وَعَمِل بهِ، وَعَلّم لله دُعي فِي مَلكُوت السَّموَات	١٤٢
زَكَاة العِلْم أَنْ تُعَلّمهُ عِبَاد الله	١٤٢
طَلَبَة العِلْم ثَلاَثَة: صِنْف يَطْلُب العِلْم للجَهْل وَالمُرَاء	١٤٣
أَللَّهُمَّ صَـلِّ عَلَىٰ مُحَمَّـدٍ وَآلِـهِ، وَحَلِّنِي بِحِلْيَـةِ الصَّالِحِينَ	١٤٣
أَللَّهُمَّ اجْعَلني أَخْشَاك كَأَنّي أَرَاك	١٤٤
مَا عُبدَ الله بشَيء أَفْضَل مِن أَنْ يَسْتَكثِر قَلِيل المَعْرُوف مِن غَيْرِهِ	١٤٤
مَآ أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي؟	١٤٥
إِيَّاكُم أَنْ يُحَاكِم ـ يُخَاصِم ـ بَعْضكُم بَعضاً إِلىٰ أَهْل الجَور	٨٤ و ١٤٧
لاَ وَاللهِ، لاَ أُعْطِيْهِمْ بِيَدِي إِعْطاءَ الذَّلِيلِ	١٤٩
مَن مَات ـ قُتِلَ ـ دُونَ عِقَال مِن مَالهِ مَاتَ شَهِيداً	١٥٠
الخَيْرُ كُلّه فِي السَّيْف، وَلاَ يُقِيم النَّاس إِلاَّ السَّيْف	١٥٠
فَمَنْ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ أَلْبَسَهُ اللهُ ثَوْبَ الذُّلِّ	١٥١
فَالْمَوْتُ فِي حَيَاتِكُمْ مَقْهُورِينَ، وَالْحَيَاة فِي مَوْتِكُمْ قَاهِرِينَ	١٥١
إِذَا دَهَم المُسْلِمِين عَدوٌّ يُرِيد الْإِسْتِيلاَء عَلَىٰ بلاَدهِم فَدَفعهُ وَاجِب عَلَىٰ الحُرّ	١٥٢

طَرَف الحَدِيث	الصَّفْحَـة
كُونَا لِلظَّالِمِ خَصْماً، وَلِلْمَظْلُومِ عَوْناً	١٥٢
نُصْرَته عَلىٰ المُؤمِن فَرِيضَة وَاجبَة إذَا هُو حَضْرَه	١٥٢
أَللَّهُمَّ إنّي أَعْتَذر إلَيكَ مِن مَظلُوم ظُلم بحَضْرَتي فَلَم أَنْصُره	١٥٢
وَعِزَّتي وَجَلاَلي لاَ يُجوزَني ظُلْم ظَالِم وَلَو كَفّ بكَفّ	١٥٣
مَنْ لَمْ يَهتَم بأُمُور المُسْلِمِين فَلَيْس مِنْهُم	١٥٣
وَلَكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَني هَوَايَ	١٥٤
إنَّ المُؤْمِن مُجَاهد بسَيْفَهِ وَلسَانَهِ	١٥٤
أَمَرنَا رَسُول الله ﷺ أَنْ نَلْقي أَهْل المَعَاصي بوجُوه مُكْفَهرَّة	١٥٦
تَأْمُرهُم بمَا أَمَر الله، وَتَنهَاهُم عَمَّا نَهىٰ الله	١٥٧
رَجَعنَا مِن الجِهَاد الأَصْغَر إلَىٰ الجِهَاد الأَكْبَر	١٥٧
آحْمل نَفْسَك لنَفْسَك، فَإنْ لَمْ تَفْعَل لَمْ يَحْملكَ غَيْرُكَ	١٥٨
وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً	١٦٢
الذَّلِيلُ عِنْدِي عَزِيزٌ حَتَّىٰ آخُذَ الْحَقَّ لَهُ	١٦٢
وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ وَتَحَفَّظْ مِنَ الْأَعْوَانِ	١٦٢
فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلَاءُ الْأُمَّةِ	١٦٢
فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَآصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ	١٦٢
وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ	١٦٢
ثُمَّ آنْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَآسْتَعْمِلْهُمُ آخْتِبَاراً	١٦٣

فَهْرَسُ المصَادِر المَطْبُوعَة وَالمَخْطُوطَة

١. القُرْآن الْكَرِيم ، كِتَاب الله تَبَارَك وتَعَالىٰ الحَيّ القَيُّوم .

حَرْف الْأَلف

٢. أَبْجَد العُلُوم العَرشي المَرقُوم فِي بَيَان أَحوَال العُلُوم لصِّديق بن حَسَن القنُوجي ، نَشْر دَار الكُتب العِلميَة بَيرُوت سَنَة ١٩٧٨ م ، تَحقِيق : عَبدالجَبّار زَكّار .

٣. الْاِجْتِهَاد وَالتَّقلِيد للْإِمَام الخُمَيني ﷺ مُؤسَّسَة تَنْظِيم وَنَشر آثَار الْإِمَام الخُمَيني .

٤. اَلْاِجْتِهَاد وَالتَّقْلِيد ، للْأُستَاذ الكَبِير السَّيِّد أَبي القَاسم الخَوئيّ .

٥. أَجوَد التَّقرِيرَات ، تَقرِيرَات أُستَاذه النَّايِني ، السَّيِّد أَبُو القَاسم بن عَليّ أَكْبر الخَوئيّ ، مَطْبَعَة العِرفَان ، صَيدا (١٣٥٤ هـ) .

٦. آدَاب الْإِمْلاَء وَالاِسْتملاَء لعَبدالكَرِيم بن مُحَمَّد بن مَنصُور ، طَبعَة دَار الكُتب العِلمِيَة ، بَيرُوت ، تَحقِيق : مَاكس فَايسقايلر .

٧. إِرْشَاد الفُحُول إِلىٰ تَحْقِيق الحَقّ مَع عِلْم الْأُصُول للشَّوكَاني ، مَطْبَعة مُصْطَفىٰ البَابي الحَلبي .

٨. إِسْلاَم بلاَ مَذَاهب للدّكتُور مُصْطَفىٰ الشَّكعَة المَصْرِي .

٩. الْإِختصَاص ، المَنْسُوب لِمحَمَّد بن مُحَمَّد بن النُّعمان العَكْبريّ المَعرُوف بِالشَّيخ المُفِيد ،

نَشر جَمَاعة المُدرسِين . قُم : إِيرَان .

١٠ . الإِستِيعَاب فِي مَعْرِفَة الأَصْحَاب ، يُوسُف بن عَبدالله بن مُحَمَّد القُرطبي أَبُو عُمر المَشهُور بِآبن عَبد البرّ النمري ، (ت ٤٦٣هـ) ، بهَامش الإِصَابَة لِابْن حَجَر العَسْقَلاَني .

١١ . الإِسْلاَم وَالرَّد عَلىٰ مُنْتَقِديه ، الشَّيخ مُحَمَّد عَبْدَه .

١٢ . إِسعَاف الرَّاغبِين فِي سِيرة المُصْطَفىٰ وَأَهل البَيْت الطَّاهِرين (بهَامش نُور الأَبصَار) ، للشَّيخ مُحَمّد بن عَليّ الصَّبان ، طَبع العُثمَانِية .

١٣ . أَسْبَاب النُّزول ، أَبِي الحَسَن عَليّ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد الوَاحِدِي . (ت ٤٦٨هـ / ١٠٧٦م) وَبِهَامشه آلنَّاسخ وَالمَنْسُوخ لِهبَة الله سَلاَمَة . عَالم الكُتُب . بَيْرُوت : لُبْنَان ، طَبْعَة الحَلبي بِمِصْر .

١٤ . إِمتَاع الأَسمَاع بِمَا للنَّبيّ ﷺ مِن الأَحوَال وَالأَموَال وَالحَفدَة وَالأَتبَاع لتَقي الدِّين أَحْمَد بن عَليّ بن عَبدالقَادر بن مُحَمَّد المَقرِيزي المُتوفّىٰ سَنَة (٨٤٥هـ) . تَحقِيق مُحَمّد عَبدالحَمِيد النَّميسي مَنشُورَات مُحَمَّد عَليّ بَيضُون دَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت الطَّبعَة الأُولىٰ (١٤٢٠هـ) .

١٥ . أُسد الغَابَة فِي مَعْرِفَة الصَّحَابَة ، لأَبِي الحَسَن عِزّ الدّين عَليّ بن أَبِي الكَرَم مُحَمَّد آبن مُحَمَّد آبن عَبد الكَرِيم الشّيبَانيّ المَعْرِوف بِآبن الأَثِير الجَزْرِيّ (ت ٦٣٠هـ ق) ، تَحْقِيق : مُحَمَّد إِبرَاهِيم ، طَبْعَة ـ القَاهرَة ١٣٩٠ هـ ، وَطُبع بِالأُوفست فِي المَكْتَبَة الإِسْلاَمِيَّة للحَاج رِيَاض ، وَطَبع المَطْبَعَة الوَهبِية بِمَصْر ، طَبعَة مَصر سَنَة (١٢٨٥هـ)

١٦ . أَضْوَاء عَلىٰ السُّنَّة المُحَمَّدِيَة ، أَو دِفَاع عَن الحَدِيث ، مَحْمُود أَبُو رَيَّه ، مِنْشُورَات مُؤَسَّسَة الأَعْلَمي للمَطبُوعَات بَيرُوت ، الطَّبعَة الخَامسَة . وَطَبْعَة دَار المَعَارف بِمَصْر .

١٧ . الإِصَابَة فِي تَمِيز الصَّحَابَة ، مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي . طَبْعَة مَولاىٰ عَبدالحَفِيظ . القَاهرَة (١٣٢٨هـ) .

١٨ . الإِصَابَة فِي تَمِيز الصَّحَابَة ، (بهَامش الإِستِيعَاب لِابْن عَبدالبَر) ، أَحْمَد آبن حَجر

العَسْقلاَني (٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ) . دَار العُلوم الحَدِيثة . وَدَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت ، وَطَبعات أُخرىٰ لاَحقَة .

١٩ . الإِمَامَة وَالسِّيَاسَة ، لأَبِي مُحَمَّد عَبد الله آبن مُسْلِم المَعْرُوف بآبن قُتيبة الدّينوريّ (ت ٢٧٦ هـ ق) ، مَكْتَبَة ومَطْبَعَة مُصْطَفىٰ بَابي الحَلبي ، مَصْر ١٣٨٨ هـ .

٢٠ . الأُصُول العَامَّة للفِقْه المُقَارَن ، مَدْخَل إِلىٰ دِرَاسَة الفِقْه المُقَارَن ، العَلاَّمَة السَّيِّد مُحَمَّد تَقي الحَكِيم .

٢١ . الإِسْلاَم وَأُصُول الحُكْم ، الشَّيخ عَليّ عَبْدالرَّازق ، وهُو مِن عُلَمَاء الأَزْهَر ، طَبْعَة ثَانيَة سَنَة (١٩٦٦ م) .

٢٢ . السِّيرة الحَلبِية (إِنْسَان العُيُون فِي سِيرة الأَمِين المَأمُون) ، عَليّ بن بُرهَان الشَّافعي الحَلبي ، دَار الفِكر العَربِي بَيْرُوت ١٤٠٠ هـ .

٢٣ . الأَنْسَاب ، عَبدالكرِيم مُحَمَّد السَّمعاني (ت ٥٦٢ هـ) . طَبْعَة لَيدن . وبتَحْقِيق : عَبدالرَّحمَن المَعْلَمي اليَمَاني . طَبْعَة ـ بَيْرُوت . الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م دَار الجنَان بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

٢٤ . أَنْسَاب الأَشْرَاف ، لأَحمد بن يَحْيَىٰ بن جَابر البَلاَذريّ ، (ت ٢٧٩ هق) ، تَحْقِيق : كَمَال الحَارثيّ ، طَبْعَة مَكْتَبَة الخَانجيّ ـ مَصْر ١١٢٥ هـ ، طَبْعَة مَكْتَبَة المُثنَّىٰ بَغْدَاد ١٣٩٦ هـ ، وتَحْقِيق المَحمُودي ، مُؤسّسة الأَعلمي بَيْرُوت .

٢٥ . الإِيمَان ، لابْن مُندَه .

٢٦ . إِمَامَةُ عليّ عليه السلام بَيْنَ العَقْل وَالقُرآن تَأْلِيف العَلاَّمَة الشَّيخ مُحَمَّد جَوَاد مُغْنِيَّة وَثَّقَ أُصُولَهُ ، وَحَقَّقَهُ ، وَعَلَّقَ عَلَيه الأُسْتَاذ سَامي الغُريري (الغرَّاوي) . نَشْر مُؤَسَّسَة دَار الكِتَاب الإِسْلاَمي .

٢٧ . أَمَالِي المُرتضىٰ . عَليّ بن الحُسَيْن العَلوي . طَبْعَة مَصْر عَام ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م بتَحْقِيق / مُحَمَّد أَبُوالفَضْل إِبرَاهِيم . دَار الكِتَاب العَربي ـ بَيْرُوت . لُبْنَان .

٢٨ . أَمَالي الشّيخ الطّوسي ، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن الحَسن الطّوسي مَنشُورَات المَكتَبة الأَهليَة ،

اوفسَيت مَكتَبة الدّاوري ، قُم ـ إيرَان ، وَالمَطبعَة الإسلاَميّة ، طَهرَان ١٤٠٤ هـوَطَبعَة مُؤسّسة البِعثَة دَار الثّقافَة قُم ١٤١٤ هـ.

٢٩ . أَوَائل المقَالاَت . للشَّيخ المُفِيد . مَنْشُورات مَكْتَبَة الدَّاوري . إيرَان . قُم .

حَرْف البَاء

٣٠ . البدَاية والنّهاية ، لأَبِي الفدَاء إسْمَاعِيل بن كَثِير الدّمشقي ، تَحْقِيق : عَـليّ شِـيري ، دَار الكُتُب العِلْمِيَة ، الطَبْعَة الخَامسَة ، (١٤٠٩) هـ ، مَطْبَعَة السّعادة مَصْر عَام ١٣٥١ هـ.

٣١ . البدَاية والنّهَايَة ، مُحَمَّد بن عَبدالحرّ الكنَاني (ت ١٣١٢ هـ) . طَبْعَة القَاهرَة .

٣٢ . البِحَار ، للعَلاَّمة المَجْلسي . طَبْعَة سَنَة (١٤١٢ هـ) . مُؤسَّسَة الوَفَاء بَيْرُوت : لُبْنَان ، وأيضاً طَبْعَة إيرَان ، طَبْعَة سَنَة (١٣٩٤ هـ) إيرَان .

٣٣ . بُلُوغ الأَرب وَكنُوز الذَّهب فِي مَعرِفة المَذْهَب ، لعَلي بن عَبدالله بن القَاسم آبن مُحَمَّد بن الإمَام القَاسم بن مُحَمَّد الحَسَني الشَّهاري الصَّنعَاني ، تَحقِيق عَبدالله آبن عَبدالله بن أَحْمَد الحُوثي ، طَبع مُؤسَّسة الإمَام زَيد بن عَليّ الثَّقَافِية .

٣٤ . البَحر المُحِيط ، (تَفْسِير البَحر المُحيط) ، لمُحمّد بن يُوسُف الشّهِير بأَبي حَيّان الأُندلسيّ (ت ٧٤٥ هـق) ، تَحقِيق : عَادل أَحْمَد عَبد المَوجُود ، طَبعة ـ بَيرُوت (١٤١٣ هـ) .

٣٥ . بُغيَة البَاحِث عَن زَوَائِد مُسْنَد الحَارِث ـ الحَارِث بن أَبي أُسَامَة .

٣٦ . بُلْغَة الفَقِيه (مَجْمُوعَة بُحُوث وَرَسَائِل وَقَوَاعد فِقْهِيَة لاَمعَة تَسدّ ضَرُورَة الفرَاغ الإسْلاَميّ وَالفِقْه الإسْتدلاَلي لاَ غِنىٰ للفَقِيه القَانُوني عَن مَعْرفتهَا) . للسَّيِّد مُحَمَّد آل بَـحْر العُـلُوم ﷺ شَـرْح وَتَعلِيق الجُزء الأَوَّل وَالثَّاني السَّيِّد مُحَمَّد تَقي آل بَحْر العُلُوم ، مَنْشُورَات مَكْتَبَة الصَّادق الطَّـبعَة الرَّابعَة (١٩٨٤ م) ، وَمَكتَبَة العَلَمَين العَامّة بالنَّجف الأَشرَف عِلْماً بأَنَّ الجُزء الثَّالِث بتَحقِيق وَتَعلِيق

السَّيِّد حَسَن بن السَّيِّد مُحَمَّد تَقي آل بَحر العُلُوم .

حَرْف التَّاء

٣٧ . تَاج العَرُوس فِي جوَاهر القَامُوس ، مُحَمَّد مُرتضىٰ الزَّبِيدي . طَبْعَة مَصْر .

٣٨ . تَأرِيخ بَغْدَاد لأحمد بن عَليّ الخَطِيب البَغداديّ ، طَبْعَة دَار السَّعادة مَصْر .

٣٩ . تَأرِيخ اليَعقُوبيّ ، أَحْمَد بن أَبِي يَعْقُوب بن جَعْفَر العَبَّاسي المَعْرُوف بِاليَعقُوبيّ ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف ١٣٥٤ هـ.

٤٠ . التَّأرِيخ الكَبِير لِمحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخاريّ ، طَبْعَة حَيدر آبَاد الدّكن .

٤١ . تَأرِيخ التُّراث العَربي . سَركِين فؤَاد . تَرجمَة : فَهمي أَبُوالفَضْل وَمَحمُود حجَازي . طَبْعَة القَاهرَة (١٩٧٧ م) .

٤٢ . تَأرِيخ ٱبْن خُلدُون ، المُسمىٰ التَّأرِيخ أَو العِبر ودِيوَان المُبتَدأ أو الخَبر . عَبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد المَشهُور بِٱبن خُلدُون (ت ٨٠٨ هـ) ، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربيّ بَيْرُوت ١٩٧١ هـ.

٤٣ . تَأرِيخ الخُلفَاء لعبدالرَّحْمَن بن أَبِي بَكر السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ، تَحْقِيق مُحيي الدِّين عبدالحَمِيد ، طَبْعَةالقَاهرَة ، ١٩٥٩ م؛ طَبْعَة دَار السّعادة مَصْر عَام (١٤١٦ هـ) .

٤٤ . تَأرِيخ دِمشق ، حَمْزَة بن أَسد القَلانسي (ت ٥٥٥ هـ) . طَبْعَة بَيْرُوت عَام (١٩٠٨ م) .

٤٥ . تَأرِيخ دِمَشق ، عَليّ بن الحُرّ بن عَسَاكر (ت : ٥٧١ هـ) . طَبْعَة دِمشق ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ م . طَبْعَة (١٩٨٢ م) .

٤٦ . تَأرِيخ الإِسْلاَم ، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثمان الذّهبيّ ، (ت ٧٤٨ هـ) مَكْتَبَة القُدسي القَاهرَة (١٣٦٨ هـ تَحْقِيق بَشَار عوَاد مَعْرُوف طَبْعَة القَاهرَة (١٩٧٧ م) .

٤٧ . تَأرِيخ الإِسْلاَم السِّيَاسي وَالدِّيني والثَّقافِي وَالإِجتَماعي ، الدُّكتُور حَسَن إِبرَاهِيم ، طَبْعَة

دَار الكِتَاب بَيْرُوت ١٤٠١ هـ.

٤٨ . تَأرِيخ الطَّبريّ تَأرِيخ الرُّسل والأُمم وَالمُلوك ، لأَبِي جَعْفَر مُحَمَّد بن جَرِير الطَّبريّ (... ـ ٣١٠ هـ) ، تَحْقِيق مُحَمَّد أَبُو الفَضل إبرَاهِيم دَار المَعَارِف القَاهرَة (١٩٦٠ م) طَبْعَة أُوربا ، طَبْعَة الإستقَامة مَصْر .

٤٩ . تَأرِيخ ابْن عَسَاكر (تَأرِيخ دِمشق) ، الأَجزَاء الَّتي حَقَّقَها المحمُودي ، تَرجمَة الإمَام عَليّ والإمَام الحَسَن والإمَام الحُسَيْن .

٥٠ . تَذكرَة الخوَاصّ (تذكرَة خوَاص الأُمَّة) ، ليُوسُف بن فَرغلي بن عَبد الله المَعْرُوف بِسبط ابْن الجَوزيّ ، الحَنبَليّ ثُمَّ الحَنفيّ ، نَزِيل دِمشق (ت ٦٥٤ هـ) ، طَبْعَة ـ بَيْرُوت الثَّانِيَة ١٤٠١ هـ ، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف ، طَبْعَة مَصْر .

٥١ . تُحف العُقُول ، لأَبي مُحَمّد الحَسن بن عَليّ الحرَّاني المَعرُوف بِابن شُعبَة ، مُؤَسَّسة النَّشر الإسلاَمي ـ قُم ، الطّبعَة الثّانِية ١٤٠٤ هـ ، وإنْتشَارات جَامعَة مُدرسِين ، وَطَبعَة دَار إحيَاء التُّراث العَربيّ ١٤٠٦ هـ .

٥٢ . تُحفَة الأَحوَذي بشَرح جَامع التّرمذي لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي المُتوفّىٰ سَنَة « ١٣٥٣ هـ » .

٥٣ . التَّذكرَة ، لعِبد الرّحمان بن عَليّ بن مُحَمّد بن عَليّ البَكري الحَنبلَي البَغدَادي (ابن الجَوزي الحَنفي) ، طَبعَة حَيدر آبَاد الدّكن .

٥٤ . تَرجَمة الإمَام عَليّ بن أَبِي طَالب عليه السلام ، مِن تَأرِيخ دِمشق الكَبِير ، لعَليّ بن هِبة الله المَعْرُوف بِابن عسَاكر ، طَبْعَة دِمشق .

٥٥ . تَرجَمَة الإمَام الحُسَيْن عليه السلام مِن كتَاب الطَّبقَات الكَبِير القِسْم الغَير المَطبُوع ، لِابْن سَعِيد الزُّهري (٢٣٠ هـ) . تَحْقِيق : السَّيِّد عَبدالعَزِيز الطَّباطَبائي . نَشْر مُؤَسَّسَة آل البَيْت لإحيَاء

التُّراث . ١٤١٥ هـ.

٥٦ . تَرجمَة الإمَام الحَسَن عليه السلام مِن تَأرِيخ دِمشق الكَبِير (٥٧١ هـ) ، تَحقِّيق : مُحَمَّد بَاقر المَحمُودي . مُؤسَّسَة المَحمُودي . (١٤٠٠ هـ) .

٥٧ . تَفسِير رُوح المَعَانِي ، لأبي الفَضل شهَاب الدِّين السَّيِّد مُحَمّد الآلُوسي ، طَبْعَة مَكْتَبة المُثنىٰ بَغدَاد ١٣٩٦ هـ.

٥٨ . تَفسِير القُرءان العَظِيم ، (تَفسِير ٱبن كَثِير) ، لإسمَاعِيل بن عُمر بن كَثرير البَصريّ الدّمشقيّ ، (ت ٧٧٤هـ) . طَبْعَة بَيْرُوت دَار المَعْرِفَة ١٤٠٧ هـ، طَبْعَة دَار إحيَاء التُّراث العَربيّ ، طَبْعَة دَار صَادِر .

٥٩ . تَفسِير البَيضَاويّ ، (أنوَار التّنزِيل وَأسرَار التّأويل) ، لأبي سَعِيد عَبدالله ٱبن عُمر الشّيرازيّ البَيضَاويّ، طَبعَة دَار النّفَائس ١٤٠٢ هـ، وَطَبعَة مُصطَفىٰ مُحَمّد ـ مَصْر .

٦٠. تَفسِير الثّعلبي (الكَشف وَالبيَان فِي التّفسِير) ، لأحمَد بن مُحَمّد بن إبرَاهِيم النّيسابُوري ، (ت ٤٣٧ هـ) ، مَطبُوع الجُزء الأوَّل عَلىٰ الحَجر ، وَ (مَخطُوط) فِي مَكتَبَة المَرعَشي النّجفي العَامَّة .

٦١. تِهذِيب التَّهذِيب ، لأبي الفَضل أحمَد بن عَليّ بن حَجر العَسقلانيّ (ت ٨٥٢هـق) ، تَحقِيق : مُصطَفىٰ عَبد القَادر عَطا ، طَبعَة دَار الكُتب العِلمِية الطَّبعَة الأُولىٰ ـ بَيرُوت ١٤١٥ هـ، وَمَطبعَة مَجلس دَائرة المعَارف النّظامِية الهُند ١٣١٥ هـ، النّاشر ، دَار صَادر بَيرُوت ـ مصَور مِن طَبعَة دَائرة المعَارف العُثمَانية ، حَيدر آباد ـ الهِند ١٣٢٥ هـ.

٦٢. تَهْذِيب تَأرِيخ دِمشق الكَبِير لِابْن عسَاكر ، الشَّيخ عَبدالقَادر رَيدرَان . دَار المَسيرة بَيْرُوت : لُبْنَان .

٦٣. تَهذِيب الأحكَام ، لأبي جَعْفَر مُحَمَّد بن الحَسَن الطُّوسي (المُتوفّىٰ ٤٦٠هـ) ، تَحقِّيق الحُجَّة السَّيِّد حَسَن الخرسَان ، الطَّبعَة الثَّالِثة ، بَيْرُوت دَار الأضوَاء عَام (١٤٠٦ هـ) .

٦٤. تَهْذِيب الكَمَال، يُوسُف بن عَبدالرَّحمَن المَزي (ت ٧٤٢هـ). طَبْعَة دَار المَأمُون دِمشق، ومَطبَعَة مُؤسَّسَة الرِّسَالة.

٦٥. تَهْذِيب التَّهْذِيب: مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي (ت ٢٤٥هـ) طَبْعَة حَيدر آبَاد (١٣٢٥هـ).

٦٦. تَأرِيخ جُرجَان، للسَّهمي حَمْزَة بن يُوسُف (ت ٤٢٧هـ). طَبْعَة حَيدر آبَاد الدّكن ١٩٥٠م.

٦٧. تَأرِيخ المَدِينَة المُنورَة (أَخْبَار المَدِينَة)، لعُمر بن شَيبَة. تَحْقِيق: فَهِيم مُحَمَّد شَلتُون. دَار التُّراث والدَار الإسْلاَمِيَّة ١٩٩٠م بَيْرُوت: لُبْنَان.

٦٨. تُحْفَة الأَحوَذي بِشَرح جَامع التّرمذي، لعَبد الرَّحِيم المُبَاركفوري الهِنْدي المُتوفّى سَنَة (١٣٥٣هـ) طَبْعَة دَار الفِكْر فِي بَيرُوت.

٦٩. تَيسِير الوصُول إلىٰ جَامع الأُصُول لِابْن الدَّيبَع الشَّيبَاني، طَبْعَة نول كشُور فِي كَانفُور.

٧٠. التّسهيل لعُلوم التّنزيل لمُحَمَّد بن أَحْمَد بن جُزي الكَلّبي الغرنَاطي الأُندُلسي المَولُود سَنَة (٧٤١هـ ـ ٧٩٢هـ) طَبْعَة دَار الفِكْر.

٧١. تَلخِيص الحَبِير لِابْن حَجر، طَبْعَة شِركَة مُسَاهمَة مَصرِيّة بالقَاهرَة.

حَرْف الجِيم

٧٢. جَامع البَيَان عَن تَأوِيل القُرآن، أَبِي جَعْفَر مُحَمَّد بن جَرِير الطَّبري (المُتوفّىٰ ٣١٠هـ).

٧٣. الجَامع الصَّحِيح (سُنن التّرمذي)، لأَبِي عِيْسَىٰ مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ بن سَورَة التّرمذي (ت٢٩٧هـ) تَحْقِيق: أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر، دَار إحيَاء التُّرَاث، بَيْرُوت.

٧٤. الجَامِع الصَّحِيح (صَحِيح مُسْلِم) بشَرْح النّووي، لمُسلم بن الحَجَّاج بن مُسْلِم القُشِيري النّيشابوري (ت ٢٦١ هق)، تَحْقِيق: مُحَمَّد فُؤَاد عَبد البَاقي، دَار الحَدِيث، القَاهرَة، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٢هـ.

٧٥ . جَامع مسَانِيد أَبِي حَنيفَة .

٧٦. الجَامِع الصَّغِير ، فِي أَحَادِيث البَشِير النَّذير جَلاَل الدِّين عَبد الرَّحْمَن بن أَبِي بكر جَلاَل الدّين السّيوطي (ت ٩١١ هق) . الطَبْعَة الأُولىٰ ـ القَاهرَة ١٣٦٥ هـ.

٧٧ . جَمْهَرة أَنْسَاب العَرْب ، عَليّ بن أَحْمَد بن جَزم (ت : ٦٥٥هـ) . تَحْقِيق : عبدالسَّلام هَارُون . طَبْعَة القَاهرَة (١٩٦٢ م) .

٧٨ . جَوَاهر المَطَالب فِي مَنَاقب الإِمَام أَبي الحَسَنَين عَليّ بن أَبي طَالب ، لأَبي البَركَات مُحَمَّد البَاعُوني الشَّافعي (النُّسخَة مُصورَة فِي المَكْتَبة الرَّضَويَّة بخرَاسَان) .

٧٩ . جوَاهر الكَلاَم ، للشَّيخ مُحَمَّد حَسن بن بَاقر النَّجفي ، نَشر دَار إِحيَاء التُّرَاث العَرَبي بَيْرُوت .

٨٠ . جَوَاهر المَطَالب فِي مَنَاقب الإِمَام عَليّ بن أَبي طَالب ، لَشمس الدِّين أَبي البَركَات أَحْمَد بن مُحَمَّد الدّمَشقي البَاعُوني المُتوفّىٰ سَنَة (٨٧١ هـ) تَحقِيق مُحَمَّد بَاقر المَحمُودي ، طَبع مَجْمَع إِحْيَاء الثَّقَافَة الإِسلاَميَّة الطَّبعَة الأُولىٰ سَنَة (١٤١٥ هـ) .

٨١ . جَرِيدَة النَّهَار البَيرُوتيَة تَأْرِيخ (١٩٧٩/١/٢٠ م) .

٨٢ . جَرِيدَة الوَطَن اللُّبنَانيَّة تَأْرِيخ (١٩٧٩/٣/٣٠ م) .

٨٣ . جَرِيدَة السَّفِير بتَأْرِيخ (١٩٧٩/٣/٣١ م) .

٨٤ . جَرِيدَة «أَخْبَار اليَوم» المَصْرِيَّة تَأْرِيخ (١٩٧٩/٩/٢٧ م)

٨٥ . جَرِيدَة الأَهْرَام بتَأْرِيخ (١٩٧٨/٥/١١ م) .

حَرْف الحَاء

٨٦. الأَحْكَام السُّلطانِية ، لأَبِي الحَسن عَليّ بن مُحَمَّد البَصري البَغْدَادِي المَاوَردي ، الطَّبعَة

الأُولىٰ مَصْر ، ١٣١٩ هـ.

٨٧. الإحكَام لِابْن حَزم ، لعَليّ بن أَحْمد بن حَزم الأُندلسي ، أَبُو مُحمّد ، دَار الحَدِيث ، القَاهرَة ، ١٤٠٤ هـ، طَبْعَة ١ .

٨٨. الإحكَام للآمُدي ، لعَليّ بن مُحمّد الآمدي ، أَبُو الحَسن ، دَار الكتَاب العَربي ، بَـيْرُوت ١٤٠٤ هـ، تَحقِّيق : الدّكتُور سيّد الجُمِيلي .

٨٩. حليَة الأَوليَاء وطَبْقَات الأَصفيَاء ، أَحْمَد بن عَبدالله . أَبُو نَعِيم الإصبهَاني (المُتوفّىٰ ٤٣٠ هـ) .

٩٠. حَاشِية ردّ المُخْتَار عَلىٰ الدُّر المُخْتَار لِابْن عَابدِين ، المَطْبع المُصطفَائي ، لَكهنو .

حَرْف الخَاء

٩١. خَصَائِص أَمِير المُؤْمِنِين ـ ضِمن السُّنن ، الحَافظ النّسائي (٣٠٣ هـ) دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت .

٩٢. خَصَائص أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب ، للحَافظ أَبِي عَبدالرَّحمَن أَحْمَد بن شُـعيب النّسائي . دَار الكِتَاب العَربي ، بَيْرُوت : لُبْنَان .

حَرْف الدَّال

٩٣. دِرَاسَات فِي وِلاَيَة الفَقِيه للشَّيخ المُنْتَظري ، مَنْشُورَات المَكْتَب العَـالَمي للـدّرَاسَـات الإسْلاَمِيَّة قُم المُقَدَّسَة .

٩٤. الدُّر المَنْثُور فِي طَـبْقَات رَبَّـات الخـدُور ، العَـاملي ـ زَيـنَب (ت ١٣٣٢ هـ) . طَـبْعَة القَاهرَة (١٣١٢ هـ) .

٩٥ . الدُّر المَنْثُور فِي التَّفسِير بِالمَأْثُور ، جَلاَل الدِّيـن السّـيوطي (ت ٩١١ هـ) . دَار الفِكـر

بَيْرُوت : لُبْنَان .

٩٦. دَلاَئِل النُّبوَّة ، أَبُو نَعِيم أَحْمَد بن عَبدالله الأَصبهَاني (ت ٤٣٠ هـ) . نَشْر دَار الوَعي - حَلب (١٣٩٧ هـ) .

٩٧. دَلاَئِل النُّبوَّة ، أَبُو بَكر أَحْمَد بن الحُسَيْن البَيهقي (٤٥٨هـ) نَشْر دَار الوَعي حَلب ١٣٩٧هـ .

٩٨. الدِّيبَاج عَلىٰ صَحِيح مُسْلِم ، طَبْع دَار الكِتَاب الإِسلاَمي .

٩٩. الدِّيبَاج المُذهّب فِي مَعْرِفَة أَعيَّان المَذهب ، إِبرَاهِيم بن عَليّ ٱبْن فَرحُون (ت ٧٩٩ هـ) . تَحْقِّيق : مُحَمَّد الأَحمدي أَبُو النُّور . طَبْعَة القَاهرَة (١٣٥١ هـ) .

حَرْف الهَاء

١٠٠. الهِدَايَة الكُبْرَىٰ ، لحُسِين بن حَمدَان للخُصيبي ٣٥٨هـ، طُبع سَنَة ١٤٠٦هـ، مُؤسَّسَة البَلاَغ .

حَرْف الذَّال

١٠١. ذِكر أَخْبَار إِصبهَان ، لأَبِي نَعِيم أَحْمَد بن عَبد الله الإِصبهَانِي (ت ٤٣٠ هـ) تَحْقِّيق سَيّد كسرَوي حَسَن ، دَار الكُتُب العِلْمِيَة ، بَيْرُوت .

حَرْف الرَّاء

١٠٢. رِبِيع الأَبرَار ، لأَبي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر بن مُحَمّد بن أَحمَد الزّمخشري (ت٥٣٨هـ) .

١٠٣. الرِّيَاض النَّضرة فِي فَضَائل العَشرَة ، لُمحّب الدِّين الطَّبريّ الشّافعِيّ (ت ٦٩٤هـ ق) ، طَبْعَة بَيْرُوت ١٤٠٣ هـ، وَطَبْعَة ثَانِية فِي مَصْر ، ودَار الغَرب الإِسْلاَميّ بَيْرُوت ١٩٩٦ م ، تَحقِّيق :

عِيسىٰ عَبدالله مُحمّد مَانع الحمْيَري .

١٠٤ . رِيَاض الصّالحِين مِن أَحَادِيث سَيِّد المُرسَلِين للإِمَام أبن زَكريَا يَحيىٰ بن شَرف النّووي الدّمَشقي ، وَشَرحه كنُوز البَاحثِين ، صَنّعه أَحْمد رَاتب حَمّوش ، طَبْعَة دَار الفِكر المُعَاصر بَيرُوت ، وَدَار الفِكر دِمَشق سُوريَا الطَّبعَة الثَّانيَة (١٤١١ هـ) .

١٠٥ . الرَّسَائِل للإِمَام الخُمَيني ﷺ مَع تَذيِّيلاَت مُجْتَبىٰ الطَّهرَاني ، نَشر مُؤَسَّسَة إِسْمَاعِيلِيَان .

حَرْف الزَّاي

١٠٦ . الزُّهد ، الإِمَام أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنبل (ت ٢٤١ هـ) . طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت .

١٠٧ . كتَاب الزُّهد لهنّاد السَّري بن مُصْعَب أَبُو السَّري التَّمِيمي الدَّارمي ، طَبْعَة حَيْدَر آبَاد الدّكن .

حَرْف السِّين

١٠٨ . سُبل السّلام شَرْح بلُوغ المَرَام مِن جَمْع أَدلة الأَحكَام ، لمُحَمَّد بن إِسمَاعِيل الكَحلاني ثُمَّ الصّنعاني اليَمني ، مَطْبَعَة مُصطَفىٰ البَابي الحَلبي وَأَوْلاَده بِمَصر ، الطّبعَة الرّابعَة ١٣٧٩ هـ .

١٠٩ . سُبْلُ الهُدىٰ وَالرَّشَاد فِي سِيرَةِ خَيْر العِبَاد لمُحَمَّد ابن يُوسُف الصَّالِحي الشَّاميّ المُتوفَّى سَنَة (٩٤٢ هـ) دِرَاسَة وَتَحْقيق وَتَعْلِيق الشَّيخ عَادل أَحْمَد عَبْدالمَوجُود وَالشّيخ عَليّ مُحَمَّد معوَض ، دَار الكُتب العِلميَّة لُبنَان طَبْع سَنَة (١٤١٤ هـ) .

١١٠ . سَفِينة البحَار ، المُسمَّىٰ سَفِينة بحَار الأَنوَار وَمَدِينة الحُكم وَالآثَار . عَبَّاس أبن مُحَمَّد رِضا القُمي . طَبْعَة النَّجف سَنَة ١٣٥٥ هـ .

١١١ . السُّنن الكُبرىٰ ، لأَبِي بَكر أَحْمَد بن الحُسَيْن بن عَليّ البَيهقي (ت ٤٥٨ هق) ، تَحْقِيق : مُحَمَّد مُحيي الدّين عَبد الحَمِيد ، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَربي ـ بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ . وتَحْقِيق : مُحَمَّد عَبد

القَادر عَطا ، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة ، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٤١٤هـ مُصَوَّرَة مِن دَائِرَة المَعَارِف العُثمَانِية ، حَيدر آبَاد الدّكن ١٣٥٣ هـ.

١١٢ . سُنن ٱبْن مَاجه ، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن يَزيد بن مَاجه القَزوِينيّ (ت ٢٧٥ هـق) ، تَحْقِيق : فُؤاد عَبد البَاقي ، دَار إحيَاء التُّراث ، بَيْرُوت ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٩٥ هـ. ونَشْر دَار الفِكر ، طَـبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧١ هـ.

١١٣ . سُنن التّرمذي ، لأَبِي عِيْسَىٰ مُحَمَّد بن عِيْسَىٰ بن سَورة التّرمذي (ت ٢٩٧ هـ) تَحْقِيق : أَحْمَد مُحَمَّد شَاكر ، دَار إحيَاء التُّرَاث ، بَيْرُوت .

١١٤ . سُنن الدَار قُطني ، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن عُـمر البَـغْدَادِي المَـعْرُوف بـالدَار قـطني ، (ت ٢٨٥ هـ) تَحْقِيق : أَبُو الطّيب مُحَمَّد آبادي ، عَالم الكُتُب ، بَيْرُوت ، الطَـبْعَة الرّابـعة ١٤٠٦هـ، طَبْعَة بُولاَق بالقَاهرَة .

١١٥ . سُنن النّسائِي ، الحَافظ المُتوفّىٰ سَنَة (٣٠٣هـ) . طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١١٦ . سُنن أَبي دَاود ، لأَشعث السّجستانيّ الأَزديّ (ت ٢٧٥ هـ ق) ، إعدَاد وَتَعلِيق : عِزّت عَبد الدّعاس ، طَبْعَة دَار الْحَدِيث الطَّبْعَة الأُوْلىٰ ـ حِمص ١٣٨٨ هـ وطَبْعَة مُصطَفىٰ البَابيّ ـ مَصْر ١٣٩١ هـ.

١١٧ . سِير أَعْلاَم النُّبلاء ، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي (ت ١٣٧٤ م) . تَحْقِيق : مَجْمُوعة مِن البَاحثِين تَحت إشرَاف : شُعِيب الأَرنَاؤط . مُؤسَّسَة الرِّسَالة بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١١٨ . السِّيرة النَّبوِّية ، لأَبِي مُحَمَّد عَبد المَلك بن هِشام بن أَيُوب الحمْيَري ، (ت٢١٣ أو ٢١٨ هـق) ، تَحْقِيق : مُصْطَفىٰ السّقا ، وإبرَاهِيم الأَنْبَاري ، وعَبد الحَفِيظ شَلبي ، مَكْتَبَة المُصْطَفىٰ ، قُم ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٥٥ هـ.

١١٩ . السِّيرة النَّبوِّية بهَامش السِّيرة الحَلبِية ، لأَحمد بن زَيني بن أَحْمَد دَحلاَن (ت ١٣٠٤ هـ) طَبْعَة دَار الكِتَاب العَرَبِي بَيْرُوت ١٤٠٨ هـ.

حَرْف الشِّين

١٢٠. شَرْح نَهْج البَلاَغة، للشَّيخ مُحَمَّد عَبده، طَبْعَة دَار الكِتَاب العَربيّ ١٤٠٦ هـ، طَبْعَة الفَجَّالة الجَدِيدَة ـ مَصْر ١٤٠٣ هـ.

١٢١. شَرْح نَهْج البَلاَغَة: للخُوئيّ، طَبْعَة دَار الفِكر بَيْرُوت ١٤٠٦ هـ.

١٢٢. شَرْح نَهْج البَلاَغة، لِابْن أَبِي ٱلْحَدِيد المُعتَزليّ (ت ٦٥٦ هـ ق)، تَحْقِيق: مُحَمَّد أَبُو الفَضل، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٤٠٩ هـ.

١٢٣. شَرْح نَهْج البَلاَغَة، ٱبْن أَبِي ٱلْحَدِيد، عَبدالحَمِيد بن هِبة الله (ت: ٦٥٥ هـ). طَبْعَة بَيْرُوت (١٣٧٤ هـ). وبتَحْقِيق: مُحَمَّد أَبُو الفَضل إبرَاهِيم. طَبْعَة دَار إحيَاء الكُتُب العَربية ـ مَصْر.

١٢٤. شَرْح شَافِيَة أَبي فِرَاس فِي مَنَاقب آل الرَّسُول وَمَثَالب بَني العَبَّاس.

١٢٥. شَوَاهد التَّنزيل لقَوَاعد التَّفضِيل، لأَبِي القَاسم عُبيد الله بن عَبد الله النَّيسابوري المَعْرُوف بالحَاكم الحَسكَاني (مِن أَعْلاَم القَرن الخَامس، والمُتوفّى بَعد سَنَة ٤٧٠ هـ)، تَحْقِيق: مُحَمَّد بَاقر المَحمُوديّ، مُؤَسَّسَة الطّبع والنّشر، طَهرَان، الطَبْعَة الأُولى ـ ١٤١١ هـ.

١٢٦. شَرح مُسْنَد أَبِي حَنِيفَة لمُلَّا عَليّ القَاري الهَروي، طَبْعَة دَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت لُبنَان.

١٢٧. الشِّعر وَالشُّعرَاء، عَبدالله بن مُسْلِم ٱبْن قُتَيبَة (ت ٢٧٦ هـ). تَحْقِيق: أَحْمَد شَاكر. طَبْعَة القَاهرَة (١٩٦٦م).

١٢٨. شَرْح الأَخبَار فِي فَضَائِل الأَئِمَة الأَطهَار للقَاضي أَبي حَنِيفَة النّعمَان بن مُحَمَّد التَّمِيمي المَغربي المُتوفى سَنَة (٣٦٣ هـ)، مُؤَسَّسة النَّشر التَّابعَة لجَمَاعَة المُدرسِين بقُم المُقدّسة، تَحقِيق السَّيِّد مُحَمَّد الحُسَيني الجَلاَلي.

١٢٩. شَرْح إحْقَاق الحَقّ وَإزهَاق البَاطل للسَّيِّد المَرعَشي النَّجفي.

حَرْف الصَّاد

١٣٠. صَحِيح البُخَاري، لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبرَاهِيم بن المُغِيرة الجَعفي البُخَاري، (ت ٢٥٦ هـ)، تَحْقِيق: مُصْطَفىٰ دِيب البَغا، دَار آبن كَثِير، بَيْرُوت، الطَبْعَة الرّابعَة ١٤١٠ هـ، ومطَبْعَة المُصطفَائِي ١٣٠٧ هـ.

١٣١. شَرْح صَحِيح البُخَاريّ، عَبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، لَمحمُود بن أَحْمَد العَينيّ (ت ٨٥٥ هـق)، مطَبْعَة الفَجَّالة الجَدِيدَة ـ مَصْر ١٣٧٦ هـ.

١٣٢. صَحِيح التّرمذيّ، لعِيسىٰ بن سَورة التّرمذيّ، (ت ٢٩٧ هـق)، طَبْعَة بَيْرُوت ١٤٠٥ هـ. مطَبْعَة المَكْتَبَة السّلفِية بِالمَدِينة المُنورَة.

١٣٣. الصَّحِيح مِن سِيرَة النَّبيّ الأَعظمﷺ، السَّيِّد جَعْفَر مُرْتَضىٰ العَامِلي. دَار الهَادي دَار السِّيرة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

١٣٤. صَحِيح مُسْلِم، لأَبِي الحُسَيْن مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشِيري النّيسابُوري، (ت ٢٦١ هـق)، تَحْقِيق: مُحَمَّد فُؤاد عَبد البَاقي، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧٤ هـ. دَار الحَدِيث ـ القَاهرَة، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٢ هـ، ودَار إِحيَاء التُّرَاث العَربِي، بَيْرُوت.

١٣٥. صَفوَة الصَّفوة، لأَبِي الفَرج عَبدالرَّحمَن بن عَليّ الجَوزِي (٥٩٧ هـ). مُؤَسَّسَة الكُتُب الثَّقَافِية. بَيْرُوت: لُبْنَان. وبتَحْقِيق: مَاخُوري قَلعَجي.

١٣٦. الصَّوَاعق المُحرقة، لِابْن حَجر الهَيثمي (٩٧٤ هـ). تَحْقِيق: عَبدالوَهَّاب اللَّطِيف. مَكْتَبَة القَاهرَة.

١٣٧. الصَّحِيفَة الإِنْجلِيزِيَّة «جويش كرونيكل» فِي عَدَدهَا المُؤرّخ (٥/١/١٩٧٩ م).

حَرْف الطَّاء

١٣٨. الطّبقات الكُبرىٰ، لُمحَمَّد بن سَعد الوَاقدي الزُّهري (ت ٢٣٠ هـ)، دَار صَادِر، بَيْرُوت

١٤٠٥هـ، طَبْعَة أُوربا ، طَبْعَة لَيدن .

١٣٩ . طَبَقَات المُحدّثين بأَصْبهَان لأَبي عَبدالله بن مُحَمَّد بن جَعْفر بن حَيَّان المَعْرُوف بَأبي الشَّيخ الأَنْصَاري دِرَاسَة وَتَحقِيق عَبد الغَفُور عَبدالحَقّ حُسَين البَلُوشي طَبْع مُؤَسَّسة الرِّسَالَة .

حَرْف العَين

١٤٠ . العِقد الفَرِيد ، أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَبد رَبِّه الأُندلسِي (ت ٣٢٨ هـ) . دَار الكُتُب العِلْمِيَة . بَيْرُوت : لُبْنَان . وبتَحْقِيق أَحْمَد أَمِين وَجمَاعة ، طَبْعَة القَاهرَة . وتَحْقِيق : مُحَمَّد سَعِيد العريَان .

١٤١ . العَقِيدَة الصَّحِيحَة ، الإمَام المُتوكل عَلىٰ الله إسمَاعِيل بن القَاسم بن مُحَمَّد ، حَقَّقه وَعَلَّق عَلَيه : مُحَمَّد يَحيىٰ سَالم عزَان ، مَكْتَبة التُّرَاث الإسْلاَميّ ، صَعْدَة ، دَار التُّرَاث اَليمني صَنْعَاء .

١٤٢ . عُيُون الأَثر ، لأَحمد بن عَبدالله بن يَحْيَىٰ المَشهُور بِأبن سَيّد اَلنَّاس (ت ٧٣٤هق) ، طَبْعَة دَار المَعْرِفَة ـ بَيْرُوت ١٤٠١ هـ، طَبْعَة القُدسي ١٣٥٦ هـ.

١٤٣ . عُيُون أَخبَار الرّضا عليه السلام ، لأَبي جَعْفر مُحَمّد بن عَليّ بن الحُسَيْن بن بَابوَيه القُمي المَعرُوف بِالشَّيخ الصّدوق (ت ٣٨١ هـ) ، ، مَنشُورَات المَكتَبة الحَيدرِية ، النّجف الأَشرَف .

١٤٤ . عُمدَة القَارىء (شَرْح صَحِيح البُخَاري) . بَدر الدِّين مَحمُود بن أَحْمَد العَيني (٨٥٥هـ) . دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي ـ بَيْرُوت .

١٤٥ . العُمدّة . الحَسَن بن رَشِيق (ت ٤٥٦ هـ) . تَحْقِيق : مُحَمَّد مُحيي الدِّين عَبدالحمِيد طَبْعَة القَاهرَة .

١٤٦ . العِلَل المُتنَاهيَة فِي الأَحَادِيث الوَاهيَة لاِبْن الجَوزي . تَحقِيق : إرشَاد الحَقّ الأَثَري ، طَبْعَة الهِند لاَهور .

١٤٧ . العُهُود المُحَمَّديَة لسَيِّدي عَبدالوهّاب الشَّعرَاني ، الطَّبعَة الثَّانيَة ، شَركَة مَكْتَبَة وَمَطبعَة

الحَلبي وَأَولاَده بمَصر شَرِيف مَحمُود الحَلبي ، وَشُركَاء خُلفَاء .

حَرْف الغَين

١٤٨ . الغَدِير فِي الكِتَاب والسُّنَّة والأَدَب ، عَبدالحُسَيْن أَحْمَد الأَمِيني النَّجفي . ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م . دَار الكِتَاب العَرَبِي . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

حَرْف الفَاء

١٤٩ . الْفِتْنَة الْكُبْرَىٰ عليّ وبَنُوة ، للدّكتور ، طه حُسِين ، طَبْع دَار الهِلاَل .

١٥٠ . فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري ، مُحَمَّد بن حَبِيب البَغْدَادِي (ت ٢٤٥ هـ) . طَبْعَة بُولاق (١٣٠١ هـ) . طَبْعَة السَّلفِية (١٣٩٠ هـ) .

١٥١ . فَتح البَاري شَرْح صَحِيح البُخَاري ، لأَحمَد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن حَجر العَسقلاَني ، (ت ٨٥٢ هـ ق) ، النّاشر : دَار إِحيَاء التُّرَاث العَرَبِي ، بَيْرُوت ، والمطَبْعَة السّلفية مَصْر ١٣٨٠ هـ ، وتَحقِّيق : عَبد العَزِيز بن عَبدالله بن بَاز ـ القَاهرَة ١٣٩٨ هـ

١٥٢ . ألْفَتْح القَدِير (تَفْسِير) ، لُمحَمَّد بن عَليّ الشّوكَاني ، (ت ١٢٥٠ هـ) ، دَار إِحيَاء التُّرَاث العَرَبِي ، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة بَيْرُوت ١٤٠٣ هـ .

١٥٣ . الفُتُوح ، أَحْمَد بن أَعْثَمْ الكُوفِي . أَجزَاء . دَائِرَة المَعَارِف الحَيْدَرِيَّة . النَّجف ١٣٨٢ هـ .

١٥٤ . فُتُوح البُلدان ، أَحْمَد بن يَحْيَىٰ البَلاَذري (ت ٢٧٩ هـ) . تَحْقِّيق : رَضوَان مُحَمَّد رَضوَان . السَّعَادَة ، القَاهرَة (١٩٩ م) ، وَكَذا طَبْعَة (١٣١٩ هـ) .

١٥٥ . فوَاتح الرَّحموت شَرح مُسلَّم الثّبُوت ، لُمحَمَّد نظَام الدِّين الأَنْصَاري .

١٥٦ . الفُرْدُوس بِمَأْثُور الخِطَاب ، لأَبي شجَاع شِيرَوِيه بن شَهردَار بن شِيرَوِيه آبن فَنا خُسرو

الدّيلمي الهَمدَاني (إلْكِيا) (ت ٥٠٩ هـ ق)، تَحقِيق: السّعيد بن بَسيوني زَغلول طَبعَة دَار الكُتب العِلميَة بَيرُوت، الطَّبعة الأُولىٰ ١٤٠٦هـ، و ١٤١٩ هـ.

١٥٧. فرَائِد السِّمْطَين فِي فضَائِل المُرتَضىٰ وَالبَتُول والسّبطِين وَالأَئِمة مِن ذُرِّيتهم، لإبرَاهيم ابْن مُحَمَّد بن المُؤيد بن عَبد الله الجُويني الحمُوينى، (ت ٧٢٢ أو ٧٣٠ هـ ق)، تَحْقِيق: مُحَمَّد بَاقر المَحمُودي، طَبْعَة مُؤسّسة المَحمُودي بَيْرُوت ١٣٩٨ هـ.

١٥٨. الفِقْه المَنسُوب للإمَام الرّضا عليه السلام، مُؤسَّسة آل البَيْت عليهم السلام لإحيَاء التُّرَاث، قُم، نَشْر المُؤتَمر العَالمي للإمَام الرّضا عليه السلام ـ مَشْهد المُقدس طَبْعَة (١٤٠٦).

١٥٩. فَيض القَدِير، لمُحَمَّد بن عَليّ الشّوكاني، (ت ١٢٥٠ هـ)، طَبْع دَار الصَّحَابَة.

١٦٠. فَيض القَدِير شَرْح الجَامِع الصَّغِير، لأبِي زَكرِيا يَحْيَىٰ بن مُحَمَّد عَبد الرّؤوف المَناويّ (ت ١٠٣١ هـ ق)، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ القَاهرَة ١٣٥٦ هـ.

١٦١. الفُصُول المُهمَّة فِي مَعْرِفة الأَئِمَّة. عَليّ بن مُحَمَّد الصَّباغ المَالكِي (٨٥٥هـ). مُؤسَّسَة الأَعلمي للمَطبُوعات ـ بَيْرُوت. (١٤٠٨ هـ)، وَكَذا طَبْعَة الحَيْدَرِيَّة ـ النَّجف. الْعِرَاق عَام (١٣٨١هـ)، وَكَذا طَبْعَة دَار الحَدِيث قُم.

١٦٢. الفَقِيه (مَن لاَ يَحضَره الفَقِيه)، لأبي جَعْفر مُحَمّد بن عَليّ بن الحُسَيْن بن بَابوَيه القُمي المَعرُوف بِالشَّيخ الصَّدوق (ت ٣٨١ هـ)، طَبعَة مُؤسَّسة النَّشر الإسلاَمي قُم. مُؤسَّسة الأَعلمي ـ بَيرُوت، الطَّبعَة الخَامسَة ١٤٠٠هـ

١٦٣. فَضَائل الخَمْسَة مِن الصّحَاح السِّتة، لمُرتَضىٰ الحُسَيْنيّ الفَيروز آبَادي، مُؤسَّسَة الأَعلمي للمَطبُوعات، بَيْرُوت، الطَّبْعَة الثّالثَة ١٩٧٣ م.

١٦٤. فَتح القَدِير الجَامِع بَيْن فَني الرِّوَاية وَالدِّرَاية مِن عِلم التَّفسِير. مُحَمَّد بن عَليّ الشَّوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) بدُون ذِكر لرَّقم وتأرِيخ الطَّبع. طَبْعَة دَار المَعْرِفَة. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

حَرْف القَاف

١٦٥ . قصَص ٱلأَنبِيَاءِ . عَبدالوهَّاب النَّجار . طَبْعَة دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١٦٦. القَوْل الفَصل لعَلي ٱبْن طَاهر الحدَّاد الحَضرَمي العَلوي الصَّادقي نَزِيل جَاوه ، طَبْعَة جَاوا .

حَرْف الكَاف

١٦٧. الكَافِي (الأُصُول) ، المطَبْعَة الإِسْلاَمِيَّة . عَام (١٣٨٨ هـ. ق) . طَهرَان ، ثُمَّ طَبعَ سَنَة (١٣٧٧ هـ. ق) الحَيدرِي . طَهرَان ـ إِيرَان .

١٦٨. الكَامل فِي التَّأرِيخ ، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن أَبِي الكرَام مُحَمَّد بن عَبدالكَرِيم الشَّيبَاني المَعْرُوف بِٱبن الأَثِير (ت ٦٣٠ هـ) . عُني بمرَاجَعة أُصوله : نُخبَة مِن العُلمَاء . دَار الكِتَاب العَربِي . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١٦٩. كَنْزُ العُمّال فِي سُنن الأَقوَال وَالأَفعَال ، لعَلاَء الدّين عَليّ المُتّقي ٱبن حُسَام الدّين الهِندي (ت ٩٧٥ هـ) ، تَصحِيح صَفوَة السّقا ، مَكْتَبة التُّرَاث الإِسلاَمي ـ بَيْرُوت ، الطّبعة الأُولىٰ ١٣٩٧ هـ ، وَطَبْع دَار الوَعي حَلب ١٣٩٦ هـ .

١٧٠. كَشف الغُمَّة فِي مَعْرِفَة الأَئِمَّة ، لعَليّ بن عِيسَىٰ الإِربليّ (ت ٦٨٧ هـ) ، تَصحِيح هَاشم الرّسولي ٱلمحلاتي ، دَار الكِتَاب الإِسْلاَميّ ، بَيْرُوت ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤٠١ هـ ، طَبْعَة تَبريز بدُون تأرِيخ .

١٧١. الكَشَّاف عَن حقَائق التَّنزِيل وَعُيُون الأَقاوِيل فِي وجُوه التَّأوِيل . أَبِي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر الخوَارزمي (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ) وَمَعه : حَاشِية الجُرْجَانِي وكتَاب الإِنصَاف . ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م . دَار الفِكر . بَيْرُوت ـ لُبْنَان .

١٧٢ . الكَامل فِي الضُّعفَاء . عَبدالله بن عَدي (ت ٣٦٥ هـ) . تَحْقِيق : عَبدالمُعطي قَلعجي . طَبْعَة بَيْرُوت ١٩٨٤ م .

١٧٣ . كتَاب الأُصُول ، الإمَام المُرتَضىٰ لدِين الله مُحَمَّد بن الإمَام الهَادي يَحيَىٰ آبن الحُسِين بن الإمَام القَاسم بن إبرَاهِيم بن إسمَاعِيل بن إبرَاهِيم بن الإمَام الحَسَن آبن الإمَام الحَسَن بن الإمَام عَليّ آبن أَبي طَالب : (ت ٣١٠ هـ) ، تَحقِّيق : عَبدالله بن حمُود العزيّ ، طَبْع مُؤسَّسة الإمَام زَيد الثَّقَافِيَّة .

١٧٤ . كِتَاب المَذَاهب الكُبْرىٰ فِي التَّأرِيخ تَألِيف : « البان ج ـ وَيدجيري » تَرجَمَة ذوقان قَرقُوط .

١٧٥ . كِتَاب الحُكُومَة الإسْلاَمِيَّة للإمَام الخُمَيني .

١٧٦ . كِتَاب مُحَمَّد عَبده للعَقَّاد .

١٧٧ . كِتَاب البَيْع للإمَام الخُمَيني ﷺ ، مُؤسَّسَة تَنْظِيم وَنَشر آثَار الإمَام الخُمَيني .

١٧٨ . الكُنىٰ وَالأَسمَاء . مُحَمَّد بن أَحْمَد الدّولاي (ت ٣١٠ هـ) . طَبْعَة حَيدر آبَاد (١٣٢٢ هـ) .

١٧٩ . الكُنىٰ وَالأَسمَاء . مُسْلِم بن الحَجَّاج (ت ٢٦١ هـ) . تَقدِيم : مُطاع الطَّرابيشي . طَبْعَة دِمشق ١٩٨٤ .

١٨٠ . كفَايَة الأُصُول ، للشَّيخ المُولىٰ مُحَمَّد كَاظم الخرَاسَاني ، تَحقِيق : مُؤسَّسَة النَّشر الإسْلاَمِيّ ، وَتَحقِيق مُؤسَّسة آل البَيْت عليهم السلام لإحيَاء التُّرَاث .

١٨١ . كفَايَة الطَّالب فِي مَنَاقب عَليّ بن أَبي طَالب ، لأَبي عَبد الله مُحَمَّد بن يُوسُف بن مُحَمَّد الكَنْجي الشَّافعي (ت ٦٥٨ هـ) ، تَحقِيق : مُحَمَّد هَادي الأَمِيني ، دَار إحيَاء تُرَاث أَهْل البَيْت ، طَهرَان ، الطَّبعة الثَّانيَة ١٤٠٤ هـ .

١٨٢ . كَشف الخَفَاء وَمُزِيل الإلبَاس عَمَّا اشْتَهر مِن الأَحَادِيث عَلىٰ أَلسنَة النَّاس للمُفَسّر إسْمَاعِيل بن مُحَمَّد العَجلُوني الجَرَّاحي المُتوفّىٰ سَنَة (١١٦٢ هـ) .

١٨٣ . كتَاب آل مُحَمَّد لحسَام الدِّين المَردي الحَنَفي (نُسخَة مُصورَة حَصَلتُ عَلَيهَا مِن مَكتبَة القَاهرَة) .

١٨٤ . كَنْز الحَقَائِق للشَّيخ مُحَمَّد بن عَبد الرَّؤوف ابن تَاج العَارفِين ابن عَليّ آبن زَين العَابدِين

الحدَّادي ثُمّ المَنّاوي القَاهري المَصْري .

حَرْف اللاَّم

١٨٥ . لسَان العَرَب ، لأَبي الفَضل جمَال الدّين مُحَمَّد بن مُكرم بن مَنظُور الأَفريقي المَصْري ، (ت ٧١١هق) ، الطَبْعَة الأُولىٰ دَار صَادِر ـ بَيْرُوت ١٤١٠ هـ.

١٨٦ . لسَان المِيزَان ، لأَبِي الفَضل أَحْمَد بن عَليّ بن حَجر العَسقلاَنيّ (ت ٨٥٢هق) ، تَحْقِيق :عَادل أَحْمَد عَبد المَوجُود ، وعَليّ مُحَمَّد مُعوض ، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة بَيْرُوت ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٦ هـ.

حَرْف المِيم

١٨٧ . مَجْمَع الزّوَائد وَمَنبع الفوَائد ، لعَليّ بن أَبِي بَكْر الهَيثميّ (ت ٨٠٧هق) ، تَحْقِيق : عَبدالله مُحَمَّد دَرويش ، طَبْعَة دَار الفِكر ، الطَبْعَة الأُولىٰ ـ بَيْرُوت ١٤١٢هق) ،مُصَوَّرَة عن طَبْعَة القُدسيّ ١٣٨٩ هق ، طَبْعَة ـ القَاهرَة الثَّانِيَة بدُون تأرِيخ .

١٨٨ . مَجْمُوع فَتَاوىٰ شَيخ الإِسْلاَم لِابْن تَيمِّية ، جَمع وَتَرتِيب عَبدالرَّحمن بن مُحَمَّد أبن قَاسم العَاصمي ، الطَّبعَة الأُولىٰ (ت ١٣٩٨ هـ) .

١٨٩ . المَحَاسن ، لأَبي جَعْفر أَحمَد بن مُحَمّد بن خَالد البَرقي (ت ٢٨٠ هـ) ، تَحقِيق : السَّيِّد مَهدي الرَّجَائي ، المَجْمَع العَالمي لأَهل البَيْت ـ قُم ، الطّبعَة الأُولىٰ ١٤١٣ هـ.

١٩٠ . المُحَلىٰ ، لأَبي مُحَمّد عَليّ بن أَحمَد بن سَعِيد أبن حَزم الظّاهري ، دَار الفِكر .

١٩١ . مُرُوج الذَّهَب وَمَعَادن الجَوهر ، لأَبِي الحَسَن عَليّ بن الحُسَيْن المَسعُوديّ (ت ٣٤٦هق) ، تَحْقِيق : مُحَمَّد مُحيِيّ الدّين عَبد الحَمِيد ، مطبَعَة السّعادة ، الطَبْعَة الرّابعة ـ القَاهرَة ١٣٨٤ هـ.

١٩٢ . المُسْتَقْصَىٰ ، لأَبِي القَاسم جَار الله مَحمُود بن عُمر بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الزّمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ،

طَبْعَة لَكنهو .

١٩٣ . مُسْنَد الشّهَاب لمُحَمَّد بن سَلاَمَة بن جَعْفَر القُضَاعيّ ، حَقّقهُ وَخَرَّج أَحَادِيثهُ ، حَمْدِي عَبْدالمَجِيد السَّلَفيّ .

١٩٤ . مُسْتَدرك الوَسَائل وَمُسْتَنبط المَسَائل ، للشَّيخ المِيرزا حُسين النّوريّ ، طَبعَة طَهرَان نَاصر خسرُو .

١٩٥ . المُستَدرك عَلىٰ الصَّحِيحَين ، لأَبِي عَبدالله مُحَمَّد بن عَبدالله الحَاكم النّيسابُوري ، دَار الكُتُب العِلْمِيَة ـ بَيْرُوت ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١١ هـ ، طَبْعَة حَيدر آبَاد .

١٩٦ . مُسْنَد الإمَام الرِّضا عليه السلام ، المَنسُوب إلىٰ الإمَام الرِّضا ، مُؤَسَّسة الإمَام المَهدي (عَجل الله تَعَالىٰ فَرَجه) ـ قُم ، الطّبعَة الأُولىٰ ١٤٠٨ هـ .

١٩٧ . مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ، لُمحَمَّد بن حَنبل الشّيبانيّ (ت ٢٤١ هق) ، تَحْقِيق : عَبد الله مُحَمَّد الدّرويش ، طَبْعَة دَار الفِكر ، الطَبْعَة الثَّانِيَة ـ بَيْرُوت ١٤١٤ هـ ، طَبْعَة جَامعة أُم القُرىٰ السّعودية ، طَبْعَة دَار العِلم ١٤٠٣ هـ .

١٩٨ . مُسْنَد ابْن مَاجه ، لُمحَمَّد بن يَزيد القَزوينيّ (ت ٢٧٥ هق) ، تَحْقِيق : فُؤاد عَبد البَاقي ، نَشر دَار الفِكر ، طَبْعَة ـ بَيْرُوت ١٣٧١ هـ ، دَار إحيَاء التُّرَاث ، بَيْرُوت ، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٣٩٥ هـ .

١٩٩ . مُسْنَد الطّيالسيّ ، لسُلَيمان بن دَاود الطّيالسيّ (ت ٢٠٤ هق) ، طَبْعَة دَار صَادِر ـ بَيْرُوت ١٤٠٢ هـ .

٢٠٠ . المُوطَّأ الإمَام مَالك الأَصبحي الحِمْيَري . تَحْقِيق : مُحَمَّد فُؤاد عَبدالبَاقي . المَكْتَبَة الثَّقافِية . بَيْرُوت ـ لُبْنَان بِالإضَافة إلىٰ طَبعَات أُخرىٰ ، وَكَذا طَبْعَة القَاهرَة .

٢٠١ . مَطَالب السّؤول فِي مَنَاقب آل الرَّسول ، لكمَال الدّين مُحَمّد بن طَلحَة الشّافعي (ت ٦٥٤ هـ) ، النَّجف الأَشرف ، وَنُسخَة خَطيَّة فِي مَكتبَة المَرعَشي قُم .

٢٠٢. المُصنَّف، عَبدالرَّزاق بن هَمَّام الصَّنعاني (٢١١ هـ). تَحْقِيق: حَبِيب الرَّحمن الأَعظمي. مَنْشُورات المَجلس العِلمي، طَبْعَة بَيْرُوت سَنَة (١٣٩٠ هـ) وَمَا بَعدها.

٢٠٣. المَعَارف، لأبي مُحَمّد عَبد الله بن مُسْلم المَعْرُوف بِابن قُتَيبَة الدّينوريّ (ت ٢٧٦ هـق)، حَقَّقه وَقَدمَّ لهُ ثَروت عُكَاشه: مَنشورَات الشَّرِيف الرّضيّ الطّبعَة الأُولىٰ ١٤١٥ هـ.

٢٠٤. مَعَالم التّنزيل، لمُحَمّد الحُسَيْن بن مَسعُود الفرَّاء البَغويّ (ت ٥١٦ هـق)، تَحقِيق: خَالد مُحَمّد العَك، وَمروَان سوَار، نَشر دَار المَعرفَة، الطّبعَة الثّانِية ـ بَيرُوت ١٤٠٧ هـ.

٢٠٥. مَعَالِم التّنزيل للبَغوي الشّافعي مَطبُوع بهَامِش تَفْسِير الخَازن.

٢٠٦. مُعْجَم البُلدَان، لأبي عَبدالله شَهاب الدّين يَاقُوت بن عَبدالله الحَمويّ الرّوميّ (ت ٦٢٦ هـ)، طَبعَة دَار إحيَاء التّراث العَربيّ بَيرُوت الطّبعة الأُولىٰ ١٣٩٩ هـق.

٢٠٧. المُعجَم الصَّغِير، لأبِي القَاسم سُلَيمان آبن أَحْمَد بن أَيُوب بن مُطير اللَّخمي الشّامي الطّبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تَحْقِيق: مُحَمَّد عُثْمان، دَار الفِكر، بَيْرُوت، الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠١ هـ.

٢٠٨. المُعْجَم الأَوسَط، أَبُو القَاسم سُليمان بن أَحْمَد الطَّبري (٣٦٠ هـ). مَكْتَبَة المَعَارِف ـ الرِّيَاض. الطَبْعَة الأُولىٰ (١٤٠٧ هـ). قَام بإِخرَاجه: إبرَاهِيم مُظفر وآخرُون. تَحت إشرَاف: مَجْمَع اللُّغة العَربِية ـ مَصْر.

٢٠٩. المُعْجَم الكَبِير، لأَبِي القَاسم سُلَيمان بن أَحْمَد اللَّخمي الطّبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تَحْقِيق: حَمدي عَبد المَجِيد السّلفي، دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي، بَيْرُوت الطَبْعَة الثَّانِيَة ١٤٠٤ هـ

٢١٠. المُغْني عَن حَمْل الأَسْفَار لأَبي الفَضْل العَرَاقي، مَكْتَبة طَبريَة الرِّيَاض، (١٤١٥ هـ)، تَحقِيق: أَشْرَف عَبْدالمَقصُود.

٢١١. مُغني المُحتَاج إِلىٰ مَعْرِفَة معَاني أَلفَاظ المِنهَاج، الشَرْح للشَّيخ مُحَمَّد الشّربِيني الهجري، دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي، بَيْرُوت.

٢١٢. مَناقب آل أَبِي طَالب، لأَبِي جَعْفر رَشِيد الدّين مُحَمَّد بن عَليّ بن شهر آشُوب المَازندراني (ت ٥٨٨ هـ)، المطبَعَة العِلْمِيَة قُم، طَبْعَة النَّجَف الأَشْرَف.

٢١٣. مَناقب أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب، لمُحَمَّد بن سُلَيمان الكُوفِي القَاضي (ت ٣٠٠ هـ)، تَحْقِيق: مُحَمَّد بَاقر المَحمُودي، مَجْمَع إحيَاء الثّقافة الإسْلاَميّ، قُم، الطَبْعَة الأُولىٰ ١٤١٢ هـ.

٢١٤. مَنَاقب المغَازلي، لأَبي الحَسن عَليّ بن مُحَمّد بن مُحَمّد الوَاسطي الشّافعِي المَعرُوف بِابن المغَازلي (ت ٤٨٣ هـ)، إعدَاد: مُحَمّد بَاقر المَحمُودي، دَار الكُتب الإسلاَمية، طَهرَان، الطّبعَة الثّانِية ١٤٠٢ هـ.

٢١٥. مُنْيَة الطَّالِب فِي شَرْح المَكَاسب للشَّيخ مُوسىٰ بن مُحَمَّد النَّجفي الخوَانسَاري ١، تَقْرِيرَات المِيرزَا مُحَمَّد حُسَين النَّائِيني ﷺ، نَشْر مُؤَسَّسة النَّشر الإسْلاَميّ جَامعَة مُدَرسِين.

٢١٦. المُنْتَخب مِن كُتُب آبن تَيميَّة الشَّيخ عَلوي بن عَبْدالقَادر السَّقَّاف.

٢١٧. مقَاتل الطَّالبيِّين، أَبُو الفَرج عَليّ بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد القَرشي الإصبهَانِي الأُموي (٢٨٤ ـ ٣٥٦ هـ). شَرْح وتَحْقِيق: السَّيِّد أَحْمَد صَقر. مُؤَسَّسَة الأَعلمي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢١٨. مَقتل الحُسَيْن عليه السلام ومَصْرع أَهْل بَيْتِه وَأَصحَابه بِكربلاَء (المُشتَهر: مَقتل أَبِي مِخْنَف)، أَبُو مِخْنَف لوط بن يَحْيَىٰ. مَكْتَبَة العُلوم العَامة. البَحرِين. مَكْتَبَة الخَير. صَنْعَاء ـ ج. ي. (مُصور عن أَصل مَخْطُوط) يَقع فِي (١٤٤) صَفحَة.

٢١٩. مَقْتل الحُسَيْن، لمُوفق بن أَحمَد المَكي الخوَارزمي الحَنفي (ت ٥٦٨ هـ)، تَحقِيق: مُحَمّد السّماوي، مَكتبَة المُفِيد، قُم، وَطبع مَطبعَة الزّهراء عليها السلام.

٢٢٠. مُنْتَخَب كَنز العُمَّال، عَليّ بن حسَام الدِّين بن عَبدالمَلك (٨٨٥ ـ ٩٧٥ هـ). دَار إحيَاء التُّرَاث العَربِي. بَيْرُوت ـ لُبْنَان.

٢٢١. مِيزَان الإعتدَال فِي نَقد الرِّجَال، لأَبِي عَبد الله مُحَمَّد بن أَحمَد الذّهبي، (ت ٧٤٨هق)، تَحْقِيق

مُحَمَّد البَجَاوي ، طَبعَة دَار المَعرِفَة للطِّباعَة والنّشر بَيرُوت ١٩٦٣ م ، وطَبع القَاهرَة ١٣٢٥ هـ ، دَار الفِكر بَيرُوت .

٢٢٢ . مُخْتَار الصِّحَاح ، لمُحَمَّد بن أَبي بَكْر بن عَبدالقَادر الرَّازي ، ضَبطَه وَصَححهُ أَحمَد شَمس الدِّين ، طَبع دَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت الطَّبعَة الأُولىٰ ١٤١٥ هـ .

٢٢٣ . مِصْبَاح الفَقَاهَة ، تَقرِير أَبحَاث السَّيِّد الخُوئيﷺ بقَلَم الشَّيخ مُحَمَّد عَليّ التَّوحِيدي ، مَنْشورَات مَكْتَبَة الدَّاوري .

٢٢٤ . المَصَابِيح ، لأَحمَد بن إِبْرَاهِيم بن الحَسَن بن عَليّ بن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن سُلَيمان آبن دَاود آبن الحَسَن بن الحَسَن السِّبط بن أَمِير المُؤمِنِين عَليّ بن أَبِي طَالب : ٢٤٨ ، تَحقِيق عَبدالله بن عَبدالله بن أَحْمَد الحُوثي ، طَبع مُؤَسَّسة الإِمَام زَيد آبن عَليّ الثَّقَافِية .

٢٢٥ . مِشكَاة المَصَابِيح لمحمد بن عبدالله وَليّ الدّين الخَطِيب العُمري ، مَطبُوع أَكمَل بِهِ كتَاب مصَابِيح السُّنَّة للبَغوي .

٢٢٦ . مَوَارد الظَّمْآن إِلىٰ زَوَائد آبن حِبَّان للحَافظ نُور الدِّين عَلي بن أَبي بَكر الهَيثمي تُوفّي (٨٠٧هـ) حَقّقه وَخرّج نصُوصه حُسَين سَلِيم أَسَد الدَّارَاني ، طَبع دَار الثَّقافَة العَرَبيَّة .

٢٢٧ . مَجْمَع البَيَان فِي تَفْسِير القُرْآن ، لأَبِي عَليّ الفَضل بن الحَسَن الطَّبرسيّ (ت ٥٤٨ هـق) ، طَبْعَة دَار المَعْرِفَة ـ بَيرُوت ١٤١٩ هـ ، طَبْعَة دَار إِحيَاء التُّرَاث العَرَبِي .

٢٢٨ . مُقدَّمة آبن خُلدُون ، لِابن خُلدُون المَغربي (ت ٨٠٨هـ) ، دَار الجَبل بَيرُوت .

٢٢٩ . المِيزَان فِي تَفْسِير القُرءان ، لُمحَمَّد حُسِين الطَّباطَبائِي ، دَار الكُتُب الإِسْلاَمِيَّة ، طَهران ، الطَّبْعَة الثَّالِثة ١٣٩٧ هـ .

٢٣٠ . مِيزَان الإِعتدَال ، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمان الذَّهَبي (ت ٧٤٨هـ) . تَحْقِيق : عَليّ البَجَاوي . طَبْعَة القَاهرَة (١٩٦٣ م) .

٢٣١. المَعْرِفَة والتَّأْرِيخ، يَعقُوب بن سُفيَان الفَسَوِيّ (ت ١٢٧٧ هـ). تَحْقِيق: أكـرَم ضِـيَاء العُمري. طَبْعَة بَيْرُوت (١٩٨١ م).

٢٣٢. مَوَاهب الجَلِيل لشَرح مُخْتَصر خَلِيل، للحَطَّاب الرّعَيني المُتوفّى سَنَة (٩٥٤هـ) طَبْعَةُ وَخَرّج آيَاته وَأَحَادِيثه الشَّيخ زَكَرِيَّا عُميرَات، دَار الكُتب العِلميَّة بَيرُوت سَنَة (١٤١٦هـ).

٢٣٣. المَدْخَل إِلَىٰ مَذْهَب الإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل، لعَبد القَادر بن بَدرَان الدّمَشقي، نَشْر مُؤسّسَة الرِّسَالَة سَنَة (١٤٠١ هـ) الطَّبعَة الثَّانيَة، تَحْقِيق: الدّكتُور عَبْدالله عَبدالمُحسن التُّركي.

٢٣٤. مَجَلَّة (روز اليُوسف) المَصْرِيَّة تَأْرِيخ (٦ آب سَنَة ١٩٧٣ م).

٢٣٥. مَجَلَّة العَرَبيّ الكُوَيتِيَّة فِي العَدَد (٢٤١).

٢٣٦. مَجلّة الطَّلِيعَة المَصْريَة بتَأْرِيخ آذَار (١٩٧٠ م).

٢٣٧. مَجلّة المُسْتَقبَل اللُّبْنَانِيَّة (العَدَد ١٢٥).

٢٣٨. مَجَلَّة المُصَوّر المَصْرِيَّة، تَأْرِيخ (٢/٣/ ١٩٧٩ م).

٢٣٩. مَجَلَّة الكَاتِب المَصْرِيَّة (يَنَاير/كَانُون الثَّانِي ١٩٦٩ م).

٢٤٠. مَجَلَّة أُكتُوبَر المَصرِيَّة تَأْرِيخ (٤/٣/١٩٧٩ م).

٢٤١. مَجَلَّة «المَجَلَّة» المَصْرِيَّة العَدَد (٨٣).

٢٤٢. مَجَلَّة «الحَوَادث» اللُّبنَانِيَّة فِي تَأْرِيخ (١٢/١/١٩٧٩ م).

٢٤٣. مَجَلَّة الفِكْر المُعَاصِر المَصْرِيَّة (العَدَد «٤١» تَأْرِيخ يُوليُو/تَمُوز/ ١٩٦٨ م).

حَرْف النُّون

٢٤٤. النّهاية فِي غَرِيب الحَدِيث والأَثر، لأَبِي السّعادات مُبَارك بن مُبَارك الجَزري المَعْرُوف بِابن الأَثِير الشَّيبَاني الشَّافِعي (ت ٦٠٦ هـ)، تَحْقِيق: ظَاهر أَحْمَد الزّاوي، مُؤَسَّسَة إِسـمَاعِيليان،

قُم، الطَبْعَة الرّابعة ١٣٦٧ هـ.

٢٤٥ . نُور الأَبْصَار فِي منَاقب آل بَيْت النّبي الُمختَار، لمُؤمِن بن حَسَن مُـؤمِن الشّـبلنجيّ (ت١٢٩٨ هـ)، طَبْعَة دَار الكُتُب العِلْمِيَة، بَيْرُوت، الطَّبْعَة الأُولىٰ١٣٩٨ هـ.

٢٤٦ . نُظم دُرَّر السِّمْطَين فِي فضَائل المُصطَفىٰ وَالمُرتَضىٰ وَالبَتُول والسِّبطين، جمَال الدّين مُحَمّد آبن يُوسف الزّرَندي، (٦٩٣ـ٧٥٠هـ)، طَبع بَيرُوت، دَار الثّقافة للكتَاب العَربي ١٤٠٩ هـ.

٢٤٧ . نَصْب الرَّايَة، عَبدالله بن يُوسُف الزِّيلَعي (ت ٧٦٢هـ). طَبْعَة القَاهرَة (١٩٣٨ م).

٢٤٨ . نَيْلُ الأَوطَار للشَّوكَانيّ.

٢٤٩ . نَهْج الإِيمَان فِي الإِمَامة وَالمَنَاقب للشَّيخ عَليّ بن يُوسُف الشَّهِير بآبن جُبَير مِن أَعْلاَم القَرن السَّابع تَحقِيق السَّيد أَحْمَد الحُسَيني طَبْع ستَارَة.

حَرْف الوَاو

٢٥٠ . الوَافِي، لُمحَمَّد مُحْسِن بن مُرْتَضىٰ الفَيض الكَاشَانيّ، نَشْر مَكْتَبَة الإِمَام أَمِير المُؤْمِنِين عَليّ عليه السلام إِصفهَان ١٤٠٦ هـ.

٢٥١ . الوَافِي بالوَفِيَّات، لصَفيّ الدّين خَلِيل بن أَيبك الصّفدي، دَار النّشر فرانزشتانيز ـ قيسبادان.

٢٥٢ . وَسَائِل الشِّيْعَة إِلىٰ تَحصِيل مسَائل الشَّرِيعَة، مُحَمَّد بن الحَسَن الحرّ العَـاملي، طَـبْع مُؤَسَّسَة آل البَيْت ١٤١٤ هـ.

٢٥٣ . وَقعَة صِفِّين، لنَصر بن مزَاحم المَنقريّ، تَحْقِيق وشَرْح عَبدالسَّلاَم هَارُون، القَاهرَة، الطَبْعَة الثَّانِيَة ونَشْر مَكْتَبَة السَّيِّد المَرعشيّ النّجفيّ قُم ١٣٨٢ هـ.

حَرْف اليَاء

٢٥٤ . يَنَابِيع المَوَدَّة لذَوي ٱلْقُرْبَىٰ ، لسُلَيمان ٱبن إبرَاهِيم القَندُوزيّ الحَنفيّ (ت ١٢٩٤ هـ) ، تَحْقِيق : عَليّ جَمَال أَشْرَف الحُسَيْنيّ ، طَبْعَة أُسوة الطَبْعَة الأُولىٰ ـ قُم ١٤١٦ هـ ، وَالطَّبْعَة الحَيْدَرِيَّة فِي النَّجَف الأَشْرَف .

٢٥٥ . اليوَاقِيت وَالجوَاهر فِي بيَان عقَائد الأَكابر ، القُطب الشَّعرَاني ، طَبعَة مَصْر .

٢٥٦ . اَليمَن عَبر التَّأرِيخ ، لأَحمَد حُسِين شَرف الدِّين ، الرِّيَاض مَطَابع الأُوفست ١٩٨٠م .

٢٥٧ . يَتِيمَة الدَّهر فِي محَاسن أَهْل العَصْر ، أَحمَد بن مُحَمّد بن إبرَاهِيم الثَّعلِبي النِّيسَابُوري ، تَحقِيق : مُحَمّد مُحيي الدِّين عَبدالحَمِيد ، دَار الكُتب العِلمِيَة .